مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني - السنة الثامنة - تموز / يوليو ١٩٨٠



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة الثامنة - تموز / يوليو ١٩٨٠

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر موادها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - الكويت

ص.ب: ٥٤٨٦ - الكويت - ت: ٥٠١٨٨/٢٧٢-٢٥٠٠

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو مايعادلها في الخارج.

* الاشتراكات :

للأفراد سنويا، دينار في الكويت. ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي). ثلاثة دنانير أو مايعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوي). وللطلبة أسعار خاصة مخفضة
أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى. ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى

المحتوى

كلمة العدد

مع صدور هذا العدد يكون العام الاكاديمي الراهن قد انتهى. وما أن يصدر العدد التالي حتى يكون العام الاكاديمي الجديد قد ابتدأ.. وابتدأ معه العمل باللائحة الجديدة المعدلة للمجلة. ولذلك نتمنى على كل المتأطر ين من حول هذه المجلة ، باحثين ومساهمين وقراء وأصدقاء، الاطلاع على اللائحة الجديدة حيث ستجيب بنصوصها على اسئلة كثيرة ببعض التغيرات (الادار ية والمالية أساسا) والتي سيلاحظ لفيف منا جملة تعديلات ناشئة في نظام المجلة.

وتأتى اللائحة منسجمة مع اللائحة الموحدة لجميع المجلات الصادرة عن جامعة الكو يت أو بعض كلياتها. وقد اقتضت الضرورة وضع صيغة موحدة مرنة لجميع المجلات ضمن نطاق سعي الجامعة الحثيث لتطو ير وتنسيق نشاطاتها و بالذات تلك المتعلقة بمنشوراتها وذلك في ضوء التجارب المختلفة المتراكمة لدى كل مجلة، وفي ضوء الانظمة الجديدة المتصلة بسياسات التقو يم والترقية للهيئة في جامعة الكو يت وغيرها، وفي ضوء الجهود الدائبة للارتقاء بمستوى منشورات الجامعة لتتناسب مع المعايير المتقدمة المعمول بها في المؤسسات الاكاديمية العالمية.

ومع نهاية عام اكاديمي، و بداية عام آخر، تغتنم رئاسة التحر ير الفرصة لتقديم الشكر لكل من ساهم في نشاطات المجلة وآزر جهودها بدءا بالاساتذة الباحثين والمساهمين والقراء والاصدقاء، مرورا بادارة الجامعة و بهيئة التحر ير، وانتهاء بالكوادر العاملة في سكرتار ية التحر ير، آملين أن يكون هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة لتطو ير العلوم الاجتماعية عند العرب.

رئيس التحر يــــــــــر

الأزمة الراهنة في الفكر التنموى

د . رمــزى زكـى*

طــــرح المسألـــــــــة:

اذا جاز لنا ان نقول، ان العقد الاول للتنمية (١٩٦٠ــ١٩٧٠) كان هو العقد الذى شهد ارهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لابأس به من الدول المتخلفة، فانـه ايضا العقد الذى شهد اكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكرى المكثف في مجال التخلف والتنمية منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة. أما العقد الثانى (١٩٧٠ــ ١٩٨٠) فيمكن وصفه بأنه العقد الذى شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة، بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد. ولم يكن من المصادفة، ان يكون العقد الاخير هو العصر الذى شهد انهيار هذه الترسانة الضخمة التى شيدها الفكر الاقتصادى في مجال التخلف والتنمية، وان يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التى جرت، وتجرى الآن، لانجازات هذا الفكر. نقول، ليس من المصادفة ان تتزامن ازمة التنمية في الدول المتخلفة مع ازمة الفكر التنموى، نظرا لما بين الازمتين من صلة شديدة. ذلك ان نمط التفكير الذى افرزه الفكر الاقتصادى الغربى خلال الخمسينيات كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعى السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسئولين فى هذه البلاد. ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء، أن ازمة التنمية التى تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود، الى حد كبير، الى طغيان نوع معين من الفكر التنموى الذى لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد، ولا يصلح لها للاسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف، ومن ثم للاستعانة به فى تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف الى حالة التقدم.

فبعد عقدين من التنمية، و بعد تلك الجهود التى بذلتها هذه الدول في مجال الارتقاء بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تنضح بالعديد من المعالم القاسية السيئة. حيث انصبت الجهود من اجل تغيير جذرى من أوضاع التخلف وتناقضاته

* الخبير بمعهد التخطيط القومي في القاهرة.

التى ورثتها هذه الدول غداة حصولها على الاستقلال السياسي. فمازالت الاحصائيات المنشورة تعكس مدى عظم نسبة السكان فى هذه الدول الذين يعانون من مشاكل نقص التغذية وسوء الصحة، وانخفاض متوسط العمر، وانتشار الامية، وعدم وجود المسكن الصحى... ألخ. كما لم تتغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد تغيرا ملائما يضعها على مشارف المسار السليم للتقدم الاقتصادى والاجتماعي. وفضلا عن ذلك، مازالت هذه الدول في حالة تبعية اقتصادية شبه كاملة للسوق الرأسمالى العالمى، ما ينتج عن هذا الوضع من آثار وخيمة تشد عجلات التنمية دوما الى الخلف.

وكان من الطبيعى اذن، بناء على هذه الصورة المظلمة التى آلت اليها جهود التنمية فى الجزء الغالب من الدول المتخلفة ان تحدث مراجعة فكر ية حاسمة للفكر التنموى التقليدى الذى سارت على هداه جهود التنمية فى كثير من هذه الدول بعد ان ثبت افتقاده للصدق حينما يواجه بالواقع الاقتصادى والاجتماعى الاليم الذى تعانى منه الآن مجموعة الدول المتخلفة، و بعد ان بات واضحا افتقاده للكفاءة النظر ية في تفسير هذا الواقع، والكفاءة التطبيقية، حيث ان تطبيق نتائجه العلمية لم تؤد الى النتيجة المرغو بة، وهى نقل البلاد المتخلفة من حالة التخلف أو الركود الى حالة النمو والتقدم.

وخلال المراجعات الفكر ية الحازمة للفكر التنموى التقليدى، بدأت تنبت فى ارضية الفكر الاقتصادى المعاصر بذور جديدة لفكر جديد. ومن الجدير بالذكر هنا، ان تلك البذور يقوم الآن بزراعتها، والحرص على نمائها، عدد بارز من اقتصاديي وفكري الدول المتخلفة بعد أن تبين بوضوح خطورة التبعية الفكر ية لاشعاعات الفكر الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرها الشديد فى تكر يس التخلف واعاقة النمو. وهذه البذور الفكرى التى تمخض عنها الجهد النظرى لعدد لابأس به من الاقتصاديين والمفكر ين بالدول المتخلفة ومن يشاركونهم فى الرأى بالدول المتقدمة، تحاول ان تتلافى الاخطاء والثغرات النظر ية التى يعانى منها الفكر التنموى التقليدى، وان تستند الى الواقع التار يخى والمعاصر لظاهرتى التخلف والتنمية، وان تكتشف الامور الجوهر ية والقضايا المحور ية لعملية التنمية.

هكذا اذن يعيش الفكر التنموى ازمته الراهنة بين نقد القديم ومحاكمته، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. وتهدف هذه الدراسة الى **التعرض لاهم الانتقادات العامة التى على أساسها يحاكم الآن الفكر التنموى التقليدى،**

وللنتائج العملية السلبية التى تمخضت عن تبنى هذا الفكر فى مجال الواقع العملى في تجارب التنمية في الدول المتخلفة، ثم لمحاولات الخروج من الازمة باستعراض سريع لمعالم التطور النظرى المعاصر فى قضايا التخلف والنمو. وأخيرا تنتهى دراستنا بالتعرض لسؤال هام وهو: أين نحن من هذه الأزمة؟

المبحـــــــــث الأول

حيثيات الادانة فى محاكمة الفكر التنموى التقليدى

مقدمـــــــــة:

نقصد بالفكر التنموى التقليدى فى هذا الصدد. النتاج الفكرى للاقتصاديين الذى ظهر خلال الفترة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥ فى الدول الصناعية الغر بية، وكانت محصلته هى صياغة ما عرف باسم «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو النتاج الذى تمت ولادته تحت تأثير ثلا ثة عوامل موضوعية، اولها هو تزايد حركة التحرر الوطنى في البلاد التابعة المتخلفة وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وثانيها هو تعاظم التنافس السلمى بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى على الصعيد العالمى، وثالثها هو تزايد مشاكل الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية. ونحن نحدد هذا الفكر فيما هو متعلق بحالة البلاد المتخلفة. ومتى ثم نستبعد منه ما كتب اساسا لتحليل مشاكل النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة.(٢)

وكان من الطبيعى أن تحمل ولادة «اقتصاديات التخلف والتنمية» تلك السمات الرئيسية للحالة التى كان علم الاقتصاد الغر بى قد وصل اليها بعد الحرب العالمية الثانية. وأهم هذه السمات مايلى:

١ ـ اسقاط العلاقات الاجتماعية من التحليل والنظر اليها على انها تقع خارج مجال علم الاقتصاد.
٢ ـ التخلى عن النظر ية الموضوعية في القيمة والاعتماد على النظر ية الذاتية التى تفسر القيمة بالندرة والمنفعة.
٣ ـ النظر الى الرأسمالية على انها نظام يمثل قمة المطاف ونهاية مايجود به التار يخ من نظم.
٤ ـ الاعتماد بشكل رئيســي على التجر يد فى التحليل الممثل فى أدوات التحليل الحدى.
٥ ـ تحول علم الاقتصاد الى علم لتفسير سلوك المستهلك وسلوك المنتج (على مستوى التحليل الجزئى). ولتفسير شروط التوازن العام (على مستوى

التحليل الكلى).

٦ ــ الابقاء على ماتضمنته نظر ية النفقات النسبية فى تفسير قيام التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولى.

وهذه المعالم الاساسية التى اتسم بها علم الاقتصاد الغر بى غداة الحرب العالمية الاخيرة وحتى الآن، يجب النظر اليها على انها الخلفية النظر ية التى شيدت على أساسها نظر يات ومقولات التخلف والتنمية. وهى لهذا تمثل فى اعتقادنا الاطار العام المفسر للازمة التى وقع فيها الفكر التنموى. و بعبارة أدق نقول، ان ازمة الفكر التنموى ليست الا انعكاسا أصيلا لازمة علم الاقتصاد الغر بى. ونظرا لسخافة ترسانة الفكر التنموى، وما تجو يه من نظر يات وافكار وتحاليل فإنه من غير المعقول ان تتناول هذه الدراسة الانتقادات المختلفة التى وجهت الى هذا النتاج تفصيلا. ومن هنا لا مناص من ان يقتصر تحليلنا هنا على الاشارة الموجزة لاهم الاخطاء والثغرات النظر ية التى تطبع اقتصاديات التخلف والنمو. و بناء على ذلك، وقع اختيارنا هنا على تناول النقاط الهامة التالية:

أولا : العجز الواضح فى تفسير التخلف.
ثانيا : التضخيم المبالغ فى حجم المشكلة السكانية.
ثالثا : اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة.
رابعا : الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية.
خامسا: الصياغات غير الصحيحة لمقاييس واهداف للتنمية.

وهاك الآن لمحة موجزة عن تلك النقاط.

أولا ــ العجز الواضح فى تفسير التخلف:

يمكن القول ابتداء، ان قيمة النظر ية، أى نظر ية، انما تكمن فى وظيفتها المعرفية، أى فيما تضيفه الينا من معرفة جديدة لم تكن ميسرة لنا بدونها حول الظاهرة التى تنصب عليها(٣). وحينما تحقق النظر ية هذه الوظيفة، فإنها تحقق بالتالى وظيفة هامة أخرى، هى فعالية الاستفادة بها في تغيير الظاهرة التى تبحثها. أو السيطرة عليها، أو الاستفادة منها بما يفيد حياة الانسان. ولما كان التقدم والنمو هو نقيض التخلف والركود، وان التنمية هى العملية التى يتم على اساسها التحول

من هذا النقيض الى ذلك النقيض،فـإنه لن يتسنى للمرء اذن ان يدرك المحتوى السليم الذى تنطوى عليه عملية «التنمية» الا اذا فهم اولا ماتنطوى عليه عملية «التخلف» وتكتسب هذه النقطة في اعتقادنا أهمية محورية خاصة على اساس ان التخلف فى البلاد المتخلفة لم يكن حالة ابدية تتسم بها هذه البلاد دوماً دون غيرها. فهناك عدد من هذه البلاد كانت منبعا للحضارات العظيمة القديمة (الحضارة الفرعونية فى مصر، وحضارة آشور و بابل، والحضارة الهندية القديمة... ألخ). كما ان غالبية هذه البلاد كانت تتميز بالتقدم والتنوع فى هيكل الانتاج فى الفترات التى سبقت نمو الدول المتقدمة. بل ان نصيب هذه الدول فى الدخل العالمى كان أكبر من نصيب البلاد التى تؤلف اليوم قطاع العالم المتقدم (٤). ومن هنا فـإن الاسئلة المنطقية والبسيطة التى لابد وأن تطفو على السطح فورا فى مجال دراسة التخلف والتنمية هى: ماذا حدث فى هذه البلاد؟ ما الذى خلفها؟ وكيف نشأ التخلف فيها؟ وكيف تطور، وتحت أى الظروف تنامى فيها التخلف؟

ان العثور على اجابات صحيحة لهذه التساؤلات تشكل بالتأكيد الضوء المرشد فى اكتشاف القوى المضادة للتخلف، أى للعوامل الدينامية لعملية التنمية. على اننا اذا نظرنا الى حصاد الفكر التنموى فى هذا الخصوص فلن نعثر فيه على اجابات شافية لهذه التساؤلات. وغاية الامر، سوف نجد نوعا من التحليل الانتقائى للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى هذه الدول دون ــ أن نعثر على جهاز تحليلى مقنع يجيب على التساؤلات السابقة. و يمكن للقارىء ان يدرك ذلك من احاطته بالاتجاهات الخمسة الرئيسية التالية التى تناولت تفسير التخلف من منظور جزئية مسطحة.

١ ــ التخلف باعتباره حاصل جمع سمات التخلف:

وقد كان هذا الاتجاه هو الاكثر انتشارا فى بداية العهد لكتابات التخلف والتنمية ومازال له تأثير قوى فى الكتب الجامعية بالدول المتخلفة. وفيه يحلل الاقتصاديون التخلف على أساس مجموعة معينة من المؤشرات التى تعوق عملية التنمية أو تحد منها، مثل انخفاض متوسط دخل الفرد، نقص الادخار ورؤوس الاموال، ضعف مستوى الانتاجية والتقدم التكنولوجى، ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة، ارتفاع معدل النمو السكانى، تفشى الامراض والامية وسوء التغذية، انخفاض متوسط عمر الفرد، شيوع الاكتناز، ارتفاع نسبة الصادرات الى الناتج المحلى، عدم وجود المنظم،... ألخ. وهذا الاتجاه يعتمد على فهم المقارنة الشكلية

بين هذه المؤشرات فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة (٥). ولهذا كثيرا مايعرف بمنهج الفجوة Gap Approach كما يسميه كندلبرجر، أو منهج المؤشرات النمطية النموذجية Ideal Typical Index Approach كما يطلق عليه المفكر اندر يه جوندر فرانك. واهم مايلاحظ على هذا الاتجاه هو طابعه الوصفى التقر يرى الذى يعتمد على مايشبه «الرو بورتاج» فى تحليل الظاهرة. فهو يصفها دون ان يفسرها. أضف الى ذلك ايضا ان هذا الاتجاه يعانى من طابعه السكونى الميت، لانه ينظر الى التخلف على انه حالة قائمة ومعزولة.

وقد اعتمد بعض الاقتصاديين على هذا المنهج فى تحليل التخلف باعتباره نظاما.

وذلك بمحاولة التأليف والتركيب بين عقبات النمو، وذلك كما جاء فى تحليل رجنار نوركسه عن الحلقات الخبيثة أو الشياطنية للفقر، وفى تحليل لينبشتين. وحتى هذه المرحلة المتقدمة من هذا الاتجاه، كما جاءت فى كتابات نوركسه ولينبشتين قد نظرت الى هذه العوامل على ان كل عامل فيهاهو سبب ونتيجة فى نفس الوقت. ومنة هنا كان من العسير على هذا الاتجاه أن يعثر على العوامل الجوهر ية أو المحور ية المحددة لظاهرة التخلف (٦). بل ان كاتبا مثل بنيامين هيجنز، وهو أحد الذين اعتمدوا على هذا الاتجاه، يرى انه من الصعو بة بمكان التمييز بين السبب والنتيجة فى هذه العوامل والمؤشرات، لان القضية ستصبح، فى نظره، هى ايهما كان الاسبق، البيضة أم الدجاجة Hen-and Egg Nature (٧). وأيا كان الامر، فان هذا الاتجاه قد قدم تقر يرا وصفيا عن الفقر، وليس تحليلا عن التخلف.

٢ ـ التخلف كنتيجة للثنائية والتخلخل القطاعى:

و يستند هذا الاتجاه على ظاهرة عدم التجانس الموجودة بين قطاعات الاقتصاد القومى فى البلاد المتخلفة لتفسير التخلف. وكانت البداية الواضحة له تتمثل فى الدراسة الرائدة التى قام بها H. Bock بعنوان «اقتصاديات المجتمعات الثنائية وسياستها الاقتصادية (٨)» فى عام ١٩٥٣. وهى محصلة لخبرته عن المجتمع الاندنوسي، وحاول فيها اسقاط نتائجه على جميع الدول المتخلفة فى صورة نظر ية عامة. والفكرة الاساسية فى هذه الدراسة، وفى كتابات بو يكه اللاحقة(٩)، هى ان المجتمعات الشرقية المتخلفة تعانى من ازدواجية اجتماعية، بسبب استيرادها لنظام على درجة عالية من التقدم ـ هو النظام الرأسمالى ـ

ليتواجد بجانب النظام الاجتماعى التقليدى فى هذه الدول، والذى يقع فى مرحلة سابقة على الرأسمالية. و بعد ان يعدد بو يكه الاختلافات الرئيسية بين هذين النظامين، يخلص الى ان كل منها يتطور فى اتجاهات مختلفة. ونتيجة لذلك تنشأ ثنائية اجتماعية واضحة تتمثل فى ذلك الانفصال الشبكى لنظامين اجتماعيين يعكسان حياتين اجتماعيتين على درجة كبيرة من التباين. واستمرار هذه الثنائية يعود فى رأيه الى ان المجتمعات الشرقية تتميز بخصائص معينة تجعل قدرة النموذج (أو النظام) المستورد صعبة النفاذ الى احشاء هذه المجتمعات ليذوب فيها. ولكن بالرغم من ذلك فان هذه الثنائية قد خلقت اضطرابا واضحا فى حياة هذه المجتمعات لانها قلبت من نمط الحياة وأحدثت تشو يها شديدا فى الخصائص التقليدية لها.

و بسبب استمرار هذه الثنائية الاجتماعية، وما تعكسه من تباين شديد بين نظامين مختلفين، تمام الاختلاف، فان بو يكه يرى انه لايمكن ان توجد سياسة اقتصادية واحدة تصلح لهذه المجتمعات. فالسياسة التى تلائم النظام (أو القطاع) الاجنبى المستورد، لا تصلح بالتأكيد للنظام أو القطاع التقليدى. ولهذا يخلص بو يكه الى نتيجته الاساسية، وهى ان النظام الرأسمالى الغر بى لا يصلح اطلاقا للتطبيق فى هذه المجتمعات. كما ينتهى الى نتيجة اخرى على درجة كبيرة من الاهمية ولم تحظ بما تستحقه من عناية آنذاك، وهى انه لما كان لكل نظام اجتماعى نظر يته الاقتصادية الخاصة، فإن النظر ية الاقتصادية للمجتمعات الثنائية غير المتجانسة، هى ايضاً نظر ية تتسم بالثنائية(١٠).

وقد أثارت آراء بو يكه آنذاك ضجة واضحة بين صفوف الاقتصاديين لعدم موافقتهم على النتائج التى وصل اليها، مثل عدم ملائمة النظام الرأسمالي لهذه المجتمعات، والطابع الثنائى للنظر ية الاقتصادية المتعلقة بتحليل التخلف، وعدم امكان وحدة السياسة الاقتصادية الملائمة للدول ذات الطابع الثنائى. وكان أول من تولى الرد هو بنيامين هيجنز (١١). B. Higgins الذى رأى ان بعض خصائص الثنائية التى توجد بالمجتمعات الشرقية انما توجد ايضا فى المجتمعات الغر بية، وان النظر ية الاجتماعية فى الغرب تصلح اذن للتطبيق على هذه المجتمعات. على ان التجديد الذى ادخله هيجنز فى هذا الخصوص، وأصبح رائجا ومميزا للاتجاه الثنائى فى تحليل التخلف، فهو ماذكره من أن الثنائية الاجتماعية التى تحدث عنها بو يكه انما تنعكس اساسا من الثنائية الاقتصادية والتكنولوجية التى توجد فى هذه المجتمعات. وهو يعنى بذلك ان القطاع الاجنبى الذى يضم نشاط رأس المال الاجنبى يتسم بخصائص اقتصادية وتكنولوجية تجعله مغاير تماما للقطاع المعيشى التقليدى، وذلك من حيث أساليب الفن التكنولوجى المستخدمة

ومستوى الانتاجية، والدخل،... ألخ. وكان تحليل هيجنز، فى الواقع ، عنوانا كبيرا لتلك البحوث والكتابات الاقتصادية التى ظهرت بعد ذلك وتتحدث عن الثنائية فى الدول لمتخلفة كسبب لتفسير التخلف(١٢). وشاع استخدام هذه الفكرة بالتوسع فى تعداد القطاعات المتقابلة غير المتجانسة، مثل: القطاع الزراعى والقطاع الصناعى، والقطاع النقدى والقطاع غير النقدى، قطاع التصدير والقطاع المعيشي، ألخ. وفى المرحلة المتقدمة لتطور هذا الا تجاه، اعتمد عدد من الاقتصاديين مثل ارثر لو يس ورجنار نوركسه، فى تحليل مشاكل التخلف، كالبطالة الهيكلية وصعوبات التصنيع، على الخصائص التى كان الفكر التنموى قد توصل اليها من توصيفه للقطاع التقليدى(١٣)، وعلى التطبيق الآلى للمبادىء العامة للتحليل الحدى على واقع هذه الدول، رغم ماهو معروف الآن من عدم صلاحية هذا النوع من التحليل فى فهم حقيقة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية(١٤).

و يبدو الضعف النظرى لهذا الا تجاه فى عجزه عن تقديم جهاز تحليلى مقنع، يبين لنا كيف ظهر التخلف فى هذه المجتمعات، وكيف تطور، وأصبح ظاهرة كامنة فيها. أضف الى ذلك مايتسم بين هذا الا تجاه من طابع سطحى وتقر يرى عن وصف الخصائص التى يتميز بها كل من القطاع الحديث والقطاع التقليدى، واهمال طبيعة علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية داخل كل منهما، و بين كل منهما للآخر. حقا، لقد أشار بو يكه وهجنز الى الطابع الرأسمالى للقطاع الحديث والى الطابع الماقبل رأسمالى للقطاع التقليدى. كما ان هجنز قد تحدث عن الطابع الاجنبى للقطاع الحديث واتجاهه لخدمة الخارج أكثر من الداخل. ومع ذلك تبقى هذه الاشارات ضعيفة، لانها لم توضع فى التحليل بشكل يجعل منها وحدة عضو يه اساسية لنظر ية الثنائية. فالقطاعين المتقابلين يظهران فى التحليل بشكل متراص، منعزلين ومنفصلين، بينما ان الاقتصاد المتخلف يشكل، رغم تخلخله وحده عضو ية واحدة. وهذه الوحدة هى جزء من نظام أكبر وأشمل، وهو النظام الرأسمالى العالمى. كما عجز هذا الا تجاه عن تفسير نشوء الثنائية فى هذه المجتمعات لان تحليله قد تم بعيدا عن الاطار التار يخى. ولم يكن ذلك الا أمرا طبيعيا، لان انصار هذا الا تجاه قد عزلوا ظاهرة الثنائية عن تار يخ العلاقات الاقتصادية للبلاد المتقدمة مع البلاد المتخلفة، بينما انه من الثابت لنا، أن هذه الثنائية قد تشكلت منذ اللحظة التى ادمجت فيها البلاد المتخلفة عن طر يق هذه العلاقات، فى الشبكة الواسعة للنظام الرأسمالى العالمى. وأيا كان الامر، فان هذا الا تجاه وان كان قد قدم لنا توصيفا اقل سطحية من الا تجاه السابق لظاهرة التخلف، الا أن القارىء له يشعر بأن يقدم اعتذاراً غير صر يح لعيوب الرأسمالية التى غزت هذه المجتمعات المتخلفة.

٣ ـ التخلف باعتباره تأخرا زمنيا:

ومن أبرز أنواع الفكر التنموى الذى ساد بين صفوف الاقتصاديين فى الستينيات، وكان له بصمات واضحة على كثير من نظريات التخلف والتنمية فى تلك الفترة، هذه النظرة الآلية للنمو التى روجها والت و يتمان روستو فى كتابه المعروف «مراحل النمو الاقتصادى» (١٥). ورغم أن روستو فى هذا الكتاب لم يعن اساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، الا ان نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز فى تفسير التخلف. والفكرة الاساسية التى قدمها روستو فى هذا المجال تتلخص فى أن النموالاقتصادى يتكون من مراحل معينة، ذات تتابع زمنى، بحيث ان كل مرحلة تمهد الطريق ـ اتوماتيكيا ـ للمرحلة التى تليها. وهذه المراحل هى: مرحلة المجتمع التقليدى، ومرحلة التهيؤ للانطلاق، ومرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج، واخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير. و يميز روستو بين هذه المراحل على أساس كمى وتكنولوجى فقط. فالذى يميز مرحلة عن الاخرى هى درجة النمو التى تحدث فى قوى الانتاج. ونظرية روستو فى ذلك تتشابه مع المدرسة التاريخية الالمانية (مدرسة شمولر) التى جعلت أساس التمييز بين المراحل التاريخية المختلفة هى سيادة «روح» Geist معينة تطبع المراحل التاريخية بخصائصها.

وعند الاعتماد على نظرية المراحل لروستو فى تفسير التخلف نجد ان الامر هنا لا يختلف كثيرا عن الاتجاه الاول الذى عرضناه آنفا، والذى يرى التخلف كمجرد حاصل جمع سمات التخلف (ضآلة معدلات الاستثمار والادخار، وتواضع معدل نمو الناتج... ألخ). وقضية تجاوز التخلف، بناء على ذلك، تتمثل اذن، عند روستو، فى كيفية الانتقال من المجتمع المتخلف (وهو ماينناظر مرحلة المجتمع البدائى عند روستو)، الى مرحلة التقدم (وهى ماتناظر مرحلتي النضج والاستهلاك الوفير) وذلك بتحقيق شروط مرحلة الانطلاق Take-off ، وهى ماتعنى عملية التنمية. وهذا الانتقال عند روستو وانصاره يتحقق بارتفاع معدل الاستثمار من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومى، و بتغيير ميول Prope-nsities الافراد تجاه كثير من القضايا، مثل ميلهم للابداع، وميلهم لتطبيق العلم فى النشاط الاقتصادى، وميلهم لتقبل المخترعات، وميلهم للاستهلاك، وميلهم لانجاب الاطفال...ألخ (١٦). و بناء على هذه النظرة لجوهر عملية التنمية (أو الانطلاق) فإن التخلف الاقتصادى ليس الا تأخرا زمنيا فحسب. ومن هنا فالبلاد المتخلفة عليها لكى تتجاوز هذا التأخر، أن ترفع من معدلات ادخارها واستثمارها، وان تغير من ميول افرادها، لكى يزيد ناتجها القومى وتلحق بركب التقدم.

وأهم مايلاحظ على هذا الاتجاه ضحالته الشديدة فى تفسير التخلف. و بالرغم من أن روستو حاول ان يسبغ على تحليله الطابعين الاقتصادى والاجتماعى، الا ان تحليله فى ذلك جاء سطحيا ولا يستند الى أى أساس نظرى. فعنصر التحليل الاقتصادى عنده انحصر فقط فى التغيرات التى تحدث قوى الانتاج، بينما ان عنصر التحليل الاجتماعى يقتصر فقط على تغيير ميول الافراد مع اهماله التام للمحيط الاجتماعي الذى تتم فيه هذه التغيرات. فقد اسقط روستو من تحليله مقولة «النظام الاقتصادى والاجتماعى» وابقى فقط على الرأسمالية باعتبارها نهاية المطاف وقمة التار يخ. كما أنه لايأخذ بعين الاعتبار القوى العالمية المحلية التى تعوق عملية نمو قوى الانتاج. ومن هنا عجز عن تقديم اى تفسير علمى يوضح لنا طبيعة التغيرات المطلو بة لاحداث الارتفاع المنشود فى معدلات الادخار والاستثمار وتغيير ميول الافراد. وفضلا عن ذلك، لو حاولنا ان نتحقق من وجود المراحل التى ذهب اليها روستو، وخصوصا مرحلة المجتمع التقليدى (المتخلف) فسوف نلحظ انه لا وجود لها بالشكل المسطح الذى عرضه. ولهذا تعرض هذا الاتجاه لنقد مر ير، ليس فقط من رافضي الفكر التنموى الغر بى، بل وايضا من عدد بارز من الاقتصاديين الغر بيين (١٧).

٤ ــ العلاقات السببية المسطحة فى تفسير التخلف:

لفت هذا الاتجاه انظار الكثير ين، ونال رواجا كبيرا فى الفكر التنموى، نظرا لقوة منطقه الشكلى الداخلى الذى اعتمد عليه في تفسير التخلف. وهو يختلف عن الاتجاهات الثلاثة السابقة من حيث نظرته الى التخلف باعتباره نظاما System يتكون من مجموعة معينة من العناصر Elements التى تعوق النمو، وتقوم بينها علاقات تبادلية دائر ية، تجعل طر يقة عمل النظام Function مفضية دائما الى العودة لنفس البداية، وهى التخلف. و بناء على ذلك، يكون التخلف بمثابة نظام يعمل على اعادة انتاج التخلف وتكر يسه. وهو نظام منعزل، مستقل، يدور فى مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة Vicious Circles التى تجعل أى محاولة للتقدم غير ممكنة. ومن المعلوم لدى دراسى الفكر التنموى، ان اعلام هذا الاتجاه تتمثل فى ثلاث اقتصاديين ذائعى الصيت، هم رجنار نوكسه، وهارفى لينيشتين، وجونار ميردال.

أما **رجنارنوكسه** فقد ادلى بدلوه فى هذا الصدد، عن طر يق حلقاته المفرغة للفقر المتعلقة بجانبى الطلب والعرض لعملية الاستثمار وتراكم رأس المال (١٨).

فمن حيث الطلب على الاستثمار نجد انه يتوقف على الحافز عليه. وهذا الحافز ضعيف بسبب ضيق السوق، الذى يرجع الى انخفاض القوة الشرائية لدى الافراد، نظرا لتدني متوسط دخل الفرد. وهذا الأخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية، التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم، والذى يرجع الى انخفاض الحافز على الاستثمار.. وهكذا. ومن حيث جانب العرض، فإن الاستثمار يتوقف على عرض الادخار، والادخار ضعيف نتيجة لانخفاض متوسط دخل الفرد. وهذا الاخير يعود الى انخفاض مستوى الانتاجية التى ترد بدورها الى انخفاض مستوى الاستثمار والتراكم. وانخفاض مستوى الاستثمار والتراكم يعود الى ضعف الادخار. وعلى هذا النحو تحكم الحلقات، وتتكامل وتتكرر دوما، و يصبح النظام واقعا لامحالة فى «مصيدة الفقر» و يتوازن عند «مستوى التخلف». و بناء على هذا المنطق فى التحليل لاعجب اذن، ان يصل نوركسه الى عبارته الشهيرة البائسة التى تنص على أن البلد يكون فقيرا لانه فقير (١٩)، مسجلا فى ذلك لونا فر يدا من ألوان المصادرة على المطلوب Zautology

والحق، ان فكرة الحلقات المفرغة كانت عنوانا كبيرا لذلك الصف الطو يل من الحلقات التى اسهب الكتاب فى تعدادها (٢٠)، حتى اذا كان كاتبا مثل ر يتشارد جل R.T.Gill كان يرى فيها احد النظر يات العامة لعلم الاقتصاد الحديث (٢١). ولكن رغم ازدحام الفكر التنموى بهذه الحلقات، الا ان هذا النوع من التحليل قد تعرض لنقد لاهوادة فيه من جانب عدد من الاقتصاديين. فقد وجهت سهام النقد له على أساس مايتسم به من منهج ميكانيكى واستاتيكى فى الر بط بين المتغيرات الاقتصادية. فمثل هذا الر بط الحتمى لاوجود له فى الحياة الاقتصادية، فقد يتغير عامل من العوامل، ومع ذلك قد لا تتغير العوامل التى ترتبط به (٢٢). كما يعاب على هذا الاتجاه اسلو به الميتافيز يكى الذى يعتمد على التماسك المنطقى الشكلى للتحليل، وهو تماسك يقع فى الذهن اساسا وقد لا تكون له علاقة بالواقع. و يتضح ذلك من أن فكرة الحلقات الخبيثة تصور النظام على انه ظاهرة طبيعية، منعزلة لاصلة لها بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التى تسود فى الاقتصاد المتخلف، أو بطبيعة وضعه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتأثير طبيعة التخصص الدولى على حالة التخلف فيه.

أما هارفى لينبشتين، فقد دفع بفكرة الحلقات المفرغة خطوة للامام ليصوغ من اساسها النظرى (أى العلاقات السببية) نظاما يفسر احوال التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف Subsistance quasi-stable

equilibrium في الاقتصاديات المختلفة. أو بعبارة أدق، حاول أن يضع تفسيرا للتقلبات التى تحدث حول مستوى الركود الممثل فى استقرار متوسط دخل الفرد عند مستوى الكفاف فى هذه الدول.(٢٣) وهو فى تحليله حاول أن يثبت ان التوازن فى البلاد المتخلفة لايتسم بالثبات أوالاستقرار، كما ذهب نوركسه، وانما يتسم بحالة أقرب ماتكون الى التوازن شبه المستقر. وقد استخدم لينبشتين فى ذلك فكرة الفعل ورد الفعل للمتغيرات الاقتصادية. وعنده ان التغيرات التى تحدث فى النظام وتدفعه نحو ز يادة مستوى الدخل، ماتلبث ان تولد ردود افعال معاكسة ومضادة، تمتص الا ثر الايجابى للز يادة فى الدخل، وتعيد، من ثم، النظام بدوره مرة أخرى الى حالة حد الكفاف. وهو يعتمد فى تحليله على الا ثر الايجابى لز يادة الاستثمار وعلى الا ثر السلبى لز يادة السكان. و بالرغم من انه حاول ان يتجاوز صفة التحليل الستاتيكى الذى اتسم به تحليل نوركسه، عندما حاول ان يفسر الحركة البطيئة فى هذه المجتمعات «الساكنة» عن طر يق معرفة المسار الذى تأخذه التغيرات الكمية فى متوسط دخل الفرد، الا ان ذلك لاينفى ان نظامه قد وصم ايضا بالطابع الستاتيكى، لانه حصر نفسه اساسا فى فكرة التوازن، كما هو الحال عند نوركسه. اضف الى ذلك ان النقطة المركز ية فى تحليل القوى المضادة التى تدفع النظام للتذبذب دائما حول مستوى الركود، وهى المشكلة السكانية، انما تعيد للاذهان بدقة تلك الرؤية المالتسية الخاطئة فى موضوع السكان. فضلا عن ذلك، فأن الباحث عموما، لايمكنه ان يعثر فى تحليل لينبشتين على تحليل علمى مقنع لكيفية نشوة التخلف وتطوره وتبر ير استمراره فى هذه الدول. لانه تم فى فراغ اجتماعى وتار يخى، لا يراعى طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول ولا الواقع التار يخى والمعاصر فى ظاهرة التخلف فيها.

وفيما يتعلق **بجونار ميردال**، فقد اعتمد على فكرة العلاقات السببية ليبين، خلافا لنوركسه ولينبشتين، ان حالة التخلف فى هذه البلاد، لا تتميز بالاستقرار أو التوازن أو شبه التوازن، وانما تسير فى اتجاه تراكمى، تدمغ النظام للتردى، عبر الزمن، فى أغوار ابعد للتخلف «فالنظام لايسعى بنفسه نحو اى نوع من التوازن بين القوى، بل انه على الدوام يبتعد عن مثل هذه الحالة. وفى الاحوال العادية، لا يؤدى التغيير الى احداث تغيرات اخرى مضادة بل تغيرات مساعدة، تدفع النظام فى الا تجاه السابق نفسه وان كان بسرعة أكبر. و بسبب هذه «السببيه الدائر ية»، نجد ان العملية الاجتماعية تميل لان تكون تراكمية، وغالبا ماتكتسب سرعة بدرجة متزايده (٢٤)». وقد حاول جونار ميردال، ان يعطى مثالا لتأكيد هذه العملية التراكمية للعملية الاجتماعية للتخلف، بدراسته لمشكلة استمرار تخلف

الزنوج فى امر يكا، وان يصل فى النهاية الى انه من الصعو بة ان ينظر الى عامل ما على انه العامل الاساسي فى تفسير هذه العملية، طالما ان كل عامل سبب للآخر بطر يقة دائر ية وتراكمية. وكان اسهامه البارز فى هذا المجال يتمثل فى تلك النتيجة التى انتهى اليها، وهى ان اى دراسة واقعية للتخلف والنمو لابد وأن تبتعد خارج الحدود المألوفة للنظر ية التقليدية، لان الدراسة المثمرة فى هذا الصدد، تتصل بالعوامل، غير الاقتصادية (٢٥). ولكنه لم يوضح ماهى هذه العوامل غير الاقتصادية، ولا الاطار الاجتماعى والتار يخى الذى تعمل فيه.

وأيا كان الامر، فإن الاعتماد على فكرة العلاقات السببية، وان كانت قد كشفت النقاب عن طبيعة العلاقات المتبادلة بين عناصر «النظام المتخلف» والطر يقة التى ترتبط بعضها البعض، الا انها مع ذلك تبقى كالصندوق الفارغ، طالما انها نظرت الى النظام على انه منعزل ومستقل ولا تر بطه بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية اية خيوط كما انها عجزت عن الاحاطة الجذر ية بكيفية، نشوء التخلف لانها دارت حول نفسها، وفى اطار يعانى من الفراغ التار يخى.

٥ ــ الاتجاه السيسيولوجي والسيكولوجى فى تفسير التخلف:

تناثرت الاشارة الى الدور الذى تلعبه العوامل السيسيولوجية والسيكولوجية فى الدول المتخلفة ضمن الاسباب المفسرةللتخلف فى كتابات عدد من كتاب الفكر التنموى. حيث كثيرا ما لجأ هؤلاء الى توصيف خصائص المجتمعات المتخلفة التقليدية عن طر يق الاشارة الى هذه العوامل، مثل غياب روح المغامرة وعدم وجود المنظم، وانعدام الروح الفردية، وضعف الحوافز الاقتصادية وتحقير الكسب المادى، وعدم وجود التخصص الواضح فى النشاط الاقتصادى، وجمود الحراك الاجتماعى، وتخلف القيم والعادات الاجتماعية، الخ... وكانت هذه القائمة الطو يلة من الخصائص ترد فى مجال المقارنة بين هذه المجتمعات والمجتمعات الصناعية المتقدمة. كدليل آخر على حالة التخلف التى تسود المجتمعات الزراعية التقليدية. وهذه الكتابات التى اعتمدت على المنهج التجر يدى (٢٦)، كانت فى الحقيقة تستند على المنطلقات الاساسية التى دعى اليها شومبتر فى نظر يته «النمو الاقتصادى» (٢٧) والتى يحتل فيها المنظم ومايتسم به من روح للمغامرة والابتكار، المكان المركزى فى عملية النمو. ومن ثم فإن غيابه، و بالتالى غياب الصفات التى تتجلى فى المجتمعات المتخلفة يعد هو قلب مشكلة التخلف. بل ان كاتبا مثل نتنبرجن قد اعتمد على هذا المنهج حينما اشار الى الصفات السيكولوجية للافراد الذين يلعبون دورا قياديا فى المجتمعات الحديثة (٢٨). ونفس هذا المنهج من الممكن ان نجده

لدى كتاب آخرين، مثل كيرن كروسس (٢٩) ــ ولينبشتين، ور يبون أرون (٣٠) وجرشنكرون (٣١)، الخ.

على ان الذى نقصده بالاتجاه السيسيولوجي والسيكولوجي فى تفسير التخلف، انما يتمثل فى تلك الكتابات المتبلورة اساسا فى النتاج الفكري لبعض الكتاب والباحثين الذين اسهبوا فى ايضاح الدور الذى تلعبه العوامل السيسيولوجيه والسيكولوجية كسبب رئيسي وجوهرى للتخلف. ور بما يكون خير ممثل لهذا الاتجاه، الحصيلة النظر ية لكتابات هوسيلتز، وايفرت هاجن، وديفد ماكيلاند، وجون هونكل.

و بدون الدخول فى التفاصيل، تناول **هوسيلتز** (٣٢) قضية التخلف من منظور تجر يدى بحت. فالتخلف عنده يرتبط اساسا بالخصائص العامة المعبرة عن غالبية سلوك الافراد فى الدول المتخلفة، وليس له أى علاقة بالبناء الاجتماعى فى هذه الدول. وقضية التخلف محصورة عنده اساسا فى مجموعة معينة من المتغيرات التى يتميز بها نمط السلوك الاجتماعي للافراد فى المجتمعات التقليدية، وهى متغيرات تسود بشكل معكوس فى نمط السلوك الاجتماعى للافراد فى المجتمعات المتقدمة فاذا كان المجتمع المتقدم يتميز بالعمومية، والانجاز، والتخصص، فانه فى المجتمع المتخلف تسود هذه المتغيرات بشكل مضاد، وهى الخصوصية، والنوعية، والانتشار. وقد نظر هوسلتز الى هذه المتغيرات على انها متغيرات مستقلة تحدد «النظام» ولا تتحدد به. و بهذا الشكل يمكن التأثير فى النظام عن طر يق تغيير هذه المتغيرات. وطبقا له، ليس من الضرورى، لكى ينتقل المجتمع المتخلف الى حالة التقدم، ان يتغير النظام بأكمله، ولكن من الممكن تحقيق ذلك عن طر يق تعديل بعض اجزائه، الممثلة في هذه المتغيرات، وذلك بتغيير الادوار الاجتماعية التى يلعبها الافراد.

أما **ايفرت هاجن** (٣٣) فقد اتخذ من «المجتمع الزراعى» نموذجا للمجتمعات المتخلفة وظل يبحث فى الخصائص الاجتماعية التى يتميز بها سلوك الافراد فى هذه المجتمعات، كسبب جوهرى مفسر لحالة التخلف السائدة فيها. فهذه المجتمعات تتسم بضعف الحراك الاجتماعى، و بقلة عدد افراد الطبقة المتوسطة، و بتخلف واضح فى المستوى العلمى والتعليمى. كما ان السلوك ــ الاجتماعى للافراد يتسم بالقبول أو الامتثال، و بالاعتماد على الآخر ين، و بالحاجة الى العشرة والتقارب، وذلك مقابل الرفض والسيطرة والحاجة للاستقلال والتفرد وعدم الاعتماد على الآخر ين فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وهذه الخصائص التى

يتسم بها سلوك الافراد تؤدى الى ضعف الدوافع والحواجز، ومن ثم تعوق عملية التقدم الاقتصادى والتكنولوجى. غير ان هاجن يرى أن هناك نخبة فى هذه المجتمعات الزراعية التى يتسم سلوكها بالاندفاع و بحاجتها للسيطرة والشعور بالتوتر الاجتماعى وعدم الرضا. وهى لهذا يمكن ان تلعب دورا هاما فى القضاء على التخلف فى هذه الدول. كما ان النظام يتحرك نحو التقدم لو امكن تغيير عادات الناس وقيمهم ودوافعهم.

ونفس هذا المنطق فى التحليل نلحظه ايضا عند **ديفيد ماكيلاند** (٣٤) الذى حصر قضية التخلف فى الدوافع السلوكية للافراد فى المجتمعات الزراعية التقليدية. وعنده ان التقدم الاقتصادى يعتمد اساسا على طبيعة سلوك المنظم ودوافعه. وهذه الدوافع لا تتمثل فى الحصول على اقصى ربح ممكن، وانما تتمثل فى الشعور بالحاجة الى انجاز اكبر عدد ممكن n-Achievement من الاعمال والخدمات الرائدة، والشعور بالحاجة الى انجاز الافضل. فهذه الدوافع السيكولوجية لدى بعض الافراد هى التى تعود الى المخترعات وتطبيق نتائجها، وتنفيذ المشروعات الكبرى، وتقبل المخاطرة في سبيل نتائج أكبر. وقد نظر ماكيلاند الى هذه الدوافع على انها متغيرات ــ مستقلة، تعيش داخل نفوس الافراد. غير انه يرى انه من الممكن النظر اليها على انها متغيرات تابعة، لو امكن تغييرها عن طريق التعليم والاقناع والتدريب المبكر، وحينما اشار الى ان الدوافع التى تقود الى الانجاز تختلف بين الاطفال طبقا للطبقات الاجتماعية. ونظرا لغياب «عرض» هذه الدوافع السيكولوجية، فان البلاد المتخلفة تعيش فى اسار التخلف.

وقد تعرض الاتجاه السيسيولوجى والسيكولوجى لنقد مرير من بعض الكتاب والمفكرين، وخصوصا من اندريه جوندر فرانك (٣٥) الذى حاكم بشدة الافكار التى دعى اليها هؤلاء الكتاب على اساس انها اتسمت بالتجريد غير الصادق الذى لا يستند الى فهم عميق لهذه المجتمعات، ولابتاريخها ولابطبيعة مشاكلها الحقيقية. وأوضح ان هذه الاتجاهات وان كانت قد اقامت تحليلها على اسس معينة من الخصائص السسيولوجية والسيكولوجية التى تسيطر على البناء الاجتماعى ككل، الا انها قد عجزت تماما عن اعطاء اى تفسير علمى لكيفية نشوء هذا البناء نفسه، ومن ثم كان فشلهم فى الوصول الى امكانية تغييره والوسائل المؤدية لذلك. فدعوتهم الى تغيير عادات الناس وقيمهم وسيكولوجيتهم ونظرتهم الى الحياة وادوارهم الاجتماعية التى يلعبونها، كسبيل للخلاص من التخلف، هى

تحصيل حاصل، لان هذه العادات والافكار والقيم هى في النهاية انبثاق طبيعى من النسق الاجتماعى الاقتصادى السائد في هذه الدول.

ثانيا: التضخيم المبالغ فيه لحجم المشكلة السكانية:

أعطى كتاب الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات اهتماما بالغا للمشكلة السكانيةبالبلاد المتخلفة، سواء فى تفسيرهم للتخلف او فيما ذهبوا اليه من مقترحات وحلول لدفع عجلات التنمية فى هذه البلاد. وأول ما يلاحظ على هذا الاهتمام، هو تأثيره الشديد بالنظر ية التقليدية لمالتس عن السكان. وهى النظر ية التى اعتمدت على ثلاثة دعائم اساسية هى: قانون الغلة المتناقصة، والمرونة التامة لعرض العمل فى الاجل الطو يل بالنسبة للتغيرات التى تحدث حول أجر الكفاف، وعدم فاعلية التقدم الفنى فى اعاقة مفعول قانون الغلة المتناقصة. ورغم أن التحليل النظرى والواقع التار يخى قد اثبتا، منذ فترة طو يلة، ما انطوت عليه هذه الرؤية المالتسية من أخطاء وفروض غير صحيحة، مما جعل الفكر الاقتصادى يغض النظر عنها، الا ان هذه الرؤية قد عادت لتجد لها مكانا رحبا فى اقتصاديات التخلف والتنمية». ونشأ لها اتجاه جديد، عرف بمصطلح «**المالتسية الجديدة**» (٣٦) وهو اتجاه لم يعد يشمل فقط مساهمات الاقتصاديين فى هذا المجال، وانما اتسع ليشمل دائرة اهتمام علماء الاجتماع والفلسفة والتار يخ وعلم النفس والاطباء، بل وحتى علماء الكيمياء، ومن يكتبون فيما يسمى «بالنماذج العالمية»(٣٧).

والامر الجديد بالملاحظة هنا، هو ان هذا الاتجاه قد نظر الى المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة على انها جوهر مشكلة التخلف، وهى لهذا تعد العقبة الرئيسية التى لابد من تجاوزها حتى تنطلق هذه البلاد فى معارج التقدم والنمو. والمعضلة هنا تتمثل فى ذلك الاختلال القائم بين الاعداد السكانية الكبيرة والحجم المحدود للموارد الاقتصادية. فالز يادة السكانية فى هذه الدول تضغط باستمرار على هذه الموارد مما يؤدى الى انخفاض مستوى الانتاجية. كما ان هذه الز يادة تلتهم كل تحسن يطرأ على حجم الدخل فيصعب عندئذ ز يادة معدلات الادخار. وفضلا عن ذلك، فان الز يادة السكانية تستنفد معظم موارد هذه البلاد من العملات الاجنبية فى استيراد الطعام والشراب، لمواجهة الاحتياجات المتنامية للسكان، وذلك على حساب استيراد الآلات والمعدات اللازمة لبرنامج الاستثمار...ألخ، وتأسيسا على ذلك، فإنه لا أمل أمام هذه البلاد فى الاندفاع لاقتصادياتها على طر يق النمو، ما لم تقض على هذه «الانفجارات السكانية» وعلى هذا «الاكتظاظ السكانى». بل ان كاتبا

مثل فوجت لايرى أى حرج حينما يقول انه طالما ان هذه الدول لم تضع لنفسها سياسات سكانية رشيدة، فان هذه الدول ليس لها الحق في أن تطالب بالمعونة من الدول المتقدمة (٣٨).

والمخرج الذى يقدمونه لهذه المعضلة هو استئصال «الجذور» السرطانية لها، وذلك بتخفيض عدد السكان وللدولة الحكيمة أن تستخدم فى ذلك كل الوسائل الممكنة. وهذه الوسائل تتخذ عند بعض المالتسيين الجدد صورة لاانسانية صارخة، مثل تبر ير الحروب والاو بئة والامراض التى تؤدى الى ز يادة معدلات الوفيات. وهنا يعود الشبح المالتسي يطل علينا بصورته الكئيبة. وعند بعضهم يمكن بلوغ هذا الهدف عن طر يق منع الفقراء من التزاوج، وتعديل النظم الضر يبية بما يضع العراقيل امام نمو السكان، أو بالدعوة لتعقيم الرجال والنساء، وابتكار ادو ية جديدة تسهم فى هذا المجال. وعند البعض الاخر تتخذ الوسائل صورة الاقناع والدعاية عن طر يق مايسمى ببرامج تنظيم الاسرة وضبط النسل، الخ...

والحق ان هذا النوع من التفكير قد عجز تماما عن الاحاطة الجذر ية بمشكلة السكان فى هذه الدول، لانه لم يتمكن، فى ضوء رؤيته المالتسية، من معرفة الجذور التار يخية والواقع المعاصر لهذه المشكلة. فمن المعلوم تار يخيا، ان هذه الدول لم تكن دائما وابدا تعانى من مشكلة فائض السكان. فقبل ان تنخرط هذه الدول فى شبكة التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وقبل ان تقع فر يسة للنهب المستمر لمواردها من قبل الدول الرأسمالية، كانت تتميز بجهاز انتاجى متنوع، ينتج المواد الغذائية (٣٩)، والمواد الخام اللازمة للصناعات والحرف اليدو ية فيها. وكانت معدلات النمو السكانى فيها، تتمشى مع معدلات النمو الاقتصادى التى تحققها. وقد ظهرت مشكلة فائض السكان فيها حينما اصبح معدل النمو السكانى يجاوز معدل النمو الاقتصادى بسبب حالة الركود والتخلف الذى وقعت فر يسة لها نتيجة لنهب مواردها واعاقة تطورها وصياغة هياكلها الانتاجية بما يتمشى اساسا واحتياجات المراكز المتقدمة فى العالم. فالمشكلة السكانية يجب اذن فهمها على انها ظاهرة تار يخية، ظهرت فى مرحلة معينة من تار يخ هذه الدول، وتطورت فيها تحت تأثير ظروف معينة، وستختفى ايضا بزوال هذه الظروف. وهى فى النهاية اختلال يقوم بين النمو السكانى ــ كما وكيفا ــ و بين درجة التطور التى يمر بها النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد. فهي نتيجة حتمية للتخلف وليست سببا له. ان النمو السكانى فى حد ذاته لا يشكل مشكلة، بل قد يكون مطلو با فى تلك الدول التى تعانى من خفة سكانية واضحة. لكن المشكلة تتضح اذا وضعنا النمو السكانى فى اطار الحركة الاقتصادية للمجتمع. فاذا كان النظام الاجتماعى السائد يبذل جهدا

انمائيا كبيرا، و يدفع عجلات التنمية بقوة للامام، فان المشكلة السكانية تختفى ولا يصبح لها مبرراً للوجود. اما اذا كان النظام راكدا، وتتعثر فيه جهود التنمية، فان مشكلة فائض السكان تظهر بشكل جلى. أضف الى ذلك، انه من الخطأ الظن بأن هناك قوانين عامة، خالدة وأبدية، تخضع لها الحركات السكانية فى كل من مراحل التطور. بل توجد لكل مرحلة معينة، أو بعبارة أخرى، لكل نظام انتاجى معين قوانينه الموضوعية التى تحكم التغيرات السكانية. ومن هنا يكتسب مفهوم فائض السكان طابعا نسبيا. ففائض السكان الذى يظهر فى ظل درجة معينة من التطور الاقتصادى قد لا يعتبر فائضا سكانيا فى مرحلة اخرى من التطور.

و يبدو الضعف النظرى للاتجاه المبالغ فى تقدير حجم المشكلة السكانية فيما ذهب اليه أنصاره من تجر يد وعموميات نظر ية، لا تراعى الفروق القائمة بين مجموعات الدول المتخلفة. فالبلاد المتخلفة وان كان من الممكن وضع تعر يف أو مفهوم محدد لها يشملها جميعا، الا انها مع ذلك تتفاوت فيما بينها تفاوتا ضخما. انها كما يقول الكاتب الامر يكى جالبرث، أشبه بصف طو يل تنتظم فيه هذه الدول تبعا لدرجات متعددة من التفاوت. فمن يقف فى المقدمة يختلف عمن ينتظم فى المؤخرة، أو فى الوسط. ونتيجة لذلك، فان طبيعة المشكلة السكانية، وللظاهر التى تعبر بها عن نفسها، تتفاوت داخل هذه الدول. فهنك دول تعانى حقا من الاختلال القائم بين النمو السكانى الكبير و بين النمو الاقتصادى المتواضع. وفى هذه الدول تعبر المشكلة السكانية عن نفسها فى تفاقم مشكلة البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والصحة، وازمة المساكن والمواصلات...ألخ. هناك دول ــ على العكس من ذلك ــ تعانى اختلالا بين النمو السكانى المتواضع وطموحات التنمية الكبيرة. وفى مثل هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها فى صورة نقص الايدى العاملة والحاجة الى الاعتماد على عنصر العمل المستورد من الخارج.

وحاصل القول اذن، هو انه يجوز للباحث ان يطلق تعميما مطلقا حول تأثير السكان على التنمية. ان هذا التأثير المتبادل يجب البحث عنه فى حالات محددة وفى ظل خصائص الاقتصاد القومى للبلد المعين.

ثالثا ــ اهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة:

وقد اسقط الفكر التنموى التقليدى الطبيعة الخاصة التى يتسم بها الهيكل الاقتصادى والاجتماعى بالبلاد المتخلفة من الاعتبار، وصاغ تحليلاته فى ضوء

نماذج وقوالب عامة مجردة، منطلقا فى ذلك من التصور التجر يدى لعلم الاقتصاد الحديث، الذى يرى ان النظر ية الاقتصادية هى نظر ية عامة وذات قوانين ومقولات عامة تصلح لجميع النظم والمجتمعات على اختلاف انواعها وتباين مراحل تطورها، وقد اتضح لنا ذلك بشكل جلى من الاتجاهات الخمسة المفسرة للتخلف والتى عرضنا لها آنفا (٤٠). كما ان التقر ير الشهير للجنة بيرسون عن التنمية الدولية (شركاء فى التنمية)، وهو يمثل قمة المطاف فى الفكر التنموى التقليدى، والذى قدم الى البنك الدولى فى عام ١٩٦٩، كانت تسيطر عليه هذه النظرة (٤١)، حينما صاغ المشاكل التى تعترض التنمية فى دول «العالم الثالث» بشكل عام وتجر يدى.

لقد نظر الفكر التنموى التقليدى ـ بالرغم من تباين مدارسه ـ الى التنمية على انها مجرد نمو اقتصادى، يسير فى اتجاه واحد، ذى مراحل متعددة. وهذا الاتجاه تمشي فيه جميع الدول. واذا كانت الدول المتقدمة قد حققت تنميتها عن طر يق تحقيق شروط مرحلة «الانطلاق» ـتعبير روستوـ فان الدول المتخلفة لابد ان تحذو حذوها (٤٢) فى تحقيق هذا الانطلاق «التنمية». ونظرا لان النموذج المثالى للنمو، المفترض فى التحليل، هو النموذج الرأسمالى كما تحقق فى دول غرب أورو با وامر يكا واليابان، فان مشاكل التخلف وعقبات النمو يجب اذن أن تقاس بشروط تحقيق هذا النموذج، وان تجرى عملية اسقاط ميكانيكى للخبرات والمشاكل التى واجهت تحقيق هذا النموذج فى الغرب المتقدم على الواقع المتخلف ببلاد «العالم الثالث». على ان هذا الاسقاط كان يصح نظر يا لو افترضنا ان الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيش فيه البلاد المتخلفة هو نفس ذلك الهيكل الذى بدأت منه الدول الرأسمالية المتقدمة فى تحقيق نموذجها الرأسمالى للنمو. وهذا الفرض هو، بالقطع، فرض غير صحيح.

فالدول الرأسمالية عندما بدأت نموها الاقتصادى، ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كانت قد حققت الشروط الهامة التى وضعها على مشارف النمو الذاتى المستقل، مثل القضاء على النظام الاقطاعى فى الر يف، وانهاء العمل بنظام الحرف والطوائف وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل (الحر)، وتحقيق حد أدنى من التراكم البدائى الذى كان قد تكون فى مرحلة الرأسمالية التجار ية، فضلا عن نشوء حركة واسعة من المخترعات والكشوف العلمية التى انعكست بشكل مباشر فى تطو ير أدوات الانتاج. أضف الى ذلك، ان نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة أنذاك، قد مكن هذه الدول من التغلب على ضيق اسواقها المحلية لتصر يف الفائض خارجيا، واحتلال المستعمرات واستغلالها وتحو يلها الى اسواق واسعة للتصر يف

ولمنابع هامة ورخيصة للمواد الخام، الخ... وخلال هذه العملية كانت القيادة في حركة النمو لنمط الانتاج الرأسمالى. فهو الذى قاد عملية النمو منذ بدايتها حتى نهايتها (٤٣). وقد انعكس ذلك بشكل واضح فى الاقتصاد الكلاسيكى الذى كان يمثل فى البداية ابداعا فكر يا خلاقا لم تعرفه البشر ية من قبل، وذلك حينما حاول ان يكتشف انسب الظروف والعلاقات والقوانين العامة التى تؤمن حركة المسار الذى كانت تشهده عملية النمو الرأسمالى آنذاك.

أما الدول المتخلفة فان تنميتها الاقتصادية التى بدأتها غداة الحصول على استقلالها السياسى منذ ربع قرن تقر يبا، فقد بدأت من ظروف وخصائص داخلية وعالمية مختلفة تماما عن تلك الظروف والخصائص التى بدأت الدول الرأسماليه نموها منها. فمن ناحية، نجد أن هذه الدول لا يوجد بها نمط انتاجى قائد ومسيطر، يستطيع أن يتولى قيادة مسيرة التنمية. بل تتعدد فيها الانماط والاساليب الانتاجية، وتتعايش جنبا الى جنب، وهذه هى احدى الخصائص الجوهر ية التى تميز الهيكل الاقتصادى الاجتماعى فى هذه الدول. وقد أقرت بعض الدراسات التنمو ية، وعلى الاخص الدراسات المتعلقة بفكرة الثنائية، بوجود هذه الخصوصية. لكنها فى تحديدها لمعايير هذه الثنائية قد حصرت نفسها فى المعايير السيسيولوجية والتكنولوجية، ومن ثم لم تكتشف طبيعة العلاقات الاقتصادية الكامنة فى هذه القطاعات المزدوجة، ولا العلاقات التى ــ ترتبط بها داخليا وعالميا. ومهما يكن من أمر، فان المتأمل فى واقع هذه الدول، يستطيع أن يرصد عددا من الاساليب والانماط الانتاجية التى تتعايش معا، دون أن يعثر ــ فى كثير من الاحيان على نمط قائد ومسيطر. و يعدد الاقتصادى البولندي «كلير» هذه الانماط والاساليب فيما يلى (٤٤):

١ ــ الاقتصاد الطبيعى القائم على الزراعة الاكتفائية مع وجود بعض عمليات للتبادل السلعى.
٢ ــ الانتاج السلعى الصغير فى الر يف.
٣ ــ الانتاج السلعى الصغير فى المدن.
٤ ــ الاقتصاد شبة الاقطاعى الذى يتميز بسيادة العلاقات الاقطاعية، مع وجود عناصــر رأسماليه فيه.
٥ ــ الاقتصاد الرأسمالى الذى تماكه وتديره الرأسمالية الوطنية.
٦ ــ الاقتصاد الرأسمالى الذى تملكة وتديرة رؤوس الاموال الاجنبية.
٧ ــ القطاع العام القائم على الملكية العامة للدولة.
٨ ــ الاقتصاد التعاونى.

وتتفاوت هذه الانماط والاساليب السابقة فيما بينها من حيث درجة تطورها وطبيعة العلاقات الاجتماعية التى تحكمها، ونوعية السلع والخدمات التى تتبعها، وفى حجم الفائض الاقتصادى الذى يتولد فيها، وفى كيفية أوجه التصرف فى هذا الفائض، وفى مساهمة كل منها فى عملية توليد الدخل القومى فى هذه الدول. ومن هنا لايمكن الحديث اطلاقا عن نموذج وحيد ــ النمط فى هذه البلاد. ومن هنا، فان المشكلة الرئيسية التى تواجه تجاوز عملية التخلف، هى فى اكتشاف النمط الذى تكمن فيه مواطن القوة لقيادة عملية التنمية، بالاضافة الى ضرورة الاستفاده من كل هذه الانماط وما تمثله من قوى اجتماعية، فى ظل استراتيجية واعية للتنمية، تراعى تواجد هذه الانماط وتستفيد من امكانيات كل منها فى العطاء لعملية التنمية.

اما الخصوصية الاخرى التى اهملها الفكر التنموى فهى طبيعة الوضع الخاص او اللامتكافىء الذى تحتله مجموعة البلاد المتخلفة فى نظام التخصص الدولى، واثر ذلك فى اعاقة تطورها الاقتصادى والاجتماعى نظرا لما يتمخض عن ذلك من تبعية اقتصادية للخارج، ومن خسائر فادحة. وهذا هو ما لفت النظر اليه كتاب الفكر التنموى المعاصر، وذلك على نحو ماسنعرضه فيما بعد.

رابعا ــ الصياغات الخاطئة لديناميات عملية التنمية:

وثمة خطأ كبير وقع فيه الفكر التنموى التقليدى، حينما صاغ تصوراته عن كيفية الانتقال من حالة الركود والتخلف الى حالة النمو والتقدم، وذلك بتصو يره ان التنمية يمكن ان تتحقق حينما يستطيع الاقتصاد المتخلف ان يتد بر أمر العناصر والموارد (والصفات) الناقصة لديه والتى يتميز بها النموذج الرأسمالى للنمو، وان ينتج مايلزم لذلك من سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة. فالتنمية باختصار ــ يمكن ان تتم اذا تمكنت الدول المتخلفة من الخلاص من السمات التقليدية فيها وأن تكتسب الخصائص السائدة فى الدول المتقدمة. والحقيقة ان هذا التصور كان نابعا من طبيعة نظرتهم التجر يدية فى تفسير التخلف. فالتخلف فى النهاية قد نظر اليه على انه ذلك النظام الذى يفتقر الى العناصر الديناميكية التى لعبت وتلعب الآن الدور الحاسم فى تحر يك الاقتصاد الرأسمالى نحو النمو. وهذه العناصر هى معدل الاستثمار المرتفع، والخبرات الفنية المدر بة، والتكنولوجية الحديثة. واذ يفتقر الاقتصاد المتخلف الى هذه العناصر، فان المشكلة تتمثل اذن فى كيفية الحصول على هذه العناصر النادرة. والتأليف بينها، واطلاق حر ية العمل لها لتنشيط النظام ونقله الى مستوى التقدم. وفى هذا الخصوص، تبلورت أفكار الاقتصاد الاكاديمى الذى شغف بابحاث التخلف والتنمية فى نوعين اساسيين من الدراسات.

الاولى:

هى الدراسات التى انتجت مايعرف باسم نماذج النمو وتم ترويجها فى الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات على اساس انها تكتشف وتحدد القوى والعلاقات الديناميكية الجوهرية لعملية التنمية. والواقع ان هذه النماذج قد ركزت على بعض العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، كالعلاقة بين معدل النمو ومعدل التراكم والعلاقة بين معدل التراكم ومعامل رأس المال، والعلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل النمو فى المتوسط فى دخل الفرد. وهى بهذا الشكل حصرت نفسها فى حدود ضيقة جدا، وانتهت الى ان التنمية تتحقق لو امكن تحقيق التغيرات الكمية المطلوبة فى بعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك بغض النظر عن الخصوصيات التى تتسم بها هذه البلاد داخليا (طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى السائد) وخارجيا (طبيعة موقعها فى نظام التخصص الدولى). أضف الى ذلك أن هذه النماذج قد صيغت أساسا بالاعتماد على الخبرات التاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة التى تمت فيها عملية النمو على أساس الحوافز الفردية وقوانين السوق وتمويل التراكم عن طريق المدخرات الفردية والاستعانة برأس المال الاجنبى. بل ان كثيرا من نماذج النمو التى قدمها الفكر التنموى للبلاد المتخلفة لم توضع اصلا لهذه البلاد، وانما وضعت فى البداية لدراسة مشاكل النمو فى الدول الرأسمالية، وتم عليها بعض التعديلات الطفيفة لكي تناسب أوضاع البلاد المتخلفة. ولعل خير مثل لهذه النماذج، هو نموذج هارود – دومار الذى بلور معدل الزيادة الذى يحدث فى الناتج القومى (وهو المعيار الاكثر رواجا لتحقيق التنمية) فى ناتج قسمة معدل الاستثمار على معامل رأس المال.

أما النوع **الثانى** من الدراسات فى هذا المجال، فهى الدراسات التى تمت تحت عنوان: استراتيجية التنمية Strategy of Development وقد انجزت بشكل تعميمى ووضعت فى – شكل «روشتات» جاهزة للمعركة من أجل دحر التخلف وتحقيق التنمية. وقد دارت هذه الاستراتيجيات حول الاجابة على تساؤلات شكلية محددة، مثل: نمو متوازن أوغير متوازن؟ دفعة قوية أم نمو تدريجى؟ تركيز على الصناعة أم الزراعة؟. الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم الصناعية الانتاجية؟. وأى تكنيك يستخدم كأسلوب فى الانتاج. أهو التكنيك المكثف لعنصر رأس المال؟. أم التكنيك المكثف لعنصر العمل؟. وهل يتم التصنيع على أساس حاجة السوق المحلى، أم على اساس الاحلال محل الواردات؟. ...ألخ.

وأيا كان الامر، فان صياغة الفكر التنموى لديناميات عملية التنمية قد افتقدت الفعالية النظرية والتطبيقية، لانها اتسمت بالتجريد والتعميم، ولم تستطع أن تكتشف القانون الجوهرى الذى يجب ان تصاغ فى ضوئه استراتيجيات التنمية وتكنيكاتها، وهو اقامة اقتصاد وطنى، متطور، مستقل، قادر على النمو ذاتيا، و يحقق رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

خامسا ـ الصياغات غير الصحيحة لمقاييس وأهداف التنمية:

وكان من الطبيعى ان تنعكس النتائج التى توصل اليها الفكر التنموى من تنظيره لحالة التخلف والتنمية فى المقاييس التى صاغها كدلائل لتحقيق التنمية، وفى تحديده للأهداف التى يسعى اليها الجهد الانمائى بالدول المتخلفة. فقد ترتب على النظر الى التخلف على انه بمثابة تأخر زمنى وانه يمكن أن يقاس بحجم الفجوة الموجودة بين مستويات المعيشة بالدول المتقدمة والدول المتخلفة، أن ذهب كتاب الفكر التنموى الى ان نتائج التنمية يمكن أن تقاس بمدى «التضييق» الذى يحدث فى تلك الفجوة. والمؤشر المقبول الذى يقيس ذلك هو مدى اقتراب الدول المتخلفة من مستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة. وهكذا لايتخلى الفكر التنموى عن منهجة التجريدى والتعميمى، لانه يقيس كل شيء بالنموذج المثالى ـ الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد اثبتت نتائج العقدين الاول والثانى للتنمية خطأ هذه المقاييس، بل واستحالة تحقيقها. من هنا، ما أصدق الكلمات التى يكتبها الاقتصادى المعروف محبوب الحق، حينما يقول: «اسمحوا لى ان اذكر مجرد مقارنة واحدة، هى ان الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة فى عام واحد تساوى الزيادة التى يمكن للهند ان تحاول تحقيقها فى قرابة مائة عام. ولذلك فان التفكير فى أهداف التنمية من زاوية مستويات المعيشة الغربية، وان التركيز على فجوة الدخل المتزايدة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ليس له معنى على الاطلاق، سوى أن يجعل الدول الغنية تشعر بعدم الراحة من حين لآخر، وأن يجعل الفقراء يحسون بالاسى على انفسهم (٤٥).

واذا كانت التنمية هى الوسيلة التى يتحقق من خلالها رفع مستوى المعيشة، فالمهم أولا هى أن تتحقق، وأن تنحى جانبا قضايا التوزيع وعدالته. فالقضاء على الفقر والبطالة وتقليل الفوارق بين الدخول، وتحسين مستوى المعيشة عموما، كلها امور تلى فى الاهمية قضية الزيادة التى يجب أن تحدث فى الناتج المحلى (مؤشر التنمية المقبول). ألم يتحدث عن ذلك صراحة ارثولويس منذ عام ١٩٥٥، حينما ذكر «يجب ان نذكر اولا ان موضوعنا هو النمو وليس التوزيع

(٤٦)»؟. ومن هذا المنظور، كانت أهداف التنمية حينما تصاغ على المستوى النظرى (فى نماذج النمو) وعلى المستوى العملى (فى الخطط الاقتصادية) تحدد فى ضوء ماسمى آنذاك «بدالة الرفاهة الاجتماعية» أو «بدالة التفضيل الاجتماعى» (٤٧) التى صيغت بشكل عام وتجر يدى لجميع طبقات وفئات المجتمع دونما تمييز.

تلك هى أهم حيثيات الادانة التى حوكم على اساسها الفكر التنموى التقليدى. ومنها نرى ان هذه الحيثيات يمكن بلورتها فى النهاية فى نقيصتين اساسيتين لهذا الفكر. الاولى، هى افتقاده للكفاءة النظر ية، والثانية هى افتقادة للكفاءة التطبيقية. أما افتقاده للكفاءة النظر ية فيعود اساسا الى ذلك المنهج التجر يدى الذى اعتمد عليه فى تفسير التخلف. وهو منهج عجز عن الاحاطة الشاملة، التار يخية والمعاصرة، لظاهرة التخلف، لانه حصر القضية اما فى التحليل الوصفى الانتقائى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتخلفة، واما فى منهج العلاقات السببية الذى يهتم اساسا بالا تساق الفكرى اكثر من اهتمامه بما لهذا الا تساق من علاقة بالواقع التار يخى والمعاصر لهذه الدول، واما فى فكرة الثنائية التى حاولت ان ترجع جوهر التخلف الى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى غير متجانس الناتج من وجود قطاع متقدم وقطاع متخلف، يشكلان معا بنية اقتصادية واجتماعية مخلخلة، منعزلة، دون محاولة تفسير الاسباب التار يخية والمعاصرة التى ادت الى وجود هذا الهيكل واستمرار تواجده.

واذا كان التخلف فى ضوء هذه المناهج هو حالة لم يستطع الفكر التنموى التقليدى ان ــ يتعرف عليها بشكل صحيح ــ رغم تواجدها ــ فكيف يمكن اذن لهذا الفكر ان يعطى تفسيرا أو تصورا لكيفية بناء التنمية، وهى حالة لم توجد بعد؟ ومن هذا كانت ازمة هذا الفكر من حيث كفاءتة التطبيقية. فبينما ان منطق الامور كان يتطلب من هذا الفكر ان يبحث فى قوانين النمو للمجتمعات المتخلفة من داخل هذه المجتمعات، رأيناه يلجأ الى تطبيق قوانين النمو التى حكمت تجارب الدول المتقدمة بشكل آلى على هذه المجتمعات. كما ان استراتيجيات التنمية وديناميتهاوأهدافها ومقاييسها التى وصل اليها لم تخرج فى غالب الاحوال عن التطبيق الدقيق للمبادىء العامة لعلم الاقتصاد الحديث وفقا لادواته التجر يدية الراهنة، وهى أدوات التحليل الحدى، ونظر ية التوازن. وهى ادوات ثبت قصورها فى فهم الواقع الاقتصادى والاجتماعى.

على ان محاكمة هذا الفكر لم تحدث بناء على ثغراته النظر ية وجهازه التحليلى القاصر فحسب، وانما ايضا لان تجارب التندية فى الدول المتخلفة، التى

تأثرت بهذا الفكر، قد أشارت بأصبع اتهام ثابتة الى مشاركة هذا الفكر فى مسئولية الفشل الذى منيت به معظم هذه التجارب فى ربع القرن الماضى.

ولكن ماهى ادلة الاتهام فى الواقع العملى؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فى المبحث الثانى.

المبحـــث الثانـــــى

النتائج المترتبة على تبنى الفكر التنموى التقليدى فى تجارب التنمية

مقدمـــــة:

ذكرنا آنفا ان الفكر التنموى الذى ساد الخمسينيات والستينيات كانت له قوة السيطرة على قرارات الاقتصاديين والمخططين وكبار المسئولين فى الدول المتخلفة. ومن هنا، فإن هذا الفكر، وماتضمنه من نظريات وسياسات ومقولات ومفاهيم، كان يشكل الخلفية التى رسم على أساسها الجهد الانمائى فى غالبية هذه الدول خلال ربع القرن الماضى. وليس محله ان نبحث فى أزمة التنمية فى هذه الدول — ان مانهدف اليه اساسا هو البحث فى العلاقة القائمة بين هذه الازمة و بين تبنى هذا الفكر. و بدون الدخول فى تفاصيل لا تحتملها هذه الدراسة، يمكننا — اذا نظرنا الى جعبة الخبرة التاريخية لجهود التنمية فى هذه الدول — ان نحلل هذه العلاقة فى ضوء اربعة نتائج ترتبت على تبنى هذا الفكر. وهى:

أولا — عدم تحقيق الاهداف المباشرة المنشودة.
ثانيا — نماذج فاشلة للتصنيع.
ثالثا — الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية.
رابعا — عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير.
وإليك الآن نبذة سريعة عن هذه النتائج.

أولا — عدم تحقق الاهداف المباشرة المنشودة:

فقد نظر الى التنمية الاقتصادية على انها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة فى الدول المتقدمة وتلك التى تسود فى الدول المتخلفة. اما الدول المتقدمة فقد قصد بها دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. واذا كان سكان هذه الدول ينعمون بمستويات معيشية مرتفعة، نظرا لارتفاع مستوى الناتج الاجمالى، و بالتالى متوسط دخل الفرد، فان الهدف يجب اذن ان يكون هو محاولة تعظيم معدل نمو الناتج القومى فى أقل فترات ممكنة (٤٨). وتوهم الكثيرون ان مجرد تحقيق هذا الهدف سوف يحل معه مشاكل الفقر وعدم عدالة التوزيع

وتدهور مستوى المعيشة. فالنمو الذى سيحدث فى الناتج القومى سوف تنتشر ثماره على مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. والتوز يع يمكن ان تحل مشاكلة بعد ان يتحقق النمو.

و بعد ر بع قرن من تجارب التنمية ثبت استحالة تحقيق هذا الهدف. بل ان جانبا كبيرا من هذه التجارب تمخض عن مز يد من التفاوت فى مستوى الدخل وتدهور فى مستوى المعيشة (٤٩). والحق ان تعظيم معدلات نمو الناتج القومى، كهدف للتنمية، وكوسيلة لرفع مستوى المعيشة ثبت خطأه الفادح للاسباب الا تية:

١ — ليس المهم هو الارتفاع بمعدلات نمو الناتج، ايا كانت طبيعة هذا الناتج، وانما الاهم من ذلك بكثير هو هيكل معدلات النمو. فالقضية الاساسية فى الدول المتخلفة ليست هى مجرد مقدار السلع التى يتم انتاجها فى غضون فترة زمنية معينة، وانما نوع هذه السلع وكيفية توز يعها. فاذا زاد معدل نمو عن طر يق تزايد الانفاق العسكرى، أو عن طر يق انتاج السلع الكمالية المعمرة التى لايستهلكها الا اصحاب الدخول المرتفعة وسكان المدن، فان هذا الوضع لايكون أفضل من معدل نمو ادنى يتم عن طر يق انتاج السلع والخدمات الاساسية التى يحتاجها كافة الافراد و يتم توز يعها بعدالة أكثر (٥٠).

٢ — ليس صحيحا على الاطلاق ان قضية التوز يع تحل من خلال قضية التنمية. فقد تحدث التنمية و يظل التفاوت شاسعا، أو يز يد، بين الدخول ومستو يات المعيشة. والبعد الرئيسى فى حل قضية التوز يع هو فى الاساس بعد سياسى، يعتمد على اجتيازات سياسية واعية ومحددة. كما أن الادوات التقليدية لسياسة اعادة توز يع الدخل (مثل سياسة الضرائب والانفاق العام)، محدودة الفاعلية فى هذه الدول بسبب تخلف الجهاز الضر يبى وعدم الترشيد فى سياسة الانفاق العام وسيطرة الفئات والطبقات الاجتماعية الغنية على المؤسسات التشر يعية والتنفيذية. وفى ضوء ذلك، لم يكن غر يبا ان تكون ثمار التنمية التى تحققت فى الكثير من البلاد المتخلفة قد وزعت بطر يقة غير عادلة (٥١)

ثانيا : نماذج فاشلة للتصنيع:

وتحت تأثير اللحاق بمسنو يات المعيشة الرغدة السائدة فى الدول الغر بية، والانبهار بهذه المستو يات، باعتبارها هدفا للتنمية، فقد اختارت كثير من هذه الدول نماذج معينة للتصنيع لا تتناسب اطلاقا مع موارد هذه البلاد، ولا مع واقع الفقر

وانخفاض مستوى معيشة أغلبية السكان. وهذه النماذج قد قامت على اعتبارات الطلب الفعال وقوى السوق، ولهذا أدت الى تنمية نمط الانتاج والاستهلاك لصالح اصحاب الدخول العالية وسكان المدن. و يمكن لنا الوصول الى هذه الحقيقة اذا ما احطنا بالخصائص التى آل اليها «القطاع الحديث» الذى تركزت فيه جهود التصنيع.. فهذا القطاع قد تم غرسه بشكل مصطنع فى جسم الاقتصاد القومى، وظلت تر بطه بالخارج صلات أقوى من تلك التى تر بطه بالداخل. ففى الحالات التى كان فيها هذا القطاع ينتج من أجل **الاحلال محل الواردات** فان التصنيع فيه قد بدأ من «النهاية»، بمعنى أن منتجاته المصنعة (وأغلبها من السلع الاستهلاكية المعمرة) كانت تتناسب مع مراحل اكثر تقدما من واقع الحال داخل الاقتصاد القومى نفسه. ومن هنا كانت حتمية ارتباط الانتاج فيه بما يتدفق اليه من الخارج من تكنولوجيا متقدمة وقطع غيار وسلع نصف مصنعة، بل وأحيانا عمالة فنية مستوردة (٥٢). ولهذا كانت مأساة تبعيتة للخارج. وفضلا عن ذلك فإن هذا النوع من التصنيع لم يسهم فى توسيع السوق المحلى نظرا لضآلة آثارة المتكاملة، الخلفية والامامية، مع سائر قطاعات الاقتصاد القومى، و بسبب عدم اسهامه فى ز يادة فرص التوظيف اسهاما كبيرا، حيث ان فنونه الانتاجية المستخدمة كانت مكثفة لعنصر رأس المال. وفى الحالات التى تخصص فيه القطاع الحديث «**فى الانتاج من أجل التصدير**» فان الامر لم يختلف كثيرا، لان الانتاج أصبح يتحدد نوعه وحجمه ومعدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجى. كما ان فنونه الانتاجية المستخدمة، مستوردة بكاملها تقر يبا من الخارج، وفرص العمالة التى يخلفها محدودة، نظرا للكثافة الرأسمالية العالية فى ادواته الانتاجية المستخدمة، الخ...

ونظرا لتمحور النمو على قطاع معين بذاته (قطاع احلال الواردات أو القطاع المنتج للتصدير) ودون أن ينتشر الى سائر قطاعات الاقتصاد القومى، فان هذا التمحور قد خلق، بشكل مواز، تمحورا وحيد الجانب فى مجال التوز يع والاستهلاك، ومن ثم تشو يها واضحا فى انماط الطلب، والاستهلاك. فتركيز النمو على قطاع معين أدى الى أن تستأثر قلة من الافراد بثمار التنمية. وهذه القلة تتمثل فى الافراد الذين ارتبطت مصالحهم ودخولهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالقطاع الحديث. أما غالبية القطاعات الاخرى التى لم نعطلها اهمية مناظرة، فقد وضعت بمن يعيشون فيها على الهامش. وكان من الطبيعى، والحال هذه، ان تولد الدخول المرتفعة فى القطاع الحديث طلبا على السلع الاستهلاكية المعمرة، سواء على السلع التى يتم انتاجها محليا بغرض الاحلال محل الواردات أو تلك التى يتم انتاجها فى الخارج.

وفى المراحل المتقدمة من التصنيع والتى بدىء فيها انشاء بعض الصناعات الانتاجية، فان هذه الصناعات قد اختيرت على اساس ان تنتج وسائل الانتاج التى تلزم لصناعات احلال الواردات أو للصناعات المنتجة للتصدير. أماالسلع الاجرية التى يستهلكها معظم السكان، فلم تجد العناية ولا رؤوس الاموال المطلوبة التى تلزم لدفع عجلات النمو فيها. ولعل ذلك يفسر لنا تفاقم مشكلة الغذاء وانخفاض درجة اشباع الحاجات الاساسية فى هذه الدول. ذلك ان نمط التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متحيز لصالح القطاع المنتج لسلع كمالية تحل محل الواردات، أو لصالح القطاع المنتج للتصدير، وما تمخض عن ذلك من توزيع غير عادل لثمار التنمية، ومن تفاوت حاد فى الدخول، ومن طلب فعال على السلع الكمالية... كل ذلك لم يخلق الظروف الموضوعية لتنمية القطاعات الاخرى، وعلى الاخص القطاع الزراعى الذى كان يختصر لصالح القطاع الحديث. لكن الاستهلاك من السلع الاجرية لابد وأن يزيد كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكانى، وزيادة الهجرة من الريف الى المدن وبسبب زيادة الدخول النقدية. ومن هذا كان من الحتمى ان ينتهى الحال بهذه الدول لان ينمو الاستهلاك فيها بأسرع من نمو الانتاج المحلى، وترتفع نتيجة لذلك، أسعار المواد الغذائية ارتفاعا فاحشا، وتضطر هذه الدول الى الاستيراد المتزايد لسد حاجتها الغذائية، وان ينجم عن ذلك ضغط شديد على موازين مدفوعاتها (٥٣).

ثالثا ــ الآثار السلبية لتضخيم دور الاستثمار فى التنمية:

وتحت تأثير الصياغة النظرية لجوهر مشكلة التخلف فى البلاد المتخلفة باعتبارها مشكلة نقص فى الموارد المحلية اللازمة للتمويل، والزعم بأن التغلب على التخلف يبقى فى النهاية رهنا بارتفاع معدل تراكم رؤوس الاموال، فقد نظر واضعوا السياسة الاقتصادية الى قضية التمويل على انها العنصر الحاكم والحاسم لمسار عملية التنمية. ومن هنا كان الاهتمام المكثف بقضية الاستثمار. ولم تكن خطط التنمية التى وضعتها هذه الدول سوى خطط للاستثمار فقط وفى هذا العدد يقول محبوب الحق: ان المخططين الذين تعلموا منذ عقدين من الزمان ان تكوين رأس المال هو لب عملية التنمية، ظلوا يبدون باستمرار اهتماما زائدا بتصاعد معدل الاستثمار أو انخفاضه. ولايهمهم كثيرا مما يتكون مستوى الاستثمار من الناحية الفعلية، ولامدى انتاجية هذا الاستثمار... و يمكن أن يبدو ذلك كاريكاتيرا قاسيا للعالم الحقيقى. ولكن لسوء الحظ يجد تصويرات كثيرة للغاية لهذا الوهم الاستثمارى (٥٤).

حقا، ان احدا لا ينازع فى ان معدل التراكم يعد شرطا هاما لارتفاع معدل نمو الدخل القومى ولز يادة فرص التوظف ولتغيير الهيكل الاقتصادى المشوه ولرفع مستوى انتاجية العمل البشرى،الخ. ومع ذلك لابد من التنبيه هنا،الى اننا لايجوز لنا، فى نفس الوقت، ان نقلل من اهميته فى تلك العملية. وغاية الامر، ان التقدير الحقيقى والسليم للدور الذى يلعبه معدل التراكم فى تحقيق مهام التنمية يجب النظر اليه فى ضوء العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاخرى التى تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الاقتصادى والاجتماعى للبلد المعين.

وعموما، فقد ترتب على النظر الى التنمية الاقتصادية على انها دالة لمعدل التراكم نتائج وخيمة تمثلت فيما يلى:

١ - اهمال الجوانب الاخرى التى لا تقل اهمية عن معدل الاستثمار فى عملية التنمية، مثل تنمية الموارد البشر ية والاهتمام بتخطيط القوى العاملة، ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة عن طر يق تحسين الادارة والعمليات التنظيمية، واهمال العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية، الخ.

٢ - ان النظر الى الاستثمار كمرادف لعملية التنمية، وكأسلوب وحيد لز يادة الناتج القومى قد ادى الى اغفال امكانات اخرى لتحقيق هذه الز يادة دون الحاجة الى اى انفاق استثمارى. ففى كثير من الاحيان تم التوسع فى الاستثمار لخلق مز يد من الطاقة فى مجالات انتاجية معينة، تعانى اصلا من وجود عطل فى جانب كبير من طاقاتها. ومايخفى ما انطوى عليه ذلك من تبديد شديد فى الموارد.

٣ - ان تضخيم الدور الذى يلعبة الاستثمار فى عملية التنمية، وما يترتب على ذلك من تحديد معدلات عالية له، قد ادى - فى ظل تواضع مستوى الادخار المحلى - الى اتساع فجوة الموارد المحلية. وهى الفجوة القائمة بين الاستثمار المطلوب والادخار المحلى. وقد لجأت معظم البلاد المتخلفة الى سد هذه الفجوة عن طر يق الافراط فى التمو يل الاجنبى، وخصوصا عن طر يق الاقتراض من الحكومات والمؤسسات الدولية. وقد أدى الافراط فى التمو يل الخارجى الى نشوء ازمة حادة فى مديونية هذه الدول. (٥٥)

رابعا: عدم الثقة بالنفس وتزايد الاعتماد على الغير:

و يرتبط بالنتيجة السابقة قضية هامة، وهى مدى فاعلية المدخرات المحلية فى

تمو يل عملية التنمية. فقد نجح الفكر التنموى فى ايهام الدول المتخلفة بأن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفى لتمو يل برامج التنمية، وانه مهما بذلت هذه الدول من جهد فى تعبئة مدخراتها المحلية، فانها لن تنجح فى رفع معدل الادخار المحلى بشكل محسوس يكفى لتغطية احتياجات الاستثمار. ومن هنا يجب ان ترتبط حركة التنمية بالبلاد المتخلفة بحركة انسياب رؤوس الاموال الاجنبية. وتحت تأثير هذه الفكرة الخاطئة توسعت البلاد المتخلفة فى الاعتماد على التمو يل الخارجى.

والواقع ان بول باران (٥٦) كان قد اثبت فى الخمسينيات ان مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا تعود الى نقص حجم الفائض الاقتصادى بها، وانما تعود الى تبديد هذا الفائض فى أوجه متعددة من الضياعات التى تر بض فى مختلف جوانب الاقتصاد القومى فى هذه البلاد. ومن هنا كانت تفرقته الاستراتيجية بين «مفهوم الفائض الفعلى» ومفهوم «الفائض الاقتصادى الممكن (٥٧)»، فالفائض الاقتصادى المتحقق (الادخار الفعلى) ضئيل ولاشك فى هذا. اما حجم الفائض الاقتصادى الممكن فهو يفوق بكثير حجم الاول. والنتيجة الاساسية التى انطوى عليها تحليل باران تتمثل فى انه بالرغم من ضآلة حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة من الناحية الواقعية، الا أن امعان النظر فى القضية يوضح، ان المسألة ليست هى ندرة المدخرات، بقدر ماهى الاسباب التى تر بض وراء قلة المدخرات. ومن هنا فان نقطة البدء فى بحث مشكلة الادخار والتمو يل المحلى فى هذه البلاد تتمثل فى البحث اولا عن تأثير الهيكل الاقتصادى الاجتماعى السائد فى هذه البلاد على حجم مدخراتها المحلية، ثم البحث، ثانيا، فى امكانات تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك على مستوى المدخرات الممكنه. و بعبارة اخرى، ان جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة ينحصر فى تحو يل الادخار الممكن الى ادخار فعلى، وذلك عن طر يق احداث التغيرات الجذر ية المطلو بة لتعبئة الفائض الممكن. و بناء عليه، يمكن القول ان مشكلة الادخار بهذه البلاد ليست مسألة مالية، كما ذهب الى ذلك الفكر التنموى التقليدى، وانما مشكلة اجتماعية تنظيمية، على حد تعبير الكاتب الانجليزى مور يس دوب.

ومهما يكن من أمر، فان الوقوع تحت تأثير مقولة «نقص المدخرات المحلية» وعدم كفايتها فى تمو يل برامج التنمية، ادى الى اشاعة عدم ثقة هذه الدول بامكاناتها التمو يلية والى افراطها، من ثم، فى الاعتماد على التمو يل الخارجى. وهو أمر تمخض عن النتائج التالية:

١ — ان الز يادة الكبيرة التى حدثت فى استيراد رؤوس الاموال الاجنبية بالبلاد المتخلفة قد أدت الى احداث مايمكن ان يسمى بعملية استرخاء فى نمو

الادخار القومى فى هده البلاد. ذلك ان تزايد الاعتماد على التمو يل الخارجى ـ مع وجود امكانات للحصول على هذا التمو يل، قد جعلت الحكومات بالبلاد المتخلفة تتقاعس فى تعبئة المدخرات المحلية، وتميل الى عدم الاعتماد برفع مدخراتها المحلية، طالما ان رأس المال الاجنبى يوفر الموارد اللازمة للتمو يل ـ وهكذا فانه بدلا من النظر الى التمو يل الخارجى على انه عنصر ثانوى مكمل للموارد المحلية، نظرت اليه البلاد المتخلفة على انه بديل لجهد الادخار المحلى (٥٨).

٢ ـ ان تزايد انسياب التمو يل الخارجى، وعلى الاخص التمو يل الذى اتخذ شكل الاستثمارات الاجنبية الخاصة المباشرة، قد احدث تشو يها واضحا فى نمط الاستثمار والانتاج والاستهلاك حيث اصبح جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات يتركز فى انتاج السلع الاستهلاكية الكمالية المعمرة. ومايخفى مايعنية ذلك من اشاعة انماط استهلاكية ترفية لا تتناسب مع متطلبات اشباع الحاجات الاساسية للجماهير، ولامع ضرورة ترشيد الاستهلاك.

٣ ـ ان اعباء التمو يل الخارجى قد تزايدت بشكل واضح، وأصبحت تلتهم نسبا متزايدة من الموارد المحلية بالبلاد المتخلفة. وقد تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة ماتخصصه هذه البلاد من حصيلة صادراتها لدفع اعباء الديون الخارجية (الفائد + أقساط الديون) وفيما تحوله للخارج من ار باح وعوائد لرؤوس الاموال الاجنبية المستثـ رة داخل هذه البلاد. وقد اثرت هذه الاعباء المتزايدة للتمو يل الخارجى فى قدرة هذه البلاد على تكو ين المدخرات، وأدت الى اضعاف قدرتها على الاستيراد. فضلا عما ادى الى هذا الوضع من احداث أزمة شديدة فى السيولة النقدية الخارجية لها، والى تعرضها لضغوط المنظمات الدولية.

هى بعض الآثار الهامة التى ترتبت على تبنى الفكر التنموى التقليدى فى تجارب تلك التنمية يالبلاد المتخلفة. ومن الممكن ان تتسع القائمة لتشمل آثارا أخرى. ولكن مهما يكن الأمر، فان تجارب التنمية فى هذه البلاد قد اصيبت بجوانب عديدة من الفشل، ومن هنا وضعت نظر يات التنمية التقليدية التى تأثرت بها، فى محنة شديدة.

وكان من الطبيعى عندئذ، ان تمهد الارضية لنبت فكرى تنموى جديد.

المبحث الثالث

نحو فكر تنموى جديـــد

مقدمـــة:

حينما تصاعدت ازمة التنمية فى دول العالم الثالث منذ أواخر الستينات، تصاعدت معها، بشكل مواز، موجة من الشك والر يبة فيما انتجه الفكر التنموى التقليدي من مقولات ومفاهيم ونظر يات. ولم يكن غر يبا، أن تضع ازمة التنمية ترسانة هذا الفكر فى محنة قاسية لم يعد قادرا على الخروج منها. حيث بات واضحا، ان حصاد الجهد الانمائي للدول المتخلفة فى العقدين الماضيين يتناقض تناقضا شديدا مع ما انتهى اليه هذا الفكر من افكار ونتائج. أضف الى ذلك الصدى الذى احدثته خيبة الآمال فى نتائج العقدين الاول والثانى للتنمية اللذين قررتهما الامم المتحدة. كما ان عددا بارزا من الاقتصاديين الذين قضوا سنوات عديدة فى البلاد المتخلفة فى تصميم ووضع برامج التنمية انتابهم احساس واضح بالاحباط فى امنياتهم النظر ية التي صاغوا على اساسها هذه البرامج. و بدأ عدد كبير من المفكر ين يدركون مغزى الكلمات العميقة التى ذكرها جونا ميردال فى اوائل الخمسينيات حينما لاحظ ان معظم الكتابات التى عالجت مشاكل التنمية ــ وهى تصدر فى الدول الصناعية المتقدمة ــ لم تكن تهتم بمعالجة مصالح الدول المتخلفة، بل تعرض هذه المشاكل، بقصد أو بدون قصد، من وجهة نظر المصالح الاساسية لاحدى الدول المتقدمة أو مجموعة منها (٥٩).

وفى غمار هذا كله، نبتت حركة مراجعة فكر ية اقتصادية واضحة لجعبة الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات. ونشأت فيها ملامح فكر تنموى جديد. ولا مجال هنا، لان نمعن فى عرض النتاج الفكرى الجديد الذى تمخض عن هذه المراجعات، وذلك بسبب ضخامة هذا الفكر من ناحية، وتعدد اتجاهاته من ناحية اخرى. من هنا لامناص من ان نقتصر هنا على الاشارة، بشكل عابر، لاهم ملامح هذا الفكر. وهذه الملامح تتمثل فيما يلى:

اولا ــ تغيير منهج التحليل.
ثانيا ــ الرؤية الجديدة فى تفسير التخلف.

ثالثا ــ عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوزيع والتنمية.
رابعا ــ الرؤية الجديدة للتنمية.
خامسا ــ الاهتمام بالاطار العالمى الملائم للتنمية.

ونتناول ذلك بشكل سريع كما يلى :

أولا : تغيير منهج التحليل:

كانت نقطة البداية عند الفكر التنموى المعاصر، هى رفضه التام للمنهاج التقليدى الذى سارت عليه «اقتصاديات التخلف والتنمية» فى الماضى. وهو المنهاج الذى فسر التخلف على انه حاصل جمع سمات التخلف، أو انه نتيجة للثنائية والاختلال القطاعى، أو نتيجة لوجود عقبات معينة للتنمية، مثل نقص رؤوس الاموال وضعف مستوى الانتاجية، وجود مؤسسات وقيم وعادات باليه...ألخ، وان التنمية، فى المقابل، هى نقل السمات الرئيسية النموذجية التى يتسم بها الاقتصاد المتقدم الى الاقتصاد المتخلف، مع مايتطلبه ذلك من تغيرات فى بعض المتغيرات الاقتصادية وفى قيم وعادات وسلوك الافراد، وخلق المؤسسات الملائمة لذلك...ألخ. والاساس الذى يستند اليه الفكر التنموى الجديد فى رفض هذا المنهاج يتمثل فى ان فهم المعانى الحقيقية التى ينطوى عليها مصطلح «التخلف» ومصطلح «التنمية» لايمكن ان يتمخض عن طريق المقابلات اللفظية بينهما وما لهذه الالفاظ من دلالات متباينة فى الواقع المعاصر. ولكن الاحاطة الدقيقة بهذين المصطلحين تتطلب اولا، منهجا جديدا فى التفكير، قادرا على الاحاطة الشاملة، التاريخية والمعاصرة، للظاهرتين اللتين يشير اليهما، وعلى ان يعطى لنا الامكانات المحتملة والمشروطة لاستمرار أوتحقق كل منهما. فقوانين التخلف والنمو فى المجتمعات المتخلفة لايمكن تحديدها بالقياس على تجارب الدول المتقدمة. ولا يمكن فى هذا الصدد، الاعتماد على الاستدلالات المنطقية المبينة على تعميم قوانين علم الاقتصاد الحديث فى الدول الغربية، لكشف جوهر التخلف أو النمو، نظرا لتباين ظروف هاتين الظاهرتين فى هذه المجتمعات عن تلك التى سادت فى تاريخ الدول المتقدمة.

ومن ناحية اخرى، تزايد الاحساس بشكل واضح، بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادى بحت، بل هى حدث تاريخى حضارى يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع. ورغم ان الاقتصاديين الذين شغفوا بأبحاث التخلف والتنمية فى الخمسينيات والستينيات كانوا على بينة بأهمية العوامل غير الاقتصادية فى تفسير التخلف والنمو، الا ان تحليلهم كان

يكتفى بالاشارة الى تعداد هذه العوامل، بشكل تجر يدى وغير متسق فى التحليل النظرى الذى انصب اساسا على الجانب الاقتصادى بمعناه الضيق (الادخار، التراكم، الاسعار، الانتاجية، التوازن، ألخ ...). كما ان العلوم الاجتماعية الاخرى، رغم اعترافها بأهمية العوامل الاقتصادية فى تفسير التخلف والنمو، الا ان ــ هذه العلوم تجاهلت بشكل عام اهمية هذه العوامل، ولم تدخل فى دراساتها كمقولات فى نسق التحليل.

وهذا المأزق الذى تواجهه العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها علم الاقتصاد، فى تفسير ظاهرتى التخلف والنمو، يعود اساسا الى ان كل علم من هذه العلوم يرتبط بظاهرة اجتماعية معينة اكثر مايرتبط بنظر ية اجتماعية عامة تفسر مختلف الظواهر الاجتماعية. ومن هنا فانه بالرغم من تعدد هذه الظواهر ومايوجد بينها من ترابط عضوى، فان النتاج الفكرى لهذه العلوم قد شكل فى النهاية «جزرا» متعددة، منفصلة عن بعضها البعض، فى محيط واسع اسمه المجتمع. من هنا ما أصدق الكلمات التى يذكرها Semantics فى هذا الصدد حينما يقول: (٦٠).

"The fundamental problem is that the social sciences are linked by a commen subject matter rather than a common theory where disciplines operate in generally different fields but are linked by dependence on a commen theoretical base (as, say, biochemistry and mechanical engineering depend on commen stock of ideas about molecular and atomic structure) the problem of joint application is much less than where the disciplines operate in the same problem field but with different intellectual bases (for example, biochemistry and psychaitry)

وفى ضوء هذا القصور الذى تتسم به العلوم الاجتماعية الغر بية عموما، وعلم الاقتصاد خصوصا، فى تناول ظاهرتى التخلف والنمو، اصبح واضحا لدى الكثير ين، ان معالجة هاتين الظاهرتين يحتاج الى منهج يأخذ بالترابط والتداخل للظواهر المختلفة للتخلف والنمو Interdisciplinary approach
على ان صياغة هذا المنهج الجديد مسألة لم تكتمل بعده وان كان النتاج الفكرى الجديد فى مجال التخلف والتنمية قد احرز تقدما لابأس به حينما اخرج مقولة التخلف من السرد التار يخى لها History of Backwardness الى تناولها كعملية تار يخية Historical process وحينما درس اوضاع البلاد المتخلفة فى ضوء علاقاتها التار يخية والمعاصرة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، واثر هذه العلاقات وما تمخض عنها من نتائج على ميكانيزم واعاقة قوى التطور فيها.

ثانيا ــ الرؤية الجديدة فى تفسير التخلف:

عانت اقتصاديات التخلف والتنمية التقليدية من ضعف نظرى شديد بسبب

عـدم قـدرتـهـا على اعـطـاء تفسير واضح لظاهرة التخلف. وقد وضح. ذلك في منهجها الـتـجر يدى الذى يعتمد على القياس والمقارنة بالدول المتقدمة. وفي هذا المنهج، رأينا سـابـقـا، كـيـف اخـتـزلت مشكلة التخلف لتصبح في النهاية هـى الحـالـة التى يتواجد فـيها اقتصاد قومى ما طالما ان سمات وخصائص الاقتصاد المتقدم لا توجد فيه. وكما لاحظ هنرى برنشتين (٦١)، ان الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية التى صدرت في عـام ١٩٦٧ قد خلت تماما من وجود مقالة عن مصطلح «التخلف» وأحالت القارىء الـذى يـبـحـث عـن مـعـنـى هذا المصطلح الى كلمات: «النمو الاقتصادى والتحضر» و «الـركـود» و «المـعـونـة الـفـنـيـة» فالتخلف يمكن تفسيره بأنه الحالة العكسية للنمو و بينما استخدام مصطلح «التنمية» على انه العملية Process التى تؤدى الى الـنـمو، استخدم مصطلح «التخلف» في معنى استاتيكى جامد باعتباره حالة State وحاصل القول اذن، ان الفكر التنموى التقليدى، ومعه العلوم الاجتماعية الاخرى، لـم يـنـظـر الى الـتـخلف باعتباره ظاهرة نسبية، وذات حركة، أو ان لها تار يخ ينطوى على مسار حركى، بل حالة ساكنة منعزلة.

هـذا المـنـهـج الـتـجـر يدي الـبـحـث، الـذى يـنـظـر الى الـتخلف على انه حالة استاتيكية معطاه، يلقى الآن رفضا واسعا من الفكر التنموى الحديث، الذى يرى في الـتـخـلـف ظـاهـرة نسبية، تار يخية، نشأت في ظروف معينة، وتطورت بفعل نمو هذه الـظـروف، وسـوف تـخـتـفى بتجاوز هذه الظروف. ومن هنا فان المدخل الرئيسى لهذا الـفـكـر، هـو الـبـحـث في الـقـوانين التى حكمت نشوء وتطور التخلف وذلك من منظور تـار يخى واجتماعى. وهنا يقول اندر يه جوندر فرانك، أحد الاقتصاديين المبرز ين في الـفكر التنموى المعاصر: ان اى محاولة لاقامة نظر ية أو وضع سياسة خاصة بالدول الـمـتـخـلـفـة يجب ان تستند الى فهم عميق لتار يخها والعملية التار يخية التى جعلت مـنـهـا دولا مـتـخـلـفـة. وان أيـة مـحـاولات نـظـر يـة لا تـنـفـذ الى الـعـمـق الـتار يخى لـلـمـجتمعات المتخلفة، لابد وأن تكون سطحية، ولا تستطيع بالتالى ان تقدم لنا رؤية شاملة لمستقبل هذه المجتمعات (٦٢).

وهـذا الاتـجـاه الـجـديـد لـمـعـالـجة وتأصيل مقولة «التخلف» يستند الى المادة الـتـار يـخـيـة والـخـبـرات الـفـنـية التى تجمعت من تار يخ الدول المتخلفة وأوضاعها المـعـاصـرة. و يـنـتـهـى الى ان التخلف ليس قدرا محتوما تمنى به هذه الدول، أو انه نـتـيـجـة لـطبيعة هذه الشعوب وسيكولوجيتها وقيمها وعاداتها، أو انه نتيجة لنقص رؤوس الامـوال والـخـبـرات الـفـنـيـة والتكنولوجية المتقدمة، أو بسبب بقاء مؤسسات بـالـيـه، الـخ... كما ذهبت الى ذلك نظر يات التخلف والتنمية الشائعة، وانما التخلف عـمـلية تار يخية Historical Process نشأت بفعل دمج هذه الدول

فى السوق الرأسمالى العاملى، وتعرضها، من خلال هذا الدمج، لعملية استغلال ونهب واضحين لمواردها الاقتصادية، مما حرمها بالتالى من مواردها الذاتية اللازمة لعملية التنمية وفقدانها السيطرة والرقابة على ثرواتها الطبيعية بعد حالة التبعية التى وقعت فيها نتيجة لاعادة صياغة هياكلها الانتاجية بما يخدم حركة النمو فى المراكز الرأسمالية (٦٣). والتخلف هنا عملية تار يخية، لان ــ البلاد التى تؤلف اليوم مجموعة الدول المتخلفة، لم تكن دائما وابدا بلادا متخلفة. فهناك عدد من هذه الدول كان منبعا للحضارات العظيمة. كما انها كانت تتميز بالتقدم والتنوع فى هيكلها الانتاجى قبل احتلالها واستغلالها من القوى الاستعمار ية. ومن هنا لايمكن فهم التخلف الا بالبحث فى تار يخية وكيفية تطوره.

وأيا كان الامر، فان الجهد النظرى البارز فى هذا المجال يمكن بلورة أهم نتائجة العلمية فى الامور الجوهر ية التالية:

١ ــ ان الهيكل الاقتصادى المتخلف قد ظهر فى هذه الدول منذ منتصف القرن الماضى كنتيجة لنشأة قطاع الانتاج الموجه للتصدير. وهو القطاع الذى تم تكو ينة بحافز من الخارج، وذلك بسبب ماتهيأ لهذا القطاع من معدلات مرتفعة للر بح تفوق تلك المعدلات التى تسود فى الدول «الام» صاحبة رأس المال المستثمر. ومنذ هذه النشأة حدث اللاتجانس الذى تعانية الآن الدول فى هيكلها الانتاجى، و بينما اصبح القطاع المنتج للتصدير يتميز بالتقدم التكنولوجى و بالارتفاع فى مستوى الانتاجية، فان القطاعات الاخرى اتسمت بالعكس من ذلك. اصبحت المحافظة على تخلف القطاعات الاخرى امرا ضرور يا، لان هذا التخلف كان هو الشرط الضرورى الذى يسمح لقطاع التصدير بالاستفادة من الايدى العاملة الرخيصة المتوفرة فى القطاعات الاخرى، و بأن تكون البلاد سوقا واسعة لتصر يف السلع الاستهلاكية المصنعة بالدول المتقدمة.

٢ ــ ان القطاع المنتج للتصدير وان كان يتواجد جغرافيا بالبلاد المتخلفة، الا انه فى حقيقة الامر اصبح جزاء مندمجا فى اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومتكاملا معها. فهو من ناحية لا ينتج اساسا للوفاء بحاجة السوق المحلى، وانما يهدف امداد الصناعات بالدول المتقدمة بالمواد الخام اللازمة لدورانها. كما ان الفائض الاقتصادى الذى يتحقق فيه لايبقى داخل الدولة، وانما يعاد انسيابه الى الدولة «الام» ــ ومن الناحية التكنولوجية فان عملية تعو يض الاستلاك الذى يحدث فى رأس المال الثابت لهذا القطاع لا تتم من داخل الدولة المتخلفة، لانه لايوجد بها اصلا صناعات انتاجية، وانما يتم التعو يض من الدولة «الام»، بل ان

امداد هذا القطاع بالسلع الاجر ية (الضرور ية) اللازمة لمعيشة العمال المشتغلين فيه كانت تتم في كثير من الاحوال عن طر يق الخارج وليس من القطاعات المحلية الاخرى. ومن هنا فان عملية اعادة الانتاج في داخل هذا القطاع تتكامل اقتصاديا وفنيا مع الخارج (٦٤).

٣ ــ ان هذا النموذج المتخلف للهيكل الاقتصادى يولد ظروفه واطره الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تلزم للمحافظة علية ودوام استمراره. فالتبعية الخارجية التى تتولد عنه تؤدى الى احكام السيطرة عليه من جانب المراكز الرأسمالية العالمية. كما ان الاقلية التى تعيش في مستوى معيشى مرتفع وترتبط مصالحها بدوام هذا النموذج، تفرز ذلك النظام الاجتماعى السياسي الذى يتولى فيه نخبة من السياسيين ورجال الاعمال والادارة ــ مقاليد الامور في هذه البلاد. وهى نخبة يتسم تفكيرها بالنمط الاور بى (٦٥).

٤ ــ ان هيكل العلاقات الاقتصادية في السوق الرأسمالى العالمى، والذى تحتل فيه البلاد المتخلفة موقعا خاصا ولا متكافئا يولد ــ في اطاره العالمى ــ ميلا نحو تنمية الدول المسيطرة (المراكز) وميلا آخر نحو تخلف الدول المتخلفة التابعة (الهوامش التى تعيش على محيط هذه المراكز) ــ والمناطق والدول التى تبدو الآن اكثر تخلفا عن غيرها، هى التى كانت اكثر التصاقا وارتباطا بالمراكز المتقدمة في الماضى (جزر الهند الغر بية، وشمال شرق البراز يل، ودول الكومنولث، الخ).

ومن خلال هذا التحليل ينتهي الفكر المعاصر الى ان **العلة الاساسية للتخلف الراهن في البلاد المتخلفة هى التبعية للعالم الخارجي**. والتبعية هنا لا تعني مجرد «العوامل الخارجية» كما تبلورت في تحليل هانزسنجر (٦٦) وراؤل بر يبيش (٦٧)، وانما تعنى تلك الحالة المشروطة Conditioning Situation التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول محكومة بالنمو والتوسع (أو الانكماش) الذى يحدث في دول اخرى. ومن ثم فان النمو الذى يحدث في الدول التابعة، لا يتحقق ذاتيا فيها، وانما يكون كرد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة (٦٨). والتبعية هنا تجد جذورها ــ اقتصاديا ــ في نظام التخصص الدولى الذى جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة اجزاء مندمجة من الاقتصاديات المتقدمة، و ــ اجتماعيا ــ في الفئات الاجتماعية التى ترتبط مصالحها الاقتصادية بدوام هذه التبعية، و «سياسيا» في طبيعة النظم الاجتماعية السياسية السائدة في الدول التابعة. و بناء عليه يتمثل جوهر عملية التنمية في كسر اتجاه العملية التار يخية للتخلف على نحو يدفع هذه الدول لتحطيم طوق التبعية بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تلك هى، معلوماتنا الراهنة، الافكار الجوهرية التى قدمها الفكر المعاصر فى مجال تأصيله النظرى لمقولة «التخلف». وهى الافكار التى تبلورت فى النظريات الجديدة التى يزخر بها الفكر التنموى الجديد، مثل «نظرية المركز والمحيط» ونظرية التبادل اللامتكافىء «(٦٩) ونظرية التبعية» ونظرية عدم التجانس القولى للاقتصاديات المختلفة».

ثالثاً ـ عودة الاهتمام ببحث العلاقة بين التوزيع والتنمية:

كانت النقطة المحورية التى شغلت اذهان الاقتصاديين الكلاسيك هى قضية التوزيع وعلاقته بالنمو الاقتصادى. ومن هنا ارتبطت نشأة علم الاقتصاد السياسى ـ الذى يؤرخ، ظهوره بميلاد المدرسة الكلاسيكية ـ بالبحث اساسا فى هذه العلاقة. تلك حقيقة تاريخية ثابتة، يستطيع المرء الى يومنا هذا ان يتأكد منها اذا مارجع الى حصيلة الابداع الفكرى العميق لهذه المدرسة، بدءا بآدام سميث، مبدعها الاول، وانتهاء بدفيد ركاردو، والذى يمثل قمة تطورها وذروة نضوجها. والحق، ان اهتمام الكلاسيك بهذه القضية لم يكن مصادفة عابرة، بل كان تجاوبا أصيلا مع المهمة التاريخية التى قدر للمدرسة الكلاسيكية ان تنجزها، وهى محاولة اكتشاف انسب الظروف والقوى والقوانين الموضوعية التى تحكم مسيرة الانتقال من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الرأسمالى الوليد.

لقد وصل الفكر الاقتصادى الكلاسيكى من تحليله الموضوعى لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فى ذلك الوقت، الى اقتناعه التام «بأن العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة فى عصرهم تعوق وتؤخر تنمية الموارد الانتاجية (٧٠)، وبتعبير آخر، تعوق انطلاق قوى الانتاج. من هنا ادرك الكلاسيك ان الاقتصاد السياسى، ليس هو العلم الذى يدرس الانتاج وعملياته فحسب، ولكنه العلم الذى يدرس العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الافراد والطبقات خلال عملية انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع المادية. وبعبارة اخرى، كانوا يدركون انه مطالب بدراسة البناء الاجتماعى للانتاج، واكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطوره (٧١). وقد قادتهم هذه النظرة الموضوعية الى دراسة التناقضات الطبقية الموجودة بين طبقات المجتمع خلال عملية الانتاج ونموه. ولهذا، لم يكن غريبا ان كانت المشكلة الاساسية التى شغلت ابحاث ريكاردو حتى مماته هي مشكلة التوزيع (٧٢)، أو بتعبير ادق، مشكلة الصراع حول تقسيم الناتج الاجتماعى ومدى تأثير ذلك على حركة النمو الرأسمالى.

ادرك الكلاسيك ان النمو الاقتصادى يتوقف على معدل التراكم، وان معدل

التراكم يتوقف على مستوى الارباح (الفائض)، وان الارباح تتوقف على مستوى الاجور، وان مستوى الاجور يتوقف على مستوى اسعار السلع الزراعية الغذائية، وان مستوى اسعار السلع الزراعية يحدد الريع. هنالك كان احساسهم العميق بأن ايه طبقة اجتماعية لا تستطيع الحصول على نصيب اكبر من الناتج الاجتماعى الا على حساب الطبقات الاخرى. ومن ثم فان طبيعة التوزيع أى العلاقة بين الانصبة النسبية للارباح والاجور والريع، هى محدد اساسى لمعدل النمو الاقتصادى. وفى ضوء هذا النموذج الذى يربط النمو بالتوزيع، لم يكن غريبا ان ينحاز الكلاسيك لصالح عملية التراكم، اى لصالح تعظيم الفائض لدى رجال الاعمال (الارباح) وذلك على حساب تقليل نصيب الاجور والريع الى ادنى الحدود الممكنة من الناتج الاجتماعى. ولعل ذلك يفسر لنا تبينهم لفكرة «مستوى اجر الكفاف»، كما يفسر لنا عداءهم الشديد لملاك الاراضى (اصحاب الريع) باعتبارهم طبقة مبذرة تبدد امكانات التراكم وهجومهم المرير على الريع وعلى قوانين الغلال.

والامر الجدير بالملاحظة هنا، هو ان نظرية التوزيع عند الكلاسيك لم تنفصل عن نظرية القيمة. فطالما ان المهمة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكى قد تبلورت فى اكتشاف القوانين العامة التى تحكم التغيرات العميقة للاقتصاد القومى فى الاجل الطويل، فقد ظهرت آنذاك الحاجة بشكل موضوعى الى نظرية فى القيمة تفسر بطريقة محددة وموحدة الشروط التى تحدد علاقات التبادل للسلع وكذلك الناتج الاجتماعى بين الطبقات المختلفة. وهذا ما يوضح لنا الاهمية القصوى التى كان يخلعها آدم سيمث ودفيد ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس ثابت للقيمة، لايؤدى الى الفوضى والمفاهيم عند التحليل. فطالما ان الامر الهام لديهم كان هو طريقة توزيع الناتج الاجتماعى بين الارباح والاجور والريع، فانه كان من الضرورى ــ والحال هذه ــ ان يعبر فى نظرية القيمة عن قيم مجموع السلع التى تكون الناتج الاجتماعى بطريقة موحدة لا تتغير مع اختلاف التغير فى التوزيع. وكانت هذه النظرية هى نظرية العمل فى القيمة، أو النظرية الموضوعية للقيمة. وحاصل القول اذن، ان نظرية التوزيع قد ارتبطت بنظرية النمو. كما ارتبطت هاتان النظريتان بنظرية القيمة. وكان هذا الارتباط العضوى هو سر الا تساق الفكرى الداخلى فى بنيان النظرية الكلاسيكية وما حوته من رؤى اخرى محددة فى قضايا التوظف والتوازن والنمو والتجارة الخارجية، الخ.

وما ان توطدت دعائم الرأسمالية اقتصاديا (بالتوسع فى الانتاج الصناعى وزيادة تراكم رأس المال) واجتماعيا (بالقضاء على مؤسسات وقيم وعلاقات النظام الاقطاعى) وسياسيا (بالاستيلاء على السلطة)، حتى تراجع الفكر الاقتصادى عن

تحليل قضية التوز يع ور بطها بالنمو. فما دامت علاقات التوز يع قد حسمت فى النهاية لصالح عملية التراكم، وان هذه العلاقات اصبحت هى البنية الاساسية المستقرة لدينامية النظام، فلا داعى اذن لا ثارتها من جديد، أو ان يجرى بشأنها اى نقاش، الا اذا كان الهدف منه هو تبر يرها. على ان التبر ير هنا لم يكن ليستقيم مع جهاز التحليل الاقتصادى للمدرسة الكلاسيكية،وخصوصا مع نظر ية القيمة ومع التفرقة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، ولا مع دراسة الاقتصاد كبناء اجتماعى للظاهرة الاقتصادية. ومن هنا ظهر جهاز آخر من الفكر الاقتصادى يتمشى مع متطلبات النظام، جهاز تكون مهمته الاساسية هى تبر ير تناقضات النظام والدفاع عنها، والنظر اليه على انه نهاية المطاف، وقمة التطور، ونهاية التار يخ. وفى غمار انجاز هذه المهمة كان من الضرورى اذن الهجوم على التفرقة التى اجراها أدم سميث بين العمل المنتج، والعمل غير المنتج، وعلى نظر ية العمل فى القيمة، وان ينظر الى القيمة على انها تتوقف على المنفعة والندرة، وأن الانتاج هو خلق للمنافع النادرة. و بالتالى، فليس منة المهم عند الاشارة الى انتاجية العمل النظر الى طبيعة المنتج، المادية، وانما المهم هو مستوى المنفعة. و بهذا الشكل «كان بالامكان اضفاء صفة الانتاجية على جميع ضروب ـ النشاط الاقتصادى التى تخلق المنافع (٧٣).

كان الهدف من الهجوم على نظر ية القيمة فى المدرسة الكلاسيكية واهالة التراب عليها، وتقديم نظر ية المنفعة كبديل لها، هو خلق اساسى تبر يرى لوضع نظر ية فى التوز يع تبرر عملية التفاوت فى الدخول. وكانت تلك النظر ية هى «نظر ية الخدمة الانتاجية» التى ـ قسمت فيها عناصر الانتاج الى عمل وارض ورأسمال وتنظيم. وفى هذه النظر ية أصبح الجماد يتساوى مع الانسان. ومادامت هذه العناصر تسهم فى الناتج الاجتماعى، فانها لابد وأن تحصل على ثمن أو عائد (دخل) لها. فالعمل الانسانى يحصل على الاجر، وصاحب الارض على الر يع، وصاحب رأس المال على الفائدة، والرأسمال (المنظم) على الر بح.

وقد تدعم هذا الا تجاه الذى يسلخ قضية التوز يع من طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فى النظام بظهور مدرسة التحليل الحدى (النيوكلاسيك) التى صاغ افكارها الاساسية كارل منجر وليون فالراس وستانلى جيفونز فى السنوات السبعينية من القرن التاسع عشر. وهذه المدرسة قد نأت بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية الى دائرة التحليل الجزئى المجرد الذى انصب على شرح اوضاع التوازن الاستاتيكى للمنتج والمستهلك (٧٤) وقدمت نظر ية فى القيمة تقوم على اساس ان قيمة السلعة انما تتوقف على المنفعة الحدية والندرة. فالمنفعة الحدية تحدد الطلب، والندرة تحدد العرض، وتقاطع العرض مع الطلب هو الذى

يحدد سعر التوازن (جوهر نظرية السعر حتى الآن). وفي مجال التوزيع، فان الامر لايختلف كثيرا، لان دخول عناصر الانتاج الاربعة انما تحدد بناء على احوال العرض والطلب في اسواق هذه العناصر. على ان العنصر الحاسم في هذا التحديد — عند النيوكلاسيك — هو الانتاجية الحدية Marginal Productivity للعنصر. فالاجور والارباح والريع والفوائد انما تحدد على اساس الانتاجية الاضافية التي تضفيها الوحدة الاخيرة من العنصر الى اجمالي الانتاج، وليس حجم الانتاج الذي تخلفه. ومن هنا ليس لأي صاحب عنصر من عناصر الانتاج أن يحتج بضآلة عائدة في التوزيع طالما كانت انتاجية الحدية منخفضة، لان ثمن العنصر يجب ان يعادل انتاجية الحدية (مقومة بالنقود). وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية صلتهم نهائيا بمنجزات الفكر الكلاسيكي، ولم يعد يربطهم بهذا الفكر سوى خيط واهن، هو الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية، ولم تعد قضية التوزيع ترتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية، ومن ثم ليس للنمو صلة بهذه الاوضاع. ولكن الامر المهم في هذا الصدد هو ان التفاوت في دخول عناصر الانتاج، الناجم من تفاوت الانتاجية الحدية، يظل دائما أمرا مطلوبا، لان هذا التفاوت هو مصدر تكوين المدخرات، وبالتالي مصدر تمويل التراكم (٧٥).

وأيا كان الامر، فان منهج التحليل الحدي، وخصوصا نظرية الانتاجية الحدية ظل شيئا مقدسا تدور حوله الطقوس المختلفة لعلم الاقتصاد الحديث (٧٦). بل ان الثورة الفكرية التي اسبغت على النظرية الكينزية وماتفرع عنها من اتجاهات ومدارس في الاربعينيات والخمسينيات، كانت تقوم اساسا على منطق التحليل الحدي. ومن هنا لم يكن مصادفة أن تتطبع مواقف الفكر الاقتصادي الغربي تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالنمو في «اقتصاديات — التخلف والتنمية» التي ظهرت في «الغرب المتقدم». وبدون الدخول في تفاصيل هذه الدراسة وجزة، فاننا لو تأملنا في جعبة «اقتصاديات التخلف والتنمية» لنحدد موقفها، تجاه قضية التوزيع وعلاقته بالتنمية في الدول المتخلفة لوجدنا حقيقتين هامتين:

أولى هذه الحقائق هو وجود اتجاه واضح لتحبيذ التفاوت في الدخول كأسلوب من اساليب علاج مشكلة تمويل التنمية. فقياسا على تجارب النمو بالدول الرأسمالية المتقدمة، التي تولدت فيها المدخرات من الاغنياء والتجار ورجال الاعمال الذين اتصفوا بالرشد الاستهلاكي وبالتقشف، وكانوا في ذلك شأن «النمل»، يدخرون ويسهمون في التراكم لصالح الجماعة بأثرها (٧٧)، فان التوزيع المتفاوت للدخل يعد أمرا ايجابيا لتكوين المدخرات المحلية، لان الادخار انما يأتي من فائض دخول الاغنياء. ومن هنا كان من رأي ارثر لويس، ان التنمية

الاقتصادية فى البلاد المتخلفة تتطلب درجة من التوزيع اللامتفاوت للدخل، وبحيث يكون ذلك فى صالح طبقة «المنظمين» الذين يرتفع ميلهم المتوسط والحدى للادخار (٧٨). كما ان الاتجاهات التى ظهرت فى الفكر التنموى فى الخمسينيات والستينيات وكانت تحبذ «التمويل التضخمى» باعتباره شكلا من اشكال الادخار الاجبارى، قد اسندت فى صدد تبريرها لهذا النوع من التمويل على الآثار التوزيعية التى يحدثها التضخم، ويكون من شأنها اعادة التوزيع لصالح رجال الاعمال (٧٩).

وثانى هذه الحقائق، هو ان الفكر التقليدى كان لايرى ثمة تعارض بين التنمية والتفاوت فى التوزيع ورفع مستوى المعيشة. فالتفاوت امر مطلوب لزيادة معدل الادخار وزيادة معدل الادخار شرط ضرورى لتحقيق التنمية. وحينما تتحقق التنمية فان ثمارها سوف تتساقط على مختلف الافراد والطبقات الاجتماعية، وبما يحل مشكلة التفاوت وانخفاض مستوى المعيشة. وقد استند هذا الفكر فى تبرير ذلك على ماكان شائعا آنذاك عن التصور الساذج للعلاقة بين نمط توزيع الدخل القومى ومرحلة النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية وهو التصور الذى ينص على انه فى المراحل الاولى من النمو يميل التوزيع لان يكون متفاوتا بدرجة واضحة، الى ان تندفع عجلات التنمية الى الامام ويصل متوسط دخل الفرد الى مستوى معين (٣٠٠ دولار بأسعار سنة ١٩٦٥) وحينئذ تأخذ درجة التفاوت فى الانخفاض تدريجيا (٨٠). ومن هنا يجب على البلاد المتخلفة ان تركز اهتمامها من اجل تحقيق أعلى معدلات ممكنة فى الناتج القومى وبأقصى سرعة ممكنة، وليس المهم ماهو نوع هذا الناتج ولاكيف يوزع، المهم هو ان تتحقق زيادات واضحة فى الناتج القومى، لان هذه الزيادة هى الاساس فى زيادة دخول الافراد، وهى الاساس الذى تستند اليه الدولة فى الدول المتخلفة لاعادة التوزيع لصالح الفقراء عن طريق اسلحتها المعروفة (الضرائب وسياسة الانفاق العام).

تلك هى أهم الحقائق عن موقف الفكر التنموى التقليدى من قضيتا التوزيع وعلاقته بالتنمية وهى حقائق اعتبرت كمسلمات بديهية فى سياسات التنمية التى طبقتها كثير من البلاد المتخلفة وفى فلسفة الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التنمية فى هذه الدول (٨١) ورغم التهذيبات التى حدثت فى هذا الفكر، هنا وهنالك، حول هذه القضية، الا ان جوهر موقف هذا الفكر من هذه القضية لم يتغير. على ان الواقع العملى لتجارب التنمية فى ربع القرن الماضى قد تمخض ــ فى هذا الخصوص ــ عن نتيجتين مفزعتين:

النتيجة **الاولى**، هى انه بالرغم من التفاوت القائم فى توز يع الدخول فى هذه الدول، والذى اتسع مداه فى غمار عملية التنمية، الا ان الميل المتوسط الحدى للادخار المحلى فى معظم هذه الدول لم يرتفع، بسبب السلوك الاستهلاكى غير الرشيد لاصحاب الدخول المرتفعة فى هذه الدول (٨٢). وهكذا اثبت الواقع، انه من المأساوى ان نجرب سياسات ملائمة لعصر كينزى فى البلاد مازالت تعيش فى عالم سميثي أو ر يكاردى (٨٣).

أما النتيجة **الثانية**، فتتحصل فى انه بالرغم من الارتفاع الذى حدث فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالدول المتخلفة، الا ان درجة التفاوت فى توز يع الدخول قد زادت عما قبل (٨٤). كما ان نسبة كمية السكان الذين يعيشون تحت مايسمى بخط الفقر المطلق
الذين يعانون من سوء التغذية والامراض والامية وعدم توفير المأوى الملائم والبطالة، الخ... قد زادت داخل غالبية الدول المتخلفة وعلى مستوى العالم بأسره (٨٥)، بالرغم من مجهودات التنمية فى ر بع القرن الماضى. ومن هنا تحطمت الفكرة التى كانت تزعم «بأن مشاكل التوز يع تحل آليا من خلال التنمية» على ارض الواقع المر ير لهذه الدول.

وفى ضوء هاتين النتيجتين المفزعتين، بعيد الاقتصاديون فى الغرب الآن النظر مرة اخرى فى موقفهم من قضية التوز يع وعلاقته بالتنمية. وهنا اعادوا اكتشاف ماسبق اكتشافه منذ فترة طو يلة، وهو ان نمط التنمية (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا) هو الذى يحدد نمط التوز يع. وتبين للكثير ين منهم، ان التفاوت الذى اتسع مداه فى الدخول وان الز يادة التى حدثت في نسبة السكان الذين يعيشون تحت حد الكفاف، انما تعود الى جملة الحقائق البسيطة، مثل:

١ ــ تركيز النمو على قطاعات معينة دون سواها (القطاع الحديث).
٢ ــ اختبار انماط معينة من التصنيع لا تفى بالاحتياجات الاساسية لجماهير هذه الدول.
٣ ــ اختيار فنون تكنولوجية غير ملائمة لاوضاع هذه الدول.
٤ ــ عدم العدالة فى توز يع خدمات الدولة فى مجالات التعليم والصحة والخدمات الاخرى.

٥ ــ عدم العدالة فى توزيع الاستثمار بين مناطق الدولة.
٦ ــ عدم فاعلية ادوات السياسة المالية التقليدية فى اعادة توزيع الدخل.
٧ ــ أن آلية السوق تشوه عملية التوزيع لصالح الاغنياء، ألخ.

وتدور الآن مناقشات واسعة بين الاقتصاديين حول ضرورة عدم فصل «التوزيع» عن «التنمية». كما ان البنك الدولى بدأ فى تغيير فلسفته التى كان يعتمد عليها فى اقراض الدول المتخلفة (٨٦) وذلك بالتركيزعلى القروض التى تخصص لمشروعات معينة، يرى انها تؤدى الى زيادة انتاجية ودخول الفقراء، مثل مشروعات التنمية الريفية، والاسكان الحضرى، والمشروعات كثيفة العمالة، وتركيز الاهتمام على الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والمرافق العامة) فى المناطق الاكثر تخلفا داخل الدولة. كما نشأ فى خضم هذا اتجاه يرى ان التنمية يجب أن تؤدى الى زيادة دخل من يسمى «بالجماعات المستهدفة» Target Groups، وهى الجماعات التى لم تستفد من ثمار التنمية، أو زادت أوضاعها المعيشية سوءا رغم مجهودات التنمية فى هذه الدول (٨٧).

وليس ثمة خلاف الآن بين الاقتصاديين حول ضرورة الاهتمام بعلاج قضية التفاوت فى توزيع الدخول ورفع مستوى المعيشة لمن يقعون تحت خط الفقر كهدف رئيسى وجوهرى لعملية التنمية. ولكن الحقيقة التى لايجب ان تغيب عن الذهن هى، ان دعوة الاهتمام يحث العلاقة بين التوزيع والتنمية، وان كان يعد امرا ايجابيا، الا ان هذا الاهتمام قد اعتمد، فى الاساس على نتائج المشاهدات الاحصائية التى جمعها بعض الباحثين والهيئات الدولية فى عدد من الدول المتخلفة ولم يعتمد على رؤية نظرية متكاملة لعلاقة التوزيع والتنمية. ومن هنا غلب على هذا الاهتمام الطابع البرجماتى، حيث تمخض عن ظهور«برامج عمل محددة» لمواجهة ظاهرة التفاوت فى توزيع الدخول وتزايد الفقر. وهى برامج لا تمس نظرية التنمية بقدرما تركز على مشروعات منفردة وسياسات اجتماعية معينة. أضف الى ذلك انها لم تمس جوهر نمط التنمية فى هذه الدول. أما ادخال «التوزيع» كمقولة اقتصادية اجتماعية فى اطار التحليل الخاص باقتصاديات التخلف والتنمية فهى مهمة علمية لم تتم بعد. ولكننا نعتقد انها ستشغل حيزا واسعا في السنوات المقبلة فى الفكر التنموى الجديد.

رابعا ــ الرؤية الجديدة للتنمية:

تحت وطأة الاحساس بفشل الفكر التنموى التقليدى فى صياغة القضايا

الجوهرية والامور المحورية لعملية التنمية، يحاول الفكر التنموى الحديث أن يصيغ رؤية جديدة اكثر ملاءمة للتنمية. وهذه الرؤية وان كانت ماتزال فى دور الصياغة والبلورة، نظرا لحداثة العهد بنتاجها الفكرى، الا اننا مع ذلك يمكن ان نرصد اهم ملامحها الراهنة فى الخطوط الرئيسية التالية:

١ ـ يحرص كتاب الفكر التنموى الحديث على التأكيد بأن القضية الاولى التى يجب أن تولى عناية خاصة عند رسم استراتيجية التنمية هو تحديد الهدف الجوهرى لهذه الاستراتيجية بشكل دقيق، **وهو تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التى تهدف الى رفاهية انسان العالم الثالث.** و يتطلب ذلك ان تصاغ جهود التنمية وأهدافها بعناية فى ضوء نفى التبعية الاقتصادية للخارج (٨٨)، مع مايعنيه ذلك من ضرورة سيطرة الدولة على مواردها وثرواتها الطبيعية ـ الحالية والمحتملة ـ وتحريرها من السيطرة الأجنبية، ومنع استنزاف الفائض الاقتصادي الذي تستحوذ عليه الشركات الأجنبية الدولية النشاط، وتوجيه هذا الفائض نحو مشروعات التنمية التى تهدف الى رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول.

٢ ـ انه لكى تتحقق التنمية الاقتصادية المستقلة التى ترفع من مستوى معيشة شعوب الدول المتخلفة، فان ذلك يتطلب ان يكون **التوجه الاساسى لهذه التنمية نحو الداخل وليس الخارج.** ومؤدى هذا الشرط، هو ان تصاغ برامج الاستثمار والانتاج من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية. ولن يتحقق هذا الا اذا استهدفت هذه البرامج اشباع الحاجات الاساسية لسكان هذه الدول (الغذاء والكساء والمسكن والتعليم والصحة... ألخ). ونظرا لتنوع هذه الحاجات وكثرتها فانها تضمن بالتالى سوقا واسعة مضمونة امام الانتاج المحلى ودورانا مستمرا للطاقات الانتاجية. وتأسيسا على هذا التوجه الداخلى للتنمية «يتحدد دوركل قطاع اقتصادى ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات، وانتهاء بالعلاقة مع العالم الخارجى (٨٩).

٣ ـ ان التنمية الاقتصادية المستقلة لا يمكن ان تتحقق الا بالاعتماد على النفس أساسا. وهذا يعنى ضرورة التبعية الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية، الحالية والمحتملة، وان توضع فى خدمة التنمية. وليس فى هذا مايمثل بدعة فكرية جديدة أو اجتهادا نظريا يحتاج الى تدليل، فالتجارب التاريخية فى العالم المتقدم، شرقا أوغربا، تدل على صحة هذا. ولا يعنى الاعتماد على النفس الانغلاق عن العالم الخارجى، ولا ينفى امكان

الحصول على التمو يل الاجنبى. انه يعنى ان يكون التعاون مع العالم الخارجى منطلقا من استراتيجية التوجه الداخلى، التى تعتمد على السوق المحلى، وان تصاغ اهداف الاستيراد والتصدير مع متطلبات هذه الاستراتيجية. كما يعنى ذلك ايضا ضرورة توسيع مجالات التعاون مع البلاد المتخلفة مع بعضها البعض(٩٠) وان يكون التمو يل الخارجى ذا أهمية متناقضة عبر الزمن، وهو ما يتطلب ضرورة العمل باستمرار على رفع معدلات الادخار المتوسط.

٤ – ان تنمية تتوجه للداخل، وتهدف لان تكون مستقلة، وتصاغ على اساس اشباع الحاجات الاساسية لكافة السكان، وتعتمد على النفس، لابد وأن تكون تنمية يقوم بها الشعب، وهو مايعنى **ضرورة المشاركة الشعبية فى تحقيق التنمية (٩١)**.وليس المقصود بالمشاركة الشعبية هنا مجرد شعار سياسي اجوف، وانما يقصد به التجنيد الفعلى لكافة الطاقات البشر ية فى مختلف القطاعات والانماط الانتاجية وذلك من خلال خلق فرص للعمالة وللاستثمار تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه الطاقات، وخلق أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية فى وضع خطة التنمية ومتابعة تنفيذها.وتجمع جمهرة واسعة من مفكرى العالم الثالث على ان المشاركة الشعبية التى تكفل تحقيق التنمية المستقلة لن تتحقق الا اذا اعتقد الناس، عن ايمان حقيقى، بأن ثمار التنمية سوف تعود عليهم. ان مثل هذا الايمان هو الكفيل بأن يجعلهم يرتفعوا الى مستوى العمل الجاد والخلاق الذى يتطلبه تحقيق التنمية.

٥ – ان التوز يع العادل لثمار التنمية لا يمكن ان يتم من خلال آليات السوق، أو من خلال اساليب اعادة توز يع الدخل، أو عن طر يق برامج الانفاق العام الموجهة للقطاعات الاكثر تخلفا وتعج بالافراد الاكثر فقرا، وانما من خلال **انماط جديدة للاستثمار والانتاج**، انماط تخلق فرصا كافية للتوظف لكل فرد، قادر على العمل وراغب فيه. فز يادة دخول الفقراء يجب ان ترتبط بز يادة فرص التوظف وز يادة الانتاج. ومعنى هذا أن أنماط الاستثمار والانتاج والتوز يع يجب ان تصاغ على نحو يراعى العلاقات المتبادلة بينها و بما يحقق هدف رفع مستوى معيشة كافة سكان هذه الدول.

٦ – وفيما يتعلق بموقف الفكر التنموى الحديث فى موضوع «التكنولوجيا» فانه يقف على طرفى نقيض مع الافكار المتطرفة التى راجت اخيرا حول «سحر التكنولوجيا المعاصرة» الموجودة فى الغرب المتقدم، والتى ترى ان الحصول عليها كفيل بأن يحول المجتمعات المتخلفة بقدرة فائقة الى عالم متحضر.

وموقف هذا الفكر يتلخص فى ان **التكنولوجيا الملائمة** يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وان هذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة و بالمشاكل الاقتصادية الاجتماعية التى تتصدى لمعالجتها. و التكنولوجيا الملائمة ــ بهذا المعنى ــ لا يمكن استيرادها من الخارج. فهذا «الخارج» لا توجد لديه الحوافز الحقيقية لتشكيل تكنولوجيا خاصة بالبلاد المتخلفة. ومن هنا خطورة الاعتماد على الاستيراد الاعمى للتكنولوجيا المعاصرة من الغرب المتقدم، لانها من نبت بيئة غر يبة عن البلاد المتخلفة، وتخلق حالة من التبعية للتكنولوجيا. أما عن التكنولوجيا الملائمة فسوف يتعين على هذه الدول ان تخلقها أو تتعرف عليها وذلك من خلال الفهم العميق للواقع الاقتصادى والاجتماعى ولطبيعة المشاكل السائدة فيه، وعن طر يق تفجير الطاقات والامكانات العلمية لكوادرها المحلية وعلمائها، وعن طر يق تغيير وتطو ير نظم التعليم والبحث العلمى في هذه الدول بما يخدم أغراض التنمية وأهدافها.

تلك هى، باختصار شديد، أهم ملامح الرؤية الجديدة للفكر التنموى الحديث للتنمية. وهذه الملامح، كما هو واضح، **لا تعكس أصالة فكر ية منفردة، لان معظم هذه الافكار كانت شائعة منذ الر بع الاول للقرن العشر ين فى ادبيات التنمية وتجارب التخطيط فى الدول الاشتراكية. ولكن الجديد فى الامر هو التبنى الواسع لها من قبل جمهرة واسعة من اقتصاديي العالم الثالث وخبراء المنظمات الدولية، وعلى الاخص خبراء البنك الدولى.** وهى افكار تقف على طرفى نقيض، فى معظم جوانبها، مع ماكان مسلما به فى اقتصاديات التخلف والتنمية التى راجت فى الخمسينيات والستينيات. ولكن التحدى الجوهرى الذى يواجه هذه الافكار هو كيفية تحولها الى واقع عملى، وفى اى محيط اقتصادى اجتماعى يمكن تنفيذها؟ هذا هو السؤال العو يص الذى لم يتصد الفكر التنموى الحديث (الشائع حاليا) بالاجابة عليه. وهو فى اعتقادنا بيت القصيد أو مر بط الفرس.

خامسا ــ الاهتمام بالاطار العالمى الملائم للتنمية:

ومن الملاحظ على الفكر التنموى الحديث اعطائة خاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة نظرا لتأثيرها السلبى على التنمية الاقتصادية فى دول «العالم الثالث». وقد تبلور هذا الاهتمام، ضمن امور اخرى فيما سمى بالدعوة

لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. وهو النظام الذى تأمل الدول المتخلفة ارساء قواعده، بحيث تحصل فيه على موقع متكافىء فى العلاقات الدولية فى مجال أسعار المواد الاولية، والمعونات الاقتصادية، وموقع مناسب لها فى المنظمات الدولية، وفى حقها فى السيطرة على ثرواتهاومواردها الطبيعية، ومكافحة السياسات الملتو ية للشركات الدولية النشاط، ووضع نظام نقدى دولى يوفر لها السيولة الكافية، ودخول مصنوعاتها الى أسواق البلاد المتقدمة، والاسراع بنقل التكنولوجيا للبلاد المتخلفة، وايجاد تسو ية عادلة لديونها الخارجية،... الخ. والفكرة الاساسية التى تتبناها مجموعة الدول المتخلفة من وراء الدعوة لهذا النظام، هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية ــ بوضعها الراهن ــ تعوق عملية التنمية، ومن ثم يمكن لها، فى حالة تغييرها، أن تعجل بهذه التنمية وتدفع بها للامام.

وأيا كانت المآخذ التى يأخذها البعض على هذا النظام المقترح، من حيث انه يمثل مجرد أمنيات نظر ية نبيلة، وانه لايمس جوهر النظام القديم (الذى مايزال قائما) وهو نمط تقسيم العمل الدولى، ومن ثم فان الامر لا يخرج عن كونه اعادة ترتيب اوضاع النظام على نحو جديد يمكنه فى النهاية من المحافظة على المواقع اللامتكافئة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ألخ... نقول، انه بالرغم من هذه الانتقادات (والتى معظمها صحيح فى رأينا) فان الميزتين الرئيسيتين اللتين برزتا من خلال الدعوة لهذا النظام، وسوف يكون لهما تأثير ايجابى على عملية التنمية بالبلاد المتخلفة فى السنوات المقبلة، هما:

١ ــ ان الدول المتخلفة قد بدأت تعى أهمية استثمار القوة التى تملكها فى العلاقات الاقتصادية الدولية. ومن أهم ملامح هذا الاستثمار تكو ين اتحادات منتجى المواد الاولية (٩٢).

٢ ــ ضرورة التعاون والتضامن من بين دول «العالم الثالث» لمواجهة الاوضاع اللامتكافئة فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن، وهو مايعزز من فكرة الاعتماد الجماعى على النفس.

كما لايخفى ايضا أن الدراسات والجهود النظر ية والتطبيقية التى بذلت، ومازالت تبذل الان فى مجال الدعوة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ــ وخصوصا تلك التى كتبها مفكرو واقتصاديو العالم الثالث، قد ألقت مز يدا من الحقائق والاضواء على جانب هام ومهمل فى «اقتصاديات التخلف والتنمية» وهو جانب الموقع الخاص واللامتكافىء الذى تحتله البلاد المتخلفة فى الاقتصاد العالمى ومدى التأثير السلبى لهذا الموقع على جهود التنمية فيها.

واخيرا ... اين نحن من هذه الازمة؟

رأينا سابقا، كيف تتمثل الازمة الراهنة للفكر التنموى فى محاكمة الفكر القديم، ومحاولة اكتشاف البديل الجديد. والسؤال الذى نطرحه الآن: اين نحن، الاقتصاديون المصريون، من هذه الازمة؟ ماموقفنا من هذه الصراعات الفكرية التي تزخر بها الان ساحة اقتصاديات التخلف والتنمية؟ وما هو دورنا فى هذه الصراعات؟

وبادىء ذى بدء لابد من التنبيه بأن اقتصاديات التخلف والتنمية، هى موضوع حديث العهد نسبيا فى مجال الدراسات والبحوث الاقتصادية بمصر. فقد دخل هذا الموضوع فى الجامعات المصرية ابتداء من النصف الثانى من الخمسينات من هذا القرن ضمن بعض المؤلفات الاكاديمية، ثم اضحى بعد ذلك مادة مستقلة تدرس ضمن البرامج التدريسية بكليات الاقتصاد والتجارة وبعض المعاهد العليا الاخرى، «ثم تطور وضع هذا الفرع من الدراسات الاقتصادية فى السبعينات ليصبح موضوع تخصص كدبلوم عال فى الدراسات العليا بكليات الاقتصاد والتجارة بجامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية، فضلا عن دخوله كمادة ضمن مقررات دراسة الماجستير والدكتوراه. لكن الوضع المتنامى الاكاديمى «لاقتصاديات التخلف والتنمية» لم يكن مصحوبا بتزايد فى المتخصصين فى هذا المجال. ونقصد بذلك من تخصصوا أصلا فى دراساتهم العليا فى موضوع التخلف والتنمية.

وعلى أية حال فقد قام جيل الرواد والاساتذة بالجامعات المصرية بدور عظيم فى التعريف بهذا الفرع الحديث فى الدراسات الاقتصادية، وفى إثارة الوعى والاهتمام بالقضايا المختلفة التى يثيرها هذا الموضوع، وفى احاطة القارىء والدارس بأهم وأغلب ماأنتجه الفكر التنموى التقليدى. وقد تبلور ذلك فى العديد من المؤلفات الجامعية التى نشرت حول التخلف والتنمية الاقتصادية. ولكن تنبغى الاشارة هنا، الى أن الجانب الاكبر من هذه المؤلفات كان يحاكى الى درجة كبيرة، تيارات الفكر التنموى التى ظهرت فى الخمسينيات والستينيات فى الدول الرأسمالية المتقدمة والقليل منها هو الذى كان يعرض هذه التيارات من وجهة نظر نقدية، أو من خلال تاريخ التخلف وتحديات النمو فى الواقع المصرى. ونحن لانستطيع فى واقع الامر ان نحمل جيل الرواد واساتذة علم الاقتصاد فى مصر عبئا فى هذا المجال أكبر من ذلك العبء الذى اضطلعوا به نظرا لقلة عددهم وكثرة اعبائهم آنذاك. كما لايمكن — ولا

يصح ـ ان نقلل من عظم الدور الذى قاموا به فى مجال النظر، على المستوى الاكاديمى، وعلى مستوى العمل، باشتراك العديد منهم فى محاولات التخطيط للتنمية فى الخمسينيات والستينيات. فقد كانوا فى ذلك امثلة رائعة للعلماء الافاضل.

ولكننا اذا تساءلنا الآن عن الوضع الراهن «لاقتصاديات التخلف والتنمية» فى الدراسات الاقتصادية المصرية، وفى ضوء مايشهده هذا الفرع من تطورات وتعديلات متلاحقة وسريعة فسوف يتبين لنا مدى الجمود والتخلف الذى يتسم به هذا الوضع، مع وجود بعض الاستثناءات القليلة. وربما يكون الانشغال باعداد الكتب الدراسية (السريعة) لاعطاء الطلاب فكرة عامة عن هذا الموضوع قد أعاق التأمل النظرى والمواقف النقدية من تيارات الفكر التنموى ومن متابعة الحديث فيها. وربما يكون ارتفاع «نفقة الفرصة البديلة» للبحث العلمى عامة فى مصر، هو سبب من اسباب هذا الجمود. مهما يكن من أمر، فاننا لابد وأن نعترف بأن الوقت قد حان لان تتغير المفاهيم والمقولات التى تدرس بها اقتصاديات التخلف والتنمية، وان تفتح نوافذ جديدة على النتاج الفكرى الغزير المتجدد لجمعية الفكر التنموي الحديث. اذ «لافائدة ـ بعد الآن ـ من ازالة الاتربة من فوق النظريات القديمة، وصقل الافكار العتيقة، ومطالبتنا بتجربتها مرة أخرى. فقد حان الوقت لاتخاذ مواقف جديدة من نظرية التنمية وممارستها بأسرها «ـ كما يقول محبوب الحق (٩٣).»

الحواشـــــــــــــى

(١) للحصول على تقرير شامل عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في هذه الدول انظر:

World Bank: *The World Development Report*, Washington, August (1978).

أو الى الملخص العام الذى نشر في المصدر التالى:

Rachel Weaving: *The World Development Report, Main Themes*, in Finance & Development, IMF and WB, Volume 15, No. 3, Sept. 1978, pp 30 - 33.

كما توجد لوحة احصائية شاملة عن أوضاع هذه الدول في:

IPW-Berichte: *Daten zur okonomischen Situation der Entwicklungs - lander, Berlin, Heft 4/1978. S. 68 - 73.*

(٢) كما نستبعد منه أيضا الدراسات التى تمت في الدول الاشتراكية.

(٣)

See: Georg Klaws und Manfred Buhr (Hersg.): Philosophisches Worterbuch, in 2 Banden, Band 2, 10. Auflage, VEB. Bibliogrophisches Institut, Leipzig, 1973, Stichwort. "*Theorie*", S. 1220.

(٤) و يذكر س.ج باتل على سبيل المثال، ان نصيب الدول المتخلفة في الدخل العالمي كان ١٥٪ في عام ١٨٥٠، ثم تراجع الى ٢٢٪ في ١٩٦٠. أنظر:

S.J. Patel: *The Economic Distance between Nations its Orgin, Measurement and Outlook*, in: The Economic Journal, No 293, pp 119 - 131. A Similar data can be found in. S. Kuznets *Underdeveloped Countries and the Pre-Industerial Phase in the Advanced Countries*, The Economics of Underdevelopment Ed by: Agarwala and Singh, Oxford University Press, 1958, p. 145.

(٥) انظر على سبيل المثال المراجع الاكثر شيوعا في هذا الاتجاه:

W. Arther Lewis *Theory of Economic Growth*, London 1960, C P Kindleberger *Economic Development*, Asian Students Edition 1959 B. Higgins. *Economic Development, Principles, Problems and Policies*, Constable and Co-London 1959, G.M. Meier & R F Baldwin *Economic Development, Theory, History, Policy* New York 1957

(٦)

See H. Leibenstein. *Economic Backwardness and Economic Growth, New York* 1957, P. 55

(٧)

See B Higgins. *Op Cit*, P. 23

(٨) See; J. H. Boeke: *Economics and Economic Policy of Dual Societies* New York, 1953.

(٩) ومن الاعمال الهامة الاخرى لبو يكة فى هذا المجال نذكر مايلى:

"*Three Forms of Disintegration in Dual Societies*". Lecture delivered for the Course on Cooperative Education of the ILO, Asian Cooperative Field Mission, October 1953, 2, *Western influence on the Growth of Eastern Population*", published in: Economia Internazionale, Vol. VII No. 2. 1914.

(١٠) In Bocke's own words: "every social system has its own economic theory", and, "Therefore the economic theory of a dualistic, hetrogeneous society is itself dualistic", See: J.H. Boeke "*Economics and Economic Policy of Dual Societies*", Op. Cit., P. 5.

(١١) See; B. Higgins: *The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas*, in: Economic Development and Cultural Change January 1956.

(١٢) *See for example: P.T. Bauer & B.S. Yamey: The Economics of Underdeveloped Countries,* London 1957, A. Lewis: *The Theory of Economic Growth,* op. cit., H. Leibenstein: *Technical Progress, the Production Function and Dualism,* Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, December 1960, R.S. Eckhaus, *The Factor-Proportions Problem in Underdeveloped Areas,* in: American Economic Review, Sept. 1965.

(١٣) See for example; A. Lewis: *Economic Development with unlimited Supplies of Labour,* in. The Economics of Underdevelopment, ed. by A.N. Agarwala and S.P. Singh, Oxford University Press 1958, pp. 400 - 449.

(١٤) انظر فى نقد منهج التحليل الحدى:

Hermann Lehmann: *Genznutzentheorie,* Dietz Veslag, Berlin 1968.

(١٥) See; W. W. Rostow: *The Stages of Economic Growth. A Non-Communist Manifesto,* Cambridge 1960.

وأنظر ايضا فى الاتجاه المراحلى للنمو المراجع الآتية:

C.R. Fay: *Stages in Economic History, English Economic History,* Cambridge 1940; N.S.B. Gross: *Stages in Economic History,* in: Journal of Economic Business History II, 1930, C. Clark: *Conditions of Economic Progress,* Macmillan, London 1957, F. List: *Das Nationale System der Politischen Ckonomie, Stuttgart 1841.*

(١٦) بالرغم من اهتمام روستو بفكرة تغيير «الميول» للافراد خلال مراحل النمو المختلفة، الا انه لم يشرح لماذا تختلف الميول بين مرحلة وأخرى، ولا حتى بتفسير اختلاف ميول الافراد بين الطبقات الاجتماعية داخل كل مرحلة.

أنظر دراسته:

W.W. Rostow: *The take-off into Self-Sustained Growth,* in: The Economics of Underdevelopment, ed. by Agarwala and Singh, op. cit., p. 157 ff.

(١٧) انظر في نقد الاتجاه المراحلي لروستو:

H. J. Habakuk: *Review of Rostow's Stages of Economic Growth,* reprinted in: Leading Issues in Development Economics, Ed. by G.M. Meier, New York 1964, P. 37 ff, S. Kuznets: *Notes on the Take-Off,* in: Leading Issues ... op. cit., p. 28 ff. G. Chlin: *Reflections on the Rostow Doctrine,* in: Economic Development and Cultural Change, July 1961, etc

(١٨)

See: Ragnar Nurkse: "*Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries,* Oxford, Basil Blackwell 1960, and see also by the same author: "*Some International Aspects of the Problem of Economic Development*", in: The American Economic Review, May 1952.

(١٩)

In Nurkse's own words" a country is poor because it is poor", see: "*Problems of Capital Formation......*", op. cit. p. 4.

(٢٠) ومن المشايعين لفكرة الحلقات المفرغة على سبيل المثال:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development ....,* op. cit., Joachim von spindler: *Das wirtschaftliche Wachstum der Entwicklungs - lander,* W. Kohlhammes verlag, Stuttgart 1963, J. Viner: *International Trade and Econcmic Development,* Oxford 1953, A.G. Hirschman: *The Strategy of Economic Development,* New York 1958

(٢١)

See: Richard T. Gill: *Economic Development, Past and Present,* Prentice-Hall, 1963.

(٢٢) فأرثر لو يس، على سبيل المثال، يرى أن العلاقة السببية التى يضعها نوركسه بين انخفاض مستوى التراكم ومتوسط دخل الفرد ليست مؤكدة تماما. فليس هناك مايؤكد، من الناحية العملية، ان النسبة المدخرة من الدخل القومى تتزايد مع تزايد متوسط دخل الفرد. وهو يرى أن الادخار والتراكم في البلاد المتخلفة ضئيلين لان قطاع الاعمال الرأسمالى ضعيف. ومن هنا فالقضية اذن ليست اساسا هى مجرد العلاقة بين التراكم ومتوسط دخل الفرد، وانما كيفية توز يع الدخل القومى وكيفية استخداماته. انظر:

A. Lewis: *Economic Development with unlimited supply of Labour,* in: The Economics of Underdevelopment, op. cit., p. 417.

(٢٣) See H. Leibenstein: *Economic Backwardness and Economic Growth,* op. cit., p. 95 - 96.

(٢٤) See. Gunnar Myrdal: *Economic Theory and Underdeveloped Regions,* Gerald Duckworth and Co. Ltd, London 1957, P. 13.

(٢٥) المرجع الآنف الذكر مباشرة، ص ١٩.

(٢٦) انظر امثلة على هذه الكتابات عند:

G. M. Meier and R.E. Baldwin: *Economic Development*, op. cit, p. 293 ff, H. Myint: *An Interpretation of Economic Backwardness*, in: The Economic of Underdevelopment, op. cit. W.W. Rostow: *The Process of Economic Growth* Oxford 1960, A. Lewis, *Theory of Economic Growth*, op. cit., S.B. Norman & S. Ellis: *Approaches to Economic Development*, The Twentieth Century Fund, 1958.

(٢٧) See: J.A. Schumpeter: *The Theory of Economic Development*, Harvard 1951.

(٢٨) و يلخص تنبرجن هذه الخصائص في: (أ) رغبتهم في الثروة المادية. (ب) اهتمامهم بالمستقبل. (جـ) استعدادهم للقيام بالمغامرة. (د) اهتمامهم بالتكنولوجيا (هـ) روح الاصرار (و) قدرتهم على العمل الفني (ز) قدرتهم على التحليل المنطقي للظواهر المعقدة. أنظر:

Jan Tinbergen: *Lessons From the Past*. Elsevier Publishing co. 1963, p. 109

(٢٩) A.K. Cairncross. *Factors in Economic Development*, George Allen & Unwin, London 1963.

(٣٠) انظر ر يمون آرون: **المجتمع الصناعي**، ترجمة فاكتور باسل، منشورات عو يدات، بيروت عام ١٩٦٥.

(٣١) A. Gershenkron: *Economic Progress*, Papers presented for a Round Table held by the International Economic Association, Louvain 1955.

(٣٢) See; B.F. Hoselitz. *Social Structure and Economic Growth*, in Economic Internazionale, Vo. 6. No 3, Aug. 1953; *Social Stratification and Economic Development*, in: International Social Science Journal, Vo. 16, No. 2. 1964, *Sociological Factors in Economic Development*, the Free Press, Glencoe 1960.;

(*) Universalism, achievement orientation and functional specificity

(**) Particularism, ascription and functional diffuseness.

(٣٣) See E.E. Hagen: *On the Theory of Social Change*, Dossey Press, Homewood, 1962, *The Theory of Economic Development*, in. Economic Development and Cultural Change, Vol. 6. No. 3, April 1957.

(٣٤) See; D. McClelland; *The Achieving Society*, Van Nostrand, Princeton 1961, and also by the same author. *The Achievement Motive*, Appleton-Century-Crofts, New York 1935, *A Psychological Approach to Economic Development*, in. Economic Development and Cultural Change, Vol. 12, No. 3, April 1964.

(٣٥) See André Gunder Frank: *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology*, published in "Catalyst", No. 3, University of Buffalo, 1967.

(٣٦) See: W. Vogt "*Die Erde Racht Sich*, Buchergilde, Frankfurt/M, 1950, J. Osborn: *Population - An International Dilemma*, Princeton University Press, New Jersey 1958, P.R. Ehrlich: *The Population Bomb*, Ballantine Books, New York 1971.

(٣٧) انظر مثلا: **حدود النمو**، تقرير لمشروع نادى روما عن المأزق الذى تواجهه البشرية.

ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٦.

(٣٨) من كتاب «فوجت» **الارض تثأر لنفسها**»، المرجع الآنف الذكر (بالالمانية)، ولكننا اقتبسنا ذلك من:

P. Khalatbari: *Uberbevolkerung in den Entwicklungslandern*, Akademie Veslag, Berlin 1968, S. 143.

(٣٩) من الثابت احصائيا ان الدول المتخلفة كانت تصدر فى السنوات السابقة للحرب العالمية الاخيرة الحبوب لدول اور باالمتقدمة بما يقرب من ١١ مليون طن سنو يا. ثم أصبحت فى السنوات اللاحقة للحرب مستوردة بشكل رئيسي لهذه الحبوب. ففى الفترة بين ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ استوردت مايعادل ١٤ مليونا طنا من الحبوب، ثم قفز الرقم بعد ذلك الى ٢٥ مليون طن فى عام ١٩٦٤. وتذهب بعض الاحصائيات بأن من المتوقع ان يصل الرقم للواردات من هذه الحبوب الى حوالى ٤٧ مليون طن فى عام ١٩٨٠. أنظر فى ذلك:

Y. Guzevaty: "*Population Problems in Developing Countries*", in: International Affairs, 9/1966, P. 54.

(٤٠) الاستثناء الوحيد على ذلك هو تحليل بو يكه عن المجتمعات الثنائية الشرقية.

(٤١) وقد صدرت لهذا التقرير ترجمة عربية له بمصر تحت عنوان: **شركاء فى التنمية ــ ماذا يجرى فى العالم الغنى والعالم الفقير**. ترجمة ابراهيم نافع، دار المعارف بمصر ١٩٧٤.

(٤٢) See; Paul Streeten: *Changing Perceptions of Development*, in: Finance & Development, vol. 14, No. 3, September 1977, P. 14.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع الاكثر رواجا فى هذا الخصوص:

Maurice Dobb: *Studies in the Development of Capitalism*, Routledge & Kegan Paul, London 1975.

(٤٤) نقلا من:

P. Khalatbari: *Okonomische Unterentwicklung - Mechanismus, Probleme und Ausweg*, Akademie Verlag, Berlin 1971, S. 54.

(٤٥) أنظر: محبوب الحق: **ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث**، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧، ص ٦٦. وهذا الكتاب القيم يعد في الواقع أشبه بالمحاكمة الذاتية للنفس، حيث يراجع فيه المؤلف معتقداته عن الفكر التنموى التى تعلمها في الماضى في ضوء تناقضها مع الواقع.

(٤٦) Quated from: D. Morawetz *"Twenty-five Years of Economic Development"* in: Finance & Development, Vol. 14, No. 3, September 1977, P. 10.

(٤٧) أنظر نماذجا لهذه الدول عند:

A. Bergeson: *The Social Welfare Function,* in: Readings in Economic Analysis Cambridge Mars 1950, Hollis B. Chenery & A. Mac Iwan: *Optimal Patterns of Growth and Aid - The Case of Pakistan, Theory and Design of Economic Development,* Baltimore 1966.

(٤٨) فعلى سبيل المثال نذكر هنا، ان الهدف الاساسى الذى اعلنته الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (٥٩/ ١٩٦٠ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) كان يتمثل في مضاعفة الدخل القومى في عشر سنوات، أي تحقيق معدل نمو سنوي متوسط يقدر بحوالى ٧٫٧٪.

(٤٩) See: World Bank. *The World Development Report,* op. cit.

(٥٠) قارن في ذلك: محبوب الحق ـ **ستار الفقر**، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(٥١) Ahuwalia, M.S. : *Income Inequality: Some Dimensions of the Problem* in: Hollis Chenery et.al. Redistribution with Growth, Oxford University Press 1976.

(٥٢) ومعنى ذلك ببساطة، هو أن سياسة الاحلال محل الواردات قد انتهت في النهاية الى حقيقة دامغة، وهى تخلى هذه البلاد عن استيراد السلع التامة الصنع لتستورد نفس هذه السلع في صورة نصف مصنعة، انظر:

(٥٣) UNIDO. *The Process of Industrial Development in Latin America, New York, 1966, P. 31.*

See: S. Munch, S. Anastasiadis und W.D.Crawew: Zur Ernahrungssituation in Enwicklungslandern seit der Welt ernahrungskonferenz (1974) in: Asien, Afrika und Lainamerika, Akademie Verlag, Berlin, Heft 2, 1979, S/205 - 216.

(٥٤) انظر: محبوب الحق ـ المرجع السالف الذكر، ص ٤٣.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر مؤلفنا ـ **أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.

(٥٦) See Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New York 1957.

(٥٧) المصدر السالف الذكر، ص ٢٣ ومابعدها.

(٥٨) حول هذه النقطة انظر:

T.E. Weiskopt: *The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries*, in: Journal of International Economics, Feb. 1972. Anisur Rahman: *Foreign Capital and Domestic Savings. A Test of Haavelsno's Hypothesis with Cross-Country Date*," in Review of Economics and Statistics, Vol. 50. Feb. 1968.

(٥٩) See; Gunnar Myrdal. *Economic Theory and Underdeveloped Regions*, op. cit. p.

(٦٠) See; G.E. Cumper: *Non-economic Factors influencing rural Development Planning*, in: Journal of Social & Econ. Studies, vol. 17, No. 3, 1968 qouted from: H. Berenstein (ed.), Underdevelopment Development, Bengiun Books, 1976, P. 19.

(٦١) See; Henry Bernstein (ed.) : *Underdevelopment & Development* op. cit., p. 25.

(٦٢) See; André Gunder Frank: *Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology*, in: Latin America-Underdeveloped or Revolution? Monthly Review Press, pp. 43 - 44.

(٦٣) انظر في هذا الخصوص الاسهامات البارزة لاقتصاديي امريكا الاتينية:

C. Furtado. *Development and Underdevelopment*, Berkeley and Los Angels 1954; H. Blanco: *Land or Death*, Pathfinder Press, New York 1972, J. Petras. (ed.): *Latin America from Dependence to Revolution*, John Willy, New York 1973 A.G. Frank: *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, Penguin, Harmondsworth 1971, *Lumpenbourgeoisie and Lupendevelopment*, Monthly Review Press, New York 1972, Osvaldo Sunkel: *Transnational Capitalism and National Disintegration*", in. Social and Economic Studies, Vol. 22, NO. 1, March 1973.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ارجع الى :

Parviz Khalatbari: *Okonomische Unterentwicklung, Mechanismus Probleme und Ausweg*, a.a.o.s. 158 - 180.

(٦٥) See; Osualdo Sunkel: *Transnational Capitalism and National Disintegration*, op. cit.,

(٦٦) See; H.W. Singer: *International Development - Growth and Change*, McGraw-Hill, 1964, P. 166 ff.

(٦٧) See; R. Prebisch: *Towards a New Trade Policy for Development*, Report by the Secretary General of the UNCTAD, United Nations, New York 1964.

(٦٨) See; T. Dos Santos: *The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America*, published in : H. Bernstein (ed.), op. cit., p. 76.

(٦٩) وحول نظرية التبادل اللامتكافىء انظر :

A. Emmanuel: *Unequal Exchange, A Study of the Imperialism of Trade*, New York and London, Monthly Review Press 1972. and see also Samir Amin. *Accumulation on a World Scale*, 2 vols, Monthly Review Press, New York 1974.

(٧٠) See; Paul A. Baran: *The Political Economy of Growth*, op. cit, p.

(٧١) الواقع ان منجزات الفكر الكلاسيكى فى هذا الخصوص كانت تمثل قمة الوعى الجديد للطبقة الرأسمالية الصاعدة التى قادت انجازات الثورة الصناعية و بناء المجتمع الصناعى الرأسمالى، كما استخدمت هذه الطبقة منجزات هذا الفكر كسلاح ايديولوجى فى نضالها ضد مكونات وعلاقات المجتمع الاقطاعى القديم وفى ارساء قواعد النظام الجديد.

(٧٢) وفى ذلك يقول ر يكاردو فى رسالة بعث بها الى مالتس ان الاقتصاد السياسى ليس بحثا فى طبيعة الثروة واسبابها وانما هو «بحث فى القوانين التى تعين تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكو ينه». انظر فى ذلك: **خطابات ر يكاردوا الى مالتس ١٨١٠ ـ ١٨٢٣**. اشرف على نشرها. بونار ١٨٩٧، ص ١٥٧. مشار الى ذلك عند:

Eric Roll. *A History of Economic Thought*. Faber and Faber, Ltd London, 1953, P. 176.

(٧٣) See Eric Roll: *Ibid*, P. 302

(٧٤) فمشكلة علم الاقتصاد أضحت كما يقول ستانلى جيفونز هى البحث فى حسابات اللذة والالم:

"In this work I have attempted to treat Economy as a calculus of Pleasure and Pain .. " See; W.S. Jevons, *The Theory of Political Economy*, Fourth Editions Macmillan and Co. Ltd, London 1911, P. vi.

(٧٥) عبر وليم تاوسيج، احد الاعلام المبرز ين فى تدر يس المدرسة النيوكلاسيكية فى الر بع الاول من القرن العشر ين عن ذلك حينما ذكر: «ان تجميع الاموال المدخرة وز يادة رأس المال، يحسنهما و يعمل على ايجادهما، وجود درجة من التفاوت. وكلما عظمت درجة هذا التفاوت كلما كثرت الثروات وزاد نموها... وانه بدون وجود التفاوت الملحوظ فى المكاسب والممتلكات ما كان يحدث ذلك

التقدم المادى للعالم المعاصر» انظر:

F. Taussig: *Principles of Economics*, Vol. II, third ed. The Macmillan comapny, New York 1924, P. 205.

(٧٦) تعرضت المدرسة النيوكلاسيكية لزلزال شديد بعد صدور كتاب بيروسرافا، الاقتصادى الايطالى المعروف، المعنون بـ«انتاج السلع بواسطة السلع» فى عام ١٩٦٠. وفى هذا الكتاب يثبت سرافا، ان النظرية الحدية غير منطقية فى معالجة مشكلة رأس المال وتحديد عائده فى ضوء الفكرة الشائعة عن الانتاجية الحدية. فمن الصعب فى نطاق النظرية الحدية، تعريف مفهوم رأس المال وتحديد توزيع الناتج الاجتماعى بصورة صحيحة ومنطقية. وفى ضوء منهجه عالج سرافا قضية «دورة الانتاج» بمنطق يتفق الى حد كبير مع منطق المدرسة الكلاسيكية (ريكاردو أساسا). وفيه تظهر السلع كمنتجات وفى نفس الوقت كوسائل للانتاج. وقد اتخذ احدى السلع كمقياس عام للقيم، تحدد على اساسها الاسعار. وهذه السلع هى سلعة مركبة من «العمل الاجمالى» فى الاقتصاد القومى، ونظرا لكونها مقياس للقيمة، فانه استخدمها كمقياس لتحديد الاجور والاسعار، ومن ثم معدل الربح. وليس، محله هنا ان نتعرض بالتفصيل لافكار سرافا. ولكن الامر المؤكد، هو ان هذا الكتاب ــ رغم صعوبته الشديدة وتركيزه البالغ الاهمية فى اعادة صياغة كثير من الافكار والقضايا المألوفة فى علم الاقتصاد الغربى. لمزيد من التفاصيل ارجع لسرافا نفسه:

P. Sraffa: *Production of Commodities by Means of Commodities*, Cabridge University Press, 1960.

(٧٧) See; J.M. Keynes: *The Economic Consequences of Pease*, New York 1920, p. 19

(٧٨) See A. Lewis: *The Theory of Economic Growth*, op. cit, p. 219 - 225.

(٧٩) بالغ كثير من كتاب الفكر التنموى التقليدى فى تقييم الدور الذى يلعبه التمويل التضخمى فى زيادة معدل الادخار القومى بالبلاد المتخلفة، أستنادا الى الآثار المعروفة التى يحدثها التضخم فى اعادة توزيع الدخل القومى، فارتفاع الاسعار ــ وهو الصورة العامة للتضخم ــ يؤدى الى تخفيض مستوى الاستهلاك لعدد كبير من الافراد لانه يقتطع جزءا من دخولهم الحقيقية و يحول الى قطاع الاعمال فى صورة أرباح متزايدة. فاذا أعاد قطاع الأعمال أستثمار هذه الأرباح، فان التضخم على هذا النحو يكون قد نجح فى زيادة

تراكم رأس المال. أنظر مثلا:

Geoffrey Mynard: *Economic Development and Price Level*, Macmillan & Co. Ltd, London 1960, and see also, Felipe Pazos; *Economic Development and Financial Stability*, in: Staff Papers, IMF. Vol. III, No. 2., October 1953.

وأنظر لنقد التمويل التضخمي: رمزى زكى ــ **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو**، مذكرة رقم ٩٦٧، من مطبوعات معهد التخطيط القومى، القاهرة عام ١٩٦٦.

(٨٠) See; S. Kuznets: *Economic Growth and Income Inequality*, in America Economic Review, March 1955, and by the same author: *Quantitive Aspects of the Economic Growth of Nations: Distribution of Income by Size*, in: Economic Development and Cultural Change, Jan 1963, Part II, I.M. Kravis: *International Differences in Distribution of Income*, in: Review of Economics and Statistics, Nov. 1960.

(٨١) See; John H. Adler: *Development and Income Distribution*, in: Finance & Development, IMF 8 W.B. Vol. 10, No. 3, Sept, 1973, PP. 2 - 5.

(٨٢) سبق ان ناقشنا الاثر السلبى للتفاوت فى توزيع الدخول على تكوين المدخرات بالبلاد المتخلفة فى مؤلفنا ــ **أزمة الديون الخارجية، رؤية العالم الثالث**، المرجع السابق من ٢٠٥ ــ ٢١٣.

(٨٣) انظر فى ذلك: محبوب الحق ــ **ستار الفقر** المرجع الآنف الذكر، ص ٢٨.

(٨٤) See I. Adelman and C.T. Morris: *Anatomy of Income Distribution Pattern in Developing Countries;* A.T.D. Development Digest, oct. 1971, and see also nos. Ahluwalia; Income Inequality: Some Dimensions of the Problem', in: Redistribution with Growth, (ed.) R. Jolly, H. Chenery, M. Ahwwalia, C. Bell and J. Doloy, Oxford University Press 1979.

(٨٥) طبقا لبعض التقديرات، يصل عدد السكان الذين يعانون من مشاكل الفقر المدقع والذين يقل متوسط دخلهم السنوى عن مائة دولار، الى حوالى ٥٠٠ مليون فرد فى مختلف مناطق العالم المتخلف. وهذا الرقم يتوزع كما يلى ــ ٤٠ مليون فى أمريكا الاتينية و٤٨٠ مليون فى آسيا و٣٠ مليون فى أفريقيا أنظر:

A.P. Thirlwall: *Growth and Development, with special reference to developing countries*, E.L.B.S. & Macmillan 1978, P. 34.

(٨٦) Mahbub ul Hag: *Changing Emphasis of the Bank's Lending Policies*, in: Finance & Development, IMF & WB, Vol. 2, June 1978, PP. 12-13 E. Jaycox: The Bank and Urban Poverty, in Finance & Development, Vol.

15, No. 3, Sept 1978, pp. 10 - 13, and see also: E. Christofferren: *The Bank and Rural Poverty* in: Finance & Development, Vol. 15, No. 4, Dec. 1978, PP. 19 - 22.

(٨٧) See; H.B. Chenery, et.al., *Redistribution with Growth*, op. cit., Chapter II, The Economic Framwork.

(٨٨) أنظر ـ مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، وثائق المؤتمر، ورقة عمل**، بغداد، ديسمبر ١٩٧١، ص ٧.

(٨٩) المرجع الآنف الذكر، ص ٦.

(٩٠) وهو ماتشير اليه فكرة «الاعتماد الجماعى على النفس».

(٩١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: د. اسماعيل صبرى عبد الله: **نحو نظام اقتصادى عالمى جديد**، دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٦.

(٩٢) وتعتبر منظمة الاوبك هى النموذج الناجح لهذه الاتحادات حتى الآن.

(٩٣) أنظر محبوب الحق، المرجع الآنف الذكر، ص ٦٤.

التربية العملية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت

د. عبد الرحمن الاحمد
د. صالح عبد الله جاسم •

المقدمة:

من خلال البرامج المختلفة والتي تقدمها معاهد اعداد المعلمين، نجد أن التربية العملية وان كانت تعطي القليل من الاهتمام والاعداد في بعض تلك المعاهد الا أنها تأخذ الاهتمام والاعداد الكبير في البعض الآخر، ليس ذلك راجعا الى ان البعض الاول لا يرى أهمية للتربية العملية وانما قد يكون السبب راجعا لعدم توفر القوة البشرية القادرة على تنظيم وتطوير ذلك الجانب من جوانب اعداد المعلم، كما أن السبب قد يكون راجعا الى نقص في الامكانات المادية أو المكانية أو غيرها من الجوانب الأخرى.

وأن القارىء لتقرير لجنة التخطيط لانشاء كلية التربية في جامعة الكويت يصل الى نتيجة هامة الا وهي تركيز أعضاء اللجنة لآخر الاتجاهات المتبعة في الدول المتقدمة فيما يتعلق بتنظيم برامج اعداد المعلمين حيث يعطى الثقل الكبير فيها لفترة التربية العملية، وذلك بما يتساوى مع أهميتها التي أثبتتها البحوث والدراسات التي اجريت في هذا الميدان كما أننا نجد أن التربية العمنية لم تعد مقررا دراسيا كأي مقرر تربوى يقدم وانما أصبحت تشكل برنامجا قائما بذاته يحوى خبرات مبرمجة تعكس الفلسفة التي تتبناها الكلية خاصة وأن طلبة الكلية سيحتكون بمدرسين ينظرون لتصرفاتهم بمنظار الناقد.

وقد حاول الباحثان تحليل ما هو متبع حاليا في فترة التربية العملية، بأن قاما باستعراض الجوانب المختلفة للتربية العملية بوضعها الراهن في قسم التربية التي لم تتغير منذ بدءها في العام الدرسي ١٩٦٩/٦٨ حتى وقت كتابة هذا البحث صيف عام ١٩٧٩.

• المدرسان بقسم التربية في جامعة الكويت

واذا ما كان هناك من تغيير حدث فانما في بعض الامور الشكلية كتغيير الوقت من عام دراسي الى فصلين دراسيين ومن اشراف اساتذة طرق لتدريس الى مشرفين منتدبين من وزارة التربية أما تنظيم الخبرات فقد ظل كما هو الا من بعض التغييرات الشكلية.

ومن الواقع الحالي للتربية العملية وعدم وضع المناهج لبرامج اعداد المعلمين لكلية التربية المزمع افتتاحها في العام الدراسي ٨٠/ ١٩٨١ فقد قام الباحثان عند وضع برنامج للتربية العملية بمراعاة عدة أمور منها ظروف التعليم في الكويت و امكانيات الكلية البشرية والمادية عند انشائها، فكانت المرونة في تصميم هذه البرامج بما يحقق الواقعية عند التطبيق وامكانيات تطويرها في المستقبل.

أولا : واقع التربية العملية:

لا شك في أن التربية العملية تعتبر دعامة وأساس ضروري يجب أن يتزود بها كل فرد يرى في التدريس مهنة المستقبل له. حيث أن التربية العملية وما يمكن أن تعطيه للطالب من فرص شتى في الميدان الحقيقي للمهنة والجو الحقيقي الذي سوف ينتقل اليه متى ما أتم الاعداد اللازم له في الجامعة أو المعاهد التي تعد المعلمين.

واذا ما تكلمنا عن واقع التربية العملية في جامعة الكويت ــ قسم التربية ــ فاننا نجد أن قسم التربية يعد المعلمين للقيام بالتدريس في المرحلتين المتوسطة والثانوية ولتحقيق ذلك فقد شمل برنامج اعداد المعلمين ١٠ مقررات تربوية مهنية خصص منها مقرران دراسيان للتربية العملية (بواقع ٦ وحدات دراسية من أصل ٣٠ وحدة دراسية) و يقع المقرران الخاصان بالتربية العملية بمستوى (٤٠٠)، منها ثلاث وحدات للتدريب في المرحلة المتوسطة والثلاث وحدات الاخرى في المرحلة الثانوية. وسوف نتناول بشيء من التفصيل الجوانب المختلفة والتي تتم من خلالها عملية التربية العملية في قسم التربية ــ جامعة الكويت ــ وهذه الجوانب يمكن تلخيصها فيمفيلي:

١ ــ القبول.
٢ ــ المدة (فترة التربية العملية).
٣ ــ الاعداد.
٤ ــ المشاهدة.

٥ـ التطبيق
٦ـ الاشراف.
٧ـ التقييم

ـ **القبول:**

عادة يشترط في الطالب الراغب في التسجيل لمقرر التربية العملية أن:
١ـ يكون مسجلا في قسم التربية بعد اجتيازه المقابلة الشخصية بنجاح.
٢ـ يكون قد أنهى مادة طرق التدريس في مادة التخصص الاكاديمي والتي تمثل المقرر الاول من مادة طرق التدريس بمستوى ٣٠٠ كحد أدنى.
٣ـ يلتزم الطالب بالدوام الرسمي للمدرسة وهو يومان في الاسبوع (الاحد والثلاثاء).

٢ـ المدة (فترة التربية العملية):

للتربية العملية في قسم التربية ـ جامعة الكويت ـ مقرران تحت رقم (٤٠٠) يسجل بهما الطالب، وعادة يكون المقرر الاول في الفصل الدراسي الاول من كل عام و يخصص لمرحلة الدراسة المتوسطة، أما المقرر الثاني وعادة يكون في الفصل الدراسي الثاني من كل عام و يخصص لمرحلة الدراسة الثانوية، حيث يفترض في خريج التربية بجامعة الكويت أن يكون معدا للتدريس اما في المرحلة المتوسطة أو المرحلة الثانوية بعد التخرج، لذلك فقد اقتضى الامر تدريب الطلبة في كلا المرحلتين.

٣ـ الاعـــــداد:

عادة تكون هناك فترة تتراوح من أسبوعين الى ثلاثة أسابيع في بداية الفصل الدراسي الاول (المقرر الاول للتربية العملية) يعد فيها طلاب التربية العملية على اعداد خطط الدرس وشرح بعض المواقف التي قد يواجهونها في المدرسة وأثناء التدريس. كما قد تعالج بعض الشئون الادارية والتي يحتاج لها الطالب عند بداية زيارته للمدرسة. و يقوم عادة بهذا الدور من الاعداد اساتذة طرق التدريس والمشرفين المنتدبين، وهذه الفترة لا تخضع لعدد معين من الحصص وانما تكون حسب رأي استاذ المادة وتبعا لبداية الدراسة في مدارس المرحلة المتوسطة.

٤ــ المشاهـــــدة:

وهي الفترة اللاحقة لفترة الاعداد وقد تمتد هذه الفترة الى حوالي الاربع أسابيع وعادة تكون في المرحلة المتوسطة، حيث يقوم بها المدرسون الموجودون في المدرسة، من ثم يحاول الطالب أن ينقد الطريقة التي يدرس بها المدرس في ضوء الملاحظات والتوجيهات زود بها أثناء فترة الاعداد. كما أنه تكون هناك فرص مثمرة لهم للتعرف على المدرسين والجو الحقيقي الذي سوف يلتحقون به في المستقبل القريب.

٥ــ التطبيـــق:

خلال هذه الفترة يتصل كل طالب بمدرس أو أكثر من نفس تخصصه في المدرسة، حيث يكلف الطالب بأخذ بعض الدروس التي تناسب تخصصه من ذلك المدرس. بعد أن يعين الطالب ما يمكن أن يقوم بتدريسه، يقوم بعملية الاعداد للدرس والتدريس وغالبا ما يمر الطالب بأكثر من فصل واحد تبعا لطبيعة المادة والجدول الدراسي. وتكون فترة التطبيق في المرحلة المتوسطة للمسجلين في المقرر الاول للتربية العملية وفي المرحلة الثانوية للمسجلين في المقرر الثاني لتربية العملية.

٦ــ الاشـــراف:

منذ سنوات أشرك قسم التربية بعض المدرسين العاملين في المعاهد التربوية في الكويت والمشرفين الفنيين ذوى السمعة العلمية والتربوية للاشراف على طلاب التربية العملية في المدارس، حيث زاد عدد الطلاب وزاد عدد المدارس الموزعين عليها مما جعل الامر صعبا لاستاذ المادة في أن يكون متواجدا في جميع المدارس أيام التربية العملية، لذلك تم الاستعانة بالمشرفين والذين قد يوفرون جوا من الراحة للطلاب حيث يكونون معهم أيام التربية العملية لحل أية مشكلة قد تصادفهم في الاعداد أو التدريس أو أية مشاكل ادارية. وعند اختيار اولئك المشرفين يستخدم القسم معيارا خاصا حيث تكون هناك أولويات حسب المؤهل العلمي:

أ ــ أن يكون المشرف حاصلا على الدكتوراه في التربية و يعمل في مجال اعداد المعلمين.

ب ــ أن يكون المشرف حاصلا على ماجستير في التربية.

جـ ــ أن يكون المشرف حاصلا على الدبلوم الخاصة في التربية.
و ــ أن يكون المشرف حاصلا على ليسانس أو بكالور يوس وقد عمل مدرسا أو موجها فنيا.

و يختار هؤلاء اذا لم يتوفر العدد المطلوب من الفئات أ، ب، ج، د. أما عدد هؤلاء المشرفين فقد تزايد خلال السنوات السابقة من ٤٢ الى ٥٩ مشرفا كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جـــدول رقم (١)
النمو في عدد المشرفين المنتدبين للتربية العمليـــة

المادة الدراسية	العدد ٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨
اللغة العربيـــة	٨	٢	٨	٩
اللغة الانجليزيـــة	٦	٦	٥	٨
المواد الاجتماعيـــة	٢٥	١٨	٢٢	٢٤
العلـــوم	٢	١	٧	١٠
الرياضيـــات	ـ	٢	٥	٨
المجمـــوع	٤٢	٢٩	٤٧	٥٩

أما استاذ مادة طرق التدريس في الجامعة فيقوم عادة بزيارة المدارس التي يشرف بها المنتدبون حتى يكون بالقرب من طلابه وحتى يطمئن الى أن العملية تسير حسب ما يراه وما اتفق عليه مسبقا مع المشرفين.

عادة ما تكون عملية التقييم في التربية العملية موزعة بين استاذ مادة التدريس والمشرف، كما أن ناظر المدرسة يشترك في عملية التقييم، و يعتبر المشرف هو الاساس في عملية التقييم وذلك انه أكثر الناس تواجدا مع الطلاب في المدرسة و بالتالي يمكنه أن يلمس التطور الذي يمر به طلابه اثناء فترة التربية العملية، مما دعى الى أن يعتمد كثير من اساتذة المادة على المشرف في رصد

الدرجات مع الاحتفاظ بحقهم في مناقشة المشرف عندما يكون رأيه مختلفا عما يراه المشرف أو أن يكون المشرف متحيزا في تقديراته للطلاب.

ان ما تعرضنا له من واقع للتربية العملية هو وصف لما هو معمول به في قسم التربية بجامعة الكويت منذ انشائها حتى الآن وقد يكون الشيء الجديد الذي مرت به التربية العملية هو اسناد الاشراف على التربية العملية لبعض المشرفين من الموجهين الفنيين ومدرسي معاهد التربية في الكويت. كما أنه في بداية العام الدراسي ٧٦/٧٥ قام قسم التربية بايجاد وظيفة جديدة تحت اسم مشرف عام التربية العملية ومن مهام هذا المشرف:

١ــ التنسيق مع وزارة التربية لايجاد أماكن للطلبة الراغبين في التسجيل للتربية العملية.
٢ــ اختيار المشرفين والذين سوف يشرفون على طلاب التربية العملية.
٣ــ الاشراف العام على أمور التربية العملية في قسم التربية.

وهناك لجنة تعمل بالتعاون مع مشرف التربية العملية لتحقيق المسئوليات لسابق ذكرها، وتتكون من ممثل عن كل شعبة من شعب طرق التدريس في القسم (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، المواد الاجتماعية، العلوم والرياضيات).

المشكلات التي تواجه برنامج التربية العملية في قسم التربية بجامعة الكويت:

تعرض تقرير معد من قبل لجنة برئاسة المشرف العام على التربية العملية لبعض المشاكل التي يتعرض لها برنامج التربية العملية في جامعة الكويت من بينها مشاكل شخصية للطلبة، ومشاكل المدارس ومشاكل المشرفين (١)، وفيما يلي امثلة لبعض من تلك المشاكل:

١ــ مشاكل شخصية للطلبة:

أ ــ كل طالب وطالبة يرغب في مدرسة تكون بجوار منزله.
ب ــ بعض الطلبة لا يسجلون بالتربية العملية ونواجه بمشكلاتهم في آخر كل فصل دراسي.
جـ ــ بعض الطلبة يرون أنهم ظلموا في تقديراتهم.
د ــ مشاكل الطلبة فيما يختص بالمواصلات التي ترتبها الجامعة.

٢ـ مشاكل المدارس:

أ ـ بعض ناظرات المدارس يرفضن تدر يب الطالبات في مدارسهن.
ب ـ وجود عدة مجموعات من التخصصات في مدرسة واحدة.
جـ ـ عدم وجود الحصص الكافية في تخصصات الطلاب والطالبات.
د ـ عدم اعطاء ناظر المدرسة أو ناظرتها أية مكافأة مادية أو معنو ية نظير الاشراف على مجموعات الطلاب والطالبات.

٣ـ مشاكل المشرفين:

أ ـ قلة عدد المشرفين المؤهلين لهذا العمل.
ب ـ مراعاة القواعد المنظمة لعملية اختيار المشرفين من الخارج كضرورة لخلق منهج ثابت لعملية الاختيار.
جـ مسألة رفع مستوى المشرفين الفني في عملية التر بية العملية وهل يكون ذلك عن طر يق ترتيب دراسة منظمة في ورش دراسية (WORKSHOPS) أوترتيب حلقات دراسية (SEMINARS) أو غير ذلك من الامور.
د ـ مسألة انشاء دبلوم مهنى يلتحق به المشرفون على التر بية العملية والموجهون بالوزارة.
هـ ـ مسألة اختيار موظفين عمليين يعملون في التر بية العملية ولهم مواصفات معينة وتحدد لهم دراسات معينة و يشتركون في الابحاث المختلفة بالتر بية العملية و يساعدون في الاشراف على التر بية العملية.

ثانيا: أهمية التر بية العملية:

لا شك في أن التر بية العملية تعتبر جزءا أساسيا في برنامج اعداد المعلمين وقد بينت الدراسات وذكر المر بون اهمية الدور الذي تمثله التر بية العملية في معاهد اعداد المعلمين. فبالنسبة لبرنامج المعلمين بجامعة الكو يت ـ قسم التر بية ـ فقد أجر يت دراستان لمعرفة مدى نجاح البرنامج المعمول به منذ العام الدراسي ١٩٦٩/٦٨ الى الوقت الحاضر. فقد قام الاحمد بدراسة فعالية برنامج اعداد المعلمين بجامعة الكو يت بمتابعة خر يجي عام ١٩٧٦ (٢). وعند ترتيب المقررات التي يقدمها القسم للطلبة من حيث القيمة كان ترتيب التر بية العملية في المرحلة المتوسطة السادس والتر بية العملية في المرحلة الثانو ية الخامس من عشرة مقررات اجبار ية واثنتان اختيار ية بينما كانت طرق التدر يس ١ بالمرتبة الاولى

وعلم النفس التربوى ١ بالمرتبة الثانية بحسب رأي خريجي سنة ١٩٧٦. وبذلك تكون التربية العملية من المقررات الخمسة الاوائل في القيمة (الفائدة بالنسبة للطلبة أثناء تدريبهم بعد التخرج).

أما الدراسة الثانية فقد اجراها بدران والديب حول تقويم البرنامج التربوي لاعداد المدرسين في قسم التربية ــ جامعة الكويت (٣). وقد شملت الدراسة العدد الاكبر والذي توفر لديها من خريجي قسم التربية عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧. كما شملت الدراسة أحد عشر سؤالا تعرضت للجوانب المختلفة لبرنامج اعداد المعلمين بجامعة الكويت. وقد كان من نتائج هذه الدراسة أن التربية العملية هي المادة الوحيدة التي أفادت كثيرا في مجالات:

أ ــ التدريس، ب ــ اقامة علاقات طيبة مع التلاميذ، جـ ــ اقامة علاقات طيبة مع الادارة والزملاء، د ــ فهم وتقدير رسالة المعلم، هـ استمرار الدراسة والاطلاع.

كذلك فان التربية العملية في برنامج اعداد المعلمين تمثل الجانب العملي (Practical part) في هذا الاعداد النظري في المعاهد وكليات التربية، وكثيرا ما يفاجأ الطلبة بالفجوة الموجودة بين النظرية (المقررات التربوية) وبين الواقع الذي يختبره أثناء قيامه بالتدريس. وهذه المشكلة تعانى منها معظم برامج اعداد المعلمين وقد اقترح ولتر بورج (Walter Borg) صفات ثلاثة قد تجعل التربية العملية فعالة تحقق الهدف الذي وجدت من أجله حيث قال «يجب أن يكون لبرنامج التربية العملية ثلاث صفات هي:

١ ــ يجب أن تركز بشكل حاد على مهارات أو سلوك معين والذي سوف يستخدم في التدريس.
٢ ــ أن يكون لطالب التربية العملية نموذج (Model) للكفاية.
٣ ــ أن يكون هناك المشرف الذي يقدم المعرفة بشكل فعال وأيضا أن يكون قادرا على عمل واختيار الادوات التربوية والاستراتيجيات التعليمية التي سوف تطبق من خلالها المعرفة في المدارس (٤).

وقد ذكر ماسانارى (MASSANARI) أن التدريب العملي ينظر اليه كفترة من الخبرة أثناء الاعداد المهني والتي من خلالها يختبر الطالب النظريات ومن خلالها ينمي طريقة تدريسه وكذلك الخبرات الاخرى والتي يتضمنها البرنامج

التعليمي. وأن التربية العملية تعتبر أكثر صلابة وكمالا من حيث الفاعلية التعليمية اذا ما قورنت بالاساليب الاخرى (٥).

وكذلك فان ايبل (EBLE) تطرق لموضوع التربية العملية بالقول أن التربية العملية كما تسمى في معاهد اعداد المعلمين لازالت الجزء الاكثر قبولا وفاعلية في برامج اعداد المعلمين، كما أن الطالب يجب أن يعطى الفرص الكافية ليختبر و يحلل مجموعة من المواقف التعليمية و يمارسها (٦). كذلك فانه في أثناء التربية العملية يتم التوازن بين النظرية والتطبيق في الدراسة المهنية، وان التفاعل بين الدراسات المهنية والاكاديمية يجب أن يكون المحور للمقررات التربوية الاجبارية و بايجاد البيئة التربوية التي تمارس بها المادة النظرية عمليا وهذا يعني أنه عندما يدرب الطالب يجب أن يعرف كيفية تطبيق القوانين والاسس المناسبة باستخدام الحكم الناقد والذي تمكن ن تكوينه عن طريق التدريب المتواصل لتغيير الأداء السابق بأداء جديد أكثر فاعلية (٧). و يتم ذلك أثناء التربية العملية التي هي مختبر لمعرفة مدى مناسبة وفاعلية الاساليب والاستراتيجيات المختلفة التي يتعلمها الطلبة نظريا وامكانية تطبيقها على الواقع العملي بعد التخرج.

كما أن دي يونج ووابن (DEYOUNG & WYNN) تعرضا لبرنامج اعداد المعلمين وذكرا بأن جميع معاهد اعداد المعلمين تقريبا توفر الوسائل للطلبة لاختيار المواقف الحقيقية للتدريس سواء كان ذلك عن طريق المدارس التجريبية في المعاهد أو خارج المدارس التجريبية. وعموما فان التربيه العملية داخل المعاهد أو خارجها تزيد من دينامية البرامج التعليمية. (٨)

وقد تعرض كلارك وستار (CLARK & STARR) للموضوع بالقول أن التربية العملية (STUDENT TEACHING) والمدرس المقيم (INTERNSHIP) يعتبران الفرص الاولى والحقيقية التي يمكن أن يضع فيها الطالب النظريات التربوية والطرق المختلفة تحت التطبيق.
ان عملية المحاكاة (SIMULATIONS) والدرس المصغر MINI LESSON والتعليم المصغر (MICROTEACHING) لا تعتبر فرصا ممتازة للتعليم اذا ما قورنت بالتربية العملية أو التي يجد الطالب نفسه في الوضع الحقيقي وهو المدرسة. لان الطرق الاخرى قد تكون صناعية ولا تمثل الوضع الحقيقي. غير أن التربية العملية تعطي الطالب الفرص الحقيقية بأن يسيطر على مواطن الضعف في تدريسه قبل أن يكون مكلفا في فصل دراسي، لأن

هناك فرصا للخطأ والتصحيح والتعلم من أخطائه دون أن تكون هناك مضرة كبيرة للتلاميذ. كذلك فان هناك فرصة بأن يجرب خبراته وأن يضع له استراتيجية ونظاماً تدريسياً مناسباً له. (٩)

كذلك نجد أن التربية العملية من خلال برامجها تسعى الى تحقيق ثلاث وظائف بعد انتهاء الاعداد العملي للطلبة التربويين وهي:

١ـ تنمية الكفايات المهنية والشخصية للطلبة كمدرسين لتمكينهم من أن يصبحوا أكثر علما ومعرفة بمواقف لها علاقة بمهنتهم في المستقبل، فبالاضافة الى البرامج الاكاديمية التي يتخصص فيها الطالب فلا بد من أن توجد برامج مخطط لها لمساعدة الطلبة على انجاز عملهم بشكل أسرع وأيسر كتقويم نفسه بنفسه SELF EVALUTION وايجاد الحافز على تنمية طاقاته الكامنة والتي سيستخدمها في الفصل.

٢ـ تزويد الطلبة بالتدريب المهني أثناء فترة التربية العملية وذلك لاعطائهم الفرص التي بها يمارسون ما تعلموه بتوجيه واشراف مناسب لتنمية الكفايات المطلوبة لمهنة التدريس ودورهم كمدرسين.

٣ـ تكوين الحس المهني ولعب دورهم كمدرسين قدر الامكان وتفادى المشكلات التي يواجهها المدرسون الجدد غير المعدين اعدادا تربويا وذلك بجعل الفترة التي يقضونها بالمدارس مشحونة بالخبرات التربوية لاثرائهم مهنيا. (١٠)

وتحقيق هذه الوظائف التي تقوم بها برامج التربية العملية يتم بتبني نظرة جديدة لهذا الجزء من الاعداد المهني فكما ذكر سميث (SMITH) أن التربية العملية ليست التدريب فقط ولكن هي أيضا نمط من الخبرة الواقعية التي يتعلم بها الفرد عن طريق المحاولة والخطأ وبالتوجيه الصحيح الذي يقدمه المشرف، ولهذا كانت التربية العملية أهم من التدريب ويجب أن تفهم على هذا الاساس من قبل القائمين بالاعداد التربوى للمعلمين (١١)، خاصة وأن التربية العملية قد قبلت عالميا وبدون جدال من جميع المهتمين باعداد المعلمين وأصبحت تضم جميع خبرات التعلم التي يمارسها الطلبة في مدارسهم. (١٢).

وقد ذكر هنتر واديمون (HUNTER & ADIMON) بأن المدرسين عادة ما يتذكرون الخبرات التي مروا بها أثناء التربية العملية والتي كان لها دور هام ومؤثر أثناء اعدادهم المهني قبل الخدمة. ويمكن القول أن التربية العملية هي

أهم خبرة في برنامج اعداد المعلمين من حيث تأثيرها على سلوك المدرس في الفصل. (١٣).

وقد تعرض كراجسكي وكات (KRAJEWSKI & CATE) لموضوع التربية العملية بالقول أنه ولمدة طويلة وأثناء الاعداد نحتفظ بالطلاب في فصول الجامعات والكليات حيث يدرسون عن عملهم وحياتهم وهم بعيدين عن لمس العالم الحقيقي لعملهم. فعادة نوفر لهم خبرات وخلفيات نظرية عن التدريس والتي قد لا يكون لها الا تطبيق بسيط أو قد لا يكون لها تطبيق بالمرة في المكان الحقيقي وواقع الفصل الدراسي. اننا وخاصة في تربية المدرسين لابد من عرض العالم الحقيقي لمهنتهم وهذا يتطلب منا أن نكون في المدارس وعلى فترات متقاربة وأن نضع المشرفين معظم الوقت في المدرسة حيث الطلاب والتلاميذ اذ الواجب أن تكون التربية حيث يكون النشاط وغالبا ما يكون ذلك في المكان الحقيقي وهو المدرسة. (١٤)

(Training where the action is - out in the school.)

ثالثا: تصور لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة للتربية العملية:

في التقرير الختامي للجنة التخطيط لكلية التربية في جامعة الكويت والذي أقره مدير الجامعة السيد الدكتور حسن الابراهيم، اتجاه واضح في التأكيد على أهمية التربية العملية (Student Teaching) واعطائها مكاناً يناسب أهميتها في برامج اعداد المعلمين التي ستقدمها الكلية عند افتتاحها في العام الدراسي ٨٠/ ١٩٨١ وهذا يساير ما هو متبع في كليات التربية في العالم المتقدم. وقد رأت اللجنة في تقريرها ما يلي:

«يجب اعطاء التدريب العملي في التدريس ما يستحقه من وزن لأهميته في اعداد المعلم».
«يجب أن تعمل الكلية على ايجاد توازن بين الاعداد النظرى والاعداد العملي للمعلم». (١٥)
وتمثل هاتان النقطتان مبدأين من ثمانية مبادىء علمة رؤى وجوب مراعاتها عند بناء أي برنامج لاعداد المعلمين من قبل الاقسام العلمية التي ستشملها الكلية بالمستقبل.

واما بخصوص التربية العملية نفسها فقد رأت اللجنة توافر الجوانب الآتية:

١ــ يجب أن يخصص فصل دراسي كامل للتربية العملية وأن يكون هذا الفصل

هو الفصل الدراسي الاول من السنة النهائية.

٢ـ يجب أن تخصص الكلية معلمين (مشرفين) مؤهلين تأهيلا جيدا للاشراف على الطلاب في التر بية العملية.

٣ـ يجب انشاء «مكتب للتر بية العملية» تكون مسئوليته التخطيط والتنظيم والعمل على رفع مستوى التر بية العملية والاشراف عليها وما يتصل بها.

٤ـ يجب تعيين مساعد عميد للكلية لشئون دراسات الطلاب لمرحلة ما قبل الاجازة الجامعية ولشئون التر بية العملية.

٥ـ يجب أن يكون تدر يب الطلاب الذين يعدون لمهنة التدر يس في مختلف المراحل الدراسية متساو يا في التر بية العملية وما يتصل بها من أعمال من حيث المدة الزمنية وهي فصل دراسي كما أشرنا. (١٦)

وقد تطرق التقر ير ايضا الى دور مكتب التر بية العملية من الناحية التنظيمية والاشرافية بتقسيم المسئولية بين شخصين يسمى كل واحد منهما منسقاً، و يكونان عضو ين من أعضاء هيئة التدر يس، و يكون احدهما مسئولا عن المرحلة الثانو ية والمتوسطة والآخر مسئولا عن المرحلة الابتدائية وما قبلها وقد حددت مسئوليات كل منسق بما يلي:

أـ أن يعمل كضابط اتصال بين الكلية والجهات المعنية في وزارة التر بية لتأمين عدد كاف من المدارس للتر بية العملية.

ب ـ أن يزور المدارس المخصصة للتر بية العملية و يعقد اجتماعات مع نظارها أو من ينوب عنهم لوضع الترتيبات اللازمة لنجاح التر بية العملية.

جـ ـ أن يختار المعلمين المشرفين الذين سيقومون بتوجيه طلاب الكية أثناء التر بية العملية.

د ـ أن يعد جميع بطاقات المعلومات والقوائم الملائمة لتنفيذ برنامج التر بية العملية.

هـ ـ يأخذ على عاتقه مناقشة مشكلات التر بية العملية. (١٧)

و بالتالي نلاحظ أن الصفة الغالبة على مسئوليات كل منسق منحصرة بالنواحي الادار ية الاجرائية و بعيدة عن الجوانب الاكاديمية كالاحتكاك بالطلبة أثناء فترة التر بية العملية ومناقشة مشكلات التر بية العملية، وأيضا لا يقوم بدور التطو ير للبرنامج الذي يشرف عليه لتجنب العوائق التي يواجهها أو مسايرة أي تغيير في الاعداد النظرى (مقررات في التر بية) أو التغييرات التي قد تحدث في مدارس التعليم العام، وأيضا متابعة التجديدات

(INNOVATIONS) والاتجاهات الحديثة في التربية العملية مما يحتم ايجاد تغيير في البرامج الحالية أو استحداث برامج جديدة ولهذا فلابد من مسئول أول عن مكتب التربية العملية أو مدير (DIRECTOR)

ونجد أن التقرير قد دخل في تفصيلات معينة مثل اعتبار التربية العملية مقررا بمستوى الـ(٤٠٠) وأن يسجل الطلبة (١٢) وحدة في الفصل الدراسي الذي سيكون كله للتربية العملية وثلاث وحدات لاحقة كحلقة دراسية (SEMINARS) بعد الانتهاء من الفترة المخصصة للتطبيق العملي لما أعدوا له في الكلية. وأيضا تطرق التقرير الى جزئيات ما ستشمله التربية العملية مثل تقسيمها الى قسمين:

أ ـ المشاركة في جميع نشاطات المدرسة بالاضافة الى التدريس.

ب ـ حضور حلقات الدراسة والمناقشة الخاصة بكل من:

ـ مبادىء ومشكلات التدريس في المدرسة الابتدائية وفي مراحل ما قبل المدرسة.

ـ مبادىء ومشكلات التعليم في المدرسة المتوسطة والثانوية. (١٨)

وايضا ذكر التقرير تفصيلات تتعلق بموضوعات الحلقات الدراسية التي سيسجل بها الطلبة بعد الانتهاء من فترة التربية العملية المتصلة وقد ركز على ما يلي:

أ ـ اتاحة المجال لكل طالب أن يتعرف على زملائه وموجهيه والمشكلات والقضايا التي يعاني منها في تدريبه والقصد من هذه العملية طرح خبرات العاملين في المجال كي تساعد المتدربين على فهم محتويات ومساعدة الطلاب على اكتساب مهارات أدق تعينهم في عملهم مستقبلا.

ب ـ مساعدة معلم المستقبل على تقدير وفهم المدرسة وكل من يعمل أو يتعلم فيها.

جـ ـ تعريف الطالب بالادوار المختلفة لعضو هيئة التدريس في المدارس المعاصرة ومع هذا يجب أن يركز الانتباه على المشكلات العامة التي يجب أن يواجهها أثناء قيامه بأعباء مهنته.

ويشترك حسب هذا التنظيم في توجيه الطلاب في التربية العملية ثلاث جهات متعاونة المنسق والمعلم المشرف وناظر المدرسة (١٩)

ويلاحظ ان الدور المقترح للحلقات الدراسية (SEMINARS) (بعد

انتهاء فترة التربية العملية) هو زيادة تفهم الطالب لدوره الحقيقي كمدرس في المدرسة كمؤسسة اجتماعية وايضا الحدود التي سيتحرك فيها عند تعامله واتصاله اليومي مع زملائه، الادارة المدرسية، أولياء الامور، وزارة التربية وغيرهم ممن لهم علاقة مباشرة بالمدرس. و يعتقد الباحثان أن كل ما سبق ذكره يمكن أن يغطى في مقرر مبادىء التربية أو أثناء العمل في المدرسة كنتيجة للاحتكاك المستمر بين الطلبة ومشرف التربية العملية وأما الحلقات الدراسية فيجب أن لا تحدد الموضوعات التي ستناقش بها مقدما بل تترك لمدير مكتب التربية العملية والمنسق للمرحلة التعليمية ومشرف التربية العملية بعد دراسة النواحي التي يحتاج الطلبة فيها الى توجيه وارشاد والمشكلات التي تواجههم وتوضع بها قائمة تناقش بالاستعانة بمن ستكون له فائدة في هذه الموضوعات وهذه القائمة تتغير مع الوقت والظروف ونوعية الطلبة والمرحلة التي يعدون لها.

وقد اختتم الجزء الذي خصص للتربية العملية بالجملة التالية:

«ان التربية العملية أعظم عمل مهم في اعداد المعلم الجديد لمهنته».(٢٠).

رابعا: برامج التربية العملية المقترحة:

تعرف التربية العملية بأنها الفترة المخصصة من برامج اعداد المدرسين والتي يطبق فيها الطالب ما درسه من مقررات نظرية مهنية في التربية والمصممة لأعداد المدرسين لمرحلة تعليمية معينة و بهذه الفترة يعطون الفرص لممارسة أدوارهم كمدرسين أصليين حيث يقومون بجميع المسئوليات والانشطة التي يفترض أن يقوم بها أي مدرس معين في المدرسة تحت اشراف مشرفين متخصصين.

الهدف من برامج التربية العملية:

معظم برامج التربية العملية تهدف الى تحقيق الاهداف التالية:

١ــ مساعدة الطلبة على تعلم كيفية التدريس وهذا يعني أن لا يتوقع المشرفون أن يقوم الطلبة بالتدريس كالمدرسين أصحاب الخبرة والباع الطويل في هذا الميدان وقد ذكر كلارك وستار CLARK & STARR «نحن لا نتوقع أن يسيطر الطالب على جميع جوانب مهنة التدريس من اليوم الاول، والذين حققوا نجاحا في أيامهم الاولى قليلون، كما أن من حقق في البداية نتيجة جيدة وحقق ما هو مطلوب منه أن يحققه يجب أن لا يغتر بنفسه فكم من المدرسين حالفهم الحظ في أيامهم الاولى ثم أخذ بهم الغرور فكانت نهايتهم

الفشل الذريع.»(٢٠) ولهذا فمسئولية المشرفين هي تمكين الطلبة من القيام بدورهم كمدرسين بصورة ناجحة في هذه الفترة من الاعداد العملي.

٢- تمكين الطلبة من اكتساب خبرات ناجحة في بداية اعدادهم المهني كمدرسين و يكون ذلك عن طريق الممارسة التدريجية للتدريس لكي يتم ما يلي:

أ - معرفة المستوى الحالي للطلبة من حيث كفاياتهم التدريسية.

ب - اكتساب جوانب القوة والضعف ومساعدة الطلبة على الوصول بأدائهم الى المستوى المطلوب.

ج - تجنب الفشل في المرة الاولى التي يقومون فيها بالتدريس.

٣- أن يدرك الطلبة بأن هذه الفترة من التدريس تعني بدء انخراطهم في المهنة التي اختاروها وبهذا يبدأ نموهم من خلال التقويم المستمر

٤- أن يقوم الطلبة بالدور الذي تعدهم له كلية التربية بالجامعة الا وهو اعتبارهم عناصر تغيير للنظام التعليمي الحالي في الكويت وذلك الى الاحسن من خلال مشاركتهم الفعالة في الانشطة التربوية المختلفة في المدرسة لا أن ينحصر دورهم بالتدريس فقط

٥- أن يكون برنامج التربية العملية المختبر الذي يختبر به الطلبة ما تعلموه من تقنيات تربوية وطرق تدريس و سيكولوجية التعليم وفلسفة التربية وغيرها من المقررات وذلك بمعرفة آرائهم ومتابعة القائمين على التدريس يكون التغيير في محتوى المقررات التربوية لما يحقق الهدف الاعلى وهو تخريج طلبة معدين اعدادا ممتازا لمواقع العمل التي سيشغلونها.

شروط الالتحاق:

يخضع قبول الطلبة لبرنامج التربية العملية لشروط معينة وهي:

١- اتمام المقررات التربوية التالية بنجاح:

أ- بالنسبة لبرنامج العملية للمرحلة المتوسطة والثانوية (لمدة فصل دراسي كامل)

رقم المقرر	اسم المقـــــــرر	عدد الوحدات	تاريخ الانتهاء أو المتوقع
	ماقبل التربية العملية المدرسة والمجتمع التقنيات التربوية طرق تدريس الاختبارات والقياس		

ب ـ بالنسبة لبرنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسية (لمدة عام دراسي كامل)

رقم المقرر	اسم المقـــــــرر	عدد الوحدات	تاريخ الانتهاء أو المتوقع
	ماقبل التربية العملية نمو الطفـــــــل القراءة عند الاطفال		

ملاحظة: عدد المقررات المطلوب الانتهاء منها قبل التسجيل بالتربية العملية متروك للمكتب التنفيذي المناط به انشاء الكلية).

٢ـ أن يكون الطالب حاصلا على تقدير (C) 2,0 أو اكثر في المقررات المهنية في التربية.

٣ـ أن يكون الطالب حاصلا على اثبات من قسمه العلمي يبين انتهاءه من المقررات التي يراها المكتب التنفيذي لكلية التربية في مادة التخصص العلمي (حسب البرنامج الذي يسجل به) لكي يتمكن من التسجيل في التربية العملية المتصلة.

٤ـ أن يكرس الطالب كل وقته في هذه الفترة في الاعداد لمهنة التدريس.

٥ـ ان لا يسجل الطالب في أي مقرر في الجامعة سواء كان تربويا أو غير تربوي أثناء فترة التربية العملية و يستثنى طلبة برنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة حيث يسجلون في مقررات مطلوبة منهم وتتم دراستها في المساء.

الاعداد العملي لطلبة التربية:

١ـ اعطاء الطلبة الفرصة لاختيار البرنامج الذي يوافق قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

٢ـ طبيعة المرحلة الدراسية التي يعد لها الطلبة، وأن يسبق التربية العملية المتصلة فترة اعداد في مختبر المعلمين تسمى فترة ما قبل التربية العملية. (PRE-STUDENT TEACHING)

فترة ما قبل التربية العمليـــــــة:

الهدف من وجود هذه الفترة هو الاشراف العملي من قبل الكلية على الطلبة من حيث المهارات التي سوف يكونون بحاجة اليها أثناء تدريسهم بدورهم كمدرسين، وتستخدم لهذا الغرض التقنيات التالية:

١ـ التدريس المصغر(MIC TEACHING)(يقوم الطلبة بالتدريس لمجموعة صغيرة من التلاميذ لفترة خمسة دقائق ولكفاية أو سلوك في التدريس معين)

٢ـ اسلوب فلندرز للتفاعل اللفظي في حجرة الدراسة (FLANDERS INTERACTION) (تهدف هذه الطريقة الى تكوين اتجاه لدى المدرسين نحو اعطاء أكبر للتلاميذ في المشاركة بموضوع الدرس).

٣ـ استخدام طرق المشاهدة والتغذية الراجعة (OBSERVATION & FEEDBACK TECHNIQUES)

يمارس الطلبة التقنيات السابق ذكرها في مختبر اعداد المدرسين (TEACHER EDUCATION LAB) (تابع لاشراف مدير مكتب التربية العملية) اذ أن إالخبرات التي تقدم عن طريق المختبر يجب أن تكون مندمجة ومتكاملة مع التدريس النظري وأن يكون التصميم والاشراف عليها بصورة فعالة».(٢١) وتكتمل الفائدة المرجوة اذا ما كان الاشراف خلال هذه الفترة التي سيقضيها الطلبة من مسئولية نفس المشرف الذي سيرافقهم في المدرسة أثناء فترة التربية العملية.

وفي هذه الفترة يقوم الطلبة بزيارة مدارس متعددة في المرحلة التي يعدون لها بغرض مشاهدة تدريس المدرسين الاصليين ورفع تقارير عن حالات معينة CASE STUDIES لمشرفهم في المختبر وكما ستكون هناك فرصة لهم لاختيار المدرسة التي سيقومون بالتدريس فيها.

بعد نجاح الطلبة في النشاطات السابق ذكرها وتوافر الشروط الاخرى التي تتطلبها الكلية من الطلبة الذين يودون الالتحاق بالتربية سيكون هناك برنامجين بحسب المرحلة التي يعدون لها وهما:

أ- التربية العملية للمرحلة المتوسطة والثانوية (فصل دراسي كامل):

قبل القبول الرسمي في هذا البرنامج يجب على كل طالب أن يعبىء طلبا خاصا قبل فصل من بدء التربية العملية (الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي) والذي على أساسه يتم قبوله بعد استيفاء الشروط التي وضعتها الكلية و يوزعون على مجموعات في المدارس المختلفة.

بعد تعيين المدارس المتعاونة مع الكلية يقوم بالاشراف على الطلبة مشرفون متفرغون من مكتب التربية العملية وأما الاشراف المباشر لتدريس الطلبة فيقوم به مدرس متعاون(COOPERATING TEACHER)يكون من المدرسين المشهود لهم بالامتياز في تدريسه وسلوكه في المدرسة.

ينبغي أن تتعدد المصادر التي تقوم بتقويم أداء الطلبة في هذه الفترة من الاعداد العملي بأن يشترك المدرس المتعاون والمشرف ومنسق برنامج التربية العملية وناظر المدرسة في هذا العمل. وأن تستخدم صحائف مشاهدة (OBSERVATION SHEETS) وصحائف تقويم (EVALUATION SHEETS) معدة لهذا الغرض.

و بالاضافة الى ذلك فان مسئوليات طلبة التربية ستكون محددة ومعلومة لدى جميع من سيتعامل معهم و بنفس الوقت ستكون مسئوليات المشرف والمدرس المتعاون وغيره من الذين سيشرفون على آدائه معلومة لديه مما سيسهل عمله و يكون لديه وضوح للاطار الذي سيتحرك فيه.

في هذه الفترة من الاعداد ستنظم حلقات دراسية (SEMINARS) حيث يجتمع الطلبة ومشرفوهم لمناقشة المشكلات التي تواجههم في أثناء اعدادهم المهني في المدرسة سواء مع التلاميذ أو الادارة أو المدرسين أو غيرها من المشكلات المهنية.

ب - برنامج التربية العملية للمرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة (لمدة عام دراسي كامل):

ان طبيعة المرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة تستدعي اقامة الطلبة في المدرسة لمدة عام دراسي كامل وذلك لتطبيق نظام مدرس الفصل وخاصة في رياض

الاطفال مما يتطلب بدء الطلبة في ممارسة مسئولياتهم أثناء التر بية العملية مع بداية العام الدراسي والانتهاء مع نهاية العام الدراسي. و بنفس الوقت سيقوم الطلبة بالالتحاق بمقررات تر بو ية معينة ذات صلة بما يقومون به في الصباح من تدر يس وغيره من مسئوليات تر بو ية في المساء كطرق التدر يس وعلم النفس التر بوي وغيرها من المقررات التي تعتبر ضرور ية وتكون لمدة فصلين دراسيين.

ولهذا البرنامج مزايا عدة كما ذكرها دي يونج وو ين (DEYOUNG & WYNN) «اذ يعطى للمدرس المبتدىء الفرص لقضاء أول سنة في مدرسة ذات مستوى عال تحت شروط معينة للنمو، كما توفر له الارشاد والاشراف في الوقت الذي يحتاجه بشكل ماس، تمكنه من الانتقال التدر يجي من حياة الطلبة الى حياة التدر يس. وهذه الفترة تخدم أيضا كمرحلة اختيار».(٢٢)

و بهذا تتمكن الكلية من تضييق الفجوة بين النظر ية والتطبيق التي تعاني منها برامج اعداد المدرسين في العالم وتكتمل بأن تعقد حلقات دراسية بين المشرفين والمدرسين المتعاونين وطلبتهم لمناقشة المشكلات العملية عامة والمهنية خاصة الى جانب ما يناقشه اساتذة الكلية في المساء من موضوعات تتعلق بالتعامل مع الاطفال في البيئة المدرسية والمجتمع.

و يرى الباحثان أن تكون الحلقات الدراسية جزءا من التر بية العملية في المرحلة المتوسطة والثانو ية اذ «يجب أن تكون الحلقات الدراسية عملا روتينيا في برنامج الطلبة الذين يعدون لمهنة التدر يس وذلك بأن يأخذ تنظيمها أحد النمطين التاليين:

أ ــ أن توضع قائمة بالمشكلات المتوقع أن يواجهها المدرس المتدرب والمتصلة «بكيفية تعلم الانسان وطبيعة التلاميذ الذين سيقوم بتدر يسهم وكيفية تقدير عمل التلاميذ وأساليب اختبار التلاميذ»(١٣).

ب ــ أن لا يوضع جدول للمشكلات التي ستناقش بل تترك لما سيفرزه الاحتكاك اليومي بالبيئة المدرسية.

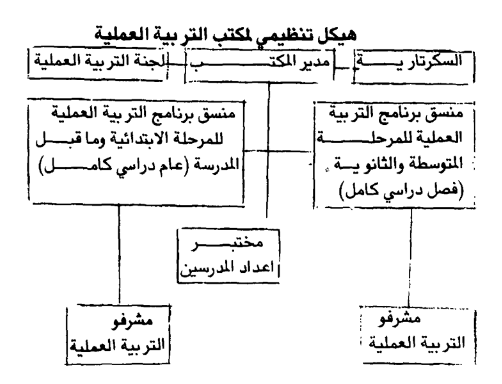
ولكي تحقق الحلقات الدراسية النتائج المرجوة منها، هناك ضرورة لتحديد أمور ثلاثة المكان واليوم و الوقت على هيئة جدول يوزع على الطلبة بحيث يطلب من كل واحد الاعداد المسبق لهذا الاجتماع الدوري.

الاشراف على برنامج التر بية العمليـــــــة:

يقوم بالاشراف على الخبرات التر بو ية أثناء التدر يس والنشاطات

الاخرى التي سيشارك فيها الطلبة أثناء التربية العملية مكتب التربية العملية والذي يرأسه مدير(DIRECTOR)و يتكون المكتب من العناصر التالية:

هيكل تنظيمي لمكتب التربية العملية



وللعاملين في هذا المكتب مسئوليات محددة تهدف في كليتها الى انجاح هذه الفترة من اعداد الطلبة لمهنة التدريس.

مدير المكتب:

يجب أن يكون متخصصا في مجال التربية العملية وهو عضو تدريس في الكلية و يقوم بالمسئوليات التاليـــة:

١ــ يعتبر المسئول الاول عن سير عمل المكتب حيث يرجع اليه في الامور المتصلة بما يقدمه المكتب من برامج وخدمات للطلبة أثناء التربية العملية سواء من العاملين في نفس المكتب أو من القياديين في الكلية.

٢ــ يعتبر مسئولا عن برامج التربية العملية وتطويرها مستقبلا.

٣ــ التعاون مع الاقسام العلمية لايجاد برامج جديدة للتربية العملية.

٤ــ الاشراف على دليل التربية العملية ومتابعته بالمستقبل.

منسق برنامج التربية العملية COORDINATOR

ينبغي أن تتوفر في شاغل هذا المنصب الشروط التالية حيث أن لكل برنامج منسق واحد:

١ ــ الحصول على درجة الدكتوراه.

٢ ــ أن يكون عضو هيئة تدريس في الكلية.

٣ ــ أن يكون لتخصصه علاقة بالمرحلة التعليمية التي يشرف على برنامج التربية العملية لها.

٤ ــ أن تكون لديه الرغبة في هذا النوع من العمل بالقيام على الاشراف على مشرفي التربية العملية والمدارس التي تتعاون مع الكلية.

و يتوقع من شاغل هذه الوظيفة القيام بالمسئوليات التالية:

١ ــ مساعدة مدير مكتب التربية العملية في الاختيار، والتعيين للمدارس وارشاد مشرفي التربية العملية.

٢ ــ تفسير وتوضيح سياسات مكتب التربية العملية للمشرفين المسئول عنهم.

٣ ــ أن يقوم بالإدارة المنتظمة والتخطيط والتقويم لهيئة التدريس في المدرسة التي تتعاون مع الطلبة ومشرفيهم.

٤ ــ تشجيع الطلبة والمشرفين على تجريب الطرق الجديدة في التدريس والمناهج الحديثة.

٥ ــ مساعدة الطلبة على التقويم المستمر لنموهم المهني لتقوية جوانب الضعف.

مشرف التربية العملية:

يتطلب أن تتوفر في المتقدم لهذه الوظيفة الشروط التالية:

١ ــ الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ستة سنوات في المرحلة التي سيقوم بالاشراف عليها.

٢ ــ التقارير الجيدة أثناء سنوات العمل كمدرس أو موجه والسمعة الممتازة بين زملائه من حيث قدرته على التعامل مع الآخرين.

٣ ــ أن يكون حاصلا على درجة الماجستير أو يعمل للحصول عليها في مجال التربية.

٤ ــ أن يتفرغ للاشراف على طلبة التربية العملية.

و يتوقع مكتب التربية العملية من المشرفين القيام بما يلي:

١ ــ ارشاد ومشاهدة وتقويم عمل الطلبة كمدرسين في حجرة الدراسة ومساهمتهم في النشاطات التربوية الاخرى في المدرسة.

٢ـ اعطاء الطلبة الفرصة لاستخدام الطرق المختلفة في التدر يس وترتيب جدول للطلبة لز يارة بعضهم بعضا وز يارة المدرسين الاصليين في المدرسة.

٣ـ مساعدة الطلبة على التعرف والتعود على البيئة المدرسية والمجتمع المدرسي والسياسات التعليمية التي تطبقها وزارة التربية في المرحلة التعليمية التي يتدرب فيها.

٤ـ القيام بالتقو يم المستمر باستخدام صحائف التقو يم التي يقرها مكتب التربية العملية وتقديم التقر ير النهائي عن تقدم الطلبة أثناء تدر يسهم ومشاركتهم للنشاطات التر بو ية المختلفة في فترة التر بية العملية.

تقو يم النمو المهني للطلبة:

أي عملية تعليمية لابد وأن تنتهي بتقييم EVALUATION لمعرفة نتائج وابعاد تلك العملية ومدى تحقيق الاهداف التي سعى لها البرنامج وقد تعددت أنواع وقوائم التقو يم بالنسبة للمدرس المبتدىء (الطالب التر بوي) واذا ما اردنا نعمل على تقييم ومعرفة مدى نمو طالب التر بية العملية فاننا يمكن أن نستخدم أداة يطبقها المشرفون كما يمكن أن ننمي لدى الطلبة اسلوب التقو يم الذاتي.

فان تقو يم أداء الطلبة يعتبر عملية مهمة ومسئولية كبيرة يقوم بها المشرف، فمن خلال هذا التقو يم لا ير يد القائم بهذه العملية معرفة ما اذا كان الطالب متميزاً في عمله وانما ير يد أن يعرف لماذا كان هو جيدا في تدر يسه أو غير موفق في تدر يسه لأنه بذلك يستطيع أن يعدل من طر يقته، و يبني على الخبرات الناجحة و يتقدم.

ولكي يؤتي التقو يم النتائج المرجوة، يجب أن يعد الطلبة لهذا الموقف النقدي باتباع الخطوات التالية:

١ـ اجعله يشعر بالاطمئنان في وجودك بأن تكلمه عن نفسك وحاول أن تجعله يفتح لك قلبه.

٢ـ حاول أن تشرح له الطرق التي سوف تستخدمها لتقييمه و يجب أن يفهم انك في موقف المساعد وليس الشامت.

٣ـ عندما يبدأ التدر يس اتركه في الفصل في بداية الدرس لأن ذلك قد يجعله اكثر راحة واستقرارا.

٤ـ حاول أن تثير بعض الاسئلة التي قد تجعله يقيم نفسه بنفسه مثل قول:

أ ـ ما هي الطر يقة التي استعملتها في اثارة التلاميذ؟

ب ـ ما هي المؤشرات التي تجعلك تظن أن التلاميذ كانوا راغبين ومسرورين لدروسك؟

جـ ـ كيف استطعت شد انتباه التلاميذ؟

٥ـ حاول ان تنقد طريقة تدريس مدرسين اصليين بتبيان اسباب الضعف في تدريسهم.

وعادة ما تستخدم صحائف مختلفة عند تقويم مواقف تعليمية مختلفة اذ أن لكل أداة غرض معين يسعى الى تحقيقه ومنها على سبيل المثال تقويم الدرس (LESSON EVALUATION) وتقرير عن مشاهدة (Observation report) قام به المشرف.

أـ تقويم الدرس

يقترح أن يغطي التقويم الجوانب التالية:

١ـ تخطيط الدرس.

٢ـ المقدمة والحوافز المستخدمة.

٣ـ استخدام الادوات والوسائل التعليمية.

٤ـ الاهداف الموضوعة للدرس (مفاهيم، أهداف، توضيح لغرض ما....الخ).

٥ـ تقديم الدرس.

٦ـ السيطرة على النظام بالفصل.

٧ـ النتيجة والمتابعة في المستقبل.

٨ـ عنصر الوقت في التدريس.

٩ـ ما يلي نقاط طرحت في درسك بصورة جيدة...

١٠ـ انني أشعر بأنك تحتاج للاستمرار في التحسن في الجوانب التالية.......

....

١١ـ اقتراحات ....

١٢ـ تعليق الطالب واسئلته ....

ب ـ تقرير عن مشاهدة:

ينبغي أن تشتمل الصحيفة على معلومات عامة مثل:

اسم الطالب .... التاريخ: / /

الفصل والموضوع ....

درجة التقويم: ٤ ممتاز ٣ جيد ٢ مقبول ١ يحتاج مساعدة.

و يشتمل التقرير على الجوانب التالية:

- الانتباه للتفاصيل الطبيعية في الفصل.
- روتين الفصل.
- استخدام اللغة العربية.
- تقويم عمل التلاميذ.
- التعامل مع الفروق الفردية.
- التمكن من المادة العلمية.
- المجهود الشخصي للمنزل.
- طريقة تقديم الاسئلة.
- استخدام الوسائل التعليمية.
- استخدام الادوات المساعدة
- مدى تحمس المدرس لعمله.
- تخطيط الدرس بشكل محسوس.

وكما ذكرنا سابقا ان اسلوب التقويم الذاتي (SELF-EVALUATION) أمر أساسي ومتبع عالميا فاننا نقترح الاساليب التالية والتي يمكن أن يقيم عن طريقها الطالب مدى نموه في مجال التدريس:

١- تحليل داتي لدرس (SELF ANALYSIS OF LESSON)
٢- تحليل نتائج الاختبارات التحصيلية للتلاميذ (TEST ANALYSIS)
٣- حكم التلاميذ على تدريس المدرس. (PUPIL - JUDGMENT)
٤- طريقة فلندرز لتحليل التفاعل اللفظي (FLANDERS INTERACTION ANALYSIS)
٥- استخدام الفيديو (AUDIO AND VIDIO PLAYBACK)

الخاتمة:

يتفق المهتمون باعداد المدرسين على أهمية التربية العملية في برامج اعداد المدرسين واعطائها العناية الخاصة عند التقييم سواء بالخبرات التي يتطلب من الطلبة اكتسابها أو اختيار المشرفين أو اختيار المدارس المتعاونة أو غيرها من الجوانب الاخرى المؤثرة في نجاح وفعالية التربية العملية.

وقد توصل الباحثان بعد دراسة واقع التربية في قسم التربية، وتصور لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة والاتجاهات المعاصرة في التربية العملية الى

اقتراح نظام و برامج للتربية العملية ذات طبيعة واقعية روعي فيها الامكانيات البشرية المتوفرة في المنطقة وطبيعة المراحل التي سيعد لها المدرسون. كما روعي فيها الدور القيادي المتوقع أن تقوم به كلية التربية بجامعة الكويت عند انشائها.

و يرى الباحثان ضرورة تركيز اللجنة الفنية لانشاء كلية التربية على انشاء برامج للتربية العملية يتحقق بها التكامل المطلوب بين الاعداد النظري الذي يتم في الكلية والدور الحيوي الذي تتمتع به التربية العملية. ومما يساعد على ايصال التربية العملية الى أقصى درجات الفعالية مراعاة المتغيرات المؤثرة في التربية العملية مثل:

أ ـ المقررات التي يجب على الطلبة انهائها قبل الالتحاق في التربية العملية في كلا البرنامجين المقترحين.

ب ـ نوعية المشرفين والمعايير التي يتم الاختيار على أساسها.

جـ ـ تحديث العلاقة بين اعداد المدرسين اثناء التربية العملية والمرحلة التعليمية التي سيعينون بها بعد التخرج، وغيرها من العوامل التي اذا ما روعيت مسبقا سنتمكن من تعميم برامج للتربية العملية على مستوى الطموحات التي وضعها الجميع في كلية التربية والتي ستنشأ في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠.

الحواشي

(١) تقرير عن التربية العملية، مقدم لمجلس قسم التربية، أعدته لجنة برئاسة المشرف العام على التربية العملية بتاريخ ١٩٧٨/١١/١، على الآلة الكاتبة

(٢) Abdul Rahman Al-Ahmad, "A study of the Effectiveness of the Teacher preparation program at Kuwait University, Based on A Followup of 1976 graduates" (Unpublished Doctoral disserlation, Michigan State Univ. 1978) P. 90

(٣) مصطفى بدران وفتحي الديب «تقويم البرنامج التربوي لاعداد المدرسين في قسم التربية بجامعة الكويت (على الآلة الكاتبة) ١٩٧٩.

(٤) Walter Borg, *Moving Toward Effective Teacher Education: One man's Prespectives*" (Logan, Utah State Univ. Press, 1975) P7.

(٥) Karl Massanari: "Teacher Education Standards in Review the Old and the New." *AACTE bulletin,* March-April, 1970.

(٦) Kenneth E. Eble, *The Craft of Teaching,* San Francisco, Jossey Bass Publishers 1976.

(٧) J. W. Tobble, *"The Future of Teacher Education".* (London and Kegan Pual. 1971, pp. 57-63.

(٨) Chris A. De young & Richard Wynn, *American Education,* New York Mc Graw-Hill Book Company. 1964.

(٩) Leonard H. Clark & Irving S. Starr, *"Secondary School Teaching Methods",* New York, Mc Millan Publishing Co. Inc. 1976 PP. 406-412.

(١٠) The Organization for Economic Cooperation and Development: New Patterns of Teacher Education and Tasks, (Paris, O E C D, 1974) P. 23.

(١١) B.O. Smith, "Teacher for the Real World", Washington D.C.,: *American Association of College for Teacher Education,* 1969, P. 102

(١٢) E. Stones, and Smorris, *"Teaching Practices, Problems, and Perspectives,"* (London: Methuen & Co Ltd, 1973) P. 6.

(١٣) Elizabeth Hunter and Edmund Adimon, *"Research On Teacher Education". Second Hand Book On Teaching, ed, Robert M. Travers (Chicago: Rand Mc Nally & Co. 1973) P. 967.*

(١٤) Robert J. Krajewsk & Amanda Cate, Preparing Elementary Teachers where the Action is *"Journal of Teacher Education,* Vol. 25, 1974. pp. 76-78.

(١٥) تقرير لجنة التخطيط لكلية التربية في الجامعة ووضع الخطوات التنفيذية

لانشائها ١٥ اكتوبر ١٩٧٧ ــ ٢٢ فبراير ١٩٧٨، جامعة الكويت، ١٩٧٨ (على الآلة الكاتبة) ص
(١٦) نفس المصدر السابق ص
(١٧) نفس المصدر السابق ص
(١٨) نفس المصدر السابق ص ٤٨
(١٩) نفس المرجع السابق ص ٤٨
(٢٠) نفس المرجع السابق ص ٥٠

(٢١) LEONARD H. CLARK, and IRVING S. STARR., "Secondary School Teaching Methods," (New York: Mc Millan Publishing Co Inc 1976). P.

(٢٢) KARL MASSANARI, Teacher Education Standards in Review The Old The New, *AACTE* Bulletin, March-April 1920.

(٢٣) CHRIS A. DEYOUN and RICHARD WYNN, American Education, (NEW YORK, Mc-GRAW Hill Book Co. 1964) P. 294.

(٢٤) KENNETH E. EBLE, "The CRAFT OF TEACHING" (SAN FRANCISCO, Jossey - Bass Publishers, 1976).



صدر حديثا عن ادارة الاعلام بمنظمة الاقطار العربية
المصدرة للبترول

اسم المطبوع	سنة الاصدار	ثمن النسخة د.ك	ثمن النسخة دولار	اللغة
ـ التقرير الاحصائي السنوي السادس	١٩٧٩	٢	٨	عربي/انجليزي
ـ تطورات الطاقة : استهلاك ، سياسات ، مصادر	١٩٧٩	١	٤	عربي/انجليزي
ـ النفط والتنمية العربية (د . علي عتيقة)	١٩٧٨	٥٠٠ر٠	٢	عربي
ـ التطورات الاساسية لهيكل صناعة النفط العالمية (د . فاضل الحلبي)	١٩٧٩	٥٠٠ر٠	٢	عربي
ـ النفط والعلاقات الدولية	١٩٧٩	١	٤	عربي
ـ دراسات مختارة في الصناعة النفطية	١٩٧٩	٥ر٢	١٠	عربي
ـ اساسيات الصناعة البتروكيماوية	١٩٧٨	٢	٨	عربي
ـ هندسة المكامن . دورها في تطوير المصادر الهيدروكربونية	١٩٧٩	٥	٢٠	انجليزي
ـ صناعة زيوت التزييت العربية والعالمية	١٩٧٩	٥	٢٠	عربي/انجليزي/فرنسي
ـ مجالات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية	١٩٧٩	٥ر٢	١٠	عربي/انجليزي
ـ تشريعات النفط العربية	١٩٧٩	٦	٢٤	عربي
ـ الصناعات اللاحقة لانتاج البترول	١٩٨٠	٥ر١	٦	انجليزي
ـ صناعة البروتين النفطي العربية والعالمية	١٩٨٠	٤	١٦	انجليزي
ـ مصادر التنمية العربية ومشكلاتها	١٩٨٠	٥ر٢	١٠	انجليزي
ـ قاموس المصطلحات النفطية	١٩٨٠	٤	١٦	عربي/انجليزي/فرنسي
ـ نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (شهرية) بالعربية والانجليزية (الاشتراك السنوي)		٤	١٦	
ـ مجلة "النفط والتعاون العربي" فصلية بالعربية مع ملخصات بالانجليزية (الاشتراك السنوي : للافراد		٣	١٢	
للمؤسسات		١٠	٤٠	

■ تطلب من : ادارة الاعلام ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ص ب ٢٠٥٠١ ، الصفاة ، الكويت .

حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة
الطفل في العام الدولي للطفولـــــــــة

د. رابح تركي

يتدرج هذا البحث في اطار العام الدولي للطفل ١٩٧٩ والبحث عبارة عن محاولة فقط اردت من ورائها القاء نظرة عامة عما اعطاه الاسلام و بالتالي التربية الاسلامية للطفل سواء كان ولدا أو بنتا من حقوق اساسية تمكنه من الحياة الكريمة ومن الرعاية الشاملة ومن التربية والتعليم من المهد الى اللحد ومن العيش الرغيد سواء وهو تحت رعاية والديه ان كان له والدان أو في ظل رعاية المجتمع الاسلامي أو الدولة الاسلامية ان فقد والديه لاي سبب من الاسباب:

ذلك اننا ونحن نشارك دول العالم في هذا العام ١٩٧٩ في احتفالاتها بالعام الدولي للطفل ينبغي الا تبهرنا الدعايات الاجنبية بأن التربية هي وحدها التي مكنت الطفل في العصور الاخيرة و بالاخص في العصر الحديث من حقوقه الأساسية:

لقد وجدت من خلال الدراسة العميقة للمصادر الاساسية للتربية الاسلامية وهي:

١) القرآن الكريم الذي يعتبر روح التربية الاسلامية.
٢) الحديث النبوي الشريف الذي يعتبر شارحا ومكملا لما ورد في القرآن الكريم.
٣) كتب التربية الاسلامية التي سجل فيها المربون المسلمون اراءهم التربوية وهي كتب عديدة وغزيرة المادة ما بين قديمة وحديثة.

اقول لقد وجدت أن كل ما حواه الاعلان العالمي لحقوق الطفل الذي أصدرته الأمم المتحدة في العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهو يقع في مقدمة عامة وعشرة بنود موجود برمته وزيادة في التربية الاسلامية ولم يبق للباحثين والمهتمين بحقوق الطفل في التربية الاسلامية الا أن يجمعوا عناصر تلك الحقوق و يبوبوها ثم ينشروها على الناس حتى يعرف العالم في عام الطفل وغيره أن الحضارة

* رئيس قسم علوم التربية بجامعة الجزائر.

الاسلامية قد اعترفت للطفل بحقوقه الأساسية ومكنته منها عمليا منذ أربعة عشر قرنا، واذا كان بعض الناس لا يعرفون ذلك فان التقصير ليس في الاسلام أو التربية الاسلامية وانما في المسلمين الذين لم يدرسوا تراثهم التربوي العريق دراسة عملية حتى يستخرجوا ما فيه من كنوز وثروات سواء في حقل التربية وحقوق الطفل الأساسية أو في غيرهما من الحقول الاخرى، وقد تناولت دراسة هذا البحث حسب التخطيط التالي:

١) تعريف الطفل وتحديد مرحلة الطفولة ٢) دوافع الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث
٣) مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الاسلامية
٤) مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة
٥) خلاصة ومقترحات.

١ــ تعريف الطفل وتحديد مرحلة الطفولة:

يطلق اسم الطفل في اللغة العربية على الصغير من كل شيء يقال: هو يسعى في أطفال الحوائج أي في صغارها والطفل يجمع اطفال وهو في الاصل للمنكر وقد يستوى فيه (١) المذكر والمؤنث وقد يكون الطفل واحدا وقد يكون جميعا لانه اسم جنس قال تعالى: (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) هذا في اللغة. أما الطفل في التربية فانه يطلق على الولد والبنت حتى سن البلوغ وقد يطلق الطفل على الشخص مادام مستمر النمو الجسمي والعقلي. ومن المعروف أن للاطفال مراحل نمو مختلفة وصفات مختلفة تتميز بهما كل مرحلة من مراحل النمو التي يعني بدراستها و بحثها علماء النفس والتربية ليس هنا مجال الخوض فيها. أما مصطلح الطفولة في التربية وعلم النفس فانه يطلق عادة على الفترة التي يقضيها الصغار من أبناء البشر من حياتهم منذ الميلاد الى ان يكتمل نموهم و يصلوا الى حالة النضج. ومن المعروف ان الاطفال الصغار في هذه الفترة يعتمدون (٢)على الابوين أو على ذوي القربى أو على الكبار بصفة عامة سواء كانوا والدين أو اقرباء أو غيرهم من افراد المجتمع في الحصول على غذائهم وفي حياتهم ورعايتهم كما يعتمدون عليهم وعلى المدارس وغيرها من معاهد التربية والتعليم في اعدادهم للحياة ومواجهة مطالب المستقبل. و بعبارة أخرى ان مرحلة الطفولة هي المدة التي يعتمد فيها صغار بني الانسان على كبارها في مأكلهم ومشربهم ومأواهم وسد مأربهم. والدفاع عنهم وتدريبهم على مواجهة مطالب الحياة حاضرا ومستقبلا أو هي العهد

الذي يتحرر فيه المخلوق الحي من أبناء البشر من مسؤوليات الحياة اللهم الا ما قد يتدرب عليه تدر يجيا من أبسط المهمات وما يكتسبه شيئا فشيئا من التقاليد السائدة بين افراد اسرته وعشيرته فطول امد مرحلة الطفولة اذن يتوقف على تمام تكو ين الطفل وعلى استيفائه حقه من التدر يب على "قيام بشؤون الحياة اللائقة له بحيث يصير نافعا لنفسه ولمجتمعه وقادرا على شق طر يقه في الحياة. **ومن المعلوم ان الطفل ليس في وسعه في مرحلة الطفولة ان ينمو من تلقاء نفسه لذلك كان من الضروري لوجوده واستمرار حياته ولنموه السليم أن يقوم الراشدون من حوله ببذل كل ما يحتاج اليه من عنايات خاصة و يتجلى تأثير الراشدين على الطفل منذ لحظة الولادة في توفير شروط معينة ومحددة تتناول أموره وشؤونه المتعلقة بالتغذية والملبس والنوم والاستيقاظ والاستحمام وكل ما من شأنه المحافظة على حياته وصحته الجسمية والنفسية معا(٣).**

ومن هنا فان الطر يقة التي ينظم بها الاهل أو الأسرة حياة الطفل وتلبية احتياجاته والاسلوب الذي يلجأون اليه في التصرف حياله منذ الشهور الاولى لميلاده سوف تحدد سلوكه في المستقبل كما انها تشكل الاساس الذي سيقوم عليه كيان تر بيته الاجمالي لذلك كان من الواجب على الآباء كمواطنين في المجتمع هو قيامهم بتر بية أطفالهم تر بية سليمة حتى ينشأوا أصحاء الاجسام نشيطين ذوي نمو سليم جسما وعقلا واخلاقا وروحا وتكو ينا من جميع النواحي ولن يستطيع الاباء تحقيق ذلك الا اذا بذلوا عناية خاصة في هذا الشأن وتعاونوا مع المؤسسات التر بو ية الاخرى في المجتمع مثل المدارس والنوادي وغيرهما من مؤسسات التر بية والتعليم و بذلك يجعلون أطفالهم قادر ين عندما يشبون عن الطوق و يجتازون مرحلة الطفولة على الانخراط في حياة المجتمع والمساهمة في بناء الوطن على أفضل وجه ممكن.

٦ـ دوافع الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث:

واذا بحثنا عن دوافع أو عوامل هذا الاهتمام البالغ بالطفل والطفولة في عصرنا الحديث فاننا نجد ان هناك ثلاثة عوامل تعتبر من أبرز العوامل في رأينا دفعت الكبار من الآباء والمعلمين وللصلحين للاهتمام بالطفل والطفولة و بذل اقصى ما يمكن من الجهد والرعاية لهم يمكن تلخيصها في العوامل التالية:

العامل الاول: هو ان طفولة الوليد البشرى تعتبر اطول طفولة في الكائنات

الحية على الاطلاق و بالتالي فهو في امس الحاجة الى العناية والرعاية لفترة طو يلة تختلف باختلاف حظ المجتمعات في الحضارة أو البداوة ـ فالطفل البشري هو اضعف انواع الاطفال من حيث قدرته على الاعتماد على نفسه وهو من ناحية أخرى ابطأ انواع الأطفال من حيث النمو العام فالحيوانات غير الانسانية عندما تولد تكون كاملة الاعضاء والتكو ين بحيث تستطيع الوقوف والمشي خلال يوم أو يومين و بالتالي تكون قادرة على كفالة نفسها من حيث المأكل والمشرب والمشي والجري في وقت قصير جدا ـ أما الطفل البشري فهو على العكس من ذلك يبقى سنين طو يلة معتمدا على غيره في كل شيء سواء في الاكل أو الشرب أو الملابس أو غيرها من الحاجات الاخرى وانما يكون فقط عند الولادة مزودا بالقابلية للتغير و بالقدرة على التعلم و بالاستعداد للانتفاع بالخيرات التي يمر بها وتعديل سلوكه وتطو يره على ضوئها كما يكون قادرا على الملاءمة ما بين نفسه من ناحية و بين ما تتطلبه مواقف الحياة في البيئة التي ينشأ فيها من ناحية أخرى ولولا هذه القدرة التي يولد مزودا بها لوقف الرقي الاجتماعي والتطور الحضاري وأصبح مثل الحيوانات الدنيا جامدأ عند سلوك فطري محدود للغاية. اذن فالطفل الانساني كما قلنا هو اطول الكائنات الحية طفولة وذلك لحكمة ارادها الله سبحانه وتعالى حتى يتمكن في أثنائها من الحصول على ما يعينه على مواجهة الحياة شيئا فشيئا وهذا امر تقتضيه الطبيعة فعقل الانسان الذي ميزه الله به على سائر المخلوقات الحية الاخرى وقابليته للتعلم وحاجاته ومطالبه الحيو ية الكثيرة كلها تستدعي أن تكون مرحلة الطفولة الانسانية طو يلة بالنسبة لبقية الكائنات الحية الاخرى التي حرمت من نعمة العقل ومن القدرة على القابلية للتعلم حتى تتاح لقواه المختلفة فرصة النمو السليم وهناك ملاحظة ينبغي لفت الانظار اليها وهي ان **طفولة الانسان تزداد طولا كلما ازداد المجتمع رقيا في سلم التطور لأن المجتمع كلما ارتقى وازداد تحضرا كلما تعقد** وتعقدت الحياة فيه و بالتالي ازدادت الفترة اللازمة لاعداد اطفاله للحياة الصالحة فيه.

ومن هنا أصبحت معظم الدول المتقدمة في وقتنا الحاضر تجعل مرحلة التعليم العام بما فيها مرحلة التعليم الثانوي مرحلة اجبار ية بالنسبة لكافة ابنائها حتى يمكنهم ان يتعلموا خلالها التعليم الضروري الذي يجعل منهم مواطنين قادر ين على مواكبة التقدم العلمي والتطور الصناعي والانفجار التكنولوجي الذي يزخر به عصرنا الحديث بحيث **صارت مرحلة الطفولة عندها تستغرق حوالي عشر ين عاما من حياة الفرد. أما الاطفال في المجتمعات التي لا تزال على عهد الفطرة أو قر يبة منه فانهم يجتازون مرحلة الطفولة بسرعة**

و يندمجون في نشاطات مجتمعاتهم نظرا لأنها مجتمعات بسيطة وغير معقدة في مرحلة مبكرة بالنسبة لاطفال المجتمعات الراقية المعقدة و بالتالي فان طفولتهم هي أقصر من طفولة أبناء المجتمعات المتطورة. كذلك مما دفع الى الاهتمام بالطفل والطفولة في العصر الحديث هو ان الطفل بالاضافة الى كون طفولته هي اطول طفولة في الكائنات الحية على وجه الارض ومن ثم فهو احوج تلك الكائنات الى الرعاية والعناية –هو ايضا قابل للتكيف والتغير حسب البيئات التي يوجد فيها وحسب المؤثرات التي يتعرض لها في صغره فاذا لم يحظ بالعناية اللازمة والرعاية الكافية في صغره فانه قد ينشأ نشأة غير صالحة تكون ضد مصالح المجتمع وضد أمته وسلامته وضد سعادته ورفاهيته ومن هنا ازداد الاهتمام محليا ودوليا بالطفل والطفولة والعناية به و بكل ما يتصل به من تعليم وثقافة ورعاية صحية ونفسية واجتماعية وترفيهية الى غير ذلك مما يتصل بسعادته ورفاهيته.

العامل الثاني: من عوامل الاهتمام بالطفل والطفولة يتلخص في أن طفل اليوم هو رجل الغد وامل المستقبل وعليه يتوقف بناء المجتمع المنشود وصرح الحضارة المأمولة ولذلك فبقدر ما نبذل من جهود في رعايته وتربيته وتقويمه بقدر ما يكون للمجتمع من مكانة ورفعة وسؤدد و بقدرما نهمله أو نهمل تربيته والعناية به من كافة جوانب شخصيته بقدر ما يسرع الانحلال والتفسخ للمجتمع و يدب الفساد والتدهور في أوصاله ولذلك فان العناية بالطفل والطفولة منذ عهد مبكر جدا يعتبر في الحقيقة والواقع أساس كل تقدم سليم واساس كل تطور صحيح في مستقبل الايام بل يعتبر الركيزة الصلبة التي يشاد عليها صرح النهضة الحقيقية والشاملة لكل مجتمع ينشد التقدم والتطور والرقي في هذه الحياة. من هنا يصح لنا ان نقول بأن كل مجتمع يتطلع للنهوض بحياته أو يحاول الخروج من دائرة التخلف والتاخر يجب عليه كشرط لازم ان يضع قضية العناية بالطفل والطفولة في المقام الاول من اهتماماته و يوليها عنايته الكبرى ذلك ان رعاية الاطفال رعاية شاملة وتهيئتهم لكي يكونوا أجيالا صالحة في المجتمع في مستقبل الايام تتطلب اول ما تتطلب ان تنشأ تلك الاجيال منذ البداية اصحاء الاجسام سليمي العقول بعيدين –بقدر الامكان– عن كل الامراض النفسية والجسمية اللتين تترتبان عن اهمالهم وعدم العناية بمطالب نموهم في مختلف مراحل الطفولة حتى لايقعدهم مرض او يضعف من حيويتهم وتفكيرهم وقدرتهم على العمل في المستقبل عجز أو هزال سوف يحولان بينهم و بين المساهمة الجدية والفعالة في بناء وطنهم

وتطو ير مجتمعهم و بالتالي المساهمة الفعالة سواء بطر يق مباشر أو غير مباشر في بناء صرح الحضارة الانسانية في شتى الميادين.

العامل الثالث والاخير من عوامل الاهتمام بالطفل والطفولة في عصرنا الحديث يعود الى ان الاطفال وخاصة في البلاد النامية التي تعاني انفجارا هائلا في الز يادة السكانية بالنسبة للدول المتطورة ـ يكادون يمثلون نصف افراد المجتمع او يز يدون في تلك البلدان وعلى سبيل المثال فقط نشير الى أن نتائج احصاء السكان الذي جرى في الجزائر(٤) في عام ١٩٧٧ أثبت ان جملة سكان القطر الجزائري حتى فاتح يناير (جانفي ١٩٧٨ بما فيهم الجزائر يون المهاجرون في اور با تبلغ ١٨٫٢٥٠٫٠٠٠ نسمة تمثل نسبة الاطفال والشباب الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة ٤٧٫٥٪ من جملة تعداد السكان العام اما اذا اضفنا اليهم فئة الشباب الذين يقعون في مرحلة ما فوق ١٥ سنة واقل من ٢٠ سنة فان النسبة العامة لعدد الاطفال والشباب في الجزائر ترتفع لتصبح ٥٨٫٢٪ من جملة سكان القطر الجزائري أي ان سكان الجزائر الذين تقل اعمارهم عن عشر ين سنة يبلغون أكثر من نصف مجموع افراد الشعب الجزائري. ونفس النسبة تقر يبا توجد في معظم الدول النامية مثل الجزائر وفي العالم العربي ـ بما فيه الجزائر ـ الذي يقدر عدد سكانه بحوالي ١٥٠ مليون نسمة يبلغ عدد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة أكثر من ٧٠ مليون نسمة وهم يمثلون نسبة ٤٣٪ من جملة سكان الوطن العربي (٥)

اما على المستوى العالمي فان عدد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة يبلغون حوالي مليار نسمة(١٠٠٠) اي الف مليون نسمة (٦) يوجد معظمهم في دول العالم الثالث ومن هذه الارقام يتضح لنا ان فئة الاطفال والشباب في العالم تمثل قسما هاما من الموارد البشر ية التي تجب العناية بها والاهتمام بها و بمشكلا تها حاضراً ومستقبلا ومن هنا برز الاهتمام محليا ودوليا بالطفل والطفولة والعناية بها وضرورة توفير مطالبها الأساسية في الحياة حتى نضمن مستقبلا زاهرا وسعيدا لهذه الطفولة و بالتالي نساعد على خلق مجتمع زاهر وسعيد في المستقبل نظرا لان اطفال اليوم هم رجال الغد كما سبق ان نكرنا.

هذه باختصار وتركيز هي اهم عوامل او دوافع العناية بالطفل والطفولة محليا وعر بيا و دوليا.

٣ـ مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التر بية الاسلامية:

يحتل الطفل في التر بية الاسلامية مكانة مرموقة فقد أحاط الاسلام و بالتالي

التربية الاسلامية الطفل سواء كان ولداً أو بنتاً بكل ما يمكن من العناية والرعاية منذ ميلاده الى ان يبلغ سن الرشد والرجولة ومن المعروف ان من جملة أهداف التربية الاسلامية الأساسية هو تكوين الفرد تكوينا صالحا منذ الصغر حتى يصبح في المستقبل مواطنا صالحا بلغة هذا العصر بحيث تتكون منه ومن أمثاله الاسرة الصالحة والمجتمع الصالح، وبالتالي الدولة الصالحة المصلحة التي تنشر العدالة والامن والفضيلة بين الناس. والجدير بالملاحظة ان الاسلام قد قرر منذ اربعة عشر قرنا حقوقا للانسان أساسية بصفة عامة سواء كان كبيرا أو صغيرا ذكرا أو انثى كما قرر حقوقا أساسية خاصة بالطفل والطفولة وذلك بالنظر الى ضعف الطفل وعجزه وقصوره وهي كما يلي:

أ ـ حق الطفل في الحياة:

اول حق قرره الاسلام للطفل هو حق الحياة بحيث لا يجوز هدر حياته او الاعتداء عليها بأية صورة من الصور يقول الله سبحانه وتعالى في سورة الانعام (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق) وقد كان الطفل قبل الاسلام محروما من حق الحياة في بعض الحضارات و يمكن أن نلخص حالة الاطمئنان قبل الاسلام سواء عند عرب الجاهلية أو في بعض الحضارات الاخرى مثل الحضارة اليونانية في اسبارطة في الامور الآتية:

أ ـ كان الاطفال يقتلون تارة (٧) بسبب ضعف بنيتهم كما في اسبارطة باليونان حيث كانوا يقتلون كل الاطفال الضعيفي البنية الجسمية عقب ولادتهم او يتركونهم احياء في القفار طعاما للوحوش والطيور وتارةً خشية الفقر كما كان الحال عند بعض قبائل عرب الجاهلية وفي بعض الحضارات الاسيوية والى هذا تشير الآية الكريمة في سورة الاسراء (ولا تقتلوا اولادكم (٨) خشية املاق نحن نرزقهم واياكم ان قتلهم كان خطأ كبيرا) أما البنات فقد كن يؤدن عند عرب الجاهلية وقد كانوا يعتقدون ان البنات رجس من عمل الشيطان وان مخلوقا هذا شأنه يجب التخلص منه وقد كانت الطريقة السائدة في وأد البنات عند العرب ان تحفر بجانب الموضع الذي اختير لولادة الأم حفرة عميقة فاذا ظهر ان المولود أنثى قذف بها حية عقب ولادتها مباشرة في هذه الحفرة وهيل عليها التراب والى هذه العادة الشنيعة تشير الآية الكريمة (واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون (٩) ام يدسه في التراب).
وقد حرم الاسلام قتل الاولاد خشية الفقر او المرض او غيرهما كما حرم وأد البنات وبذلك قرر الاسلام حقا ثابتا للطفل هو حق الحياة الذي لايجوز انتهاكه بأية صورة

من الصور.

ب ــ كان الاطفال قبل الاسلام لا يرثون اباءهم عند وفاتهم وقد منع الاسلام هذا الفعل

وقرر للطفل حق الارث من والديه منذ ان يكون جنينا في بطن أمه الى ان يولد بشرا سو يا.

جـ ــ كان الاطفال يباعون في الاسواق من اجل سداد الديون في بعض المجتمعات.

د ــ كان بيع البنات أو اهداؤهن أو للقايضة بهن أمرا مألوفا في المجتمعات الاسيو ية.

هذه باختصار وتركيز هي حالة الطفل قبل الاسلام اما بعد مجيء الاسلام فق حرم الله قتله لاي سبب من الاسباب كما حرم بيعه أو انتهاك كرامته الانسانية وحفظ له حقه في الحياة والارث وغيرهما وذلك بصر يح الأيات القرآنية التي أشرنا الى بعضها.

٢ــ حق الطفل في ان يختار له والده منذ البداية الأم الصالحة عند الزواج:

ان المتتبع للنصوص الاسلامية الواردة في القرآن والحديث وأقوال المر بين المسلمين فيما يخص الطفل والطفولة يجد أن الاسلام قد أولى عناية فائقة بالطفل والطفولة بحيث تمتد هذه العناية الى ما قبل ولادة الطفل بسنوات عديدة فقد طلب الاسلام من الرجل المسلم عند الزواج أن يختار المرأة الصالحة أخلاقاً وديناً وصحة بدنية له وأن يدقق في هذا الاختيار بكل عناية ورو ية وتبصر لأن الأم كما نعلم هي المدرسة الاولى للطفل و بالتالي هي التي لها دون الأب التأثير البالغ في تر بيته وتهذيب أخلاقه واستقامة سلوكه العام. والأم بالاضافة الى ذلك هي مصدر الغذاء بالنسبة للطفل ومصدر العطف والحنان ومصدر الحب والشفقة ولذلك تجب العناية باختيارها والتدقيق الكبير في هذا الاختيار عند الزواج وهو حق من حقوق الطفل على والده. يقول الرسول(ص) في شأن اختيار الزوجة الصالحة عند الزواج اياكم وخضراء الدمن قالوا: ومن خضراء الدمن يا رسول الله قال: المرأة الحسناء في المنبت السيء. فالمرأة اذا لم تنشأ في بيئة صالحة ولم ترب تر بية صالحة فليس من الممكن أبدا أن تنشىء اطفالها الا مثلها ومن هنا كان لابد من التحذير والتحذير الشديد للزوج لكي يتروى و يتر يث كثيرا في اختيار قر ينة حياته وأم أطفاله عند الزواج فضلا عن أن ابنهما سوف يرث بعض صفاتها وخصائصها فهو يراها الى جانب ذلك

المثل الاعلى له فيقتدي بها في سلوكه وتصرفاته و يبالغ الرسول في التنبيه في حديث آخر حين يبين الأثر الذي تنتجه الوراثة فيقول: تخيروا لنطفكم فان العرق دساس و يبين الرسول في حديث آخر (ان المرأة تنكح لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها) و يقول لمن يريد الزواج (فاظفر بذات الدين تربت يداك) لأن المرأة المتدينة هي أصلح من غيرها في تربية أطفالها تربية دينية وخلقية واجتماعية صالحة. و بخصوص اختيار الزوج للمرأة يطلب الرسول من اهل الزوجة ان يختاروه قرينا لابنتهم على أساس الدين والخلق وحدهما و يحذر من اهمال هذا الجانب بان الفساد سينتشر و ينتشر يقول الرسول (ص) (اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه وان لم تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد كبير).

وهكذا فان الاسلام قد تدخل لمصلحة الطفل حتى قبل ان يولد ذلك ان للوراثة تأثيرها العميق في الاطفال يتجلى في الصفات الجسمية وفي الصفات الخلقية كذلك فقد يرث الصغير عن احد والديه أو كليهما اشياء، لا يستطيع التخلص منها طوال حياته **وقد اثبت علم النفس الحديث ان الذكاء والقدرات الخاصة كلها تورث كما اثبت ان المزاج وهو الذي يتوقف على حالة الجهازين** العصبي والغددي يتأثر بالوراثة ايضا. وقد كشف الاسلام عن هذه الأشياء منذ اربعة عشر قرنا تقريبا فاوصى بملاحظتها والح بالتوصية وشدد في التنمية على اختيار الابوين اللذين لهما صفات خاصة تحقق ايجاد الجو الصالح والبيئة الصالحة التي تصلح لتربية الطفل.

٣ـ حق الطفل على الوالدين في اختيار اسم جميل له:

لقد حث الاسلام الوالدين على اختيار الاسماء الجميلة لاولادهم سواء كانوا ذكورا أو اناثا وذلك لما للاسم الجميل من تأثير كبير على شخصية الانسان وعلى سلوكه طوال فترة حياته وقد كان رسول الاسلام يعلم أصحابه كيفية التسمية الجميلة لاولادهم و يقرر لهم أن اختيار الاسم الجميل هو من اخلاق ومقاصد الشريعة الاسلامية السمحاء يقول (ص) من حق الولد على الوالد أن يحسن اسمه و يحسن أدبه أي يختار له الاسم الجميل المعبر عند ولادته وأن يقوم بتربيته وتعليمه عندما يصل الى سن التربية والتعليم. و يقول ايضا في حديث آخر (احسنوا اسماءكم فان الله يناديكم بها يوم القيامة) وجاء في حديث آخر (سموا أولادكم باسماء الانبياء واحسن الاسماء عبد الله وعبد الرحمن).

٤) حق الطفل على الوالدين والمجتمع في التعليم والثقافة:

حق التعليم والثقافة من الحقوق الاساسية التي قررها الاسلام للطفل والطفولة يقول الرسول الكر يم من حق الولد على الوالد ثلاثة: ان يحسن اسمه وان يعلمه الكتابة وان يزوجه اذا بلغ و يحدثنا التار يخ أن النبي (ص) طلب من اسرى قر يش في غزوة بدر ممن يعرفون القراءة والكتابة ان يفدي كل واحد منهم نفسه بتعليم عشرة أطفال من أبناء المسلمين القراءة والكتابة حتى اذا قام بهذا العمل اصبح حرا من الاسر وهذا مما يدل على مسؤولية المجتمع على وجوب توفير التعليم والثقافة للطفل والطفولة فالعلم والتعليم في الاسلام هو حق للانسان يمتد من المهد الى اللحد وقد حذر النبي (ص) من مغبة ترك الاطفال بدون تعليم وثقافة فقال: لا يلقى الله احد بذنب اعظم من جهالة اهله(١٠) أي عدم العناية بتعليمهم وتثقيفهم وقد قال بعض المفسر ين في قوله تعالى (يأيها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم نارا) قال معناها علموهم ما ينجون به من النار.

يقول الامام الغزالي معلقا على هذه الآية: (ومهما كان الاب يصونه أي الولد عن نار الدنيا فبأن يصونه عن نار الآخرة اولى وصيانته بأن يؤدبه و يهذبه و يعلمه محاسن الاخلاق و يحفظه من قرناء السوء (١١)فالعلم والتعليم في الاسلام فر يضة على كل مسلم ومسلمة والآباء مطالبون بتعليم أبنائهم وذلك بارسالهم الى المدارس والمعاهد والجامعات حتى يتخرجوا منها علماء في مختلف فروع العلم والمعرفة وعندئذ فقط يسقط هذا الواجب عليهم واذا لم يكن هناك آباء للطفل فان المجتمع مسؤول مسؤولية مباشرة عن تعليمه وتثقيفه حسب امكانياته الذهنية وقدراته العقلية الى اقصى ما يستطيع الوصول اليه. و يرى المر بون المسلمون ان الطفل (١٢)امانة عند والديه عليهم ان يحسنوا القيام عليها و يحفظوها من كل ما يشوه سيرتها أو يسيء الى سلوكها حاضرا ومستقبلا وقد ترتب على هذا الفهم لنفسية الطفل وطبائعه ان الوالدين يظلان مسؤولين عن تر بية وتوجيه الاطفال وتمكين العقيدة الاسلامية من قلو بهم وتنمية المكارم الاخلاقية في نفوسهم حتى يبلغوا مبلغ الرجال و يشبوا عن الطوق و بذلك يصبحون مواطنين صالحين في المجتع وتسقط عن الولدين هذه المسؤولية وكما اهتم الاسلام بتر بية الطفل اهتم أيضا بتر بية الطفلة بل لعل اهتمامه بتر بية الطفلة كان أكثر واعظم لما لها من اهمية بالغة في الاسرة ومن اثر كبير في تر بية ابنائها في سنواتهم الاولى بالخصوص فهي ملازمة لهم قائمة على أمورهم معنية بشؤونهم فهم يقتدون بها و يتشر بون روحها و يأخذون منها عاداتهم واخلاقهم وسلوكهم العام منذ نعومة اظفارهم قبل ان

يتصلوا بالعالم الخارجي خارج نطاق الاسرة والمحيطين بهم وهذا الحديث الشر يف يبين لنا مقدار اهتمامه بالبنت وتعليمها يقول الرسول الكر يم: (من كانت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها وغذاها فأحسن غذاءها وأسبغ عليها من النعم التي أسبغ الله عليه كانت له هيمنة ميسرة من النار الى الجنة (١٣).

٥ـ حق الطفل في العدالة والمساواة بينه و بين اخوته:

وحق العدالة والمساواة من الحقوق الاساسية التي قررها الاسلام والتر بية الاسلامية للطفل والطفولة يقول الرسول الكر يم: اتقوا الله واعدلوا بين اولادكم و يقول في حديث آخر: رحم الله والدا اعان ولده على بره أي لم يحمله على الحقوق من سوء عمله نحوه اي احسن اليه في تربيته وتقو يمه (١٤)وتوفير اسباب السعادة له حتى اذا كبر الولد وقد تذكر جميل والده معه فقابل الاحسان بالاحسان والى هذا المعنى يرمز القرآن الكر يم حين يقول للولد في شأن أبو يه: (وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)(١٥)

أما المساواة التي ينبغي توفيرها للطفل فان الاسلام بوجه عام قد اعلن منذ ظهوره المساواة التامة بين الجميع كبارا وصغارا فالناس كلهم لآدم وآدم من تراب ولا فضل لعر بي على اعجمي الا بالتقوى والعمل الصالح والمساواة تبدأ من الاسرة وتنتهي في محيط المجتمع الكبير ولذلك كان من الواجب ان يحس الطفل بانه محبوب من والديه واهله واخوته وكل من حوله فهذا الحب سوف يجعله هادئا وادعا مطمئنا آمنا كما يجب الا نفرق بين الاولاد في المعاملة المنزلية وان نسير على هدى ثابت ورز ين يسوي بين الاخوة في المعاملة وقد اوصى الرسول بالمساواة بين الاطفال في العطف والحنان وغيرهما من اوجه المعاملات الاخرى حتى لا تتأثر نفسية الطفل و يتأثر سلوكه من جراء عدم المساواة في المعاملة بينه ولا فرق بين أحد منهم و بين اخوته وقد نظر الرسول الى رجل له ولدان قبل احدهما وترك الآخر فقال له: فهلا سو يت بينهما؟ وقد دخل عامل على عمر بن الخطاب فوجده يداعب ابناءه و يضاحكهم فتعجب العامل وعتب على عمر ان يعمل هذا العمل مع الاولاد فقال له عمر كيف انت مع اهلك قال: اذا دخلت سكت الناطق فقال عمر: اعتزل عملنا فانك لا ترفق بأهلك فكيف ترفق بامة محمد يقول الرسول الكر يم: اكرموا اولادكم واحسنوا أدبهم و يقول الله سبحانه وتعالى: (ان الله يأمر بالعدل والاحسان) (١٦) و يقول (ص) ان الله يحب الرفق في الامر كله.(١٧)

ومن المعروف ان الطفل في حاجة ماسة الى سلطة ضابطة توجهه وترشده الى السلوك الاجتماعي المطلوب حتى لا يضطرب و يتذبذب.

٦ـ حق الطفل في الحنان والعطف والتقدير والاحترام:

العطف والحنان والتقدير والاحترام والحب والحاجة الى النجاح من الحاجات الأساسية للطفل والطفولة فاذا توفرت له تلك الحاجات النفسية والاجتماعية في الصغر نشأ نشأة نفسية وعقلية سليمة أما اذا حرم منها جميعا أو حرم من البعض منها فانه ينشأ نشأة غير طبيعية و بالتالي تتأثر صحته النفسية والعقلية تأثرا بالغا طوال حياته فالرجل الراشد كما يقول علماء التربية **هو ابن الخمس سنوات الاولى فالطفل لا يتغير كثيرا بعد السنة السادسة** من العمر مما يدلنا على أهمية السنوات الاولى من الحياة لان هذه السنوات مهمة حقا والعناية بالطفل خلالها بصورة خاصة تعتبر واجبا قوميا وانسانيا في وقت واحد فاذا توفرت للطفل الحاجات النفسية والاجتماعية خلال سنوات عمره الاولى نشأ نشأة طبيعية اما اذا حرم منها فانه يفقد أهم عناصر الاتزان النفسي والانفعالي فلا يمكن للطفل ان يتمتع بالحب والحنان والعطف والتقدير والاحترام الا في ظل اسرة تمنحه حبها وتقديرها وحنانها وعطفها ولذلك فان الاسلام ينظر الى الاسرة على انها بالنسبة للطفل البيئة الاولى التي يتفاعل معها و يكتسب عن طريق هذا التفاعل مقومات وخصائص شخصيته الاساسية.

وقد أوصى الرسول الكريم بضرورة اظهار العطف والحنان للاطفال فقال: قبلوا أولادكم فان لكم بكل قبلة درجة في الجنة وقد كان الرسول يعامل الحسن والحسين ابني ابنته **فاطمه الزهراء** وزوجة الامام علي كرم الله وجهه **بمنتهى** الرفق والحنان وقد أطال السجود ذات مرة لان الحسن كان متعلقا بكتفيه فلم يحب ان يفزعه.. ومن هنا كانت الاسرة ولا تزال في نظر الاسلام هي البيئة الطبيعية لنشوء الاطفال وتربيتهم وتزويدهم بالعوامل النفسية والثقافية اللازمة لنموهم وتقدمهم وحمايتهم لذلك ان رعاية الطفل والعناية به هي واجبات الاسرة الأولى والأساسية والوالدان مسؤولان عن ذلك مسؤولية كاملة لا تقتصر على فترة من الفترات أو مرحلة من مراحل عمر الطفل دون غيرها من بقية المراحل الاخرى ففي داخل الاسرة و بين أحضانها تتوفر للطفل والطفولة كل عوامل العطف والحنان والتقدير والاحترام وان احساس الطفل بالحب والعطف والامن والطمأنينة داخل الاسرة سوف يجعله يمارس حريته دون ما خوف و يقدم على الاعمال دون ما وجل الامر الذي يغرس ثقته في نفسه واحترامه لها وهذا بالطبع سيقوده من نجاح الى نجاح فيتذوق بذلك لذته الامر الذي يدفعه الى النجاح في حياته فليس يدفع الى النجاح الا نجاح مثله (١٨) ومن هنا كانت عناية الاسلام الكبيرة بالاسرة وسلامة

بنيانها فالاسرة اذا سلم بنيانها واستقام أمرها سلم بناء المجتمع واستقام أمره اما اذا فسدت أحوالها فان ذلك الفساد ينعكس على كافة أحوال المجتمع باعتبار ان الاسرة هي الخلية الاولى لبناء المجتمع ونظراً لاهمية الاسرة في نشأة الطفل وتكوينه في المراحل الاولى من عمره جعل الاسلام حق حضانة الطفل في حالة وفاة الاب أو فراق الزوجين لاي سبب من الاسباب للأم وليس للوالد لانها اقدر منه في منح الحب والعطف والحنان والتقدير للولد من الوالد.

٧ـ حق الطفل في التوجيه والارشاد السليم:

الطفل مخلوق عاجز عن معرفة ما يضره وما ينفعه في سنوات عمره الاولى كما انه عاجز كذلك عن التمييز بين الاشياء الصالحة وغير الصالحة بالنسبة لحاضره ومستقبله على السواء ولذلك منحه الاسلام الحق على الوالدين والكبار بصفة عامة في التوجيه السليم والارشاد القويم الى كل ما يفيده جسميا وعقليا واجتماعيا ونفسيا حاضراً ومستقبلا. ومن هنا حمل الاسلام الوالدين بالخصوص وجوب حماية الطفل من الامراض والاخطار ومن كل الافعال السيئة والرديئة التي قد يتعرض لها في حياته داخل الاسرة أو في البيئة المحيطة به والعمل على توجيهه الى كل عمل خير وسلوك حسن يقول الرسول (ص) كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه.(١٩)

و يقول الامام الغزالي في شأن دور الوالدين في توجيه الطفل وارشاده الى الطريق المستقيم: (فان الصبي بجوهره خلق قابلا للخير والشر جميعا وانما أبواه يميلان به الى أحد الجانبين) و يقول في نص آخر: (اعلم ان الطريق في رياضة الصبيان من أهم الامور وأوكدها والصبي امانة عند والديه، وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وهو قابل لكل ما نقش مائل الى كل ما ميل به اليه فان عود الخير وعلمه نشأ عليه وسعد في الدنيا والآخرة وشاركه في ثوابه أبواه وكل معلم له ومؤدب وان عود الشر واهمل البهائم شقى وهلك وكان الوزر في رقبة القيم عليه والوالي له.(٢٠)

اذن فالطفل باعتباره امانة عند والديه يجب عليهما المحافظة عليه عن طريق توجيهه محكما الى الاعمال الصالحة والافعال الخيرة التي تجعل منه رجلا صالحا ومواطنا نافعا لمجتمعه ووطنه في مستقبل حياته وهما مسؤولان امام الله يوم القيامة اذا اهملاه اهمال البهائم حسب تعبير الغزالي.

٨ـ حق الطفولة المشردة في الرعاية والحنان:

من المسلم به ان الطفل يولد وعنده حاجات نفسية موروثة يحتاج الى تحقيقها والتعبير عنها و بالتالي الى اشباعها: وهذه الحاجات النفسية اذا لم تحقق للطفل تنتج عنها انحرافات مختلفة تظهر في سلوك الطفل العام وقد يكون لها ضررها وخطرها عليه اذا لم نضع ايدينا على تلافي اسبابها وتجنيب الطفل اضرارها واخطارها منذ البداية وهناك ست حاجات (٢١) نفسية للطفل اتفق عليها معظم علماء النفس والتربية كما يلي:

١) الحاجات النفسية للمحبة والعطف.
٢) الحاجات النفسية للامن والطمأنينة.
٣) الحاجات النفسية للحرية.
٤) الحاجة النفسية للنجاح
٥) الحاجة النفسية للتقدير والاحترام.
٦) الحاجة النفسية لسلطة ضابطة.

ومن المتفق عليه بين المشتغلين بالدراسات النفسية ان الطفل في حاجة الى اشباع تلك الحاجات النفسية وان حرمانه من اشباعها يعرضه لآثار الصراع النفسي وما يتبعه من الكبت والعقد النفسية الضارة. فالطفل يحتاج الى ان يحس بأنه محبوب في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها واذا لم يحس بأنه محبوب نقم على تلك البيئة اي نقم على الناس الذين يعيش معهم و بادلهم كرها بكره ودفعته هذه الكراهية الى أنواع من السلوك غير مرغوب فيها بل واكثر من ذلك اذا أحس الطفل بأنه غير محبوب أو غير مرغوب فيه قد يدفعه ذلك اما الى القسوة على من حوله قبل ان يقسوا عليه واما الى انحرافات سلوكية قاسية قد يستعصى علاجها بحيث تجعله خطرا على نفسه وخطرا على المجتمع الذي يعيش فيه وفي بعض الاحيان تدفعه الى التشرد والانحراف والجنوح ونتيجة لما يترتب عن حرمان الطفل من حاجاته النفسية من آثار خطيرة تتضح لنا حاجة الطفل الى العيش داخل اسرة متماسكة توفر له جوا مشبعا، بالعطف والحنان والرعاية والتوجيه السليم ومن هنا حث الاسلام على ما يمكن ان نطلق اسم نظام الاسرة البديلة لما له من فائدة كبيرة تعود على الطفل والطفولة بالسعادة والهناء والهدوء النفسي والاستقرار الوجداني فقد فتح الاسلام الباب على مصراعيه بعد وضع الشروط الواجب توافرها في الاسرة البديلة لكي تقوم العائلات المسلمة القادرة على ضم الاطفال المشردين الذين لا عائل لهم الى احضانها لرعايتهم والانفاق عليهم حتى ينشأوا نشأة سليمة في جو

أسري سليم وهذا النظام كما يقول الشيخ محمود شلتوت: صنيع يلجأ اليه بعض ارباب الخير من الموسر ين الذين لم ينعم الله عليهم بالابناء و يرونه نوعا من القرابة الى الله بتر بية طفل فقير حرم من عطف الابوة أو حرم من قدرة أبيه على تر بيته وتعليمه(٢٢).

من هذا يتضح لنا ان الاسلام يرغب في أن نجد لكل طفل أبا وأما سواء كانا حقيقيين او من محبي الخير يحنوان عليه و يقومان برعايته و يحفظانه ليسلم من العاديات و يصير يدا عاملة قو ية في بناء امته ومجتمعه بدلا من ان يصبح باهماله وتشر يده من الايدي الهدامة ومن السوس الذي ينخر في عظام الهيكل الاجتماعي.
ان العناية بالطفولة المشردة ومنحها الحق في العيش ضمن اطار أسر متماسكة يدخل في باب التكافل الاجتماعي في الاسلام. ان حق الحياة في الاسرة يعتبر في الواقع اساس الحقوق جميعها بالنسبة للطفل لانه بدون الاسرة لا نضمن للطفل حياة جسمية ولا عقلية ولا تر بية خلقية أو دينية ولا زمالة سليمة تتخللها عناصر الاشراف كما انه بدون حياة الطفل في الاسرة لا يتحقق له النمو الوجداني السليم فعن طر يق الحياة داخل نطاق الاسرة فقط يمكن اشباع حاجات الطفل الطبيعية والنفسية والاجتماعية الضرور ية و بالتالي انتشاله من براثن التشرد والحرمان والجنوح وما ينتج عنه من انحرافات خلقية واجتماعية وآثار مدمرة بالنسبة للفرد والمجتمع وقد قال الرسول الكر يم: (الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى) وقال ايضا: (ارحموا من في الارض يرحكم من في السماء) (٢٣) والاصل في منع تشرد الاطفال والعناية بالمتشردين منهم هو قوله تعالى: (قد خسر الذين قتلوا اولادهم سفها بغير علم) (٢٤) وقوله تعالى: (ولا يقتلن اولادهن) (٢٥) ومن قتل الولد ان لايحسن تر بيته وان يدفعنه بسوئها الى التشرد والجنوح فالعنف وسوء المعاملة قد يؤديان بالطفل الى التشرد بينما حسن المعاملة تؤدي الى اقبال الطفل على الحياة بوجه باسم وتطلعه الى النمو السليم والتعليم والاستقامة في جو مشبع بالمودة والمحبة والرحمة.

٩ ــ حق الطفل اليتيم في الرعاية والكفالة:

وشبيه بالطفل المتشرد الذي لا عائل له الطفل اليتيم الذي فقد أباه والعائل الذي يرعاه و بذلك فقد القلب الذي يحنو عليه والروح الذي كان يحوطه و يرعاه وقد فقد بموت أبيه كل ذلك وأسلمته المقادير الى الكآبة وتشتت البال والحرمان فاذا لم تبذل له العناية والرعاية اللازمتين فقد يصير هو الآخر متشردا أو منحرفا ومن هنا كانت العناية باليتيم وكفالته من الحقوق الاساسية للطفل في الاسلام، وهذا ما

يفسر عناية القرآن الفائقة باليتيم سواء من ناحية المعاملة الانسانية من عطف وحنان وشفقة ورحمة أو من ناحية حفظ الحقوق والاموال الخاصة به. وقد ظهرت عناية القرآن باليتيم منذ ان نزل الى أن اكمل الله دينه الحنيف على المسلمين وهناك عدد من السور القرآنية التي اهتمت باليتيم ورعايته وكفالته من جميع النواحي نذكر منها السور الآتية:

١) سورة الماعون
٢) سورة الضحى
٣) سورة الاسراء
٤) سورة الانعام
٥) سورة البقرة
٦) سورة النساء.

ولعل اهم سورة قرآنية عنيت بالتشر يع لليتامى وجعلت المجتمع كله متكافلا في القيام على اموالهم ورعاية شؤونهم انما هي سورة النساء ومن بين ما جاءت به من تشر يع في شأن اليتامى نذكر ما يلي:

١) حفظ اموال اليتامى
٢) اصلاح هذه الاموال بالقيام عليها وحسن التدبير لها
٣) الانفاق على اليتامى من اموالهم والعمل على ان يكون هذا الانفاق من ر بحها وثمراتها لا من اصلها ورأسها.

٤) اصلاح اليتامى في انفسهم بتر بية صالحة قائمة على تكر يمهم والاعتناء بصحتهم وتعليمهم و بكل ما يكونون به مواطنين صالحين واعضاء في المجتمع نافعين يقول الله تعالى: (واتوا اليتامى اموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حو با كبيرا) و يقول ايضا: «ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا». والى جانب السور القرآنية التي اشرنا اليها هناك احاديث نبو ية كثيرة تحض على رعاية اليتيم وحسن معاملته وكفالته وتر بيته وتعليمه منها قوله (ص) حير بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يحسن اليه وشر بيت في المسلمين بيت فيه يتيم يساء اليه) لقد وضع الاسلام احكاما دقيقة للغاية بخصوص الولاية على النفس والاموال بالنسبة لليتيم بحيث تضمن للطفل بعد وفاة ابيه حياة مليئة بالعطف والحنان والتر بية داخل الاسرة حيث يشرف عليه ولي على النفس يكون مسؤولا عن تر بيته وتعليمه وتوجيهه

وبهذا وضع الاسلام أسس التكافل والتعاون الاجتماعي بين افراد الاسرة الواحدة بحيث لا تجد طفولة مشردة لا مسؤول عنها ولا رقيب عليها كما جعل الاسلام الولاية على المال بالاشراف على اموال اليتامى حتى لايتلاعب الناس بأموالهم وتصبح عرضة للضياع وبذلك حفظ الاسلام للطفل اليتيم حقوقه الاساسية في الرعاية والكفالة.

١٠ـ حق الاطفال من ذوي العاهات والمتخلفين عقليا ودراسيا في العناية بهم:

العلم والتعليم في الاسلام والتربية الاسلامية حق اساسي لكل فرد في المجتمع بقطع النظر عن كونه فردا عاديا يتمتع بالصحة الكاملة في حواسه البدنية من سمع وبصر وشم وذوق ولمس وبكامل قدراته العقلية أو كان به عاهة في احدى حواسه الجسمية أو تخلف عقلي فالعلم يجب أن يتوفر للجميع لانه حق اساسي من حقوق الطفل والطفولة في الاسلام ولذلك فان التربية الاسلامية قد أولت عنايتها ورعايتها لذوي العاهات والمتخلفين عقليا من الاطفال والشباب باعتبارهم يمثلون قطاعا هاما من قطاعات المجتمع تقول التقديرات الدولية انهم يمثلون ١٠٪ من جملة تعداد السكان الاجمالي في كل مجتمع ولذلك فان من مبادىء التربية الاسلامية مخاطبة الناس على قدر عقولهم يقول الامام الغزالي في هذا الشأن: «ان يقتصر المعلم بالتعلم على قدر فهمه فلا يلقى اليه ما لا يبلغه عقله فينفره أو يحبط عليه عقله ويقول الرسول الكريم: نحن معاشر الانبياء امرنا ان ننزل الناس منازلهم ونكلمهم على قدر عقولهم وفي حديث آخر يقول الرسول: سيروا على قدر ضعفائكم بدون ان يحدد ماهية الضعف ولذلك فان لذوي العاهات وكذلك المتأخرين عقليا أو دراسيا حقوقا اساسية على الآباء والمجتمع في رعايتهم والعناية بهم وتوفير التعليم والثقافة لهم على حسب امكانياتهم الذهنية أو البدنية أو هما معا كما يجب عليهم توفير العناية الطبية والرعاية المادية والاجتماعية لهم فان عجز الآباء والاولياء تنتقل المسؤولية عن كل ذلك الى الدولة والمجتمع فالاسلام هو دين التكافل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لكل فرد من افراد المجتمع بقطع النظر عن كونه فردا طبيعيا أو غير طبيعي.

١١ـ الاعتراف بحق الملكية الخاصة للطفل منذ ان تحمل به أمه في بطنها:

حق الملكية الخاصة من الحقوق الاساسية للطفل والطفولة في الاسلام وقد

كرم الاسلام الطفل حتى قبل أن يولد من بطن أمه و يخرج للحياة بشرا سو يا فمنع الاجهاض واعتبره ضر با من قتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق و بمجرد ثبوت الحمل عند المرأة تثبت للجنين حقوق الملكية وحقوق الارث بحيث يرث و يورث ولا يجوز لاحد من الناس ان يمس حقا من حقوق هذا الجنين في الملكية الخاصة وفي الارث ايضا ـ اما بعد ان يولد الطفل فانه يصبح انسانا مكرما مثل الانسان الكبير على حد سواء ولا مسؤول عنه بعد الله سبحانه وتعالى سوى والديه أو من يقوم مقامهما من افراد المجتمع في حالة وفاة الوالدين.

١٢ ـ تحر يم القسوة في العقو بة بالنسبة للاطفال:

الطفل مخلوق عاجز وضعيف وهو خالي الذهن من كل معاني الحرام والحلال ومن معاني القيم التي يتعامل الناس فيما بينهم على أساسها ولذلك فهو في حاجة الى من يرشده و يأخذ بيده في هذا العالم المجهول بالنسبة له ومن طبيعة الطفل والطفولة كثرة الحركة وحب الاستطلاع والتجر يب لمعرفة الاشياء واختبارها حبا في معرفة ماهيتها ومن هنا تكثر اخطاء الأطفال وتكثر شقاوتهم و بالتالي يعاقبون في بعض الاحيان عقابا بدنيا نتيجة لبعض التصرفات الطائشة في نظر الكبار. وقد اجاز الاسلام والتر بية الاسلامية عقاب الطفل في بعض الاحيان بدنيا ولكنها منعت القسوة في العقو بة وجعلت العقو بة على درجات. يحدثنا الفيلسوف الاسلامي (ابن سيناء) في كتابه (السياسة) عن كيفية عقاب الطفل عند الضرورة فيقول: (اما اذا اقتضت الضرورة الالتجاء الى العقاب (فانه) ينبغي مراعاة منتهى الحيطة والحذر فلا يؤخذ الوليد اولا بالعنف وانما بالتلطف ثم تمزج الرغبة بالرهبة وتارة يستخدم العبوس او ما يستدعيه التأنيب وذلك وفق كل حالة خاصة ولكنه اذا أصبح من الضروري الالتجاء الى الضرب ينبغي الا يتردد المر بي ـ ولكن الالتجاء الى الضرب لا يكون الا بعد التهديد والوعيد).. وأما العلامة ابن خلدون فقد عقد في مقدمة تار يخية فصلا هاما خصصه للحديث عن عقاب الاطفال تحت عنوان: (فصل في ان الشدة على المتعلمين مضرة بهم) و بعد ان يشرع مضار الشدة والغلظة في تر بية الاطفال يقول: (فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده الا يستبد عليهم في التأديب) فابن خلدون يتفق مع ابن سيناء في ان استعمال الشدة مع التلاميذ مضرة لهم جسميا وخلقيا واجتماعيا و وجدانيا.. و يلاحظ بوجه عام ان المر بين المسلمين وهم ابن سيناء والغزالي والعبدري وابن خلدون وغيرهم قرروا منع الشدة في عقو بة التلاميذ وان يعامل كل طفل المعاملة التي تلائمه بحيث لا يلجأ المعلم الى العقاب الا عند الضرورة القصوى وان يكون ذلك في أضيق الحدود و بالجملة فان علماء التر بية الاسلامية قد قرروا عدة مبادىء في العقاب هى في الاساس مستمدة من

مبادىء الاسلام نفسه هى على الترتيب التالي:
١) النصح والارشاد على انفراد.
٢) ثم التقريع على رؤوس الاشهاد.
٣) ثم الضرب اخر الامر إن لم تصلح الاجراءات السابقة.
وعليه فان العقاب البدنى ينبغى "لا" يلتجأ اليه الا بعد استنفاد عدة وسائل وذلك محافظة على كرامة الطفل (٣١) الانسانية.

ـ حق الطفل والطفولة في اللعب:

يعتبر اللعب حقا اساسيا من حقوق الطفل والطفولة ولذلك منحت التربية الاسلامية هذا الحق للطفل منذ اربعة عشر قرنا وأوصت بضرورة توفيره له يقول الرسول الكريم : (روحوا على انفسكم ساعة فساعة فان القلوب اذا كلت ملت).. فاللعب في الواقع يعتبر مظهراً من مظاهر سلوك الطفولة الطبيعية لان الطفولة هى مرحلة اللعب والمرح في حياة الانسان واللعب في مرحلة الطفولة المبكرة له اهمية كبرى لعظمة تأثيره في مراحل النمو بالنسبة للطفل .. والشىء المؤكد هو ان الطفل حينما يلعب يشعر باللذة الغامرة في استخدام قواه واستعداداته وتعتبر هذه اللذة هى علة النشاط الذى يقوم به وهو وسيلة الطفل التى ينمو بها و يرقى بواسطتها فاذا لم يقبل عليه طفل ما كان ذلك دليلا على عيب فطرى أو مرض نفسي فيه.. والطفل عن طريق اللعب يضيف معلومات جديدة الى معلوماته السابقة عن العالم الخارجي فهو يلعب لعبا خياليا في بعض مراحل عمره ممثلا دور الاب أو الام احيانا ودور الولد الجديد أو دور الشرطى أو الجندى احيانا أخرى وهو في لعبه يمثل كل ما يرى(٣٢) الكبار يعلمونه.. ومن هنا فاللعب من الحقوق الاساسية التى لا ينبغى ان يحرم منها الطفل لاي سبب من الاسباب لانه يزوده بالبهجة والسعادة والسرور وقد اكد المربون المسلمون على ضرورة السماح للطفل باللعب لما له من تأثير بالغ في صحته النفسية والعقلية والجسمية يقول الامام الغزالى: (و ينبغي ان يؤذن له اي الصبي) بعد الانصراف من الكتاب ان يلعب لعبا جميلا يستريح اليه من تعب المكتب بحيث لا يتعب في اللعب فان منع الصبي من اللعب وارهاقه الى التعليم دائما يميت قلبه و يبطل ذكاءه(٣٣) و ينغص عليه العيش حتى يطلب الحيلة في الخلاص منه رأسا).. والغزالى في هذا الرأى سبق علماء النفس وفلاسفة التربية الحديثة في القرن العشرين في تحليل حاجة الطفل الى اللعب وضرورة الاعتراف له بهذا الحق.

١٤ـ حق الطفل في الانفاق عليه ورعايته صحيا حتى يبلغ سن الرشد:

رعاية الاطفال الصغار صحيا وحضانتهم وارضاعهم وحسن تربيتهم والانفاق عليهم يعتبر حقا اساسيا من حقوق الطفل والطفولة على الآباء واولياء الامور فاذا لم يكن هناك آباء ولا اولياء امور فان الواجب عندئذ ينتقل الى المجتمع وقد فرض الاسلام النفقة على الاولاد اذا لم يكن هناك لهم مال خاص بهم، على الآباء ثم الاقرب فالاقرب لهم من اولياء الامور اذا لم يكن لهم آباء وتشمل النفقة كل ما يحتاجه الطفل من مأكل وملبس وعلاج وغيره يقول الله سبحانه وتعالى: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن (٣٤) بالمعروف) وتستمر النفقة واجبة للطفل الصغير من طرف الوالد او من يقوم مقامه حتى يبلغ و يستطيع الكسب اما البنت فان النفقة عليها تستمر على والدها او من يحل محله حتى تتزوج أو تعمل.

وقد رأى الامام محمد بن الحنفية ان الحد الذى تنتهى به حضانة الصغير هى سن المراهقة وقد فصلت كتب الفقه احكام الولاية والنفقة والحضانة للصغير(٣٥) بما يكفل للطفل حياة كريمة فى ظل والديه أو من يرعاه يقول (ص) في شأن كفالة الاولاد والانفاق عليهم ورعايتهم ماديا وصحيا وثقافيا وتربويا (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته) ومعلوم ان الراعى كما عليه حفظ من استرعى وحمايته والتماس مصالحه فكذلك عليه تأديبه (٣٦) وتعليمه.

هذه باختصار وتركيز هي أهم حقوق الطفل والطفولة الاساسية في الاسلام والتربية الاسلامية كما وردت في القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف وأقوال المربين المسلمين ومن خلال استعراضها يتضح لنا ان الطفل والطفولة في التربية الاسلامية التى روحها القرآن الكريم تحتل مكانة مرموقة وان حقوقها معترف بها ومحافظ عليها بنص القرآن والحديث وان الاسلام قد وضع نظاما محكما ودقيقا للطفل والطفولة منذ ان ينشأ نطفة في بطن أمه الى ان يخرج الى الوجود بشرا سويا ثم بعد ذلك يوالى الاسلام رعايته له والمحافظة عليه حتى يصبح رجلا راشدا قادرا على العمل والكسب وشق طريقه في الحياة ولم يترك الاسلام والتربية الاسلامية أية مرحلة من مراحل الطفولة دون ان يحدد فيها الحقوق التى يجب ان يحصل عليها الطفل والواجبات الملقاة فى هذا الصدد اما على الوالدين أو على ذوى القربى بالنسبة للطفل الاقرب منهم فالاقرب او على المجتمع في حالة عدم وجود الوالدين وذوى القربي.

ولذلك ينبغي التنويه بالنظام الاسلامى العادل و بالتربية الاسلامية السمحاء في مجال حقوق الطفل والطفولة الاساسية.

١ـ مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة:

واذا انتقلنا من الحديث عن مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الاسلامية الى الحديث عن مكانة الطفل وحقوقه الاساسية في التربية الغربية الحديثة فاننا نجدها هي الاخرى قد وفرت للطفل ـ وخصوصا في القرن العشرين ـ أهم حاجاته الاساسية غير ان الطفل لم يصل الى هذه الدرجة المرموقة التي يتمتع بها في القرن العشرين الا بعد ان مرت عليه فترات في غاية الصعوبة والقسوة والشدة والحرمان والاضطهاد. ومن هنا كانت التربية الاسلامية أسبق من التربية الاوربية الحديثة في الاعتراف للطفل بحقوقه الاساسية بحوالي أربعة عشر قرنا.
وفي البداية ينبغي ان نسجل بأن الدراسات الحديثة في علم النفس وكذلك في علم الحياة هي التي يعود اليها الفضل في جعل بعض الباحثين الاوربيين يقوم بتقسيم عصور تطور التربية بالنسبة الى موقفها من الطفل الى قسمين:

القسم الاول: يشمل العصور القديمة حيث كان الطفل (في غير التربية الاسلامية) عبارة عن كم مهمل لم يعترف له بحقوقه الاساسية ولا بكرامته الانسانية.

أما القسم الثاني: فهو يبدأ مع بداية محاولة الاعتراف للطفل ببعض حقوقه الاساسية وذلك ابتداء من النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.
لقد كانت الفلسفات التربوية التي تدخل ضمن القسم الاول من عصور تطور التربية في العالم (غير الاسلامي) تعتبر الطفل عبارة عن رجل صغير أو بتعبير اصح تعتبر الطفل عبارة عن مختصر رجل و بالتالي كان المربون في تلك العصور يفهمون الطفل من خلال فهمهم لحياة الرجل الكبير وكل ما يتصل به ولذلك كلف الطفل في تلك التربية فوق ما يطيق نظرا لانه عومل وهو طفل صغير كما يعامل الرجل الكبير سواء بسواء. أما في العصر الحديث فقد اثبت علم الحياة وعلم النفس نتيجة للتقدم الكبير الذي حصل فيهما ان للطفل حياة خاصة به هي غير حياة الرجل بل لا علاقة لها اطلاقا بحياة الرجل الا بذلك الاستعداد الفطري الذي سينتقل به الطفل من الطفولة الى الرجولة بعد تطورات نفسية و بيولوجية يمر بهما في كل مرحلة من مراحل نموه. وعلى ذلك فان التربية في حقيقتها انما هي في العمل على مساعدة هذا التطور على ان يكون متفقا مع احتياجات الطفل والمجتمع لذلك نادى المربون في هذا العصر بعدم تكليف الطفل بما لا يطيق. والواقع ان دراسة حياة الطفل دراسة موضوعية لم تحصل الا في القرن العشرين الذي يعتبر بحق العصر الذهبي للطفل والطفولة وان بدأت طلائع تلك الدراسات قبل هذا القرن بوقت طويل نسبيا

ولقد غيرت تلك الدراسات طرق التربية ومفاهيمها رأسا على عقب حيث أصبح الطفل شريكا لمعلمه في العملية التربوية بعد ان كان في القرون السابقة يقسر قسرا على قبول معلومات جافة يحشى بها دماغه حشوا ولا يسمح له بأية مناقشة أو معارضة أو نشاط ذاتي أو لعب أو مرح أو غيرها من حاجات الطفولة. وهكذا فان ما وصلت اليه دراسة حياة الطفل الذي سيكلف بحمل اعباء الحضارة والمدنية في المستقبل قد قضت على الانسانية باحترامه واحترام قواه وملكاته فلا يجوز مثلا ارهاقه كما كان عليه الحال في السابق ولا يجوز كذلك تكليفه بما لا يطيق كما كان يحصل في عصور التربية الماضية بل ان التربية الحديثة ذهبت الى اكثر من ذلك حيث نادت بوجوب اشراكه في تربية نفسه وطلبت من المعلم ان يكون دوره دور مساعد فقط في العملية التربوية للطفل و بذلك تطورت التربية تطورا هائلا في العصر الحديث حيث انتقلت من القسوة الى الرحمة ومن الشدة الى الشفقة ومن الضرب والتعذيب الى اللطف والحنان ومن الاستبداد بالطفل الى محاولة اشراكه في جميع مراحل العملية التربوية مراعية في ذلك كله مراحل نموه العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي. من هنا كما قلنا اصبح المربون يطلقون على القرن العشرين اسم العصر الذهبي للطفل والطفولة وقد سجلت النهضة التربوية الحديثة في هذا العصر ظهور عدة مدارس تربوية جديدة تقوم على اساس الاعتماد على نفسية الطفل ونموه ومراعات ميوله واستعداداته العقلية والذهنية مثل مدارس (منتسوري) (٣٧) التي تسمح للطفل بالحرية في الحركة والتنقل لان الثبات والسكون مضران به كما تعمل على تدريب حواسه وتربيته عن طريق اللعب والألعاب، فهو يلعب و يتعلم. ومثل المدارس التي تطبق طريقة دالتون (٣٨) حيث يتحمل الطفل القسط الاكبر من مسؤولية تعليم نفسه بنفسه فهو يدرس و يحصل و يبحث معتمدا في ذلك كله على نفسه في اغلب الاحيان. أما وظيفة المعلم فتقتصر على الارشاد والتوجيه فقط حيث يقوم بتفسير (٣٩) ا يشكل على التلاميذ أو يستعصى عليهم فهمه ومثل طريقة المشروع وطرق التعليم عن طريق النشاط فهذه الطرق جميعها تعتمد على فاعلية ونشاط الطفل في التعليم ولا تلتجىء الى القسر والترهيب واجبار الطفل على تعلم أي شيء عن طريق الضغط والاكراه. ان هذه الالوان الجديدة التي جاءت بها التربية الحديثة انما الغرض منها هو اعداد الطفل للكفاح في المجتمع عن طريق تكوين شخصيته منذ عهد الطفولة المبكرة تكوينا يجعله في مستقبل حياته يعتمد على نفسه في تحصيل معاشه بما يتفق مع وظيفة المجتمعات الحديثة التي تعيش في عصر انفجار العلم والتكنولوجيا. و يلاحظ ان البداية الصحيحة لدراسة الطفل دراسة علمية من اجل فهمه وفهم حاجاته

الاساسية هي التي قام بها الفيلسوف الفرنسي روسو (٤٠) في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ولذلك يعتبره الباحثون في علوم التربية أول فيلسوف حاول بناء قواعد التربية على دراسة الطفل وقد سجل افكاره عن الطفل في كتابه المشهور (اميل) (٤١). ورغم ما كان لمحاولة روسو من اثار بعيدة المدى في تنبيه الاذهان في اوربا الى ما كان يعانيه الطفل في ذلك الحين من تعاسة وشقاء واضطهاد الا ان (روسو) تطرف كثيرا في آرائه نحو تربية الطفل حيث دعا الى وجوب ابعاده عن كل اتصال او احتكاك بالمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة الوثيقة بنشأة الطفل وتربيته وهي المؤسسات الثلاثة التالية:

١) ابعاد الطفل عن والديه أو الاسرة.
٢) ابعاد الطفل عن المدرسة أو معهد التعليم.
٣) ابعاد الطفل عن المجتمع أو البيئة الاجتماعية.

وقال بوجوب وضعه في يد معلم ليس فيه اي عيب من عيوب الوالدين والمدارس والمجتمع هذا المعلم سماه (روسو) بالطبيعة. ان روسو في هذه الدعوة المتطرفة قد حرم الطفل في الواقع من حيث لا يدري من اهم عناصر حقوقه الاساسية وهي حقه في ان يعيش ضمن اسرة تمنحه الحب والعطف والحنان وحقه في ان يذهب الى المدرسة التي تزوده بالتربية المقصودة والعلم المفيد وحقه في الا تصال بالمجتمع الذي عن طريقه يتشرب السلوك الاجتماعي المرغوب فيه و يتعلم طرق التعامل الصالحة في الاخذ والعطاء والنجاح والاخفاق وغيرها من الامور الاخرى التي تعمل على تكوين شخصيته تكوينا نفسيا (٤٢) واجتماعيا واخلاقيا سليما وقد نشطت الدراسات بعد وفاة (روسو) (١٧٧٨) المتعلقة بالطفل والطفولة و بلغت ذروتها مع مطلع القرن العشرين حيث ألقت أضواء ساطعة على حاجات الطفل وحقوقه الاساسية يمكن اجمال نتائجها في النقاط التالية:

(١) لقد ساعدت دراسة الطفل على تفهم طبيعته واطوار نموه (٤٣) المختلفة واكسبته حقوقا بعد ان لم يكن عليه الا واجبات فقط وصار ذا شخصية حقيقية يتمتع بكثير من الحرية التي تساعده على تنمية قواه الجسمية والعقلية والخلقية.

(٢) وجهت انظار المربين من والدين ومعلمين الى الفروق الفردية بين الافراد وحملتهم على الاهتمام بها وصار من غايات التربية انماء القوى المختلفة في الاطفال والوصول بها الى الدرجة المقدرة لها.

٣) ساعدت المربين في الوقوف على القوى العقلية في الأطفال فأصبحوا قادرين على معرفة أن هذا الطفل ذكي وذاك غبي وآخر ضعيف الذاكرة أو بطيء الفهم الى غير ذلك.

(٤) تسببت في اصلاح كثير من الغلطات الشائعة في تعليم الصغار وأخصها التعليم النظري الخالي من التدريب العلمي ومن التطبيق و بذلك وفرت على الاطفال والمربين وقتا كبيرا وجهدا عظيما كانا يضيعانه سدى من جراء سوء الطرق والجهل بطبائع الاطفال واطوار نموهم.

(٥) افادت في وضع مناهج مرنة تتناسب وقوى واستعدادات الاطفال.

(٦) ساعدت المربين على فهم المشاكل الاخلاقية وصار الآباء والمعلمون يفهمون اطفالهم تمام الفهم و يحاولون التأثير فيهم بتعديل بيئتهم وتحويل ميولهم الى وجهات نافعة بعد ان أصبحوا يعرفون اسباب افعالهم ومصادرها.

(٧) ساعدت على معرفة ضعاف العقول وعلى العناية بتربيتهم تربية عملية تتناسب وحالتهم العقلية. هذا وقد بلغت العناية بالطفل والطفولة في التربية الحديثة غايتها القصوى بعد الحرب العالمية الاولى وقد تجلى ذلك في صدور الميثاق العالمي لحقوق الطفل عن عصبة الامم في جنيف في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤م وهو الميثاق الذي كرس لاول مرة في تاريخ التربية حقوق الطفل الاساسية في التربية الحديثة وأوجزها في الحقوق الآتية:

١) ان يعطى الطفل الوسائل اللازمة للنمو الطبيعي والجسماني والروحي.
٢) يجب ان يطعم الطفل الجائع و يعالج المريض و يساعد المتخلف.
٣) ان يكون الطفل هو أول من يتلقى المساعدة في وقت الضيق.

ان يوضع الطفل في مركز يتوفر له فيه العيش الكريم وان يحمى من كل استغلال.

ان يربي الطفل على خدمة اخوانه والانسانية (٤٤) جمعاء.

و بعد الحرب العالمية الثانية اعيد النظر من جديد في هذا الميثاق واضيفت اليه عدة اضافات جديدة وصدر عن الامم المتحدة في ٢٠نوفمبر ١٩٥٩ وهو يقع في عشرة بنود تتضمن حق الطفل في ان يستمتع بوقاية خاصة وان تتاح له فرص وتسهيلات تؤدي الى تنشئته على نحو يكفل له رعاية طبيعية وصحة كاملة في ظل الحرية والكرامة وان يكون له اسم وجنسية من وقت ولادته كما يكون له حق الاستمتاع بمزايا الامن الاجتماعي و يشمل ذلك التغذية الكاملة والمأوى والرياضة

والخدمات الطبية وان يمنح حق العلاج الخاص والتعليم والرعاية اذا اصيب بعجز وان ينشأ في جو من العطف والامن وفي حدود الامكان في رعاية الوالدين وفي نطاق مسؤوليتهما وان تتاح له الفرصة لكي يتعلم وان يكون اول من يحصل على الوقاية والاغاثة في الاوقات التي تحدث فها النكبات وان تتاح له الوقاية من كافة ضروب الاهمال والقسوة والاستغلال وكذلك من الاعمال التي قد ينجم عنها اي نوع من التمييز العنصري.. ان المتأمل في بنود ميثاق حقوق الطفل سواء الذي صدر عن عصبة الأمم ١٩٢٤أو الذي صدر عن الامم المتحدة عام ١٩٥٩يجدها لم تزد شيئا عن الحقوق التي كفلها الاسلام والتربية الاسلامية للطفل منذ اربعة عشر قرنا ولذلك فانه لا مجال للمقارنة بينهما هنا وانما الشيء الذي نريد ان نؤكد عليه هو ان الطفل في التربية الحديثة لم يصل الى هذه المرحلة اي مرحلة الاعتراف له بحقوقه الاساسية على مستوى عالمي الا بعد ان مر بصنوف من الاهمال والارهاق وضروب من النكران لحقوقه وحاجاته الاساسية وانواع من التعذيب والمعاملات القاسية و يمكن أن نسوق أقوالا لبعض المربين الاوربيين يصفون لنا فيها الحالة التعيسة التي كان عليها الطفل في التربية القديمة اي في القرون الوسطى وما قبلها فقد وصف (فينلون) (٤٥) المدارس في القرن السابع عشر في اوربا فقال: (ليس فيها حرية ولا سرور بل دروس مستمرة وصمت طويل وجلوس متعب ثم تهديد ووعيد وقال احد المعلمين يصف معاملة الاطفال في تلك التربية: (اننا لا ننقطع ليل نهار عن معاقبة الاطفال الذين في مدارسنا وتحت رعايتنا وانهم يزدادون في كل يوم سوءا على سوء وشرا على شر) و يصف (مونتان) في كتابه عن مدرسة للاطفال الذكور بانها عبارة عن: (سجن من السجون) (و يقول): اقبلوا وادخلوا حينما يكون التلاميذ في دروسهم ولن تسمعوا الا صياح اولاد يجلدون وضوضاء معلمين يرتعدون وهم سكارى من الغيظ وطريقتهم في تشويق تلك الارواح الصغيرة الخائفة المسكينة الى كتبهم هي الوجه العابس والعصا الغليظة)(٤٧) و يقول (جون لوك) المربي والفيلسوف الانكليزي المعروف وهو من اعلام التربية في اوربا في القرن السابع عشر وصاحب نزعة التربية الترويضية القاسية في كتابه (بعض الافكار حول التربية) حيث دعا صراحة الى عدم مراعاة رغبات الطفل وميوله فيقول: (كما أن قوة الجسم تأتي بتعويده تحمل المشاق فكذلك الفضيلة لا تأتي الا بترويض النفس ترويضا قاسيا اي بتعويد المرء قهر شهواته وميوله ووضعها تحت سيطرة العقل ولا تنشأ هذه القوة السيطرة على الشهوات والميول النفسية الا بتدريب الطفل منذ الصغر) ثم يقول: «فلو سئلت عن رأي بهذا الصدد لقلت ان الواجب يقضي علينا الا نراعي رغبة الطفل وانما ينبغي ان نقرميوله

وشهواته وهو في المهد ولا نعطيه الشيء لانه يريده ولكن لانه يجب عليه ذلك» وقال في مكان آخر من كتابه المذكور(٤٨) بما ان منشأ الخوف لدى الاطفال هو الالم فينبغي أن نعودهم تحمل الآلام فتنشأ لديهم ملكة الازدراء بالألم وهذه تكسبهم قوة لها الأثر الكبير في تنمية الشجاعة والعزم في نفوسهم في المستقبل»(٤٩) وقد كانت النظرة الى الطفل حتى حوالي نهاية القرن السابع عشر وما قبله مختلفة فالبعض من المربين مثل (روسو) كانوا ينظرون الى الطفل على انه طاهر وخير بفطرته ومن ثم ينبغي معاملته بلطف ورحمة وحنان والبعض الآخر من المربين الذين كانوا متأثرين بالديانة المسيحية وهم الأغلبية الساحقة كانوا يرون أن الطفل شرير بطبعه و بالتالي ينبغي معاملته معاملة قاسية في تربيته وتعليمه وفي سائر شؤونه الاخرى حتى يمكن اقتلاع نزعة الشر من نفسه وهو لايزال طفلا صغيرا حتى لا تكبر معه وعندئذ يصعب أمر تهذيبه واستقامته (٥٠) وطبعا فان هذين الاتجاهين في النظرة الى الطفل لا يقول بهما الاسلام والتربية الاسلامية فالطفل في الاسلام ليس خيرا بطبعه ولا شريرا بطبعه ولكنه يولد على الفطرة قابلا للخير أو الشر والحسن أو القبح والفضيلة أو الرذيلة والبيئة الاجتماعية هي التي تؤثر فيه وفي توجيهه اما الى الخير واما الى الشر ونقصد بالبيئة الاجتماعية الاسرة والمدرسة والمجتمع فهذه المؤسسات الاجتماعية الثلاث هي التي لها التأثير الاكبر في استقامة الولد أو اعوجاجه وفي حسن سيرته وطيب سلوكه أو انحرافه وتدهوره فمن الممكن ان يصبح الطفل خيرا ومستقيما اذا تعود الخير والاستقامة في البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها ومن الممكن ان ينشأ الطفل شريرا وفاسدا أو منحرفا اذا تعود الشر والانحراف والفساد في البيئة التي يعيش فيها او يختلط بأفراد مجتمعها في المنزل ومعهد الدراسة والمجتمع الكبير والى هذا المعنى يشير الحديث النبوي الشريف (كل مولود يولد على الفطرة وابواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه).

خلاصـــــة ومقترحـــــات:

وخلاصة القول يمكن ان نوجز ما قلناه من قبل في نقاط رئيسية هي كما يلي:
لقد اعترف الاسلام والتربية الاسلامية للطفل والطفولة بكل الحقوق الاساسية مثل: حق الحياة وحق الحرية وحق الكرامة الانسانية وحق الملكية الخاصة وحق تسميته باسم لائق وجميل وحق التعليم والثقافة وحق العطف والحب والحنان وحق المعيشة ضمن اسرة تمنحه حبها ورعايتها وحق الرعاية والكفالة للطفل اليتيم وحق الانفاق على الطفل حتى يكبر و يعمل وحق اللعب الى غير ذلك من بقية الحقوق الاخرى التي سبق ان شرحناها بالتفصيل وذلك قبل ان يعلن المجتمع

الحديث في القرن العشرين (ميثاق حقوق الطفل) و بذلك سبقت التربية الاسلامية في رأينا -غيرها من أنواع التربيات الاخرى شرقاً وغرباً في الاعتراف للطفل بحقوقه وحاجاته الاساسية بحوالي اربعة عشر قرنا وليس معنى هذا ان الطفل في التربية الاسلامية لم يتعرض لأية قسوة أو عنف أو قسر في معاني التعليم مثلا فقد كان هناك في الكتاتيب على سبيل المثال ما يعرف في بعض اقطار العالم العربي والاسلام (بالفلقة) وهي نوع من العقاب البدني بالعصا يوقعه المعلم على الطفل المتعلم ولكن ذلك كان مخالفا لما قرره المربون المسلمون في التأديب والعقوبة البدنية حيث جعلوا الضرب آخر ما يجوز الالتجاء اليه من طرف المربين والمعلمين واشترطوا الا يكون ضربا مبرحا وذلك بعد الالتجاء اولا الى اسلوب التأديب على انفراد وثانيا الى التقريع على رؤوس الاشهاد ثم بعد ذلك اذا لم ينفع هذان الاسلوبان يلتجأ عندئذ الى الضرب غير المبرح أما التربية الحديثة فقد وفرت بعد محاولات كبيرة من بعض المربين والمصلحين الاجتماعيين استمرت عدة قرون للطفل والطفولة وفي وقت متأخر جدا حقوقه الاساسية وذلك مع بداية فجر القرن العشرين الذي صار الباحثون في التربية يطلقون عليه اسم (عصر الطفل والطفولة) حيث ازدهرت فيه الدراسات والبحوث الخاصة بالطفل في جميع انحاء العالم واصبحت تحتل مكانة مرموقة في علوم التربية وعلم النفس وعلم الحياة بقصد تحقيق فهم أفضل للطفل واحتياجاته ونفسيته الى آخره وقد تجلت مكانة الطفل في التربية الحديثة في (الميثاق العالمي لحقوق الطفل) الذي صدر عن عصبة الامم في جنيف سنة ١٩٢٤ ثم أعيد اصداره مرة ثانية من طرف الامم المتحدة بعد عدة اضافات جديدة أدخلت عليه سنة ١٩٥٩ولذلك فلا مجال للمقارنة هنا بين ما منحته التربية الاسلامية للطفل والطفولة من حقوق أساسية وما منحته التربية الحديثة له من نفس الحقوق وذلك لعدم التوافق الزمني بينهما حيث سبقت التربية الاسلامية بأكثر من عشرة قرون التربية الحديثة في هذا المجال.

مقترحـــــــــات:

وفي ختام هذا البحث عن حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة يتقدم الباحث الى المعنيين بشؤون الطفل والطفولة في كل بلد عربي واسلامي بالمقترحات التالية:

١) العمل على توفير دور الحضانة ومدارس رياض الاطفال للاطفال الذين تقل اعمارهم عن ست سنوات وهم قطاع كبير يمثل ٢٢٪من النسبة العامة لتعداد السكان اي حوالي ربع سكان الوطن في الدول العربية والاسلامية. ان هذا القطاع

الهام من الطفولة في العالم العربي والعالم الاسلامي يكاد ان يكون مهملا مع ان المرأة اصبحت تعمل الى جانب الرجل في مختلف الادارات وقطاعات الانتاج الحيوية وهي لا تجد من يعتني بأولادها عندما تكون في العمل و بالتالي يتعرض هؤلاء الاطفال الى شتى أنواع الحرمان والاهمال بسبب وجود امهاتهم في العمل وعدم وجود من يعنى بهم عناية تربوية سلمية مما يؤثر تأثيرا سيئا في مستقبل حياتهم.

٢) توفير التغذية الصحية لاطفال ما قبل المدرسة وكذلك اطفال المدارس الابتدائية وخصوصا في الاحياء الفقيرة في المدن وفي قرى الريف وهم جميعا يمثلون نسبة ٤٧٪ من جملة تعداد السكان العام (اطفال من سن ١٥ فما دون) وقد قطعت الجزائر في مجال المطاعم المدرسية للاطفال خطوات هامة ولكن لا يزال امامها الشيء الكثير الذي ينبغي عليها انجازه في هذا المجال.

٣) الاكثار من مدارس ضعاف العقول وكلذك المتأخرين دراسيا لاي سبب من الاسباب والعمل على تعميمها في مختلف ولايات الوطن نظرا لضخامة عدد هذا القطاع الذي يمثل ١٠٪ من جملة التعداد العام للسكان كما تقول دراسات اليونسكو.

٤) العناية بالاطفال المكفوفين والاطفال الفاقدي السمع والبصر والاكثار من المدارس الخاصة بتعليمهم وتكوينهم مهنيا حتى يساهموا في معركة الانتاج في أوطانهم ولا يعيشوا عالة على المجتمع.

٥) العناية بالاطفال الموهوبين لانهم عدة المستقبل و بناة الحضارة والتطور وانشاء مدارس وفصول خاصة بهم لكي ترعى مواهبهم وعبقرياتهم منذ الصغر وتوجيههم الى ما يصلح لهم من الدراسة والتدريب المهني والفني حتى يمكن الاستفادة من تلك المواهب والعبقريات فيما يفيد المجتمع والدولة والتقدم العلمي والتنكولوجي في الوطن العربي والاسلامي.

٦) العناية بتعليم البنات بصفة خاصة وتمكينهن من الدراسة من البداية حتى النهاية وذلك نظرا لما لدور الام من خطورة في تكوين الاجيال وتماسك الاسرة اذا كانت على مستوى عال من التربية والثقافة.

٧) العمل على نشر التعليم الاساسي في كل الاوطان العربية والاسلامية حتى يصبح هذا النوع من التعليم اجباريا وشاملا لكل اطفال العالم العربي الاسلامي الذين هم في سن التعليم.

٨) توفير مواد ثقافية متنوعة خاصة بالاطفال في مختلفة مراحل العمر مثل كتب القصص المختلفة وكتب العلوم المبسطة وكتب الحكايات والاساطير والكتب الدينية وكتب الحيوانات والكتب التاريخية والكتب القومية حتى تنشأ طفولتنا نشأة

قومية ووطنية سليمة فكرا وعقيدة و بذلك تحميهم من خطورة الغزو الفكري الوارد من الخارج.

٩) تكون مسارح خاصة بثقافة الاطفال أسوة بما هو موجود من مسارح خاصة بثقافة الكبار تعرض فيها المسرحيات والتمثيليات التي تهتم بالطفل والطفولة وتخاطبهم بلغة الام والاهتمام بصفة خاصة بمسرح العرائس والدمى.

١٠) العناية بوسائط ادب الاطفال و يشمل ذلك صحافة الاطفال وانواعها ومجلات الاطفال واختصاصاتها وانواع كتب الاطفال محليا وعالميا وموسوعات ومعاجم الاطفال ومفكراتهم.

١١) العناية بسينما الاطفال والاكثار من انشاء الافلام المتنوعة الخاصة بالطفولة وخصوصا افلام الصور المتحركة الناطقة باللغة العربية والنابعة من بيئات الاطفال وثقافتهم القومية حتى يجد هؤلاء الاطفال افلام التسلية وافلام الثقافة والافلام الهزلية التي تشبع شوقهم ورغبتهم الى مثل تلك الموضوعات.

١٢) العناية ببرامج الاطفال في الاذاعات والتلفزة العربية والاسلامية بحيث تمثل مختلف فئات اعمار الاطفال والاكثار منها والدقة في اختيار مضمونها.

١٣) وضع افلام متنوعة عن الطفل والطفولة في مختلف البلاد العربية والاسلامية والعمل على تبادل عرضها في مختلف دور السينما والتلفزة العربية والاسلامية حتى نوجد رابطة قوية بين اطفال العالم العربي والاسلامي و بالتالي نساعد على تكوين وحدة فكرية وقومية بين اطفال اليوم ورجال الغد المنشود.

١٤) العناية بتدريس التربية الاسلامية في المدارس والمعاهد لانها تربية تكون الرجولة والارادة والصلابة على مواجهة مشاكل الحياة والله ولي التوفيق.

الحواشى

(١) انظر **المعجم الوسيط** جـ٢ ص٥٦٦ اصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٦١ وكذلك المنجد في اللغة والادب والعلوم ص٤٦٧ ط بيروت سنة ١٩٦٦.

(٢) محمد ابو العزم، **حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي**، الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية ص٦٧ بيروت سنة ١٩٧٠.

(٣) انظر/ د. عبد الله الصوفي **موسوعة العناية بالطفل**، دار العودة بيروت سنة ١٩٧٧/ص ٢٤٦.

(٤) تراجع في هذا الصدد منشورات كتابة الدولة للتخطيط في الجزائر الصادرة سنة ١٩٧٨ التي تناولت نتائج هذا الاحصاء.
(٥) راجع **صحيفة التخطيط التربوي** عدد ٢٢ السنة الثامنة ــ يناير ــ وابريل سنة ١٩٧٠ ص ٨١ مكتب اليونسكو للتربية في البلاد العربية بيروت.
(٦) **مجلة التربية الجديدة** عدد ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ السنة الخامسة ص ٨٧.
(٧) حسين مؤنس **عالم الاسلام**، دار المعارف ط١ سنة ١٩٧٣ ص ٢٦٩.
(٨) سورة الاسراء الآية ٣١.
(٩) سورة النحل الآية ٥٩.
(١٠) الامام الغزالي، **احياء علوم الدين** جـ١ الباب الاول في فضل العلم والتعليم من ص ١٣ الى ص ١٤ مؤسسة الحلبي القاهرة سنة ١٩٦٧.
(١١) الغزالي **احياء علوم الدين**، جـ٣ ص ٩٢ نفس الطبعة.
(١٢) الغزالي **احياء علوم الدين جـ٣** ص ٩٢ نفس الطبعة.
(١٣) علي عبد الموجود القاضي، **صحيفة التربية**، عدد ١ ــ ابريل سنة ١٩٧٧ القاهرة ص ٧٠.
(١٤) الغزالي **احياء علوم الدين**، جـ٢ ص ٢٥٠ المرجع السابق.
(١٥) سورة الاسراء الآية ٢٤.
(١٦) سورة النحل الآية ٩٠
(١٧) رواه البخاري.
(١٨) احمد يوسف **أسس التربية وعلم النفس** ط ٣ سنة ١٩٥٩ القاهرة ص ٨٧
(١٩) متفق عليه من حديث أبي هريرة.
(٢٠) **احياء علوم الدين**، جـ ٣ مرجع سابق ص ٩٢.
(٢١) احمد يوسف **المرجع السابق** ص ٨٤.
(٢٢) محمود شلتوت، كتاب الفتاوي، دار الشروق القاهرة بدون تاريخ ص ٢٧٥.
(٢٣) سورة الانعام الآية ١٠٤.
(٢٤) سورة الممتحنة الآية ١٢.
(٢٥) محمد محمد المدني، **المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء، القاهرة ١٩٦٦ ص ١٢٨.**
(٢٦) سورة النساء الآية ٢.
(٢٧) سورة النساء الآية ١٠١.
(٢٨) **صبحي الصالح، معالم الشريعة الاسلامية**، دار العلم للملايين ط١ سنة ١٩٧٥ بيروت ص ٢٣٢.

(٢٩) انظر **كتاب «السياسة»**، منشور ضمن كتاب النصوص الفلسفية الميسرة للدكتور كمال اليازجي ط ٢ دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٦٣ ص ٢١٩.

(٣٠) جـ٤ ص ١٢٤٣ تحقيق وتعليق الدكتور علي عبد الواحد وافي القاهرة سنة ١٩٦٢.

(٣١) راجع مزيدا من التفاصيل عن العقوبة في التربية الاسلامية **في كتاب «التربية الاسلامية وفلاسفتها»** للاستاذ محمد عطيه الابراشي ط٢ القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ١٥٥.

(٣٢) ليلى يوسف، **سيكولوجية اللعب والتربية الرياضية** ط ٢ القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ٦.

(٣٣) نقلا عن **كتاب «التربية الاسلامية وفلاسفتها» ص ٢٧٧ المرجع السابق.**

(٣٤) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٣٥) دكتور عبد العزيز الخياط، المجتمع المتكافل في الاسلام، مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٩٧٢ ص ٢٣٧.

(٣٦) احكام القرآن، للجصاص جـ٣ ص ٥٧٤.

(٣٧) انظر حامد عبد القادر، **النهج الحديث في اصول التربية وطرق التدريس ط ٢ جـ٢ القاهرة سنة ٦١، ص ٧٣.**

(٣٨) انظر التربية على طريقة دالتون، ترجمة زكريا ميخائيل ط ٢ القاهرة سنة ١٩٤٩.

(٣٩) انظر صالح عبد العزيز، **التربية وطرق التدريس جـ٣ ط ٣ دار المعارف سنة ١٩٦٥. من ص ٢٠٢ الى ص ٢٣٢**

(٤٠) عاش في الفترة ما بين (١٧١٢ ــ ١٧٧٨)

(٤١) ظهر كتاب «اميل» سنة ٧٦٢.

(٤٢) دكتور احمد شاهين وآخرون، تربية الطفل ومبادىء علم النفس، جـ١ القاهرة بدون تاريخ ص ٦٠.

(٤٣) واصف البارودي، محاضرات في التربية جـ٢ ص ٢٢ بيروت بدون تاريخ.

(٤٤) انظر **الاعلان العالمي لحقوق الطفل** ترجمة ونشر منظمة اليونسيف بيروت بدون تاريخ.

(٤٥) عالم وأديب ومرب فرنسي (١٦٥١ ــ ١٧١٥)

(٤٦) كاتب وأديب فرنسي (١٥٣٣ ــ ١٥٩٢)

(٤٧) محمد عطية الابراشي، **الطفولة صانعة المستقبل**، الانجلو المصرية سنة ١٩٦٣ ص ٥٣

(٤٨) عاش في الفترة (١٦٣٢ ـ ١٦٧٤)

(٤٩) عبد الله عبد الدائم، التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين بيروت سنة ١٩٧٣ ط م ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨.

(٥٠) انظر عبد الله المشنوق، **تاريخ التربية** ط٢ مطبعة الكشاف بيروت سنة ١٩٣٧ ـ ص ١٥٦.

(٥١) انظر كتاب **السياسة** لابن سيناء ص ٢١٩.

التر بية المستمرة: سياستها، برامجها، واساليب تنفيذها

التر بية المستمرة

Life Long Education

د . احمد الخطيب*

مقدمة:

طلب العلم من المهد الى اللحد

(قول ماثور)

يعتبر هذا الشعار المثل الاعلى الذى تنشده المدنيات المختلفة منذ فجر التار يخ، وقد انعكست خطورته في الادب والعلم والفلسفة الدينية وعلى ألسنة وأقلام الكتاب والحكماء والمصلحين والانبياء والفلاسفة وكل عشاق المعرفة من مختلف الطبقات الاجتماعية في العصور التار يخية المختلفة.

ان الاحساس بضرورة التعلم المستمر في الحضارات المختلفة لم يكن سمة من سمات العصر الحديث. لكن المفهوم الجديد المتميز للتر بية المستمرة كمفهوم تتبناه جماعة من المر بين اليوم لاغراض الدرس النظرى الصرف او لاسباب مهنية ودينية اصبح مبدأ اساسيا وضرور يا ومحورا لجميع العمليات التر بو ية. و يكتسب هذا المفهوم الحديث للتعلم مدى الحياة اهميته من ان المناشط التي كانت تتولاها التر بية قديما كانت مجزأة وتحدث استجابة لحاجات معينة اذ لم تعد جزءا من فلسفة تر بو ية عامة، فلم تكن مرتبطة بشكل مقصود باصدار احكام على نوعية الحياة آنئذ، بل لم يكن من سياسة الحكومات او حتى من مطالب المجتمع ان يتوفر التعليم للمواطنين مدى الحياة، كما ان المؤسسات المتخصصة بتخطيط وتنفيذ تلك المناشط لم تتوفر ايضا، يضاف الى ذلك ان هناك العديد من الخلافات التي يصعب التغلب عليها والتي تتبع من اختلاف النظر الى التطلعات الحياتية المرغو بة: هل هي المجتمع الراكد ام المجتمع الديناميكي؟ التقليدى ام المعاصر..؟

---

* الاستاذ بكلية التر بية بالجامعة الأردنية.

ان تطور هذا المفهوم للتربية من مجالها الضيق الى مجالها الرحب الواسع بصورته الحالية ليدل على اهمية المعرفة في حياتنا المعاصرة كما يمكن اعتباره خطوة وطيدة نحو صبغ التعليم بصفة ديمقراطية وحقا فطريا لكل مواطن.

لقد دعت الحاجة الى اعادة النظر في دور التربية في تطوير المجتمع في الخمسينات والستينات من هذا القرن وذلك لان ازمة التربية، وتفجر المعرفة، واتساع نطاق الفجوة بين ماتعلمه المدرسة وحاجات المجتمع والتحولات السياسية العالمية، والنماذج الاجتماعية والاقتصادية الجديدة قد ابرزت الحاجة للتغيير واعادة النظر في نظم التعليم التقليدية مما ادى الى تطوير وتنقيح فكرة التربية المستمرة وهذا مانتج عنه امران هامان هما:

١ - تاكيد فكرة شمول التربية المستمرة كمبدأ منظم للتطوير التربوى.
٢ - قيام محاولات متبصرة لتوضيح هذا المفهوم وتحديد مدلولاته. وان سبب ذلك مرتبط بطبيعة الحياة المعاصرة اذ ان المعرفة اصبحت اقوى سلاح في ايدى الذين يمتلكونها كما انها قد طغت على كل ميدان فاصبح من الضرورى لكل فرد ان يتكيف معها لمواكبة النمو والتطور. ان الصراع الدائم من اجل البقاء اصبح سببا يقود الفرد الى مواصلة البحث المعرفي من اجل تحسين وضعه ومنع اضمحلاله او افوله وهكذا فان استمرارية البحث عن المعرفة تؤدى الى حركة صاعدة تغمر كل مناحي حياة الانسان النشيطة وهو مايسمى «بالتكامل التربوى المساعد Vertical Integration » (١)، بالاضافة فان هناك عوامل اخرى ترغم المرء على البحث المعرفي منها الحراك الاجتماعي المميز للرجل المعاصر وكثافة حملات الاعلام التي يتعرض لها، وهي عوامل تقوده الى مواجهة مواقف يومية تبرز قصوره المعرفي وعدم فاعلية معلوماته ومهاراته قياسا على انماط المعارف والمهارات الاخرى او ما استجد من معلومات ومهارات فنية. ان الانسان بحاجة الى معرفة بتلك الانماط ليتمكن من التفاصيل باعمال الاخرين بذكاء ومتابعة التطورات في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وهو مايسمى بالتكامل التربوى الافقي Horizontal Integration

ان الحاجة للتربية تستدعي نشاطا كبيرا ومتابعة مستمرة تؤدى الى تطور مفهوم وطني شامل يبرز مدى ملاءمة وقابلية هذا المفهوم للتطبيق، وغياب مثل هذا التصور والالتزام الفكرى يعتبر سببا رئيسيا لفشل المحاولات

التقليدية وخاصة تلك التي اهتمت ببرامج تعليم الكبار.

٢ ـ سياسة التربية المستمرة:

أ ـ مبرراتها واهميتها:

من اهم وظائف التربية تحرير الانسان الفرد ومساعدته على اكتشاف وتطبيق افكاره، ولا يخفى على احد ما في تجميد الممارسات والمؤسسات التربوية من خطورة. ان على التربية ان تؤدى هذه الوظيفة في اطر الحضارات والثقافات المختلفة التي تنبثق منها مجتنبه اخطار التلقين Introduction ، وحامية لحقوق الاقليات، ومعترفة بوجود صيغ بديلة مقبولة للفرد.
وتنبثق اهمية التربية من الوظائف التالية:

١ ـ اتاحة الفرص التعليمية الاساسية (سواء كانت تتعلق بمحو الامية او غير ذلك) لقطاعات عريضة من الاطفال في سن المدرسة غير المقيدين والبالغين والكبار الذي لسبب او لاخر لم تتح لهم فرصة الافادة من التعليم النظامي.

٢ ـ اتاحة فرص تعليمية ثانوية بالنسبة للمتسربين او الذين تركوا المدرسة في سن مبكرة فلم يستفيدوا من فرص التعليم الاساسية، هذا ونظرا للتزايد السكاني، وضيق المدارس بأنواع الذاهبين اليها فقد اصبحت التربية المستمرة خارج المدرسة مجال هام لتعليم المتسربين والكبار.

٣ ـ تكملة برامج التعليم المدرسي التقليدى القائمة فعلا، واستبدالها او تعزيزها حيث عن طريق برامج التربية المستمرة توثق العلاقة بين التعليم المدرسي التقليدى والمجتمع بشكل اساسي. كما يمكن تجريب كثير من التجديدات التربوية في مؤسسات التربية المستمرة المرنة. فاذا ماثبتت جدواها امكن استخدامها بعد ذلك في التعليم المدرسي.

٤ ـ تزويد التعليم المدرسي التقليدى بالبدائل التربوية الجديدة، وذلك بتقديم برامنج تربوية متنوعة المضامين والافاق مثيره لاهتمام الدارسين. ان الاداء الكمي والنوعي للتعليم المدرسي نظرا للاهدار التربوى عاجز عن تحقيق الكثير من الامال المعقودة عليه، وتبعا لذلك تصبح برامج التربية المستمرة مكملة للتعليم التقليدى ومصححة له وداعمة.

٥ ـ للتربية المستمرة اهمية تنعكس في مجالات اهداف مناهج المدارس وتعميق فكرة قابلية التعلم لدى الافراد، وتغطية جوانب رحبه من ميادين التعلم، وتكامل الخبرات في داخل المدرسة وخارجها، ومحتوى المناهج، واساليب

التعليم، وطرائق التقو يم، واتجاهات البحث العلمي. فمن خلال برامجها يمكن التعرف على وعي الافراد لمبدأ التعلم مدى الحياة. فالتعليم المدرسي ليس الا بداية الخطوات التعليمية، و يجب ان تتلوه خطوات اخرى متصلة بالحياة، ومن هنا فان على كاهل الفرد مسؤولية شخصية لدفع عجلة التقدم المجتمعي والانساني. فالتعلم مدى الحياة اصبح ضرورة ماسة، ومن ناحية اخرى فان المتعلم سيتمرس بمهارة اختيار ادوات التعلم والطرائق الخاصة بالبحث في مواضيع شتى، كما انه يتمكن من تحديد اهتماماته في نواحي مختلفة من المعرفة والمناشط التي تتعلق بحياته العامة او المهنية كما انها توعية باهميته في دفع عجلة التقدم في الميادين الطبيعية والعقلية والاجتماعية والثقافية والمهنية، و يزود نفسه بالقدرة على اكتساب مهارة التكيف والقدرات الخلاقة المطلو بة للنمو المستقبلي، ومما يولد لديه تفهما عميقا لنفسه ودوره في الحياة في البيت او المجتمع او عالم العمل. كما ان السرعة الهائلة للتحولات المجتمعية في عصرنا الحاضر تستدعي ارتباطا وثيقا بين البرامج التعليمية والاحتياجات المتغيرة للمجتمع وللناس الذين يعيشون فيه.

وتفترض التر بية المستديمة ان يكون التعليم مدى الحياة وعلى اتساعها، وان يكون كذلك مفتوحا للجميع، لان ابرز عناصرها هو تحسين نوعية الحياة.(٢)

و يمكن ان يرتكز حق الافراد في التعلم المستمر من خلال برامج التر بية المستمرة على المبررات الفلسفية والاجتماعية، والسيكولوجية والتر بو ية التالية:

١ ـ المبررات الفكر ية:

فكل انسان يجب ان يستمر في التعلم من اجل البقاء، وقد ساهمت الاديان وشجعت ذلك، فمثلا في كثير من المجتمعات الاسلامية يقبل الناس على تدارس القرآن الكر يم لفهمه وتطبيقه في حياتهم اليومية، والاصل ان التعلم حق فطرى لكل انسان، فالبشر متساوون خلقا، ولهم مطلق الحق في التساوى من حيث اكتساب المهارات والمعارف، انه يكاد لا يوجد اى عذر او مبرر لاى انسان اى يحيا حياة محدودة الابعاد، فلكل انسان الحق في استمرار ية التعلم، دون اعتراض او انقطاع، كيما يحقق امانية، و ينمي طاقاته الذاتية، و يضطلع بمسؤوليته في اصلاح هذا العالم. وانها لمسؤولية المستنير ين في المجتمع ان يؤكدوا لاخوانهم ممن هم اقل منهم حظا علميا. ان وسيلة خلاصهم من ر بقه الجهل والفقر، والمرض والشقاء.

كما تستدعي ذلك متطلبات العدالة الاجتماعية التي تنادى بالمساواة بين الذين يملكون والذين لايملكون - انما هي استثمار التربية مدى الحياة.

٢ - المبررات الاقتصادية:

وترتكز على مبدأ المشاركة في الحضارة المعاصرة (٣)، ومبدأ تخطي التخلف، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبذلك تكون التربية سلاحا علميا للدفاع عن كيان ومنجزات الامة، ففي البلدان النامية حيث مايزال اغلب الناس - متعلمين وغير متعلمين - قليلي الانفتاح على المعرفة التي تخص حياتهم. فان المنقذ الوحيد الذى سينتشلهم من براثن الفقر المدقع والجهل المظلم يكمن في مجال التربية. ان تربية الجماهير تسهم في:

١ - تحسين انتاجيتهم.
٢ - حفظ وزيادة مصادرهم الحياتية.
٣ - تمكينهم من العيش في بيئة صحية سليمة.
٤ - غرس عادات الصحة النفسية والبيئية ومبادئها فيهم.
٥ - اثارة حوافزهم نحو العناية الصحيحة باطفالهم وتعليمهم.

وهكذا فانه يجب الا يقتصر دور برامج التربية المستمرة على الاعتبارات البيداغواجية بل يجب ان يتعداها الى تفاعل اقتصادى اجتماعي أوثق بين التعلم والحياة.

٣ - المبررات السيكولوجية والتربوية:

حيث يرى الاباء في التربية المستمرة بلسما محسنا لاوضاعهم الاجتماعية على المستوى الفردى والعائلي والمجتمعي وقد اكدت دراسات عديدة اهمية نوع الحياة التي يحياها الاباء في اداء اطفالهم التعليمي في المدارس. فالظروف الاجتماعية والاقتصادية واهتمام الوالدين بالتعليم والصحة والتغذية.. الخ لها اثار تربوية هائلة على تخصيل المتعلمين وادائهم التعليمي.

و يدفع لتحقيق مثل هذه الاهداف ايضا:
أ - الرغبة في التوافق الاجتماعي والنفسي مع الاخرين.
ب - حرية الاختيار لاشباع مثيرات معينة لدى الفرد بالمستوى الذى يطمح فيه.

٤ - المبررات السياسية:

ان تطور المؤسسات السياسية المحلية يستدعي وجود قيادة محلية قادرة، تتمتع بقسط وافر من فهم مهام الحكم ووظائفه، ان التمرس بالمواطنة مطلب

حيوى، كما ان الايديولوجيات السياسية تستخدم كأداة قو ية في تعليم الصغار والكبار والمجتمعات. والتعلم بطبيعته يتواصل مدى الحياة بين الاجيال سواء كان بالكلمة، او الصحف، او وسائل الا تصال الجماهيرى، وهو بلا ر يب اثر من اثار التر بية المستمرة.

٥ ـ المبررات التكنولوجية، المهنية والثقافية:

تتأثر الدول النامية، شأنها شأن الدول الصناعية المتقدمة، بالانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي الهائل على مختلف المستو يات، ففنيوها، وعلماؤها، ومعلموها، وموظفوها الادار يون يحتاجون الى تجديد معلوماتهم وتحسين مهاراتهم بلا توقف او انقطاع.

ان حاجة هذه البلدان الى التكامل الصاعد والافقي ملحة جدا بسبب:

أ ـ **عدم توفر مجموعة اقران مرجعية كافية** Reference Group of Peers
ان غياب هذا المرجع يحرم كبار المتعلمين من فرص اثارة الا تصال العقلي والتعلم المتبادل.

ب ـ عدم تعرض هؤلاء المتعلمين للتغيرات والصراعات الجديدة في الاماكن الاخرى من العالم بشكل كاف ومباشــر.

ج ـ عدم ملائمة التدر يس او التعلم الاساسـي الذى يتلقاه اولئك المتعلمون لفترة طو يلة.

٦ ـ المبررات النفسية والتعليمية:

وهذه تنطلق من مبدأ الحفز، وذلك لاشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، كما تستجيب لمبدأ الفروق الفردية الذى يميز البشــر، وتلتقى ايضا مع مبدأ الاستجابات المنشأة، اى التفاعل المستمر بين الفرد و بيئته.

والتعليم عادة يقوم بترشيد وضبط هذه العلاقة التبادلية حتى يحقق اهدافا تر بو ية يراها المر بون هامة لحياة الناشئة وتماسك المجتمع.

لقد اصبحت الحاجة اكثر الحاحا من ذى قبل في ان تخصص السنوات المبكرة من العمر للتدرب على كيفية التعلم، والتكيف مع التحولات المستجدة، وتنمية قابلية التكيف، وكلها مطالب وضرورات ملازمة لطبيعة العصــر والمجتمع المستقبلي.

و يصبح هذا التغير المطلوب ممكناً عندما يتوفر للبلاد نسق ونظام من التر بية المستمرة المتكاملة، و يصبح تدر يب الفرد ليكون متعلما مدى الحياة عديم الجدوى ما لم تتوفر المسهلات اللازمة لذلك التدر يب.

ب -متطلبات التر بية المستمرة:

ان التر بية المستمرة عنصر لا غنى عنه في استجابة المجتمع الى الحاجات المستجدة والتحديات المستحدثة، وهي تقوم على حقائق انسانية خالصة يمكن تحديدها بثلاثة متطلبات عامة: اتاحة الفرص، والحفز، وقابلية التعلم.(٤).

١ -اتاحة الفرص:

ان ايجاد الفرص التعليمية المتكافئة لافراد المجتمع تمثل المشكلة الرئيسية امام مخططي التعليم كما ونوعا حتى يستطيع ان يلبي احتياجات التنمية ومطالبها من خلال كافة المستو يات التعليمية، ومما لا جدال فيه ان الفرص تتحدد بمستوى توفر المصادر البشر ية والاقتصادية في المجتمع. لكن لابد للمجتمع ان يضع نصب عينيه هدفا ساميا، وذلك بان يحقق الديمقراطية بين افراده مااستطاع، وان يوفر الفرص المتزايدة لاعضائه، وان يضمن طرح تلك الفرص بالتساوى لهم وهذا المبدأ الديمقراطي لايقتصر على النمط المدرسي التقليدى وانما قد يتسع فيشمل جميع من فاتهم ركاب التعليم من خلال انخراطهم في نظام تعليمي خارج نطاق المدرسة، حتى يؤهلوا و يبلغوا مستو يات ارقى تجعل منهم عناصر مفيده في تطو ير مجتمعاتهم في المجالات الزراعية والصناعية، وسواها، ومن هنا فان متطلب التر بية المستمرة هذا يعتمد على مقدرة المرء على التعلم طوال حياته، وليس في فترة الطفولة وحدها وحتى يتم ذلك يجب ان ينفتح المجتمع نفسه على التعلم مدى الحياة وعلى اتساعها. كما يجب ان تكون فرص التعلم متاحة للجميع، وهذا الهدف في حد ذاته يستدعي اعادة النظر في النظم التر بو ية التقليدية كنظم الالتحاق والامتحانات والتقييم، وعناصر المنهج الدراسي، وتدر يب المعلمين، وطرائق التدر يس، والتسهيلات التعليمية.. الخ حتى تنسجم جميعا مع متطلبات التر بية المستمرة.

٢ -الحفز:

وهو عامل حيوى، لكن الحوافز تختلف اختلافا جذر يا بين فرد لاخر، بين من يبحث بتلهف عن مكان له في القمة، ومن يستند الى عائلته ومجتمعه بهذا الصدد، و بين الذى لايسمح نمط مجتمعه التفاني اولا يشجع على التحسن الذاتي، او الذى **اقعسته خبرته السلبية واقنعته ان ماتقدمه الحكومات اقوى**

واكثر تاثيرا مما يستطيع ان يقدمه او يحققه بنفسه. ان حوافز الذين «يملكون» في تحسين ظروف الذين «لايملكون» هامة جدا، ان من الممكن القول ان هناك بعض الناس في البلدان قد وصلوا الى درجة «نخبة المترفين الذين لديهم اوقات فراغ كثيرة» وهؤلاء قد وصلوا القمة وقنعوا، بل حرصوا على البقاء هناك مع بذل اقل جهد. وهناك ايضا «نخبة العاملين» الذين يهتمون بتحسين ظروف المجتمع الذى يقودونه. ان هذه الفئة الاخيرة التي تحفزها حوافز اجتماعية لهي اقدر على حفز الاخرين ايضا.

وهكذا، فالمطلب الثاني للتربية المستمرة هو تواجد الارادة للتعلم. فاذا مااعطي الناس الفرص للتعلم مدى الحياة، والمقدرة العقلية على ذلك، فهل يملكون القدرات او المهارات اللازمة للاهتمام بمتطلبات التربية المستمرة؟ وهل تترغر لهم الاتجاهات والمفاهيم الذاتية والقيم التي قد تحول عمر الانسان باكمله واحداث حياته الى خبرات تربوية؟ من الواضح ان المهارات اللازمة لذلك كثيرا ما كانت غير متوفره.

٣ ـقابلية التعلم: Educability

وهذه تشمل الاستعداد لاستقبال التعلم، والانفتاح العقلي والصحة العقلية والجسمية من حيث تقبل الافكار الجديدة والمهارات والاتجاهات نحو التعلم: مثل دقة الملاحظة ومهارات استخدام المعارف، والتعلم من الاخرين، وهي تتسع لتشمل اكثر من مجرد القراءة والكتابة والحساب، رغم ان القراءة والكتابة هي مفتاح التعلم الذاتي، والقابلية للتعلم تشمل ايضا اكتساب مهارات التفكير العامة المبنية على بنى المعارف، ومعرفة لغاياتها ومنطقها، كما تشمل وسائل التعلم الذاتي من اجل اتقان التعلم، والوسائل المعنية في التعلم، وما الى ذلك.

ج ـخصائص ومميزات التربية المستمرة:

التربية المستمرة فكرة شاملة ومركبة، لها ابعاد عمودية واخرى افقية، وهي بذلك تعانق انظمة التربية ومستوياتها المختلفة، الرسمية منها وغير الرسمية، العامة منها والمهنية الاساسية والتعمقية، فهى تشمل تعبيرات التعليم المدرسي، والتعليم المصاحب، والتعليم المعاد، وتعليم الكبار، والتعليم المستديم والتعليم الوظيفي، كما انها تقدم مبادىء وأسس يقاس على اساسها مدى كفاية وقيمة تلك النشاطات، وتقدم كذلك تبريرا لاختيار البدائل. معايير عمل تحدد الاولويات والوسائل المناسبة، وهي كلها ادوات تدل على التحول المنشود.

هذا و يمكن اجمال خصائص التر بية المستمرة في خمس نقاط رئيسية.
فصلها Dare في كتابة Life Long Education and School curriculum 1975 في عشر ين نقطة سنأتي على ذكرها بعد قليل:

١. **الشمــــــــول:** Totality

فالتر بية المستمرة تتسع لتشمل كل الجهود التر بو ية الموجهة للتلاميذ والكبار الذين يتحملون مسؤوليات اقتصادية واجتماعية، وهي تفي باحتياجاتهم التعليمية، وتحقق نموهم المتكامل في جميع المجالات وعلى هذا يتطور مفهوم تعليم الكبار الى أداة للتنمية والتغيير الاجتماعي والثقافي والحضارى، وأداة للتكامل والتوافق مع متطلبات العصر بما يهيئة من فرص التأهيل والتدر يب، ونمو الأفراد في اطار فكرة التعليم المستمر مدى الحياة والتي تتضمن كل المناشط التعليمية والتر بو ية والتدر يبية التي تقدم خارج نطاق النظام المدرســي المعروف، مثل وسائل الا تصال الجماهيرى والنوادى والجمعيات ومراكز الشباب، والمؤسسات الدينيه، ومواقع العمل ومعاهد التعليم العالي ومراكز التدر يب المهني والحرفي والمدارس الليلية والتكميلية والمسارح والمتاحف والاذاعة و برامج التلفز يون... الخ.

٢. **التكامـــــــــل:** Integration

والتكامل يطرح نفسه بين جميع المؤسسات التي تتولى التر بية مرورا بالبيت، فالمدرسة، فالبيئة، فالجامعة.... الخ.

والتكامل ذو بعدين: (٥)

أ . التكامل العمودى. Vertical
ب . التكامل الأفقي. Horizontal

فالتكامل الأفقي يعني إيجاد أنماط مختلفة متدرجة من التعليم توفر للافراد مدى الحياة، و يلزم لذلك تكامل الاهداف حيث يصبح كل جهد ترو بوي مكملا لما يسبقة، وكذلك يلزم تكامل الاسلوب لمضاعفة المصادر، وتجنب الهدر الناتج عن تداخل وتشابك الجهود.

أما التكامل الأفقي، فهو ر بط التعليم بالحياة، اى ر بط كل انواع التعليم

المختلفة التي تقدم بمتطلبات وحاجات المجتمع، سواء ما يقدم منها في المدرسة أو خارجها، بحيث تدعم بعضها البعض.

٣. المرونـــــة: Flexibility

والمرونة تعني توفر أسلوب ديناميكي في التعليم، وتحو يرأ للمواد وتطو يرها لتلبي الحاجات المتغيرة، واستعمال وسائل تعليم جديدة، وتوفير أنماط مختلفة من التعليم، أى أن برامج التربية المستمرة تتفاعل تفاعلا سر يعاً مع التحولات المجتمعية. وأولى صفات هذه البرامج ان تكون المؤسسات القائمة عليها مرنة، مما يعني أن التسهيلات التعليمية، والعاملين، والمواد والمناهج الدراسية تتحول الى نمط آخر من معاهد تعليم الكبار حتى تفي ببعض الحاجات الملحة مثل تدر يب مهاجرى الر يف الى المدن، أو تدر يب أهالي الر يف على الحرف والأعمال الزراعية التكميلية... الخ.

٤. الديمقراطيـــــة:

التر بية المستمرة مفتوحة لجميع الناس على اختلاف أذواقهم ومشار بهم، واهتماماتهم وأعمارهم وأجناسهم، ذلك أنها توفر لهم التعليم الذى يحتاجونه، فهي حق لكل فرد وليس لفئة مختارة. والتر بية المستمرة، بهذا المفهوم، تسمح أن تكون للتعلم وظيفة تصحيحية تعوض النقص في التعلم السابق.

٥. تحقيق الـــــذات:

أن الهدف النهائي للتر بية المستمرة هو تحسين نوع الحياة لكل فرد في المجتمع من خلال تعلم كل واحد، و بذلك فانها تسعى وراء تحقيق الفردية في التعلم، بحيث يفيد الانسان من امكاماته وطاقاته طوال حياته دون أن يحرم الآخر ين حقهم في أن يفعلوا الشيء نفسه (٦) ولكي يتم ذلك فان برامج التر بية المستمرة تعمل على مساعدة الافراد على التكيف مع التحولات وشحذ قواهم الخلاقة للانطلاق، كما أن برامج التر بية المستمرة تحفزقوى المجتمع على أداء وظائفه الخلاقة والتكيفية ال أقصى درجة من خلال ثقة الافراد بأنفسهم، وحماسهم للتعلم، وهذا ينشىء أناسا يستطيعون أن يتواءموا مع الضغوط السياسية والاجتماعية عبر الأزمان، وأن يعبروا عن عواطفهم، وهم في ذلك كله يجدون لذة وتحقيقا لشخصياتهم في التعاون مع الاخر ين.

أما Dare فيفصل خصائص التر بية المستمرة السابقة في العشر ين

نقطة التالية: (٦).

١ ـ ان المصطلحات الثلاثة التي يتألف منها مصطلح التربية المستمرة وهي: «الحياة» و «التربية» و «المستمرة» تحدد بشكل عام أطار ومعنى التربية المستمرة.

٢ ـ لا تنتهي التربية بنهاية المدرسة، لكنها عملية مستمرة مدى الحياة.

٣ ـ التربية المستمرة تشمل كل مراحل التعليم ماقبل الابتدائي، الابتدائي، والثانوى، والجامعي، تعليم الكبار... الخ.

٤ ـ تشتمل التربية المستمرة على الأنماط التربوية الرسمية وغير الرسمية، والتربية المخططة والعفوية.

٥ ـ للبيت والعائلة دور اساسي في عملية التعليم المستمر.

٦ ـ يتفاعل الفرد مع مجتمعه، ولذلك تأخذ التربية المستمرة على عاتقها استمرارية المجتمع في تأدية وظيفته التربوية في المجالين المهني والعام وطيلة حياة الفرد.

٧ ـ لم تعد مؤسسات التربية التقليدية كالمدارس والجامعات، ومراكز التدريب تحتكر التربية أو تبقى في عزلة مستمرة عن مؤسسات التربية المستمرة.

٨ ـ تسعى التربية المستمرة للتكامل بين ابعادها الصاعدة والأفقية في كل مراحل الحياة.

٩ ـ تسعى التربية المستمرة للاستمرار والربط بين أبعادها الطولية والعرضية.

١٠ ـ على العكس من تربية النخبة، فان التربية المستمرة عالمية في طبيعتها، حيث تعبر عن مفهوم ديمقراطية التربية.

١١ ـ تتميز التربية المستمرة بالمرونة والتنوع في المحتوى والاساليب والتقويم.

١٢ ـ التربية المستمرة تتميز بديناميكيتها، و بتكيف موادها و وسائلها مع التطورات المستجدة في التربية والحياة.

١٣ ـ التربية المستمرة تفسح المجال لاستعمال أنماط وأشكال بديلة لاكتساب المعرفة.

١٤ ـ التربية المستمرة عنصران عريضان: عام ومهني، وهما ليسا منفصلين عن بعضهما البعض بل متداخلان ومتصلان بالطبيعة.

١٥ ـ تساعد التربية المستديمة على شحذ الوظائف للفرد والمجتمع للتكيف الحياتي.

١٦ ـ للتربية المستديمة وظيفة تصحيحية بمعالجة نواحي القصور في النظام

التربوى التقليدى.

١٧ ـ الهدف النهائي للتربية المستمرة هو تحسين نوعية الحياة.

١٨ ـ من متطلبات التربية المستمرة، أتاحة الفرص، والحفز، وقابلية التعلم.

١٩ ـ التربية المستمرة مبدأ منظم لكل التربية.

٢٠ ـ تقدم التربية المستمرة، بشكل واقعي، نموذجا لنظام كامل للتربية بأسرها.

د . المستفيدون من التربية المستمرة وحوافزهم:

لا تعتبر التربية المستمرة بديلا للمدرسة، لكنها تشملها وتكملها، و يستفيد منها جميع الأفراد من مختلف الأعمار والأعمال.

أ . الاطفال والتلاميـــــذ:

تغطي التربية المستمرة المراحل الاولى من تعلم الافراد، وهي تهيء الاطفال لأن يعيشوا في الحاضر والمستقبل، وتعلمهم كيف يعيشون مع عائلاتهم، وفي مجتمعاتهم والعالم من حولهم كما هو الان وكما سيؤول اليه مستقبلا. والمرحلة الاولى من التعلم تبدأ في البيت والعائلة وتستمر ابان الطفولة من خلال طرق و وسائل عدة، اما المراحل اللاحقة فتكتسب من خلال التجارب مع المحيط والمدرسة وغيرها من الوكالات التعليمية وهذه التجارب يمكن توصيلها من جيل الى جيل.

ب . المراهقون الذين تسربوا من المدرسة:

ان برنامج التربية المستمرة يختلف عن نظيره في المدرسة من حيث أنه يكون هادفا ومنوعا وملائما للذين لم يقبلوا على التعليم في سن المدرسة او انسحبوا منها لاسباب اضطرارية من أجل أن يحافظ على اهتمامهم بالتعلم بطريقة أكثر ايجابية.

جـ. العمال المهرة نوو التعليم البسيط:

وهؤلاء تقدم لهم برامج التربية المستمرة:

١ ـ التدريب المستمر على المهارات الجديدة، و بذلك تنقذهم من معضلة التخلف الفني.

٢ ـ تفسح لهم المجال للحراك الاجتماعي الصاعد حيث تهيء لهم فرص

الترفيع والتقدم الوظيفي، وتحسن المردود المالي.

د. الفنيون، والتقنيون، والمختصون:

وهؤلاء هم اكثر الفئات حاجة للتعلم مدى الحياة كي يتمكنوا من اداء ادوارهم على افضل وجه في هذا العالم الدائب التحول، تحفزهم لذلك حوافز مالية واجتماعية، وتكنولوجية.

هـ. قادة الفكر والعمـــل:

لطالما اهملت برامج تعليم الكبار التقليدية هذه الفئة، لكن التربية المستمرة يجب أن تشملها وأن تخصها بالاهتمام. وهذه الفئة تشمل السياسيين، ورجال الدين، وأساتذة الجامعات، والعاملين المتطوعين وغيرهم من قادة الفكر والعمل، الذين يوجهون مسيرة الجزء الاكبر من قطاعات المجتمع. وأن اتجاهات هؤلاء، وافكارهم بحاجة الى مراجعة مستمرة اذا ما ارادوا أن يستمروا بالعمل بشكل مفيد، وكذلك فان معارفهم ومهاراتهم بحاجة الى انعاش وتنشيط مستمرين. وهكذا فانه لابد من أن توفر لهم الفرص الكافية كيما يتمكنوا من مواءمة مفاهيمهم الراهنة مع التطورات المستجدة.

و. المزارعون والعمال غير المهرة:

وتعمل التربية المستمرة على:

زيادة انتاجية هؤلاء.

٢ ـ تدريبه على تحقيق التزاماتهم كمواطنين وارباب عائلات، بحيث يزداد وعيهم بقيمة تعليم ابنائهم، وتقوية رغائبهم للتملك والعمل من اجل حياة افضل.

٣ ـ تقديم منافذ اهم للافادة من أوقات فراغهم بشكل ممتع ومنتج ، وذلك كوسيلة لاعطاء معنى لحياتهم، ولصرف تفكيرهم الكسول عن الاعمال الشريره.

ز. المواطنون المسنون :

الذين فاتهم تعلم أشياء كثيرة أثناء حياتهم النشطة، وهؤلاء يجدون في برامج التعليم مدى الحياة فرصة لملء فراغهم بشكل مرضي، او من اجل تعلم هواية خارج البيت او بعيدا عن اطار العلاقات اليومية العادية. كما أنها توفر لهم حافزا

ماليا أو حرفيا، وتشبع حب استطلاعهم العقلي الفردى البحت لا ثبات الذات. (٧)

هـ. دور الجامعات في سياسة التربية المستمرة:

ان فكرة الجامعة كعالم منعزل عن المجتمع فكرة غير سليمة وغير مقبولة في عالم اليوم، فكل بحث لاعلاقة له بمشاكل الانسان لايعدو كونه ترفا فكريا غير واقعي فلكي تتكيف الجامعات مع الحياة المعاصرة لابد ان تسعى الى اجراء تحولات اساسية ليس في بعض مظاهر بنيتها وحسب، بل في طبيعتها ايضا. إن بأمكان الجامعة أن تحور في بنيتها بعض الشيء، وأن تتولى عملية تقديم بعض البرامج، علاوة على برامجها التقليدية، إن أفضل ما تقدمه الجامعات هو تحديث وانعاش معارف ومهارات واتجاهات خريجيها، وفضلا عن ذلك، فإن بأمكان الجامعات أن تتصل بأفراد المجتمع المختصين وغير المختصين من خلال انشاء دوائر منظمة لتعليم الكبار، أو دوائر التربية المستمرة، ولقد جربت هذه الوسيلة في بعض الجامعات فأعطت نتائج ايجابية (٨)، وسيكون من المفيد جداً اذا ما اتصلت مثل هذه الدوائر الجامعية بمؤسسات عامه مثل المؤسسات التجارية والصناعية وغيرها من المجالات المهنية، حيث يصبح بالامكان احداث برامج بجهد مشترك، وذات صلة بشؤون الافراد والمجتمع.

كما أن بأمكان الجامعة تعليم الاميين، وشبة الاميين، وذلك بارسال فرق من الطلبة لتعليم الكبار أو المحرومين من الدراسة و القراءة والكتابة، أو العناية الصحية أو تعلم مهنة ما. إن مثل هذه الحملات التربوية تعطي التعليم معنى بالنسبة للطلبة، حيث يتبصرون بمشاكل المجتمع وحاجاته، كما يتمرسون باظهار قدراتهم وميولهم، مما يؤدى الى شحذ بصيرتهم في مشاكل التغير الفردية والتحولات الاجتماعية.

و. اعداد المعلمين:

لتحقيق مبادىء التربية المستمرة، يجب أن تتطور المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعة، لتلبي حاجات الافراد والمجتمع، ولتعكس في برامجها الاتجاهات الجديدة نحو التغير و يلزم لذلك اعداد المعلمين اعدادا خاصا بحيث يصبحون واعين للحقائق التالية: (٩)

١ ـ أن يزداد وعيهم بأهمية التربية المستمرة وخصائصها.

٢ ــ أن يحسنوا من مهاراتهم و يغيروا من اتجاهاتهم التي ستز يد من قابليتهم للتعلم، وأن ينموا هذه القابلية لدى تلاميذهم.
٣ ــ أن تزداد قدرتهم على الاخذ والعطاء في التعلم، و بحيث تتكون لديهم المقدرة على اعطاء ذلك للآخر ين.
٤ ــ أن يزداد وعيهم بطرائق التعلم الحديثة، و بالمصادر المتوفرة خارج المدرسة، وكذلك بدور المدرسة ومحدوديتها كأحد مصادر التعلم.
٥ ــ أن يصبحوا أكثر مرونة، وأكثر تكيفا واعتمادا على أنفسهم فيما يتعلق بالتعلم أو بالحياة نفسها وأن تزداد قدرتهم على تنمية هذه الميزات لدى الآخر ين.

٣ ــ برامج التر بية المستمرة:

أ. المحتوى (المنهاج):

إن مسألة التر بية المستمرة، والقرارات الخاصة بذلك، والاساليب التي تتبع لتحقيقها هي قضايا اساسية في زماننا، وفي كل بلدان العالم حتى تلك البلدان التي لم تحس بأهمية هذه الفكرة حتى الآن.

ولا تعني التر بية المستمرة أن يتحول كل شخص في المجتمع الى فرد متعلم طيلة حياته وحسب، بل أن لكل شخص الحق في الحصول على الفرص ليستمر بالتعلم مدى حياته.

والتر بية المستمرة، باعتبارها تعانق نواحي الحياة بأسرها، تغطي العناصر الثلاثة لأى موقف تعليمي الا وهي: المصادر المادية والانسان والمعرفة (أى الخبرات الثقافية المتراكمة) المنظمة بطر يقة تمكن الفرد من أن:

١ ــ يستمر ببسط امكاناتة وطاقاته مدى الحياة.
٢ ــ يقدم خدمة اقتصادية تساعد في تقدم شعبه وصحة بيئته دون الاضرار بالآخر ين.
٣ ــ يعيش و يتعلم و يسهم في تطور المجتمعات الانسانية.

و يمكن تصور المجالات التي تدور في فلكها برامج التر بية المستمرة انطلاقا من برامج تعليم الكبار الواسعة الانتشار في العالم والتي تشمل المظاهر التالية:

١ . محـــو الاميــــة:

أن هذا من أكثر مظاهر تعليم الكبار الحاحا وشيوعا من ناحية التطبيق، فما زالت القراءة من أرخص الوسائط وأكثرها ممارسة للحصول على الانماط المعرفية المتشعبة، برغم وجود الراديو والتلفز يون والفلم. ومع ان ر بط برامج محو الأمية بعجلة النمو الاقتصادى هي مطلب ومبرر وجودها، فان المعارف المعاصرة التي تؤثر في انتاج الفلاح والعامل تدل على أن المعرفة هي مفتاح التقدم وأن الكلمة المطبوعة ما زالت هي وسيلتها.

٢ . التدر يب المهـــــني:

هو من أبرز سمات ومحتو يات التر بية المستمرة، وقد اصبح التعليم العلاجي يهدف الى تسلح الشباب في مواجهة مطالب الحياة كي يصبحوا عاملين منتجين. و يجب الا تعطى فرص التعليم المهني مرة واحدة في العمر، بل أن التغيرات التكنولوجية، والتحديات الالية وتوسع الصناعة من خلال ايجاد مواد جديده، وانتاج جديد، وعمليات جديدة للانتاج، كما أن الحاجة لجعل المتدرب قابلا للعمل ومنتجا خلال الجزء الاكبر من حياته، كلها تفرض ضرورة التدر يب المهنى المستمر.

٣ . التدر يب التخصصي:

من الضروري أن يتوفر لكل مهنة نظامها الخاص الذى يمكن المتخصصين فيها من أن يتكيفوامع نمو المعرفة المتزايدة، وتغير الاساليب الدائب، ومع الادوات والتسميات والاتجاهات، وهذه جميعها تشكل مظهرا من مظاهر التر بية المستمره المتكاملة.

٤ . التدرب للتكيف مع التحولات والتطورات:

ومظهر اخر للتر بية المستمرة المتكاملة هو تدر يب الافراد من مختلف الاعمار كي يتمكنوا من مجاراة متطلبات التغير والتحولات والتطور، وليتمكنوا من التحكم في عصر التحول قبل ان يلفظهم و يخلفهم وراءة.

٥ . التدرب على المواطنة والمسؤولية السياسية:

فالقادة على وجه الخصوص. والامة بشكل عام بحاجة الى التمرس والتدرب على حمل مسؤولياتهم المدنية، والتمرن على استخدام المبادىء والتكنوقراطيه العديده.

٦. التدر يب من اجل التذوق الثقافي والاستمتاع بأوقات الفراغ:

كما يمكن تلخيص محتوى التر بية المستمرة بأنه يدور حول مبادىء عامه كالبحث لمعرفة الذات، والثقافة، والمجتمع، والانتاج والبيئة.(١٠)

أما البحث لمعرفة الذات فيشمل كيفية احداث الجماعات واتفاقها على المعرفة وتصنيفاتها العمودية. وتشمل كذلك الحقوق والالتزامات الشخصية والاجتماعية، وقضايا الضبط الذاتي والاجتماعي، ودراسة الشخصية، والفروق الفردية، واثر معرفة الذات على الاخر ين، ودور المرأة والعلاقات بين الاقليات المختلفة، والطبقات الاجتماعية والتار يخيه، والعلاقات الفردية وكفاية الا تصال.... وما الى ذلك وكلها تشكل بؤرة الدراسة لكثير من المهن.

اما معرفة الانتاج فتعني أن يكون الفرد مؤهلا، اى مسلحا بالمعرفة والخبرات اللازمة للانتاج في مجالات الصناعة أو الحرف أو الزراعة، واثر ذلك من وجهة نظر المستهلك والمنتج ومعرفة أثر الأنظمة المختلفة على هو ية الفرد، وأثر الترشيد المهني على دفع عجلة الانتاج والا تصالات بين مختلف المهن الاخرى مع مراعاة مبدأى المرونة والتكامل والشمول لعناصر أساسية في محتوى مناهج التر بية المستمرة.

والمرونة تضم محتوى التعلم، وطر يقة التعليم، والادوات المستعملة، فاذا كان الفرد وعلاقته بالمجتمع هو محور العملية، فانه من الضرورى توفر سبل بديلة مناسبة للتعلم، ليس فقط لشيوعها، بل لكونها تهدى المرء بشكل فعال الى حيث ير يد.

لكن هذه السبل البديلة محفوفة بصعو بات وقيم متناقضة تختلف باختلاف المحتوى وأنماط التعلم وأولو ية التعليم الاساسي، ومعادلة الزمن الذى انقضى، والمادة التي غطيت، والمستوى الذى تحقق، وعدم مرونة العمليات الادار ية، وجمود ومركز ية نظم الامتحانات، وهناك أسباب سياسية تجعل بعض الحكومات تجمع بين اشكال مختلفة من التعلم من حيث العمق والمدة والمحتوى ونظم التقو يم لجميع المتعلمين في مستوى معين.

إن هذه العوامل وسواها التي تؤدى الى عدم المرونة المنشودة، يجب أن تعرف قبل البحث عن وسائل معينة للحد من وقوعها. وكذلك يمكن تحقيق المرونة من خلال الوسائط التعليميه الحديثة، والتخفيف من شدة تنظيمات الفحوص، وتقديم بنى تر بو ية بديلة للمدرسة، واعداد المعلم، واستبدال البرامج الجامدة

القائمة على «تغطية المحتوى» بنموذج من وحدات للعمل تؤدى الى تحقيق بعض الاهداف المرغوبة.

وبالنسبة للشمول فيغطي مناهج التربية المستمرة مجمل أنماط التعليم المعروفة. فهو يشمل برامج المدرسة، وبرامج التعليم العالي، والمدارس والكليات النسائية. والمدارس التجارية والحرفية، ومسافات الادارة والتقنية التي تقدمها مدارس البوليتكنك، ومدارس الاعمال، كما تشمل ترفيهية وتربوية ذات طابع اجتماعي ومدني، وديني، ومهني، وفني، وما الى ذلك. كما تضم كذلك المحاضرات، والافلام، والندوات، والمعارض الفنية، والاحتفالات الموسيقية التي تقدمها النوادى والمكتبات العامة والمتاحف وغيرها من المؤسسات الثقافية المدنية. وهي ايضا تضم نماذج للاعمال الزراعية والتعاونية، وبرامج المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة. وكذلك تشمل مساقات في تطوير المجتمع المحلي، وبرامج التلفزيون التربوى، وبرامج مدارس التعليم التجارى بالمراسلة والدراسات البيتيه التي تقدمها بعض الجامعات.(١١)

ولدى التخطيط لمناهج التربية المستمرة يجب اخذ الخطوط العريضة التالية بعين الاعتبار:

١ ـ أن تختار مناهج ومواد التربية المستمرة في اطار عريض رحب يسمح بالاختيار من اجل التعلم الاوسع Further Education سواء في المجالات العامة او المتخصصة.

٢ ـ التركيز على المواضيع الوظيفية Instrumental في مرحلة المدرسة، مثال ذلك دراسة اللغة، فلابد من توفر درجة عالية من الاتقان في لغة ما حتى يمكن مواصلة التعلم الاوسع من خلالها، ولابد كذلك من توفر درجة مقبولة من الاتقان للغة اخرى، من اجل توسيع آفاق المتعلم، وتمكينه من استعمال مصادر التعلم والمراجع بشكل افضل.

٣ ـ تحتاج بعض المواضيع الى مراجعات مستمرة، فيما يتعلق بمحتوياتها، وخاصة تحديث مواضيع العلوم والقوانين، والاقتصاد....الخ.

٤ ـ في مرحلة اختيار وتنظيم المحتوى، يجب ان يتحول التركيز على الدقائق والتفاصيل الصغيرة التي سرعان مايعضي عليها الزمن الى النواحي التي تمثل بنية الموضوع، والمفاهيم الرئيسية في المنهاج، والادوات وطرائق البحث الخاصة بذلك الموضوع.

٥ – يجب أن يرتبط منهاج المدرسة بخبرات تعليميه مستقاه من حاجات البيت، والمجتمع ومواقع العمل في اطار المشاكل الحقيقية للمجتمع. وهذا بطبيعة الحال يستدعي الغرف من عدة منابع معرفيه.

٦ – يجب أن يمزج المنهج بين الدراسة النظر ية والعمل، بحيث تطبق الدراسة النظر ية ما امكن في ميدان العمل.

٧ – في المراحل المتقدمة Advanced من التعلم، يعطى المتعلم حر ية اكثر في تخطيط وتنفيذ وحدات الدراسة التي ير يد أن يدرسها، وفي اختيار نواحى المنهاج التي تهمه، والطرائق الدراسية المناسبة، وما الى ذلك.

٨ – و يجب أن لايطرح اى موضوع دراسي في البرامج الا اذا كان ممكن الاكتساب من ناحية، وممكن التطبيق من ناحية اخرى، سواء في البيت أو المدرسة أو المجتمع، أو ممكن التطبيق حتى قبل سن دخول المدرسة، أو خلاله، أو بعده.

تنظيم المنهاج:

تتطلب التر بية المستمرة تعلما مستمرا منسقا يستمر في امكنة عديدة وفي اوقات متكررة، و يتطلب ايضا ادوات تسمح بالتكامل في تحصيل المعلومات من مصادر مختلفة كالعائلة، والعمل، والثقافة، والمدرسة، ور بط ذلك كله مع معلومات عن الماضي والحاضر. والتعليم بذلك يتحرر من عقدة التقوقع في المدرسة ومن قيود الزمن. وهي لا تنفي نقل المعلومات بواسطة الا تصال الناتج من الكتب، والمعلومات الحديثة.

وكي يتسنى تطبيق التغيرات المنهجية التي تتمخض عن مفهوم التر بية المستمرة فإن من الضروري أن يتم احداث تحولات اساسية في بنية وتنظيم المنهاج الدراسي. والشيء المهم هو تغيير اتجاهاتنا نحو المدرسة، وعملية الدراسة فيها، فالتعليم المدرسي ليس نهاية المطاف، لكنه يعتبر فقط مرحلة من مجمل مراحل برامج التعلم المستمر.

و يمكن تنظيم مناهج التر بية المستمرة حسب حاجات المتعلمين، ومستو ياتهم التعليمية و يجب ان تكون شاملة وعر يضة في طبيعتها ومحتو ياتها، كما يجب ان تكون ذات قابلية للاستيعاب والتطبيق. وهناك أنماط كثيرة لتنظيم المناهج، لعل افضلها المنهج المبني على فكرة المجمعات التعليمية Modular Curriculum وهذا التنظيم المنهجي يعتمد اعداد مجموعة من المجمعات التعليمية، تتنوع في مضمونها، وامدها و يمكن تجهيزها وتطبيقها بطرائق متنوعة. وتمتاز هذه المجمعات بالمرونة في الزمان

والمكان، وقد لا تحتاج الى تفرغ للدراسة، او لدورة قصيرة. وهي تزود الدراسين بخبرات تعليمية مثمرة.

و يجب أن يشترك الدارسون في وضع وتنظيم مجمعات منهجهم الخاص، وهذا الا تجاه والممارسة يثير حوافزهم ودافعيتهم للتعلم، كما يعمل على ر بط طموحاتهم وحياتهم وقدراتهم بالتعلم ر بطا وثيقا، هذا و يساعد منهج المجمعات التعليمية ايضا على ايجاد تفاعل بين التعليم وسوق العمالة، حيث يمكن من تنظيم برامج دراسية وتدر يبية قصيرة تهدف الى الوفاء بما يستجد من حاجة الى القوى العاملة.

ان عملية اعداد وتنظيم المناهج بهذا الاسلوب الجديد يفترض ايضا اعادة النظر في نظم الامتحانات والرسوب والانتقال المعمول بها حاليا، بحيث يصبح بامكان الدارس خلال سنوات، ان يكمل اعدادا متنوعة، وأنماطا مختلفة من المجمعات تؤهله للحصول على الدرجة العلمية التي ينشدها. ومن الناحية العملية يمكن تحو يل سائر النشاطات ذات القيمة التر بو ية الفعالة الى مجمعات تعليمية.

ولا يكون تنظيم المنهاج من اجل تحصيل المعلومات والحقائق وحسب، بل يتعداه الى اكتساب المهارات وتنمية قابلية التعلم لدى المتعلمين خلال المراحل الاساسية من التر بية، ومن ذلك:

١ ــ تتكون لدى المتعلم كفاءة يمكن ان يفيد من جميع الاستراتيجيات التعليمية، مثل التعلم باشراف معلم أو بدونه، أو التفاعل التعليمي بين المجموعات الصغيرة، وتبادل الادوار بين المعلم والمتعلم في مواقف مختلفة، والتعلم الذاتي المستقل...الخ، و بذلك تتولد لدى المتعلم المرونة لتقبل الاستراتيجيات التعليمية البديلة.

٢ ــ تتكون لدية مهارات تعليميه أساسية مثل القراءة الهادفة، والملاحظة الدقيقة، ومهارة الاستماع، والا تصال اللفظي وغير اللفظي وما الى ذلك، كما ينمي لدية مهارات عقلية لا غنى عنها كمهارة الاقناع، والتفكير الناقد، والتحليل والتفسير والتطبيق، وطرائف البحث والتساؤل.

٣ ــ يصبح بامكانه استعمال وسائل تعليمية ومواد تعليمية منوعة، كالكتب وكتب تدر يبات الطالب Work Books وكتب القراءة العامة، والصحف والراديو، والتلفز يون، والدر وس المبرمجة....الخ.

٤ ــ تنمي لديه مهارة تحديد حاجاته التعليمية، و يصبح قديرا في امور التخطبط، والادارة والتقو يم الذاتي لدراسته.

٥ ــ يجب ان تنظم المناهج بحيث تدرب المتعلم على تحمل المسؤولية، والتمرس باتخاذ زمام المبادرة كلما تقدم به العمر، والثقة بالتعلم الموجه ذاتيا، وحل المشكلات التي يطرحها الاخرون، وكذلك طرح مشكلات جديدة عليهم.

جـ. أساليب التعليم والتعلم في أطار التر بية المستمرة:

لأن التر بية المستمرة تتصف بالمرونة والتنوع، فيمكن استخدام أنماط شتى من الوسائط والمواد التعليمية. وتمتاز بعض البلدان بتوفر الوسائل الاعلامية والتعليمية الحديثة فيها مثل التلفز يون والراديو والتعليم المبرمج وسواه. إن التر بية المستمرة تبني استراتيجيتها التعليمية على الوسائل التعليمية العديدة، وتعتبر أن مهمة المر بين الأساسية تدور حول:

١ ــ كيفية اثارة وتقو ية عملية التعلم المتبادل بين الأفراد أى مشاركة التعلم مع الآخر ين والأخذ منهم واعطائهم وهذا يدل على نمو كفاية الا تصال لدى الأفراد و يدل على قبولهم لدور التر بية الاجتماعي والاقتصادي وأثره في آمال المجموعات الوطنية والمجتمعات المعينة.

٢ ــ كيفية الافادة من الوسائل التكنولوجية في العملية التر بو ية.

٣ ــ كيفية الافادة من هذه الوسائل لتحسين عملية التعلم المفرد.

إن الأهداف الجديدة والبنى التعليمية الجديدة تكشف عن عدم كفاية كثير من الأنماط التعليمية. ونمط التعليم حاليا (المستعمل)، والذى يقوم اصلا على التعلم بتوجيه من المعلم للمجموعة Group-guided Learning يبدو غالبا خاضعا لقيادة المعلم الصفية، وهو يستغرق معظم الجهد المبذول في التعلم، لكن هناك أنماط أخرى ممكنة ومرغو بة، يعتمد استعمالها على أعمار المتعلمين، وشخصياتهم وحوافزهم والمواضيع التي سيدرسونها، وهي تتبنى طرقا جديدة في التقو يم. وهي بمجملها تهدف الى:

١ ـ التوكيد بشكل كاف على تعلم الأفراد الذاتي، وتنمية مبدأ الاعتماد على النفس.
٢ ـ التركيز على استعمال طرق التفاعل التعليمي، حيث يتمكن كل متعلم من التفاعل مع أقرانه أو سواهم في مواقف شتى، و بناء عليه تتقوى لديه مهارة القيادة أو التبعية، حسب الظروف والمعطيات.
٣ ـ التقليل التدر يجي من الحاجة الى التعلم الموجه في مجموعات او بشكل فردى لبعض المواضيع في المراحل الاولى، وذلك عندما يتقدم المتعلم من حيث العمر، والنضج، وقابلية التعلم، و بشكل عام فان الأنماط التعليمية التي تعتمدها التر بية المستمرة متنوعة وعديده منها:

١ . اعتماد أسلوب التعلم الذاتي المنبثق من بوادر ذاتية محضة، حيث يوجه المتعلم نفسه ذانيا باختياره المسلك التعليمي الذى ير يده.
٢ . اعتماد مبدأ حل المشكلات.
٣ . اعتماد مبدأ نشاط المجموعات Group activity وقراراتهم وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المتعلمين (الدارسين) في تصميم مناهج مواد تعلمهم الذاتى، والأساليب المتبعة في تطبيق ذلك.
٤ . اعتماد أسلوب التقو يم المستمر للنتائج العلمية والنشاطات والمهارات المكتسبة إما بشكل فردى أو جماعي Group Evaluation وهو ما يعرف بنمط التفاعل التعليمي في المجموعة.
٥ اعتماد مبدأ تشجيع اتخاذ القرارات، وهي عقلية واجتماعية خطيرة الأ بعاد حيث تدعو الحاجة الى ابراز قيمة أهمية الا تصال الشخصي بين الفرد المعلم وزملائة.
٦ . التعليم المبرمج.
٧ النعليم بالمراسلة
٨ . النعليم المفرد حيث بتبع المتعلم أسلو با معينا في التعلم حسب سرعته وقدرانه النعليمية.

د . تقو يم المنهـــــاج:

في اطار التر بية المستمرة يصبح بالأمكان اعادة النظر في طرق التقو يم المتجه حالىا في التعلم على أساس وظائفها النفسية، والتعليمية، والأجتماعية ونتائجها.

والتقو يم الذاتي أساسي بالنسبة للتر بية المستمرة، وهناك حاجة ملحة لز يادة

التوكيد على التقو يم الذاتي في تصميم وتنفيذ مناهج التعليم الأساسي:

١ ـ يجب أن تسلط أدوات الفحص والقياس على درجة قابلية التعلم التي نمت لدى الدارسين أى قياس الكفايات اللازمة لتحصيل نمو أكثر من خلال التعلم اللاحق في مواقف رسمية وغير رسمية Formal and Informal Settings ومنها اتقان مهارات التعلم وامكانية اختيار استراتيجيات تعليمية بديلة، والمقدرة على تحديد الحاجات التعليمية وما الى ذلك.

٢ ـ التوكيد المناسب على التقو يم الذاتي حتى يصبح جزءا تكميليا للتعلم الذاتي أو التعلم الموجه ذاتيا.

٣ ـ ان الهدف الرئيسي للتقو يم يجب أن يحسن من درجة التحصيل بدل أن يقيسه لأغراض تصنيف الطلاب من أجل اعطائهم براءات وشهادات تخرج.

٤ ـ يجب اعادة النظر في نظم الامتحانات من أجل التخرج واصدار الشهادات في ضوء حاجات الفرد والمجتمع والمؤسسات التر بو ية القائمة على برامج التر بية المستمرة.

٥ ـ وحتى يكون للتقو يم أثرا أيجابيا على التر بية المستمرة وحتى نضمن وظيفة التقو يم العملية لا الاختيار ية يجب تطو ير نظام مختلف تماما بحيث يمكن كل متعلم أن يكتشف مواطن ضعفه وفرص نجاحه في بعض المجالات الدراسية، و بذلك يتولد لديه اتجاه ايجابي نحو التعلم المستقبلي.

٦ ـ يمكن تطو ير أسلوب تقو يمي مرن يحتوى على عدة بدائل أو مكوناتها مثل التقو يم الذاتي الكامل، وتجميع النتائج عن الوحدات التي درست، والتقو يم الشامل ذى الصبغة التراكمية.

٧ ـ يجب أن يكون تقو يم المنهج جزءا مكملا لتقو يم البرنامج الكلي حتى تصبح العوامل السابقة من التحصيل التر بوي، مثل مخطط المنهاج والموارد والطرائق، خاضعة للتدقيق والتحسين باستمرار.

٤ . تصورات مستقبليـــــة:

ولكي يتسنى تطبيق مبادىء التر بية المستمرة، فإن من الضرورى احداث تحولات أساسية في بنية وتنظيم الاطر التر بو ية الحالية. و يصاحب هذا التحول، تغير عميق في اتجاهات المر بين والناس العاديين نحو المدرسة ودورها في استيعاب

وتطبيق اهداف التربية مدى الحياة. والتغير المنشود يمكن ان يتبلور في الاتجاهات التاليه:

١ ـ الغاء الفجوات القائمة بين مراحل التعليم المدرسي المختلفة، بحيث يكون الانتقال من مرحلة الى التي تليها مفتوحا بلا قيد، ما امكن ذلك.

٢ ـ اعتبار التعليم الاساسي الذى تقدمه المدرسة حقا طبيعياً للجميع، وما بعد ذلك يمكن اعتباره تعليم مابعد الاساسي. Post Basic Education

٣ ـ تخفيض فترة التعليم الالزامي الى ادنى حد ممكن، بدلا من تمديدها، مقابل ان توفر الفرص للتعليم العالي أو الاشمل Further Education ، حسب حاجات الفرد المتعددة في مراحل حياته المتدرجة.

٤ ـ جعل مراكز التعليم الاساسي والمدارس التكميلية مدخلا للتعليم النظامى ومواصلة الارتقاء به.

٥ ـ الاستمرار في فتح الباب لامتحان الشهادة الثانوية العليا لغير الطلاب النظاميين لتأهيل انفسهم للدراسة في المراحل العليا، وخاصة في مجال الدراسات الاضافية ومعاهد التأهيل المهني.

٦ ـ تشجيع الجامعات والمعاهد على اصدار اللوائح الخاصة بقبول الطلاب الناجحين دون التقيد بالمؤهل العلمي اللازم للدخول، وخاصة في مجال التخصصات التي تشتد حاجة التنمية الى المزيد منها عن طريق قبولهم كطلاب منتسبين او خارجيين يسمح لهم بدخول الامتحانات فقط دون المحاضرات.

٧ ـ التفكير في تطبيق فكرة «كلية المجتمع» على غرار نظام الجامعة المفتوحه في بريطانيا في واحدة او اثنين من كبريات المدن في البلد، وان تلبي برامجها احتياجات القوى العاملة في المنطقة.

٨ ـ تنسيق انشطة لجميع المؤسسات التعليمية والرسمية وغير الرسمية بحيث تنظم في اطار فكر تربوى شامل يحقق للناشئين والكبار تربية متنوعة الاغراض، متعدده المسالك، ولكنها متصلة وموصولة بأهداف واضحة مصدرها الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في تطوره المتسارع.

٩ ـ توفير عدة نماذج تعليمية وطرائق بديلة كثيرة بدلا من اعتماد نموذج واحد لاغير في التعليم الاساسي، او التعليم الرسمي. (١٢) ليحل محله التعليم خارج اطار المدرسة، وانتقليل كذلك من كلفة التعليم، فالمدارس الليليه والمدارس التي تقبل غير المتفرغين، والمدارس المصغرة، ومدارس المراسلة،

والمدارس ذات الخطط المفتوحة هي بعض نماذج لتلك البدائل البنو ية او الطرائق التعليمية كما انه لابد من ادخال وسائل التعليم الذاتي في عمليات التعلم: مثل معامل اللغات والمكتبات، و بنوك المعلومات، والمعدات السمعية والبصر ية.

١٠ـ انعاش حركة البحث العلمي في اطار التر بية المستمرة، فلابد من توجيه اهتمام اكبر الى البحث العلمي في مجال التر بية مدى الحياة، كما يجب تشجيع المؤسسات المعنية بالبحث العلمي حتى تقوم بدراسات تتصل بالمشاكل المرتبطة بالمستفيدين من برامج هذه التر بية، كما يجب تحديد اولو يات للبحث العلمي وهذه تشمل المشاكل المتصلة بمحو الامية، ودوافع التعلم، وفعالية البرامج المقدمة، واستخدام وسائل التكنولوجيا الاعلامية المتقدمة، ووسائل الاعلام التر بو ية الحديثة... وما الى ذلك.

١١ـ تغيير النظرة التقليدية للجامعات، واعطائها دورا اكثر فعالية في اعداد الفرد للحياة.

١٢ـ اعداد المعلمين بطر يقة اكثر فعالية، معتمدين على احدث الوسائل والاساليب العلمية ولكي يكونوا مر بين لا متخصصين في تلقين المعلومات.

١٣ـ الاستعانة بالمساعدين المهرة من رجال الحرف والمهن (كالعمال والفنيين والمنفذين) في التدر يس بالمدارس، و يجب كذلك ان يشارك التلاميذ في التدر يس، و بذلك يعلمون انفسهم اثناء تعليمهم لغيرهم.

١٤ـ اتاحة الفرصة للطلبة ان يقرروا بانفسهم ماير يدون تعلمه ووسيلة ذلك ومكانه وزمانه. كما يمكن للمجتمع بشكل عام ان يبدى رأية في نوع وطبيعة المنهج الذى تقدمه المؤسسات التعليمية.

الحواشى

(١) Asian Institute of Educational Planning and Administration, Life Long Education, (New Delhi, 1976) P. 33

(٢) **هايموماننينن، «تأملات في مستقبل تعليم الكبار والتعليم خارج المدرسة في الدول العر بية»، التر بية الجديدة**/ العدد التاسع، القاهرة، مكتب اليونسكوالاقليمى للتر بية في البلاد العر بية آب ١٩٧٦، ص٣٩.

(٣) عزيز حنا داود، «الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار» **تعليم الجماهير،** بغداد/العدد ١٢، ١٩٧٨، ص ص ١٩ـ٢٤.

(٤) هايمومانتنين، **المرجع السابق،** ص ٣٠.

(٥) H.W.R. Hawes, *Life Long: Schools and Curricula in Developing Countries,* (Hamlurg. UNESCO Institute for Education, 1975), pp. 31-2.

(٦) R.H. Davé, *Lifelong Education and School Curriculum,* Hamburg: UNESCO Institute for Education, 1975), pp 14-191.

(٧) Asian Institute of Educational Planning and Administration, 2*Lifelong Education,* P. 143.

(٨) Ibid, P. 240.

(٩) Hawes, P. 65.

(١٠) James Lynch, *Lifelong Education and The Preparation of Educational Personnel.* (Hamburg. UNESCO Institute for Education, 1977,) P. 45

(١١) Robert S. Morison, ed., *The Contemporary University USA Boston: The American Academy of Arts and Sciences, 1966), P. 131.*

(١٢) ابراهيم العاقب، «التربية المستمرة... لماذا؟» **تعليم الجماهير** بغداد، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، العدد ٢٢، مايو ١٩٧٨، ص ١٢٠.



ندوة العدد

ندوة العدد

استمرارا في سياسة المجلة لتطو ير مضمون الموضوعات التي تعالجها.. نتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية.

و يدور النقاش على الصفحات التالية حول: قضية الامن الخليجي: المفهوم والتحديات.

يدير الندوة الدكتور/ وليد مبارك و يشترك فيها كل من: الدكتور اسماعيل صبرى مقلد والدكتور فيصل السالم والدكتور شملان العيسى، وجميعهم من قسم العلوم السياسية بجامعة الكو يت.

قضية الامن الخليجي:
المفهوم والتحديات

تنظيم وتحر ير:
د. وليد مبارك *

د. وليد مبارك:

ان قضية الامن الخليجي مازالت تشغل بال المسؤولين الرسميين وصانعى القرارات فى السياسة الخارجية فى دول الخليج خاصة بعد اعلان بر يطانيا عام ١٩٦٨ عن عزمها الانسحاب العسكرى من منطقة الخليج عام ١٩٧١.

وقد ازداد اهتمام المسؤولين بهذه المسألة بعد حرب اكتو بر عام ١٩٧٣، وما رافقها من ز يادة اسعار النفط الخام وحاجة الدول الصناعية المتزايدة لهذه المادة الاستراتيجية والحيو ية. ان حاجة الدول الكبرى للنفط و بخاصة الولايات المتحدة وحلفائها الغر بيين من جهة ومحاولات الا تحاد السوفيتى المتواصلة الوصول الى المياه الدافئة في الخليج من جهة ثانية قد جعل هذه المنطقة عرضة للتصارع بين الجبار ين، ومع ان الولايات المتحدة والا تحاد السوفيتي قد اتفقتا رسمياً على التخلى عن الحرب الباردة واتباع سياسة الوفاق فيما بينهما فقد ظلت منطقة الشرق الاوسط خارج محور الوفاق.

وماجاءت عليه اتفاقية كامب دافيد بين مصر واسرائيل الا محاولة امر يكية للاستئثار منفردة بالنفوذ في الشرق الاوسط متجاهلة بذلك الدور السوفيتي فيها، ولكن كل ذلك لم يمنع حدوث خضات سياسية داخلية في دول كانت الولايات المتحدة تعتمد عليها للحفاظ على مكاسبها الاستراتيجية والاقتصادية.

فبالاضافة للحرب اللبنانية والشعور الدينى المتزايد في المنطقة فان الثورة الايرانية الرافضة لسياسة الاحلاف وماتبعه من تدخل عسكرى سوفيتي في افغانستان كلها جاءت لتخلط مواز ين القوى رأساً على عقب في جنوب شرق آسيا والخليج الذى هو الباب الخلفى للشرق الاوسط وازمته المستعصية.

ماهو تأثير كل هذه الاحداث على الدول الخليجية؟

وما هى ردود فعل تلك الدول على ذلك؟

ذلك هو موضوع هذه الندوة

بالتفصيل سنحاول ان نجيب على النقاط الرئيسية التالية:

اولا: مفهوم الامن الاقليمى وتطبيق هذا المفهوم على أوضاع منطقة الخليج.

* المدرس بقسم العلوم السياسية بجامعة الكو يت

ثانيا: التحديات التى تواجه الامن الخليجى في اطار صراعات القوى الدولية الكبرى.
ثالثا: خصائص الوضع السياسى المحلى فى منطقة الخليج.
رابعا: منطقة الخليج فى مواجهة كل هذه التغيرات الدولية والاقليمية.

يشترك معى فى هذه الندوة ثلاثة من الخبراء السياسيين في منطقة الخليج هم الدكتور اسماعيل صبرى مقلد والدكتور فيصل السالم والدكتور شملان العيسى من قسم العلوم السياسية بجامعة الكو يت.. اهلا وسهلا.
وسنبدأ بالاجابة على السؤال الاول او القسم الاول من هذه الندوة وهو حول مفهوم الامن الاقليمي وتطبيق هذا المفهوم على اوضاع منطقة الخليج.

د. اسماعيل:

ارى انه قبل ان نوضح المقصود بالمفهوم المتكامل للامن الاقليمى والبحث فى مدى انطباقه على اوضاع اى منطقة من المناطق، فانه قد يكون من المناسب ان نشير الى ان اكثر المفاهيم التقليدية شيوعاً عن الامن الاقليمى كانت تركز وحتى وقت ليس ببعيد على الجوانب العسكر ية والاستراتيجية لهذا الامن، دون ان تحاول ر بط تلك الجوانب بغيرها من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك على الرغم من تأثيراتها القو ية والبعيدة المدى على فاعلية ترتيبات الامن الاقليمى وفي تعز يز مقدرتها على مقاومة التحديات والاستمرار.

ومن ناحية اخرى نلاحظ ان الامن الاقليمى بالكيفية التى طبق بها في مرحلة سابقه من تطور العلاقات الدولية - و بخاصة في فترة الخمسينات - ارتبط بصورة تكاد تكون كاملة بصراعات القوى الدولية الكبرى وعلاقات التوازن الاستراتيجي العام فيما بينها، او بمعنى اخر، فان الاطراف الصغرى، ولاسيما الدول التي كانت فيما سبق مناطق نفوذ للقوى الكبرى، لم تقم بدور ذى قيمة في اقتراح او تنفيذ هذه الاستراتيجيات الامنية الاقليمية، ولم تزد عن كونها مجرد ادوات تحركها ضغوط الصراع الدولى ومتطلباته كما تمليها وتحددها سياسات واهداف كل واحدة من الكتل الدولية المتصارعة على القوة والنفوذ والهيمنة العالمية، الخ. ونظرة الى الاحلاف العسكر ية المختلفة التى قامت في هذه الفترة كحلف جنوب شرقى آسيا وحلف بغداد الذى تحول فيما بعد الى حلف المعاهدة المركز ية تكفى للتدليل على صحة هذا الاعتقاد فكل هذه الترتيبات الامنية الاقليمية قامت في نطاق مبادآت القوى الكبرى و بتخطيط مباشر من جانبها. ومن هنا يمكننا ان نقول دون تجاوز او مبالغة، انه لم يحدث ان قامت نظم للامن الاقليمى بدوافع نابعه من ارادة الدول الصغرى ومصالحها و بعيدة عن تحر يض القوى الكبرى وتدخلاتها المباشرة.

الا انـه وللـحـقـيـقـة فـان هذا المفهوم التقليدى الضيق والمباشر للامن الاقليمي، بدأ يـتحور بفعل العديد من الاسباب المتداخلة، لنصل من خلاله وفي النهاية الى ماصبح يعرف بالمفهوم المتكامل والشامل للامن الذى تعددت ابعاده ولم تعد عقدته البارزة هـي كيفية تحقيق نوع من التوازن المستقر في عـلاقات القوة العسكرية على المستوى الدولى، إذ اصبح الامر اكبر واعقد من هذا بكثير.

وطبقـاً لهذا التحول الجذرى، فان الامن الاقليمى بمفهومه المتكامل الجديد اصبح يستلزم كأساس مسبق لتحقيقه توافر الاشتراطات التالية:-

اولا: حد ادنـى مـن توافق الارادات السياسية بين الدول الاطراف في هذه الترتيبات الامـنـيـة الاقـلـيـمـيـة حتى مع التسليم بوجود بعض مظاهر الخلاف العقائدى او في طبيعة النظم والمؤسسات السياسية والاجتماعية في تلك الدول.

ثـانـيـا: حد ادنى من تجانس التصورات حول طبيعة التهديدات والاخطار الخارجية كـمـا تـراهـا هـذه الـدول مـن مـنظورها الاقليمى وليس كما تحاول الدول الكبرى ان تصوره لـهـا وتـفـرضـه عـلـيـهـا، كـأن يكون الحظر الاكثر الحاحا على الامن القومي الـعـربى هـو خـطـر اسـرائيل ثم يقال انه خطر الاتحاد السوفيتى او خطر الشيوعية الدولية كما فعل مبدأ ايزنهاور في عام ١٩٥٧.

ثـالـثـا: ضرورة توفر الاستعداد لتدبير الحد اللازم من الامكانات والموارد الاقليمية الـتـى تكفى لاغراض هذا الامن، وتوظيفها بما يخدم الاحتياجات الامنية الاساسية للـمـنطقة وذلك في اطار استراتيجية اقليمية متفق على خطوطها الرئيسية ومضمونها العام واهدافها المرحلية، اي الاهداف القريبة منها والبعيدة.

رابـعـا: ضرورة تـكـثـيـف عـلاقـات الـتعاون الاقتصادى والمصلحى والثقافي وتنشيط الاتـصـالات والانـتـقـالات وحـركـة الـعـمـالـة ورأس المـال والـخـبـرة، الـخ، في الاطار التنظيمي المناسب و بسياسات واضحة ومستقرة.

وكـل هـذا يمكن ان يقود في تصورنا الى العديد من الاثار والمردودات الايجابية التى يأتى من بينها على سبيل المثال لا الحصر:-

- تـقـلـيل الحساسيات بين الدول الكائنة في الاقاليم التى تخضع لمثل هذه الترتيبات الامنية الجماعية او المتعددة الاطراف.
- احـكـام الـترابط بـيـن مختلف الاطراف المشاركة في هذه النظم الامنية الاقليمية وسد الثغرات التى تأتى نتيجة تباعد المواقف.
- ابراز فكرة المصلحة المشتركة في اي تخطيط اقليمى متكامل.

خـامسا: ضرورة وجود مؤسسات اقليمية دولية سياسية وقضائية، تستطيع ان تقوم بدورها في تسوية المنازعات التى تنشأ بين دول المنطقة سلميا، و بذا يمكن احتواؤها

وتجنب مضاعفاتها، والحيلولة دون انزلاق الدول الكبرى الى ساحة هذه المنازعات الاقليمية وهو مايعمل بالتالى على تضخيمها وتعقيدها.

سادساً: ضرورة التوصل الى حد مناسب من الا تفاق الاقليمى بين حكومات الدول الاطراف فى هذه الترتيبات الامنية حول كيفية التعامل مع القوى الدولية الخارجية حتى لا تستغل الثغرات في المواقف فى بدء عملية تأثير او ضغط موجهة من الخارج، وهو ماقد ينتج عنه في النهاية تخلخل علاقات التضامن الاقليمي و بتر فكرة الامن، وفقاً لهذا المفهوم المتكامل، من جذورها.

واخيراً، ارى انه لابد من حشد اقصى حد ممكن من التأييد الشعبى وراء مثل هذه الترتيبات التى تحاول ان تخلق وتعمق الشعور الذاتى بالامن بعيداً عن مناورات القوى الكبرى وتدخلاتها المرتبطة بالصراعات الدائرة فيما بينها.

د. وليد:

شكراً يادكتور اسماعيل، واعتقد انك قد اعطيتنا نظرة شاملة لمفهوم الامن الاقليمى بأمن الدول الكبرى.

فنحن اذا جئنا الى تعر يف السياسة الخارجية للدول الكبرى، فسنجد انها تختلف عن تعر يف السياسة الخار يجة للدول الصغرى، فبينما تعنى السياسة الخارجية للدول الصغرى امن الدولة والنظام السياسى، فانها تعنى بالنسبة للدول الكبرى ليس فقط امنها، وانما امن حلفائها ومصالحها العالمية كذلك.

د. شملان:

اتفق مع هذا التعر يف الذى تفضل به الدكتور وليد وفى اعتقادى ان مسألة الامن ليست الا مجرد ستار تحاول الدول الكبرى ان تغطى به على مصالحها التى من أهمها تأمين سيطرتها على الموارد الطبيعية للدول الاخرى، و بالاخص النفط الذى تسعى للحصول عليه بأسعار زهيدة جداً باعتبارها كلها دولا صناعية متقدمة.

ولعل مما يثبت ذلك بوضوح ان التصاعد الاخير المفاجىء فى نغمة الامن التى تواظب الدول الكبرى على ترديدها بل وتضخيمها لم يحدث الا في اعقاب الز يادات الكبيرة في اسعار النفط. فالمشكلة اذن ليست امن مهدد كما تزعم القوى الكبرى بقدر ماهى محاولة مقصودة من جانبها لتخو يف شعوب منطقة الخليج خاصة فى مرحلة مابعد الثورة الايرانية، وماسمعناه بالامس القر يب على لسان كارتر وهو يؤكد ان امن الخليج مسئولية امر يكا (مبدأ كارتر) لخير دليل على هذا الا تجاه الذى يحاول ان يضع المنطقة تحت مظلة الاحلاف العسكر ية من جديد.

د. اسماعيل:

لهذا السبب بالذات يادكتور شملان ارى أنه لابد من الاسراع بتصميم الركائز الاساسية لاستراتيجية أمن خليجية تستطيع ان تواجه هذه التطورات

الاخيرة في الواقع الدولى، استراتيجية تكون نابعة فى الاساس من تقدير هذه الدول الخليجية لمصالحها واحتياجاتها ومن وعيها بظروفها الذاتية، لا ان تكون استراتيجية دخيلة عليها او استراتيجية منبثقة من تصور القوى الدولية الخارجية لما يخدم أمنها ومصالحها و يؤمن ظروفا انسب لادارة صراعاتها كما كان الحال فى السابق.

والامن الذى يتوجب على دول منطقة الخليج ان تبحث عنه وتحققه من الواقع، لابد وان يتجاوز قضية الامن العسكرى بمفهومه التقليدى الضيق والقاصر الذى المحنا اليه، ليصبح بالاضافة الى ذلك أمنا سياسيا واقتصاديا بالدرجة الاولى فذلك بافتراض امكانية تحقيقه يمكن ان يهيء ضمانا معقولا لقدرة هذه المنطقة على التصدى لاطماع القوى الكبرى واحباط مخططاتها التى لا نشك مطلقا فى أنها تتعارض على المدى البعيد و بكل تأكيد مع الاهداف والمصالح المشروعة لدول المنطقة، ونقصد بذلك تحديدا الدفاع عن أمنها واستقلالها وحماية مواردها وثرواتها ضد سياسات النهب والتسلط.

وانا لا انكر ان مثل هذا التخطيط الخليجى المشترك لقضية الامن فى ابعادها الواسعة يقتضى مسبقا ازالة الكثير من الحساسيات الاقليمية نتجت عن بعض الممارسات او الخلافات السياسية في الماضى والتى أسهمت القوى الكبرى نفسها من تحر يكها وتعميقها، و بذا يمكن تهيئة ظروف اقليمية لتعامل هذه الدول مع بعضها في اطار من التفهم المشترك لمصالحها واحتياجاتها الامنية موضع التهديد، وهذا ما أميل الى تسميته بالبعد السيكلوجى فى عملية الامن.

د. وليد:

ولكن الواقعية السياسية علمتنا شيئا آخر بالنسبة لايجاد نوع من الرابطة الامنية تجاه التحديات التى نواجهها واعتقد ان الدكتور اسماعيل يوافقنى على ذلك. التناقض فى المصالح واختلاف طبيعة الانظمة السياسية ومايتبعه من اختلافنا حول تحديد مفهوم الامن عدا عن المشاكل الحدودية فيما بيننا و بين جيراننا والمطالب الاقليمية بالاضافة الى المنافسة التقليدية بين تلك الدول وخاصة بين الار بعة الكبار اى مصر وسور يا والعراق والسعودية على الزعامة العر بية ناهيك عن عدم الاستقرار السياسى قد خلق مناخاً خصباً للدول الكبرى للتدخل في شؤوننا.

كل ذلك قد اضعف الروابط فيما بيننا وأضعف التنسيق فيما بيننا لمجابهة اسرائيل والدول التى تحاول استغلالنا، وجاء البترول ليز يد فى النزعة المحلية كل دولة تر يد الحفاظ على مكاسبها النفطية ومايىنتج عن ذلك من عدم التنسيق والانسجام وضعف التعاون بين الدول العر بية وخاصة النفطية منها.

كل ذلك له اثر سلبى على مستقبل الخليج الامني.

د. فيصل:

انا اوافق الاخوة على ماتفضلوا به، و يجب الا ننسى ان تشابك المصالح وتشعبها في المنطقة يخلق جوا معقداً للغاية.

فالامن كما اتفقنا، يجب ان يبنى على اسس متينة، اقتصادية وسياسية وعسكر ية وثقافية وعلمية وادار ية، الخ. وللاسف الشديد فانه بالرغم من توفر كل هذه العناصر في الشعب العر بى الذى تتشابه به لغته ومعتقداته وعاداته وتقاليده، الا أنه مايزال مفككا ومنقسما على نفسه لهذا السبب او ذالك. وفي اعتقادى ان مسئولية رأب الصدع وتجميع شمل الشعوب العر بية تقع على عاتق الحكام الذي يمكنهم بشيء من الجرأة السياسية ان يحققوا هذه الغاية السامية. واضيف انه عندما ننظر من حولنا الى بعض التجارب الوحدو ية العر بية المحددة التى حدثت فى الفترة الماضية كما هو الحال لدولة الامارات العر بية المتحدة، نلحظ انها ماتزال فى مرحلة الوحدة الكو نفيدراليه ولم تصل بعد الى مرحلة الوحدة الفيدرالية رغم توافر كل اركانها ومقوماتها الاساسية، وتلك حقيقة نأسف لها بشدة.

د. وليد:

سوف نتعرض بالتفصيل لما ذكره د. فيصل عندما نأتى الى القسم الثالث من موضوع ندوتنا والذى يناقش خصائص الواقع السياسى المحلى فى منطقة الخليج. وفي الحقيقة ان مانحاول التأكيد عليه عند هذه المرحلة من المناقشة، هو البحث فى امكانية تطبيق مفهوم الامن فى صورته المتكاملة على اوضاع منطقة الخليج قبل ان ننتقل الى تحليل طبيعة التحديات التى تواجه امن المنطقة والتى تنبثق اساسا من صراعات القوى الدولية الكبرى فى الخليج ومن سعيها الى التحكم فى اوضاعه وعلاقاته.

د. اسماعيل:

اذا كان مايعنينا الان هو ان نواصل مناقشتنا حول مدى انطباق العناصر الاساسية لمفهوم الامن الاقليمى المتكامل على الاوضاع الراهنة لمنطقة الخليج، فبوسعى ان أقول دون تردد أن هذا المفهوم المتعدد الابعاد يكاد يكون غائبا تماما عن أذهان الاجهزة المسؤولة فى المنطقة والمعنية بقضية الامن الخليجى والتى جذبته أخيرا الى دائرة الضوء. ومايزال الأمن بأبعاده العسكر ية المحدودة والضيقة يمثل المفهوم الأكثر شيوعا وذلك على الرغم من أن هذا المفهوم ثبت عدم فاعليته أو بالأحرى عدم جدواه من واقع التجارة الكثيرة الماضية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في غيرها من مناطق العالم.

د. وليد:

اضافة الى ماسبق أود أن أطرح هذا التساؤل: هل النظر الى قضية الأمن الخليجي يجب أن يكون من منظور تكتيكي ضيق أم من منظور استراتيجي شامل و بعيد المدى؟ بمعنى هل جاءت فكرة الأمن الخليجي كمجرد رد الفعل للتغييرات الثور ية في ايران وذلك بهدف ايجاد قاعدة للتعايش السلمي بين الانظمة العر بية الخليجية المختلفة للحفاظ على أمنها ضد التدخل الخارجي؟ أم أن هذه الفكرة هي بمثابة تغير استراتيجي في اذهان المسئولين هدفها التعاون الدائم وتحقيق الوحدة بين الانظمة العر بية الخليجية؟

د. اسماعيل:

أنا لا اجادل حول أهمية التساؤلات التي أثارها الزميلان العز يزان د. وليد ود. فيصل، واز يد على ذلك واتساءل بدوري:

هل استطاعت النظم المسئولة في هذه المنطقة أن تتوصل الى الحد الادنى والضروري من تنسيق المواقف أو من الارادة السياسية المشتركة التي تجعلها تتبنى كلها تصوراً متقار باً، ولا أقول متطابقاً حول جذور واساسيات مشكلة الامن الخليجي وحول طبيعة التهديدات والاخطار التي تواجه هذا الأمن، وذلك على الرغم من كثرة مانرى ونسمع حول هذا الموضوع؟

في اعتقادي ان هذا الحد الادنى من الا تفاق السياسي بين النظم المسئولة لم يتوفر بعد، و بالتالي كيف يمكنك أن تضع اطارا لاستراتيجية أمنية اقليمية بهذا المفهوم الشامل الذي نتحدث عنه ونؤكد عليه طالما أن الأساس نفسه غير قائم. بمعنى أخر، هل نتصور امكانية التوصل الى مثل هذه الاستراتيجية العملية في غياب تصور اقليمي عام حول طبيعة التهديد الخارجي المشترك الذي يتعين على هذه الاستراتيجية أن تقاومه بكل ماهو متاح لديها من وسائل العمل الاقليمي المشترك في كافة مجالا ته؟ واذا جئنا الى موضوع الامن الخليجي والتهديد الخارجي المشترك سنلحظ مظاهر خلاف عميق حول هذه القضية الجوهر ية التي هي صلب موضوعنا برمته. فالبعض يرون ان الخطر الداهم على أمن المنطقة هو الخطر السوفيتي وهم يذهبون في عرض تخوفاتهم حداً بالغاً من التطرف والتشاؤم. وهناك البعض الآخر ممن يعتقدون ان هذا التهديد يجد تجسيداً كاملا له في التحالف الغر بي الصهيوني الذي لايكل عن خلق الظروف التي تساعده على ابتلاع مقدرات هذه المنطقة الخليجية من نفط وثروات مادية وتأكيد تبعيتها السياسية له. ثم يضيف الى هذا وذاك الخوف الذي يسيطر على بعض هذه الانظمة ليس من خطر خارجي بقدر ماهو الخوف من تآمر انظمة أخرى مجاورة ضدها للاطاحة بها، الامر الذي يهبط

بالتهديد الدولي الخارجي الى مرتبة ثانو ية اذا ماقيس بخطورة التهديدات المباشرة التي تواجهها عن قرب.

و بذا نخلص الى أن فكرة الخطر والتهديد والتحدي، الخ تأخذ مضامين مختلفة في اذهان هذه النظم مما يجعل من الصعو بة بمكان الا تفاق حول هدف مشترك والاندفاع منه الى توفير الامكانات اللازمة لتحقيقه.

د. وليد:

اذن نحن قد انتقلنا فعلا الى بحث النقطة الثانية فى موضوعنا وهى: التحديات التى تواجه الامن الخليجي فى نطاق صراعات القوى الدولية الكبرى، وارجو ان يتفضل الدكتور شملان ليحدثنا عن ذلك.

د. شملان:

اعتقد ان فكرة الامن الخليجى طرحت اصلا فى عهد الشاه، ولكن كان لكل دولة مفهومها الخاص الذى ينبع من مصالحها و يرتبط بواقعها، ومن هنا تضار بت التصورات والتفسيرات لما اصبح يعرف بقضية الامن في منطقة الخليج.

على انه يمكن القول ان الجانب الذى استحوذ على اهتمام معظم دول المنطقة من قضية الامن الخليجي اكثر من غيره، تركز حول كيفية حماية النظم الداخلية والدفاع نها في وجه اى محاولة لتقو يضها وترتيباً على ذلك، فان مفهوم التهديد الخارجى الناتج عن تأزم صراعات القوى الكبرى وتصادم اطماعها الدولية فى المنطقة، لم يكن قد احتل ما للاعتبار السابق من اهمية. و بوسعى ان اذكر العديد من الامثلة الواقعية التي تبرهن بوضوح كيف ان التدخل الذى مارسته بعض دول المنطقة ضد بعضها الاخر، لم يكن بهدف الدفاع عنها ضد اخطار خارجية تتهددها، بقدر ما كان الهدف هو تثبيت النظم الداخلية والابقاء عليها في السلطة.

د. وليد:

نعم. انا اتفق معك تماماً واضيف الى النقطة التى ذركتها، بأنه كما كان لايران والسعودية مثلا مفهومها الخاص للامن الخليجى وهو ما دفع بهما الى التنسيق والتعاون المشترك، كذلك كانت هناك فكرة للولايات المتحدة عن الامن الذى يحفظ لها مصالحها وخاصة فى مرحلة مابعد حرب فيتنام وتطبيق مبدأ نيكسون الذى حاول ان ينقل مسؤولية الدفاع عن هذه المصالح الى حلفاء امر يكا الاقو ياء في الخليج ليوفر بذلك عن الولايات المتحدة مخاطر التدخل العسكرى المباشر في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.

بايجاز فان ماأردت ان اشير اليه هو التأكيد على الطابع الامنى المعقد لهذه المنطقة، حيث يبرز الكثير من نقاط التعارض والالتقاء بين سياسات القوى الاقليمية واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى، وهو مايثير في الذهن العديد من التساؤلات.

د. اسماعيل:

اود ان اضيف ملاحظة اخرى الى جملة الملاحظات القيمة التى تفضل الاخ د. وليد بابدائها.

فما دمنا بصدد البحث فى طبيعة العوائق التى تقف حجر عثرة في طر يق تصميم استراتيجية امن خليجية فعالة، فانه قد يكون من الضرورى ان نشير الى التيارات السياسية والفكر ية القائمة. فعندما نتكلم مثلا عن التيار الماركسى كما هو موجود في عدن، او تيار الثورة الاسلامية كما هو موجود في ايران، او تيار الثورة الاجتماعية ليس فقط في منطقة الخليج وانما بشكل عام و باعتباره قضية اساسية تشغل بال العالم الثالث كله، فستلحظ و بوضوح شديد ان كل واحد من تلك التيارات يترك تأثيره كاملا على تفسير كل دولة من دول منطقة الخليج لمشكله الامن ولما تنشده من وراء هذا الامن. اعنى اننا سنجد انفسنا امام جمله من المفاهيم المتعارضة تماماً والتى تصل فيما بينها احياناً الى حد التناقض. ومن هنا نتساءل مرة اخرى: هل بالامكان التوصل الى استراتيجية اقليمية مشتركة و بحيث يتوفر لها القدر اللازم من التأييد او من امكانات التنفيذ الفعال، الخ؟ ان التأثيرات السلبية التى تنتج عن تفاعل هذه التيارات الفكر ية والسياسية المتعارضة حقيقة قائمة ولا سبيل الى انكارها او التهو ين منها، ومادام ان هذه التيارات بمثابة احد المتغيرات الاستراتيجية الحاكمة للاوضاع الخليجية الراهنة، فان هذا العائق او التخفيف من حدته بحيث لايصبح قوة معطلة لهذه الاستراتيجية الخليجية المشتركة، او عبئاً ثقيلا عليها؟ وهل بالاستطاعة الوصول الى نتيجة ايجابية في هذا الشأن بمقاييس الواقع الخليجى الذى نعيشه ونحسه؟

د. وليد:

طبعاً ان هذه التيارات قد انعكست على تصرفات الانظمة الخليجية نفسها، وان كنت اعتقد ان التغيرات التى حدثت في المنطقة فى مرحلة مابعد قيام الثورة الايرانية اوجدت نوعاً من التقارب بين الدول العر بية الخليجية والنموذج البارز لذلك هو التقارب العراقى السعودى. وهذه نقطة تغيير ايجابى فى الموقف خاصة وان العراق مرتبط بمعاهدة صداقة مع الا تحاد السوفيتي الا ان ذلك لم يقف بينه و بين اتخاذ مواقف مستقلة عنه وظهر ذلك عمليا في معارضته التدخل السوفيتي في افغانستان، وفي موقفه المساند للثورة الار يتر ية التى تقف اثيو بيا بدعم كامل من السوفيت ضدها. ور بما نتساءل عن السبب الذى يدعو العراق لان يتبنى موقفاً مستقلا عن السياسة السوفيتية. وفى راى ان هذا السبب يرجع اساساً الى ثروه العراق البترولية، فقد اصبح العراق دولة غنية و بالتالى يستطيع شراء مايلزمه من اسلحة ومعدات وتكنولوجيا يستفيد منها لاغراض تنميته الاقتصادية، من اى مكان

يشاء، هذا يفسر والى حد كبير مظاهر تعاونه المتزايد فى الاونة الاخيرة مع بعد الدول الغربية وفى طليعتها فرنسا.

د . فيصل :

اذا كان لى أن أضيف الى الافكار التى تفضل الزملاء بطرحها، فبودى أن أقول أن أمن السعودية يشكل بعدا أساسياً في قضية الامن الخليجي برمتها. والسعودية اعلنت واكدت على لسان المسئولين فيها أنه اذا هاجم السوفيت منطقة الخليج فانها لن تتردد في الاستعانة بقوة الولايات المتحدة والعزب لمقاومة هذا التهديد السوفيتي والتصدى له.

وعلى ذلك يجب ان نكون صرحاء مع أنفسنا في مواجهتنا للواقع، فدول المنطقة لا تتمتع بالحرية التى تمكنها من معالجة قضاياها الامنية بعيدا عن تدخلات القوى الكبرى وصراعاتها، بل أقول أن هذه الدول واقعة بصورة أو أخرى تحت تأثير القوتين العظميين، واقصد الولايات المتحدة والا تحاد السوفيتي.

د . اسماعيل :

أعتقد أن هذا الرأى يلتقي تماما مع مؤشرات الواقع، فعملية الاستقطاب الدولى نشطت من جديد بل وأصبحت تجري و بصورة مكثفة على قدم وساق بعد أن ضعفت نسبيا لفترة من الوقت، ومنطقة الخليج لا تشكل استثناء، بل انها لقيمتها الاستراتيجية الهائلة و بالأخص من الناحية البترولية، تمثل هدفاً رئيسياً مستمرا لمحاولات الاستقطاب الدولى هذه. وقد ينتج عن ذلك انقسام دول منطقة الخليج الى فئتين رئيسيتين ترتبط أولاهما بعلاقات سياسية واقتصادية واستراتيجية وثيقة للغاية بالولايات المتحدة بينما ترتبط المجموعة الأخرى، وان كانت اقل عدداً ونفوذاً، بالا تحاد السوفيتي الذى يحاول ان يستعملها كرؤوس جسور نحو تثبيت سيطرته والانطلاق منها في مرحلة قادمة الى ممارسة ضغوطه على بعض الدول البترولية الرئيسية المجاورة، أو التحكم في الممرات والمضايق التى يمر منها بترول الخليج الى مناطق استهلاكه الرئيسية في الغرب واليابان.

اذن و بالنظر الى هذه الازدواجية الحادة في الارتباطات المصلحية والولاءات السياسية لدول المنطقة بالقوى الكبرى والتى وصلت بالبعض الى حد تدبيجها في مواثيق ومعاهدات تحالف رسميه مع هذه القوة الكبرى أو تلك، كيف يمكن تقر يب تلك الفجوة التى ماتزال تباعد بين النظم المسئولة في منطقة الخليج، بحيث يتسنى توفير أساس فعال لاستراتيجية أمن خليجية مشتركة، أو في سؤال آخر:

ما السبيل الى مدخل واقعى يمكن أن يضمن هذه النتيجة، ومن الذى يمكن أن

يقوم بهذا الدور، و بأية وسائل، الخ؟ هذه كلها أمور غاية في الاهمية و ينبغي التوقف عندها طو يلا لتدبر اجابات مقنعة عنها.

د . شملان :

لاأتصور أنه سيكون من السهل التغلب على كل هذه العقبات خاصة وأن مظاهر الخلاف في منطقة الخليج كثيرة و بعضها شائك للغاية.

فهناك مثلا خلافات على الحدود بين الكو يت والعراق، و بين السعودية ودولة الامارات. كما أن هناك خلافات بين قطر والبحر ين. و بين الامارات وعمان، الخ، وحتى الآن لم تستطع أطراف هذه الخلافات أن تصل فيها الى حلول نهائية تحسمها.

فاذا أضفنا الى ذلك جانب الخلاف العقائدي بين هذه الدول والنظم والذي يتمثل في وجود أنظمة محافظة وأخرى ثور ية وانظمة اشتراكية وأخرى رأسماليه، الخ، لا تضح لنا على الفور أن هذه الخلافات أبعد واعمق مما نتصور.

د . وليد :

لااعتقد أننا مختلفون حول الاسباب التي تدفع الى هذا الخلاف الاقليمي الداخلي، ولكننا ايضا نجدا انفسنا امام العديد من مظاهر التحدي الخارجي لأمن منطقة الخليج والذي تخلقه اساسا صراعات القوى الكبرى واطماعها في هذه المنطقة. فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحاولان فرض سيطرتهما على الخليج اما باسلوب التدخل العسكري المباشر، أو عن طر يق اقامة القواعد العسكر ية والحصول على التسهيلات الضرور ية لاغراض هذا التدخل مستقبلا. ناهيك عن عقد معاهدات الصداقه، وارسال الخبراء العسكر يين وتكر يس الاسلحه بكميات هائلة في بعض اجزاء المنطقة.

والسؤال الذي أود أن أطرحه هو: هل تمثل التطورات السياسية السر يعة التي تشهدها المنطقة عامل تهديد للدول الخليجية مما يحتم عليها أن تتعاون فيما بينها لانقاذ استقرارها والدفاع عن انظمتها؟ فاذا كان هذا صحيحاً. فما هو المدى الذي يمكن أن يقطعه التعاون بين هذه المجموعة من الدول؟

ولكن قبل أن نعطي رأينا حول ذلك دعونا نستعرض ولو بايجاز شديد الخصائص المميزة للواقع السياسي المحلي في منطقة الخليج، وهو موضوع القسم الثالث من هذه الندوة، والآن ادعو الدكتور ميضل لكي يبدأ الحديث في هذا الموضوع.

د. فيصل:

ومن وجهة نظري المواضعة. فان العقل العربي مايزال يعاني من المآسي التي تأتي من خلفية قبلية، دينية، طائفية ومن المشكلات التي يسببها الجهل بمفهومه العام.
كما أن الجسم العربي الخليجي، جسم غريب يضم خليطاً متناقرا من البشر من كل مكان، فضلا عن الا تكالية المطلقة والمتزايدة على مئات الالوف من العمالة الوافدة سواء كانت شرعية أو غير شرعية. وعليه أتساءل: من الذي سيتحمل عبء ومسئولية الدفاع عن الخليج، هل هي الشعوب وهذا حالها، أم الحكام المنشغلين بصراعاتهم ضد بعضهم؟
ان قوة النظام ـ أي نظام كما نعلم ـ تأتي من حرية الشعوب والعمل والاخلاص ومن استعدادها لمساندة الوضع القائم. ولكنا لو نظرنا الى صورة الواقع الذي نعيشه لصدمنا حيث لا تضامن ولا تنسيق في المواقف ولا اتفاق في الرأي بالرغم من توفر كل اسباب الوحدة والتكامل و بالرغم من كل هذه الثروات التي افاء بها الله علينا.
وهذا يدفعني مرة أخرى لأن أؤكد على ان امن الخليج هو أمن الانظمة، واننا برغم كل ادعاءاتنا، مانزال نلف وندور في فلك القوتين العظميين.

د. شملان:

ان الرأي الذي طرحه الأخ فيصل يؤكد من جديد ان قضية الامن في الخليج متشعبة بطبيعتها، وهذا في تصوري أصبح واضحاً ولا اعتقد ان هناك خلافاً على ذلك.
و بالنسبة لي فاني أريد ان اثير امامكم التساؤل الآتي والذي يتصل بصميم القضية المطروحة للمناقشة: ان النفط كما نعلم ثروة آيلة للنضوب، وما لم نحسن استغلال ما هو متاح من هذه الثروة الآن، فان الامن الاقتصادى لدول المنطقة سيكون مهددا و بشكل حاد فى المستقبل غير البعيد. اننا لم نضع في اعتبارنا امكانية اختراع بدائل للطاقة البترولية في السنوات القادمة وهو بالتالي مايمكن أن يهدد هذا المصدر الوحيد الذى يعتمد عليه دخلنا القومى بصورة شبه مطلقة.
أما الامر الثاني الذى لايقل في الاهمية عن الاعتبار السابق، فهو الذى يتعلق بهذه التركيبة السكانية غير المتجانسة، من عربية واجنبية في بعض دول منطقة الخليج والتي تخفي اخطارها ومضاعفاتها على احساسها بالأمن سواء كان اقتصادياً او سياسيا، الخ. ان الكثير من الدراسات التى اجريت حول هذه المشكلة تثبت بوضوح كيف أن اعتماد هذه الدول الخليجية، و بالاخص دولتي الكويت والامارات المتحدة، سوف يزداد و بشدة على القوى العاملة الاجنبية وذلك بسبب أوضاع الازدهار والنمو والتوسع الاقتصادى عندنا وحيث لا تتفوق علينا منطقة

أخرى من مناطق العالم الثالث. وسؤالى هو :
ما الذي ينبغي علينا ان نفعله ازاء هذا التحدي، هل نقلل من اعتمادنا على العمالة الاجنبية، وهل هذا ممكن بمقاييس الواقع؟ أم نستمر في اعتمادنا مع محاولتنا احتواء هذه العناصر الوافدة عن طريق توفير الاقامة الدائمة لهم أو حتى منحهم الجنسية، و بذا نكون اقدر على مجابهة التحدي الذي يخلقه هذا الوضع الشاذ وغير الطبيعي؟

د. وليد:

انا متفق تماماً مع د. شملان بالنسبة لقضية السكان، اما بالنسبة لقضية الحرية التي طرحها د. فيصل باعتبارها عنصر جوهري من عنصر قضية الامن الخليجي، فأقول انه ومع الاسف فان قضية الحرية والديمقراطية لم تطرح في دول المنطقة بشكل جدي الابعد الثورة الايرانية، وذلك فيما اذا استثنينا دولة الكويت التي تعتبر النموذج الديمقراطي البارز في منطقة الخليج وحيث يتوفر لنظامها السياسي درجة عالية نسبياً من الاستقرار.

يبقى ان أشير الى النقطة المرتبطة بكيفية استغلال الثروة المتحققة من البترول. فنحن نعلم ان معظم دول الخليج، وخاصة الدول الخليجية الصغيرة، لايوجد لديها مورد الا النفط لذا فانه و بمقاييس المصلحة الامنية البعيدة المدى، يصبح من المتعين على هذه الدول ان تنوع مصادر دخلها حتى تستطيع ان تواجه ما يحمله لها المستقبل من تحديات.

واذا كانت القدرة الاستيعابية المتاحة لهذه الدول الصغيرة محدودة وذلك فيما يتعلق بفوائضها النفطية، فان المخرج من هذه المشكلة لن يتحقق الا بتنفيذ مشاريع التعاون أو التكامل مع الدول الخليجية الأخرى الأقدر بحكم ظروفها على استيعاب جزء مهم من هذه الفوائض. وهذا يجرنا بدورة الى السؤال الآخر الذي يتردد كثيراً هذه الأيام عن الاسباب التي تضطر السعودية الى انتاج تسعة ملايين برميل أو اكثر من النفط الخام يومياً رغم عدم حاجتها الى هذا الانتاج. ومن ناحيتي اتصور ان السبب يكمن في أن النفط اصبح سلعة دولية، وهناك ضغط خارجي على السعودية لكي تنتج هذه الكمية الهائلة من النفط والسعودية كما هو الحال بالنسبة لغيرها تدرك مدى ارتباط أمنها بأمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها الغربيين ولذلك فهي لا تملك الا أن تستجيب لهذه الحاجة الغربية المتزايدة الى النفط.

د. شملان:

د. وليد اسمح لي ان اختلف معك في تصورك، فأنت تربط بين مصلحة

أمر يكا وقضية أمنها، فأمر يكا تملك من النفط مايز يد عن نفط الخليج كله، وانما مصلحتها هي ان تحصل على نفط رخيص من دول الخليج ولذلك فهي تخلق قضية الأمن، وقد أشرت الى هذا مراراً من قبل، حتى تستمر في استنزاف المنطقة.

د. اسماعيل:

ان الانطباع الذى خرجت به من هذا العرض الذى تفضل الزملاء بتقديمه، وانا اتفق مع ماقالوه جملة وتفصيلا، ان المشكلة اكبر من ان تكون مجرد سياسات الانتاج ومعدلا ته الخ، فهذه كلها مرتبطة بظروف عارضة ومؤقتة، ولكن الامر الاكثر حيو ية هو كيفية توظيف هذه الفوائض النفطية الخليجية بحيث تكفل لدول المنطقة اساساً اقوى من الاستقرار ومن القدرة على التنمية والتطور مستقبلا، او بالتحديد في مرحلة مابعد انخفاض الطلب على النفط او تدهور قيمته كسلعة أولية استراتيجية، وليس يهم في ذلك ان يبدو لنا هذا الاحتمال بعيداً الان، فهو وارد ولابد وان يحسب حسابه في اى تخطيط خليجى عاقل.

النقطة الثانية التى اردت ان اشير اليها تنصرف الى مفهوم امر يكا لامنها ومصالحها في منطقة الخليج وذلك من موقعها كقوة دولية كبرى، وكذلك مفهوم دول المنطقة لمصالحها وأمنها، وهل يلتقى هذان المفهومان ام يتعارضان؟ فمفهوم امر يكا للامن والمصالح يتسع ليشمل تأمين امدادات النفط والحصول على القواعد والتسهيلات وتأييد الانظمة، الخ، وعليه، فاذا كان المفهوم الخليجي للامن والمصالح لايصطدم ولايتعارض مع هذا المفهوم الامر يكى اذن فلن تكون هناك مشكلة، لان قضية الامن يمكن ان ترتب وقتئذ من خلال التخطيط الذى تتوصل اليه مثل هذه القوة الدولية الكبرى. اما اذا كان المفهومان يتعارضان، كل لدوافعه واسبابه ومراميه، فان السؤال هو: ماذا يتوجب على دول منطقة الخليج ان تفعله انئذ لتعز يز امنها في وجه هذا التعارض؟ اى نوع من التدابير والترتيبات، واية امكانيات يمكن رصدها وتخصيصها لهذا الهدف؟

في الحقيقة انى عندما اثير هذا التساؤل، فانى احمل في ذهنى صورة النزاع الايرانى الامر يكى، وحيث قامت الولايات المتحدة بتجميد الودائع الايرانية في البنوك الامر يكية واستخدمتها كسلاح ضاغط لارجاعها عن موقفها المعادى لها بعد ازمة احتجاز الرهائن الامر يكيين المعروفة.

و بالمثل فهل نسمح بأن تبقى امكاناتنا وهى هائلة، مرهونة بيد دولة كبرى تخطط لكيفية محار بتنا بها عندما نختلف معها حول بعض قضايانا المصلحية او الامنية. انها قضية في منتهى الخطورة وهى ان نملك مثل هذه القوة الضاغطة التى يحسدنا العالم كله عليها ومع ذلك تتحول الى سلاح مضاد لمصالحنا وامتنا ومستقبلنا، اى منطق يجيز هذا او يسمح به في عالم تقوم علاقاته على ممارسات القوة بمختلف

عناصرها ودعاماتها؟
مرة اخرى اقول اننا كدول خليجية يجب ان نخطط باسلوب مختلف و بعقلية مختلفة لكيفية تعاملنا مع الدول الكبرى، فنحن نستطيع ان نؤثر و بقوة اذا اردنا وصممنا، والمهم هو ان تكون هناك نقطة بداية كمثل هذا التخطيط المستقبلي.

د. وليد:

اود ان اضيف الى ماذكره د. اسماعيل ملاحظة اخرى عن التناقض الذى كان موجوداً دائماً فى السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط فمن جهة تقوم هذه السياسة على التأييد غير المشروط لسياسات اسرائيل ومواقفها المتعنتة مهما كان فى ذلك من استفزاز للحقوق والمصالح العربية المشروعة، وفى نفس الوقت تصر امريكا على تأمين احتياجاتها من النفط العربى برغم كل شىء. بكلمة اخرى، انها تريد ان تحصل من العرب على كل شىء فى الوقت الذى تضع فيه كل ثقلها ودعمها وتشجيعها وراء عدوتهم الاولى، اسرائيل.

د. اسماعيل:

انا لا انظر الى ماذكره د. وليد على انه تناقض - رغم ان تحليله صحيح تماماً - بقدر مااعتبر انفسنا مسئولين عن خلق هذا الوضع بأيدينا، ونحن يجب الا نلوم امريكا - فهى كقوة دولية كبرى تلهث باستمرار وراء مصالحها وأمنها ولها عذرها في ان تنتهج الطريق الذى ترسمه لنفسها وانما اللوم كل اللوم يقع علينا نحن فقد تقاعسنا على استعمال عناصر قوتنا سواء فى مواجهة امريكا او غيرها واكتفينا بتعليق الذنب في رقبة الاخرين.
نحن لم نلوح ولو على سبيل التحذير باستخدام سلاح النفط الذى يمثل مسأله حياة او موت بالنسبة لهم، لكى نجبر امريكا على اعادة التفكير والحساب بين استمرار انحيازها المطلق الى جانب اسرائيل، او مخاطرتها بفقدان مصالح استراتيجية اساسية يصعب عليها تعويضها في اي منطقة اخرى من العالم. كل الدول وعلى مر التاريخ حاولت ان تجرب اسلحتها وعناصر قوتها، اقتصادية كانت او غير اقتصادية في معاركها وصراعاتها المصيرية، اما نحن فلم نحاول، واذا ناقشنا موقع البترول في اى مخطط للمواجهة ضد خصومنا، فاننا نفعل ذلك كرها وعلى استحياء. والنتيجة؟ اصرار امريكا على مواصلة سياستها المنحازة في الوقت الذى ندرك فيه جيدا انها آمنة ضد رد الفعل العربى.

د. شملان:

لا اعتقد ان العرب جادون فعلا فى مثل هذه القضية، والذين يقولون غير ذلك فهم كالذين يكذبون على انفسهم.
فبالنسبة لامريكا ومصالح امريكا فهى مستمرة كما هى، و بالنسبة لاسرائيل

والامن الاسرائيلي فهو كما هو. وامريكا تحاول ان تستغل الحركات الدينية في المنطقة لتأليب دولها على الاتحاد السوفيتي واثارة موجة عامة من الكراهية ضده بين شعوبها مثلما حدث بعد التدخل السوفيتي في افغانستان. وهى تحاول افتعال مشكلة امن فى منطقة الخليج لكى تشبع جواً من الخوف فيها مما يساعدها على انجاز مصالحها الاساسية المتمثلة بحصولها على النفط بأسعار زهيدة.

فالامن الخليجي بالنسبة لامريكا والدول الغربية هى مصالح، ومصالح بترولية اولا واخيراً.

د. وليد:

انا فى اعتقادى الشخصى ان الذى يجعل الولايات المتحدة الامريكية تتبع سياسة مؤيدة تماماً لاسرائيل بالمنطقة، هو عدم وجود جدية من جانب الدول العربية فيما يتعلق بمواجهتها او بصراعها ضد اسرائيل.

د. فيصل:

احب ان اضيف شيئاً ذكرته من قبل وهو ان الحكام العرب وخاصة فى الخليج بداوا ينظرون على ان هناك بوادر تحالف مصرى اسرائيلي وأنه بدأ يأخذ شكلا عملياً وقد يتطور الى رأس حربه موجهة ضدهم فى المستقبل تحت مبرر الدفاع عن امن منطقة الخليج ضد اخطار الهجوم السوفيتي، الخ، و باختصار فان الحكام العرب يخافون من ان تنقلب موازين القوى فى المنطقة رأسا على عقب بعد ماكانوا في الماضي هم اسياد الموقف.

د. اسماعيل:

لا اتصور ان هذا الاحتمال قائم على نحو ماتحاول بعض المصادر ان تفتعله وتثيره، فشيء كهذا ان حدث سيكون مصيبة قومية بغير حدود. وستكون عواقبها و بالا على الجميع دون استثناء، ولا اعتقد ان هناك من يقبل مجرد فكرة قيام تحالف وهمى اصطناعى من هذا النوع يكون موجهاً ضد اى منطقة في العالم العربى، فهذه ستكون بمثابة النهاية لكل من يقبل ضميره القومى ان يشارك فيها او يسمح بها. وليس لدى ادنى شك حول هذا.

اما المفارقة الصارخة التى اريد ان الفت الانتباه اليها، فتتمثل فى ماحدث بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وما يحدث الان.

فبعد حرب يونيو ١٩٦٧ ورغم انه لم يكن مطروحا فى ذلك الوقت موضوع الصلح او السلام او التفاوض، فان معظم الانظمة العربية قامت بقطع علاقاتها مع امريكا وماتزال علاقات العراق الدبلوماسية مع امريكا مقطوعة رغم مضى ثلاثة عشر عاماً كاملة، وكان هذا بمثابة عقوبة عربية جماعية وقعت على امريكا بسبب دورها المساند والمحرض لاسرائيل فى هذه الحرب المأساوية.

فاذا جئنا الى مرحلة مابعد مبادرة القدس، ودور امر يكا فيها، والمؤامرة الضخمة التى قام بها كيسنجر بالدور الاكبر فى تنفيذها ليمهد لقيام سلام امر يكى تتحقق فيه للولايات المتحدة الهيمنة الكاملة على منطقة الشرق الاوسط كلها، فسنجد ان احدا لم يتحرك ليقطع علاقاته بامر يكا، كما بقيت المصالح الامر يكية بمنأى عن اى تهديد، بل ان بعض المسئولين القياديين العرب بادروا الى استبعاد احتمال التعرض للمصالح الامر يكية فى الاونة الراهنة على الاقل.
وعلى ذلك كيف اتصور ان الرأس المدبر والمخطط والقوة المحرضة على هذا كله والتى تستخدم كل اساليب التآمر والضغط والضغط المباشر او غير المباشر، كيف اتركها واترك مصالحها، وادع كل فوائضى تذهب اليها وكل التسهيلات التى تطلبها تحصل عليها، وفى النهاية اقول ان مصر وحدها هى التى يجب ان تعاقب فى مثل هذا الموقف. هذا الاتجاه غير متوازن وغير واقعى، فاما ان نتصرف فى الوضع ككل ونضع كل طرف امام مسئوليته ونحاسبه عليها، واما ان نكتفى بمعاقبة طرف فى حين نترك الاطراف الاخرى تفعل ماتر يده، وهو بكل اسف مايحدث على الساحة العر بية الان.
واسف اذا كنت قد تجاوزت حدود الموضوع المطروح للنقاش.

د. وليد:

في ختام هذه الندوة لايسعنى الا ان اشكر الاخوة الزملاء الذين شاركوا فيها بافكارهم وارائهم وتحليلاتهم التى اعتقد انها ساعدت في القاء الضوء على مشكلة الامن المعقدة في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم.
لقد ابانت المناقشة العديد من الامور الهامة التى تتمثل اساساً في الاتى:-
(١) عدم وجود مفهوم عام واحد متفق عليه لقضية الامن الخليجي، وانما تتعدد المفاهيم والتفسيرات التى تخلع عليها بحسب التوجيهات السياسية لكل واحدة من دول المنطقة وطبيعة مصالحها وعلاقاتها بالقوى الكبرى الخارجية، و بحسب تصورها كذلك لطبيعة التهديد او التحدى الذى تحس به على أمنها، ومثال ذلك ان ماقد تراه دولة صديقاً ترجى مساعدته قد تراه دولة خليجية اخرى و بنفس الدرجة عدواً لها يجب الحيلولة دون دخوله المنطقة والقيام بدور فيها. وهذا في حد ذاته من العوائق الرئيسية التى تحول دون وضع استراتيجية امنية خليجية مشتركة رغم الحاجة الملحه اليها.
(٢) ان التخطيط لمشكلة الامن الخليجي من قبل دوله، يجب ان يتسع ليشمل الى جانب المسائل العسكر ية، التخطيط لقضايا التكامل الاقتصادى الاقليمى، والتنسيق السياسي، والتعاون الثقافى، الخ، فذلك هو الكفيل ببلورة مفهوم واضح ومحدد لعامل المصلحة المشتركة لهذه الدول الخليجية على المدي البعيد فى مواجهة

التحديات والاطماع الدولية الخارجية. واى تخطيط يقتصر على الجوانب العسكرية وحدها سيكون غير فعال وغير ملائم لطبيعة الموقف في هذه المنطقة، ولن يقدر له ان يستمر طويلا بسبب طبيعته الهشة والضعيفة.

(٣) ان اطماع الدول الكبرى وصراعاتها فى منطقة الخليج قد تكثفت كثيرا فى الاونة الاخيرة واتخذت ابعادا جديدة لم تصلها من قبل. وقد دفع الى ذلك سببان رئيسيان: الازمة العالمية للطاقة بعد حرب اكتوبر سنة ٧٣ فى الشرق الاوسط وهو مارفع اتوماتيكياً من القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج فى الصراع الدولى على تأمين الطاقة البترولية لهذه الدول الصناعية العملاقة، وثورة ايران التى تسبب عنها ضياع واحدة من اقوى مناطق النفوذ الامركي في السابق.

كذلك نلاحظ التحركات النشطة للاستراتيجية السوفيتية فى المنطقة كنتيجة مباشرة لهذه الاحداث وغيرها من التطورات العالمية، وكان اخر هذه التحركات الاحتلال العسكرى السوفيتي لافغانستان، وتكثيف التواجد العسكرى السوفيتي في عدن وفي منطقة المحيط الهندى، الخ.

وذلك كله يقتضى من دول الخليج ان تكون منتبهة للاخطار التى تحيق بها من جراء هذه الصراعات، وكذلك لما يدبر لها من مؤامرات فى دهاليز سياسات هذه القوى الدولية الكبرى.

واخشى ان اقول ان دول الخليج لن تكون قادرة على التصدى لهذا الوضع. والتحسب لمضاعفاته واحتمالاته على امنها ومصالحها العليا مستقبلا، مالم تبدأ وعلى الفور باتخاذ الخطوة الضرورية في الاتجاه المناسب.

شكرا لكم جميعاً والى اللقاء في ندوة قادمة حول قضية اخرى من قضايا وطننا العربي الكبير





تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبدالله الغنيم

مدير التحرير
عبدالعزيز السيد احمد

صدر العدد الاول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل اعدادها الى ايدي نحو ١٠٠٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة باقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- ابواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — ببيليوجرافيا
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد : ٤٠٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

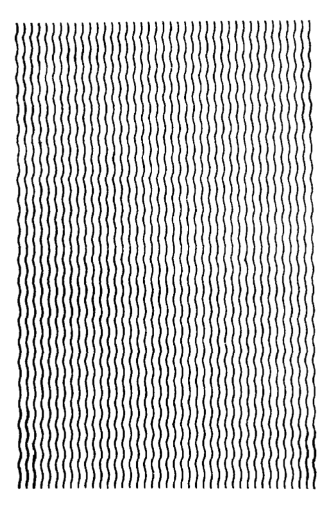
الاشتراكات : للافراد سنويا دينارين كويتيان في الكويت ، ١٥ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٥٠ دولارا امريكيا في الخارج (بالبريد الجوي) .

العنوان : جامعة الكويت — كلية الاداب والتربية — الشويخ — دولة الكويت
ص.ب : ١٧٠٧٣ (الخالدية)
هاتف : ٨١٦٨٠٧—٨١٦٧٩٩—٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ببليوغرافيا



أحمد صدقي، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي
دراسة في الجانب السياسي من الحوار
(مركز الابحاث - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت، اكتوبر ١٩٧٩)
٢٢٠ صفحة

مراجعة انيس قاسم *

يقول طلاب العلوم السياسية أن السياسة هي فن الممكن. وهذا قول عفى عليه الزمن. وما السياسة الا فن استخدام أدوات الضغط بشكل عقلاني في ادارة الصراع.

أدوات الضغط التي يملكها أى فريق في صراع ما، هي انعكاس للموارد المتاحة لذلك الفريق. وكلما جندت دولة ما مواردها البشرية والطبيعية بشكل عقلاني، كلما ازدادت قدرتها على استخدام أدوات الضغط في ادارة صراعاتها مع الغير. و يمكن تقسيم أدوات الضغط الى أدوات أقل عنفا (مثل استخدام الادارة الديبلوماسية (السياسية) واداة الدعاية والحرب النفسية) الى اداة أكثر عنفا (مثل استخدام اداة الضغط الاقتصادى والمالي) الى اداة أشد عنفا وضغطا (مثل استخدام الآلة العسكرية). والسياسة العقلانية تتجلى في كيفية استخدام هذه الأدوات - كلها أو بعضها - من قبل صانع القرار حسب معطيات كل وضع وظروف كل صراع.

صانع القرار العربي يتصف غالبا بعجزه عن فن استخدام هذه الأدوات أو المزاوجة بينها أثناء ادارة الصراع مع الاخرين. والامثلة على ذلك لا حصر لها. كانت القيادة الفلسطينية أثناء ثورة فلسطين المشهورة عام ١٩٣٦، تركز جهودها على الحلول السياسية و لمفاوضات مع دولة الانتداب. وحين ظهرت قيادة الشيخ عز الدين القسفم، طالب القيادة السياسية الفلسطينية بالتخلي عن أساليبها الديبلوماسية واللجوء الى الكفاح المسلح. وحديثا، تنفجر الصراعات العسكرية بين الدول العربية فجأة، ثم يلتقي قادة البلدين بعد أيام وتعود «روح الأخوة» بين «لأشقاء». وغالبا ما نسمع من صانعي القرارات أيضا، أن النفط أو المال العربي ليست له علاقة بالسياسة، فالاقتصاد شيء والسياسة شيء أخر.

هذا القفز الشديد بين حدين - الحد الأكثر لينا، والحد الأشد عنفا - هو احدى مميزات السلوك البدوى. ومن المعروف أن البدوى يراوح في علاقاته دائما بين حدين - فهو اما أن يكره أو يغضب حتى النهاية، واما أن يحب و يرضى حتى النهاية الأخرى. ولا مرحلة متدرجة بين هذين الحدين.

---

* المستشار بمجموعة الصالح وجرهام وجيمس بالكويت.

وأكاد أقول أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل استثناء بارزا - في النطاق العربي - في ابتعادها عن السلوك البدوى، وأظهرت قدرة على استخدام أدوات الضغط المتاحة لها، وفقا لمواردها، في ادارة صراعها، كما أظهرت قدرة أعلى على المزاوجة بين تلك الأدوات. فالتزامها بالكفاح المسلح لم يشغلها عن شن حرب دعائية ونفسية مركزة على الساحة الدولية لخلق رأى عام مؤيد لقيضتها. وكلما ازدادت عملياتها العسكرية حدة أو عنفا، كلما ركزت المنظمة جهودها الدعائية والاعلامية. ومع تمسكها بالعمل المسلح، نشطت المنظمة في استخدام أدواتها السياسية والديبلوماسية. لم تترك المنظمة في أي مؤتمر رسمي أو شعبي اقليمي أو دولي، إلا وحاولت المشاركة فيه بصفة مشارك رئيسي أو مراقب، شاركت المنظمة في مؤتمرات القمة العربية والاسلامية والافريقية، ودول عدم الانحياز، كما شاركت في المؤتمرات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة - مثل مؤتمر قانون البحار - وتشارك في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدوليين. ولم تترك مناسبات المباريات الرياضية ومؤتمرات الكشافة والمعارض الفنية. ونشطت في فتح مكاتب تقوم مقام السفارات في الدول الأجنبية وتسعى للحصول على مزيد من الاعترافات الديبلوماسية بها.

وانسجاما مع سياستها العليا في المزاوجة بين استخدام أدوات الضغط المختلفة، شاركت المنظمة في ادارة الحوار العربي الأوروبي. وهذا هو مضمون الكتاب موضوع هذه المراجعة. والكتاب من منظور آخر، يكشف عن حقيقتين أساسيتين، أولاهما: الفشل العربي القسمي في فن استخدام أدوات الغط والمزاوجة بينها، وثانيهما: النضج الذى أظهرته منظمة التحرير في معالجة موضوع الحوار العربي الأوروبي.

١ - الحوار العربي الأوروبي ومنظمة التحرير:

أدركت منظمة التحرير حقيقة مؤداها أن الدول الأوروبية ملتزمة بتأييد اسرائيل منذ انشائها، وتناصب العرب العداء منذ بروز قضية الصراع العربي الاسرائيلي، ولذلك فان القول بعدم الفائدة من الحوار مع أوروبا أو مقاطعة أوروبا هو قول سفذج، كما أدركت أن كسب أوروبا الى جانب القضية الفلسطينية واقناعها بالتخلي عن اسرائيل هو أمل مخادع فضلا عن أنه سوف لا يحسم القضية لصالح فلسطين. والأسلوب العلمي هو احداث تراكمات كمية من خلال الحوار مع أوروبا قد تؤدي - مع استخدام أدوات ضغط أخرى - الى تغيير نوعي في الموقف الأوروبي. و يبدو جليا من قراءة كتاب الدكتور الدجاني أن المنظمة اتبعت هذا المنهج بصبر وحكمة دون أن

تصاب بالدوار أو زيغان البصر.

نشأت فكرة الحوار العربي الأوروبي حين أصدرت دول المجموعة الأوروبية بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ والذى أظهر نيه تلك الدول في تحسين موقفها من قضية الصراع العربي الاسرائيلي . وقد أدركت تلك الدول عن ضرورة اتخاذ مثل هذا الموقف بعد أن اكتوت بقرار الدول العربية المصدرة للنفط بتخفيض انتاج النفط أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣. ورحبت الدول العربية المجتمعة في قمة الجزائر في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ بالبيان الأوروبي . وتم أول لقاء رسمي حول هذا الموضوع في باريس بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣١ بين وزير خارجية الكويت والأمين العام للجامعة العربية عن الجانب العربي . ووزير خارجية فرنسا ورئيس المجموعة الاوروبية عن الجانب الأوروبي . طرح في ذلك الاجتماع تصور لكيفية المباشرة في ادارة الحوار وعمل اللجنة العامة . وتم الاتفاق على عقد أول اجتماع قبل شهر ديسمبر ١٩٧٤ وهو الشهر الذى كان مقررا فيه انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي.

وفي الفترة الواقعة بين الاجتماع الرسمي الأول في يوليو ١٩٧٤ وديسمبر من نفس العام وقع حادثان مهمان وهما: صدور قرار قمة الرباط المتعلق باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وصدور قرار من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بدعوة منظمة التحرير للاشتراك في مناقشاتها والقاء رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة خطابا أمام تلك الهيئة في نوفمبر ١٩٧٤.

هكذا قفزت المنظمة الى المسرح الدولي بقوة وتأثير بارزين مما اعتبرته دول المجوعة الأوروبية «اخلالا بالمعادلة التي كانت تحاول الحفاظ عليها من أجل بلوغ تسوية تتفق مع مصالحها وآرائها» . يضاف الى ذلك الضغط الأميركي المكشوف على دول المجموعة الأوروبية لعدم المضي في موضوع الحوار مما قد يؤدى الى اضعاف تأثير الولايات المتحدة على مجريات الأمور في المنطقة العربية.

تدخلت هذه الأحداث لتحول دون انعقاد المؤتمر الأول . كما أن الدول الأوروبية اعترضت على موضوع التمثيل الفلسطيني في اللجنة العامة . تمسكت الدول العربية بمبدأ تمثيل فلسطين في الوفد العربي باعتبار أن فلسطين عضو في جامعة الدول العربية، وان موضوع تمثيل الوفد العربي قضية يجب أن لا يتدخل بها الطرف الأوروبي هذا فضلا عن أن القضية الفلسطينية هي «أساس الحوار» .

لجأت الدول الأوروبية الى مخرج مؤداه أن يتم الحوار على الصعيد

الفني (أى قصر المناقشات على الجوانب الاقتصادية) و يكون الحوار بين وفدين بحيث يكون الوفد العربي ممثلا للجامعة العربية و ينضم اليه ممثلون فلسطينيون، و يمثل المجموعة الأوروبية وفد موحد. وافق مجلس الجامعة العربية في أبريل ٧٥ على صيغة الوفد الموحد وحدد النصف الأول من يونيو ١٩٧٥ موعدا لاجتماع الوفدين. وفي ١١ مايو ١٩٧٥ أعلن في بروكسل عن توقيع اتفاق تجارى بين المجموعة الأوروبية واسرائيل تتمتع بموجبه اسرائيل بأفضلية جمركية. وأحيط ذلك الخبر بحملة دعائية قوية باعتبار ذلك الاتفق هزيمة عربية على الصعيدين الاقتصادى والسياسي.

اجتمع الخبراء العرب في هذا الجو للاعداد للمؤتمر الأول ولبحث نتائج الاتفاق التجارى مع اسرائيل على قضية الحوار. وقبل ذلك برز داخل المنظمة اتجاهان متعارضان حول هذا الموضوع: الاتجاه الأول نادى بوقف الحوار حتى يعود الجانب الأوروبي عن اتفاقيته مع اسرائيل والتصريح بالاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي، واتجاه آخر نادى بأن تتخذ المنظمة موقفا فاعلا لا منفعلا وذلك بايجاد حقائق ملموسة تفرض في النهاية على الجانب الأوروبي أن يغير من مواقفه السابقة. كما دافع أصحاب هذا الاتجاه عن موقفهم بالقول «أن أسلوب التشدد لا ينسجم مع مفهوم الحوار». ذهب الوفد الفلسطيني لاجتماع الخبراء العرب بعد أن انتصر الاتجاه الثاني في المنظمة ولاقى الموقف الفلسطيني قبولا واسعا من الخبراء العرب الهين عهدوا الى وفد المنظمة بصياغة مشروع وثقة العمل العربية في صورته النهائية.

انعقد اجتماع الخبراء العرب الأول بالقاهرة في حزيران ١٩٧٥ وتلاه ا تماع الخبراء الثاني بروما في أواخر يوليو، والاجتماع الثالث انعقد في أبو ظبي في أو ر نوفمبر من نفس العام. وفي كل هذه الاجتماعفت كان للمنظمة دور بارز وكان الموقف العربي موحداً وفاعلا. وفي الاجتماع الأخير أعلن الوفد العربي أنه من الضرورى الانتقال الى اجتماع اللجنة العامة وان يشتمل الحوار على الجوانب السياسية بعد أن اقتصر في الاجتمفعات الأولى على الجوانب الاقتصادية والثقافية والشؤون الاجتماعية. ووافق الجفنب الأوروبي على ذلك الاقتراح.

انتقل الحوار العربي الأوروبي الى مرحلة متقدمة وذلك باجتماع اللجنة العامة بمدينة لوكسمبرج لأول مرة في مايو ١٩٧٦. وقد حدد الوفد الفلسطيني في اجتماعه التمهيدى مع الوفود العربية أهمية تحديد موضوع المناقشات في اللجنة العامة حيث اعتبر هذه المرحلة «بأنها مباشرة الحوار في

الجـانـب الـسياسي» . فقد طرح في ذلك الاجتماع موضوع الاحتلال الاسرائيلى لـلأراضى الـعـربية. واستمرار اسرائيل في بناء المستوطنات وممارسات الحكم العسكرى الاسرائيلي في الأراضي المحتلة . وركز الوفد العربي على الدور الذى يمـكـن لأوروبـا أن تـلـعـبـه في ايجاد تسو ية عـادلـة وامكانيات تلك الدول في اتخـاذ مـواقـف صـر يحة بمعارضتة احتلال الأراضي العربية واتباع سياسة اقـتـصـاديـة يـكـون مـن شـأنـهـا حمل اسرائيل على عدم الانسياق وراء أوهام الـتـوسـع والاحـتـلال، والـتـوقـف عـن مـد اسـرائـيـل بـالأسـلـحـة . وكـان الرد الأوروبي قـد أشـار الى أن «الـدول الـتسع ترى أن المسألة التي تطفح نفسها الآن هـي الاعـتـراف بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن هو يته الوطنية» كـمـا أشـار الى أن حـل الـقـضـيـة الفلسطينية يطرح نفسه بالحاح . وقد سجل الـمؤتمر الأول تقدما ملموسا من وجهة النظر العربية حيث تم مباشرة الحوار الـسـيـاسي، وابـراز مـنـظـمـة الـتـحـر يـر كـنـاطق بلسان الدول العربية «ليقف الأوروبيون أمامها وجها لوجه توطئة لاعترافهم بها».

واذا كـان الـتـقـدم المشار اليه قد شكل «كما» جديدا في دفع الحوار الى الأمـام، فـان الـمـنـظـمـة انـتـقـلـت فـورا الى اضـافـة «كـم» آخر . تقدمت المنظمة بمذكرة الى الأمانة العامة للجامعة العربية، قيمت فيها اجتماع لوكسمبرج، وطـالـبـت الدول العربية بتوظيف العلاقات الثنائية القائمة بينها و بين الدول الأوروبـيـة لـلانـتقال بالحوار الى مرحلة متقدمة و بينت المذكرة كيف أن دول المجموعة الأوروبية قد استثمرت هذا الحوار برفع درجة التعاون بينها و بين الدول العربية في المجال الاقتصادى.

وعـقـدت اللجـنـة الـعـامـة اجـتـمـاعـهـا الثاني في فبراير ١٩٧٧، وكان الـمـوقـف الـعـربي مـوحـدا وكـان رئـيـس الـوفـد الفلسطيني هو المتحدث باسم الجـانـب الـعـربي. وتـطـرق الـبيان العربي بالتفصيل الى دور علاقات الدول الأوروبـيـة بـاسـرائيل وطالبها بالانتقال من البيانات والتصر يحفت الى اتخاذ مـواقـف ومـمـارسـات عـمـلـيـة . وكـان دور وفـد منظمة التحر ير بارزا في تلك الجـلـسـة مـمـا عـزز فـرض وجـودهـا كـحـقـيـقـة مـن حـقـائق الحوار العربي الأوروبي.

وقـد اسـتـثـمرت منظمة التحر ير هذا التقدم حين عقد اجتماع اللجنة الـعـامـة الـثـالـث في اكـتـو بـر ١٩٧٧ . فـفـي خـلال هذه الفترة كثفت المنظمة نـشـاطـهـا في داخل الدول التسع التي تشكل المجموعة الأوروبية، حيث دعي ثـنـان مـن رجـال المنظمة للحوار مع عدد من أعضاء البرلمان الهولندى، علما بـأن هـولـنـدا مـن أكـثـر الـدول الأوروبـيـة عداء للمواقف العربية، وللقضية

الفلسطينية بشكل خاص . وسمحت بعض الدول الأخرى بافتتاح مكاتب اعلامية للمنظمة في بلادها . الا أن الأمل باحراز أى تقدم آخر في الحوار العربي الأوروبي كان قد أصبح ضئيلا وذلك بسبب ز يارة الرئيس أنور السادات الى اسرائيل . فمن جهة، نشبت الخلافات العربية التي أثرت على وحدة الموقف في صفوف الوفد العربي، ومن جهة أخرى، تلكؤ الد ول الأوروبية، تصيدا لأى تغيير مفاجيء، في دفع الحوار الى الأمام سيما وان دول المجموعة اتخذت موقفا مؤيدا من الز يارة - من حيث المبدأ - ولكنها تحفظت على احتمالات نجاحها.

أما اجتماع اللجنة العامة الرابع، فقد تم عقده في دمشق في ديسمبر ١٩٧٨ وذلك في اعقاب مؤتمر القمة العربي الذى انعقد في بغداد حي سبقه ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد في بتمبر ١٩٧٨، وكان التقدم الذى أحرزه الوفد العربي ضئيلا للغاية برغم الطرح الصريح والجرىء للعديد من القضايا الرئيسية مثل قضية اعتراف دول المجموعة بمنظمة التحرير، وعكس البيان الختامي عدم رضفء الجانب العربي عن تردد مواقف تلك الدول من العديد من القضايا المهمة . وطالب البيان المشترك بضروة عقد اجتماع بين الجانبين على مستوى وزراء الخارجية بعد التحضير الذى يضمن نجاح عقد مثل هذا المؤتمر.

٢ - **المزاوجة بين استخدام أدوات الضغط:**

حين استخدمت الدول العربية النفط كأحدى أسلحة المعركة في حرب أكتوبر المجيدة، كانت أوروبا من أكثر المتضررين بذلك القرار، ومن هنا جاءت مبادرتها لادارة حوار بين أوروبا والدول العربية . فمن المنظور الأوروبي، أرادت تلك الدول اتباع أسلوب الحوار للافراج عن النفط العربي مستغلة بذلك وزنها السياسي والمعنوى وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور على المستوى العالمي . كما أرادت تلك الدول ز يادة حجم التبادل التجارى بعد تدفق عائدات النفط على الدول العربية النفطية . ومن المنظور العربي، فقد أرادت الدول العربية الاستفادة من تلك الحاجة الأوروبية، ولكنها فشلت في استثمارها . ففي خلال فترة لحوار استوردت الأسواق العربية ١٤٫٣٪ من مجموع صادرات المجموعة الأوروبية «وأصبحت الدول التسع هي الشريك الأهم للوطن العربي بعد أن تضاعفت قيمة المبادلات التجارية بينهما حوالي أربع مرات في السنوات الأربع الأخيرة (ص ٧٩) بينما لم تستطع الدول العربية التأثير على مواقف تلك الدول بدرجة ملموسة لصالح القضية الفلسطينية. و برغم مناشدة منظمة التحرير للدول العربية باستخدام

علاقاتها الثنائية مع الدول الأوروبية لصالح دفع الحوار الى مرحلة متقدمة، الا أن تلك الجهود لم تثمر . وقد لخص الدكتور الدجاني واقع الحال بقوله : «ومن ثم فان التقدم الذى نريده له (لذلك الحوار) على الصعيد السياسي لا يمكن أن يتحقق بالصورة المرجوة مالم يقم على أساس اقتصادى متين نوظف فيه العلاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الأوروبية ...» كما أكد الكاتب مرة أخرى، أن فشل الحوار سببه «قصورنا كعرب في توظيف علاقاتنا الاقتصادية مع أوةوبا الغربية لصالح انجاح الحوار» (ص ٨٤) .

وهكذا نجحت المجموعة الأوروبية نتيجة للمزاوجة الذكية في استخدام اداتها السياسية في انجاح التبادل التجارى وتدوير العائدات النفطية بينما فشلت الدول العربية لعدم استخدامها العقلاني لأدواتها الاقتصادية في سبيل انجاح قضاياها السياسية.

٣ - تقييم تجربة الحوار العربي الأوروبي :

حتى وان وصل المؤتمرون الى «نقطة تستوجب اعادة النظر» بعد أربعة اجتماعات عقدتها اللجنة العامة، الا أننا نلاحظ أن المؤلف يقيم تجربة الحوار بشكل علمي واقعي بعيد عن الشعور بالاحباط حيث يصفها بأنها «تجربة واعدة». والسبب في هذا التقييم الواقعي هو أن الهدف من الحوار أساسا، كان محددا ومعرفا بشكل واقعي كذلك . كان الهدف خلق حقائق جديدة يمكن البناء عليها والتدرج بها من مرحلة دنيا الى مرحلة أكثر تقدما . كما أدرك المحاور الفلسطيني منذ البدء أن الحوار شيء مختلف عن المفاوضة . فالحوار عملية قابلة للنمو و يتجنب أسلوب المساومة واداتها الرئيسية «الاقناع» (ص ٧٠) . وقد يقال أن النتائج المرجوة من هذه الاجتماعات لم تتحقق، الا أنه من المؤكد أيضا أن تقدما ما كان قد أحرز ولاسيما على نطاق فرض وجود منظمة التحرير كحقيقة أصبحت الدول الأوروبية مهيأة للتعامل معها . كما أن تجربة الحوار أشعرت الوفود العربية بأهمية وجدوى حضورهم وظهورهم كوفد موحد له موقف منسجم وغرض محدد.

وتبقى ملاحظة أخيرة، وهي أن المؤلف قد أعطى للكتاب أهمية خاصة وذلك من منطلق أن المؤلف نفسه كان مسؤول الحوار في الوفد الفلسطيني فأضفى بذلك عليه من تجربته الشخصية وسجل بشكل دقيق و واضح الجلسات التي عقدتها اللجان الفنية والعامة . وتأكيدا منه على تلك التجربة، فقد جعل ثلثي الكتاب تقريبا وثائق متعلقة بذلك الحوار الأوروبي . وهكذا شمل الكتاب بين دفتيه مرجعا موثقا لذوى الاختصاص .

و يستحق الدكتور الدجاني بذلك شكر جميع المهتمين بالقضية الفلسطينية خاصة، والقضايا العربية عامة. كما يستحق مركز الأبحاث شكرا خاصا على اخراجه هذا الكتاب خاليا من الأخطاء (فيما عدا ملاحظة هامشية واحدة) و بذلك تجاوز تقليدا عربيا في طباعة الكتب .



د . ناديه سالم ـ صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة الامر يكية معهد البحوث والدراسات العر بية ـ القاهرة ١٩٧٨ ـ ٣٧١ صفحه

هيام حاتم *

هناك مجموعة من القضايا والتساؤلات تطرح على بساط البحث العلمي، وما زالت محل جدل حتى الآن، نذكر على سبيل المثال ـ لا الحصر ـ بعضا منها .

ـ الى اى مدى يمكن اعتبار العلوم السياسية علما بالمعنى الدقيق ـ اي قدرتها على استخدام الاساليب الر ياضية والاحصائية، في بحث الظاهرة محل الدراسة، للوصول الى اكبر قدر من القدرة على التنبؤ بها، والتحكم فيها؟

ـ والى اى مدى يمكن الكشف عن الصورة القومية من خلال استخدام الاساليب الجمعيه ـ الماكرو ـ تحليل مضمون المجلات والصحف، أو الانتاج الفكرى، أو من خلال النظام الدولي.

مجموعة تساؤلات تدول حول حتمية وحدة الصورة القومية أو تعددها ناهيك عما بدأنا نلمسه جميعنا عن الدور الكبير الذى يلعبه الاعلام في حياتنا سواء على الصعيد المحلي، أو الدولي، وتلك الفجوة الحضار ية الرهيبة التي تفصل بين دول العالم المتقدم، والدول النامية، وسيطرة اجهزة اعلام الاولى على الثانية ـ بطر يقة مقصودة او غير مقصودة ـ وادراكنا للدور الكبير الذي كانت، وما زالت تلعبه الصهيونية العالمية، والامبر يالية الأمر يكية فى هذا المجال.

وحين نتحدث عن الأخطار التي تهدد الحياة العر بية من هذا الجانب أو ذاك من جوانب وجودها القومي، أو الفكري، بل اننا حين نتحدث عن الخصائص الكبرى الرئيسية التي يقوم عليها الوجود العر بي في جملته، تبدو قضية الصورة القومية، وسلامة هذه الصورة والحفاظ عليها، تقديسها والاعتداد بها، من أولى القضايا التي لا يسع اي مفكر، أو باحث، ان يسكت عليها او يماري فيها . لهذه الاعتبارات جميعها، رأينا ان نعرض لكتاب د. ناديه سالم لما فيه من اسهامات جديدة، تهم القارىء والباحث المتخصص، من خلال ما يلقيه لنا من اضواء جديدة عن محددات الصورة القومية، دور الاعلام والصحافة بالذات فى التأثير مع هذه الصورة او نقلها بطر يقه مشوهة.

---

* مراسلة مجلة المستقبل العر بى بالقاهرة.

يتألف الكتاب من مقدمة وسبعة فصول وخاتمة تقع في حوالي (٣٧١) صفحة وتدور فكرته بشكل عام حول ثلاثة محاور.

١ - محور يتناول الصورة القوميه العر بية، والاسرائيلية، كما تعكسها صحافة الولايات المتحدة، واثر الحروب، او نظام الحكم في دولة ما عليها.

٢ - ومحور يتناول مناهج البحث في دراسة العلاقات الدولية، و بالذات في مجال دراسة الصورة القومية، وذلك من خلال تطو ير اداة تحليل المضمون وتطو يعها للدراسة التحليلية.

٣ - واخيرا البحث عن المحددات التار يخية، والحضار ية، والسياسية، والفكر ية في تكو ين هذه الصورة مع تناول لها في حركتها «الديناميكية» وليس الاستاتيكية، السكونية.

هذا وقد استندت المؤلفة فى دراستها على اطار نفسي، اجتماعى، سياسي يعتمد على المنهج التجر يبي، التحليلي، ودراسة الحالة، مع استخدام تحليل المضمون كأداة في تحليل عدد كبير من الصحف الصادرة في الولايات المتحدة وذات التوز يع الكبير والنفوذ العالي، في الفترة ما بين عام ١٩٦٧، ١٩٧٣، والتى تناولت الصورة القومية العر بية، والاسرائيلية، دون تحليل للمقالات التي تعرضت للصراع العر بي الاسرائيلي او القضية الفلسطينية.

وقد تم هذا التحليل في اطار مستو يات ثلاث ..الشخصية العر بية، المصر ية، الفلسطينية وكذلك الاسرائيلية واليهودية.

واعتمدت فى هذا التحليل على ار بعة سمات للشخصية.

- سمات سياسية : ليبرالي، خاضع، سلطوي الخ..
- سمات حضار ية : متخلف، همجى، متقدم.
- سمات اجتماعية : نشط، متدين، علماني
- سمات نفسية : واثق من نفسه، مغرور، مضطهد، شجاع، جبان.

هذا عن الخطوط العاسة عن الكتاب، الاطار النظري، المنهج، الاداة، أما الفصول فنظرا لوفرة المعلومات الواردة فيها، وندرة الصفحات المتاحة لنا لعرضها فاننا سنحاول الاختصار قدر الامكان، مع التركيز على بعض الفصول التي رأينا انها ذات أهمية من وجهة نظرنا.

تعرض الكاتبه فى الفصل الاول لأهم التعر يفات المتعلقة بالصورة القومية، والمفاهيم المرتبطة بها، وادوات دراستها خالصة الى ان

الصورة القوميه هي محصلة محددات تار يخية وثقافية وسياسية واجتماعية، وهذه المحددات بدورها غير منفصلة عن العلاقات الواقعية، وانما هي انعكاس لـلواقع تتأثر به، وتؤثر فيه. وتؤمن بوحدة هذه الصورة وليس تعددها، ومع الاعتقاد بوجود صور فرعية داخلية، كصورة نخبة او جماعة عرضية، الا ان هذه الصور تجمعها سمات عامة، تخلق في النهاية صورة قومية محددة، لأن الصور الفرعية مهما تعددت لا يمكن ان تكون الا نتاجا للوسط المحيط بالأفراد.

هذا وقد اختارت الكاتبه احد الاساليب الجمعية فى دراستها «تحليل المضمون» على اساس انه يسمح بالتعرف على الصورة القومية بصورة شاملة، واعتبرتها افضل الادوات لدراسة الصورة القومية، سواء فى المجتمعات الغر بية، او المجتمعات التي تسيطر فيها الدولة على الصحافة . فمن خلال هذا التحليل يمكن معرفة صورة النخبة الحاكمة صانعة القرار، والتي تؤثر من خلال وسائل الا تصال والتنشئة الاجتماعية والسياسية على الصورة العامة للشعب. في الفصل الثاني، تناولت الكاتبة الخطوات المنهجية لدراسة الصورة القومية الأمر يكية للشخصية العر بية والاسرائيلية في الصحافة الأمر يكية، على اعتبار ان الصحافة من اهم وسائل الا تصال الجماهيرى، وتكو ين وتوجيه الرأى العام الحديث، بالاضافة الى قدرتها على اعطاء صورة غير صادقة لدولة ما، وذلك عن طر يق تشكيل الأنباء المنشورة أو تشو يهها، ومن خلال تحديد فروض الدراسة، واختيار العينه وتحديد فئات التحليل، ومراعاة الثبات والصدق . والتحليل الاحصائي . واستخدام معاملات الارتباط ومعادلات ت . ك توصلت الكاتبة للنتائج الآتية.

اثبتت نتائج التحليل اثر الحروب على الصورة القومية. فقد كان لحرب مايو ١٩٦٧ وحرب اكتو بر ١٩٧٣ درو اكبيرا في تشكيل الصورة القومية الأمر يكية لكل من الشخصية العر بية والاسرائيلية . فحرب مايو ابرزت سمات غير طبيعية عن الشخصية العر بية «يشعر بالدونية، فاقد الثقة بنفسه، تفكيره غيبي، كاذب، ارهابي» ومجموعة من الصفات الطيبة للشخصية الاسرائيلية «شجاع، واثق من نفسه، متحضر، تفكيره علمي».

كذلك فان حرب اكتو بر ٧٣ حسنت من الصورة الأمر يكية عن الشخصية العر بية فظهرت سمات .. واثق من نفسه، متحضر وتفكيره علمي، متدين، قومي، وملامح تخص الشخصية الاسرائيلية «مضطهد، يشعر بالدونية،

يحس بالعزلة» .

كما اثبتت نتائج التحليل اثر النظم السياسية في الصورة التي تكونها الشعوب الأخرى، فاثناء حكم الرئيس الراحل عبد الناصر ركزت الصحافة الأمريكية على سمة «خاضع سلطوي» على عكس الصورة التي عكستها عن الشخصية المصرية اثناء حكم الرئيس السادات .

بعد تغيير نظام الحكم نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية وتدهور العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، فظهرت بالتالى سمات مثل «ليبرالى، متقدم، محب للسلام واقعي».كذلك بينت الدراسة ان الصحافة الأمريكية تنظر للصورة العربية فى ضوء تعددها، اي ان هناك صور قومية فرعية «صورة عربية، مصرية، فلسطينية» فالصحافة الأمريكية خصت المصريين، وكذلك الفلسطينيين بسمات معينة سواء فى حرب ٦٧، أو ٧٣، على عكس الصورة الاسرائيلية التي هي استمرار للصورة اليهودية في الصحافة الأمريكية، فقد لوحظ ان كلمتي اسرائيلي و يهودي كثيرا ما تستخدما كمترادفين، أو كاشارة الى معنى واحد، و يعكس هذا الخلط المفهوم الصهيوني الخاص بالغاء التفرقة بين اليهودية والصهيونية بحيث تكون اسرائيل هي دولة كل يهود العالم. في الفصل الخامس . والسادس . والسابع وتعتبر -من اهم الفصول من وجهة نظرنا . تعرض الكاتبة لمحددات الصورة القومية الأمريكية للشخصية العربية، والشخصية الاسرائيلية واثر الدعاية الصهيونية على الصورة القومية الأمريكية للشخصية العربية والاسرائيلية وترى ان الصورة العربية لدى الشعب الأميركي كانت محصلة عدة محددات منها محددات تاريخية بدأت تتكون بذورها ابان الحرب الصليبية، ومن جراء الخلط بين العرب والأتراك مما ادى الى ظهور العربي بصورة ارهابي، بربري، متعصب تحركه الروح الصليبية، والتي تتمثل الأن في شكل الحرب مع اسرائيل ومحاولة القضاء عليها، -من الواضح ان هذه الصورة المتحيزة قد اغفلت العوامل الاجتماعية والعسكرية فى الحملات الصليبية، والفوارق بين العرب والأتراك خاصة ان حروب الأتراك لم تكن عربية او اسلامية وانما هي حروب من اجل السلطنة العثمانية .

كذلك لعبت المحددات الثقافية والحضارية دورا كبيرا في تشكيل الصورة القومية للشخصية العربية، فالترجمات المحرفة للقرآن، والكتابات الغربية عن الدين الاسلامي ومؤلفات المغامرين والمكتشفين، والأفلام السينمائية

«الف ليلة وليلة ..» بالاضافة الى الكثير من المؤلفات العربية التي تناولت الشخصية العربية بعامة، والمصرية بخاصة» كتاب حامد عمار وسنية حمادي .. والتي استغلها الغرب اشنع استغلال، ادت جميعها في النهاية على انهم متعصبون، يتسمون بالعداوة والمبالغة فى تقدير الذات وجميع هذه الأراء ..مع الاسف ..تميل الى الاطلاق التاريخي دون ادخال عنصر النسبة التاريخية، أو بالأحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية في التحليل بالاضافة الى التخلف الاقتصادي والاجتماعي نعاني منه والذي يعكس فى اذهان الغرب اننا شعوب مازلنا نعيش عصر البداوة، متناسين ان هذا التخلف كان من اسبابه حلول الاستغلال الرأسمالي محل الاستغلال الاقطاعي..

كما ان التعارض القائم بين المصالح الأميركية فى الشرق الأوسط والطموح المشروع للبلدان العربية من اجل التحرر السياسي والاقتصادى، انعكس بطريقة أو بأخرى على الصورة الأميركية للشخصية العربية، و بتصويرهم انهم عملاء للسوفيت، و بالتالي تشويه دور عبد الناصر القومي، والصورة القومية للشخصية العربية.

اما عن محددات الصورة القومية الأميركية للشخصية الاسرائيلية فقد بينت الدراسة انها تشكلت اساسا بفعل عدة محددات تنبع اساسا من الأوضاع الاقتصادية والأبنية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأميركية، ومن خلال الوضع الاقتصادي والأجتماعي للأقلية اليهودية فى امريكا، والذي مكنها من السيطرة السياسية والاعلامية فيها، مع استقلالها للسمات النفسية للشعب الأمريكى وتناقضة مع فكرة حماية الأقليات، خاصة ان الدعاية الصهيونية نجحت في استغلال كون المجتمع الأمريكي مجتمع اقليات في طرح قضية النزاع العربي الاسرائيلي على انه مشكلة اقليات، ونزاع بين الأغلبية العربية والأقلية اليهودية.

فالمنظمة الصهيونية فى الولايات المتحدة كانت، وما تزال تمارس تأثيرا كبيرا على تحيز الصحافة الأمريكية، وساعدها على ذلك الأقلية اليهودية فيها وسيطرتها على أجهزة الاعلام . فالدعاية الصهيونية ليست عشوائية، وانما دعاية علمية، منظمه، تعتمد على الاسس النفسية والأساليب الدعائية، وعلى استخدام وسائل الفن الصحفي لتحقيق جميع اغراضها.

تعليق

لاشك ان كتاب د.نادية سالم يعتبر اسهاما جديدا في مجال العلوم السياسية ودراسة الصورة القومية، وترجع هذه الأهمية لاستخدامها مناهج البحث والاساليب الاحصائية من ناحية، والنتائج التي توصلت اليها من ناحية ثانية، فنتائج التحليل التي توصلت اليها الكاتبة ألقت لنا الكثير من الأضواء على حقائق علينا أن لا نتجاهلها بعد الآن، خاصة في المرحلة الراهنة الحرجة التي يمر بها وطننا العر بي، وما يعانيه من تمزق وتشرذم، مما يستدعى منا اعادة النظر فى اعلامنا العر بي، وضرورة بذل المز يد من الجهود المكثفة للوقوف امام الدعاية الصهيونية وتحدياتها، وضرورة استخدامه في احداث تغيير فعلي فى الصورة القومية الأمر يكية عن الشخصية العر بية وذلك من خلال الدعاية المنظمة، ولكن بشرط ان تكون هذه الدعاية انعكاس لسياسة جدية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكر ية في الوطن العربي نفسه، فالدعاية الناجحه فى حقيقة الأمر ليست سوى انعكاس لسياسة داخلية وخارجية ناجحة، كما يستدعي الأمر اعادة النظر في كتابة تار يخنا القومي، وضرورة اعادة النظر في كل ما كتبه المؤلفون الغر بيون، أو المستشرقون عن مجتمعنا لتنقيتها وتخليصها مما علق بها من شوائب وافكار مدسوسة شتى الى صورتنا القوميه، وهذا واجب قومي يقع على اكتاف مفكر ينا العرب. واخيراً، نأمل ان تكون هذه الدراسة مجالا لجذب انتباه باحثين آخر ين لدراسة الجوانب المتعددة لهذا الموضوع الحيوى والهام في مجال علوم السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص.

افراييم تشيامبى تشيبوى، دولارات عربية لافريقيا (لندن، ١٩٧٦) . ص ١٤٧

مجدى حماد *

مؤلف هذا الكتاب هو السفير افراييم تشيامبي تشيبوى، سفير زامبيا لدى جمهورية المانيا الاتحادية، ومعنى ذلك انه يقدم وجهة نظر «افريقية» فى الموضوع الذى تصدى له، وهو موضوع «العلاقات العربية - الافريقية» ، ومن هنا اهمية الاحاطة بمجمل وجهة النظر هذه، خاصة وأن المؤلف لم يقف عند حد طرح «المشكلات» وانما تعدى ذلك وخصص الجانب الاعظم من دراسته لاستعراض «الافاق والحلول» .

و يلاحظ بداية أن المؤلف قد تناول موضوع «العلاقات العربية - الافريقة» من زاوية محددة، صدر بها مقدمته للكتاب حين قال :«يتمثل الهدف الرئيسي للكتاب الذى بين يدى القارىء فى تحديد السبل العملية التى يمكن من خلالها اعادة استثمار العوائد الفائضة التى حققتها البلدان العربية المنتجة للبترول فى الاقتصاد الافريقى» . ولقد حصر المؤلف هذه الزاوية المحددة بين ضلعين هامين : اولهما - المشكلات التي تعترض طريق العلاقات العربية - الافريقية، وثانيهما - الحلول المقترحه لتذليل هذه المشكلات . وفى ضوء ذلك التصور كان من الطبيعى أن يعمد المؤلف فى البداية الى تقديم الملامح العامة للاطار الراهن للعلاقات العربية - الافريقية، مع ابراز مجموعة المتغيرات الجديدة التى برزت منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ بصفة خاصة.

وترتيبا على ما تقدم، يمكن اعادة تقسيم فصول الدراسة التى بلغت أربعة عشر فصلا - بهدف العرض المركز - تحت ثلاثة عناوين فرعية:-

اولا - عن الاطارالراهن للعلاقات العربية - الافريقية (الفصلين الاول والثانى) .
ثانيا - عن المشكلات التى تعترض طريق العلاقات العربية - الافريقية (الفصلين الثالث والرابع) .
ثالثا - عن الافاق والحلول المقترحة لتنمية العلاقات العربية - الافريقية (الفصول من ٥ - ١٤).

الاطار الراهن للعلاقات العربية - الافريقية

كان من الطبيعى -كما تقدم - أن يبدأ المؤلف تحليله للعلاقات العربيه

* الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام المصرية.

الافريقية باستعراض الاطار الراهن الذى تجرى هذه العلاقات فى داخله، و يتحكم بالتالى فى مسارها ومعدل تطورها فضلا عن امكانيات تنميتها . ولقد ركز المؤلف بصفه خاصه على استعراض مجموعة الظروف والملابسات التى تحكمت فى العلاقات العربية - الافريقية منذ نهاية حرب اكتوبر . و بهذا المعنى اشار المؤلف الى بروز ثلاث ظواهر اساسية : اولها - تطورات الصراع العربي - الاسرائيلى فى ضوء خبرة حرب اكتوبر، ثانيهما - الظاهرة البترولية التى رافقت حرب اكتوبر بكل ما اشتملت عليه من متغيرات سياسية واقتصادية، وثالثها - تصاعد الدعوة العالمية لبناء نظام اقتصادى - اجتماعى عالمى جديد، اكثر عدلا واكثر استقرارا . ومن المهم ان نشير الى ان المؤلف قد انطلق من وحدة هذه الظواهر الثلاث، واعتبارها بمثابة معارك جزئية فى معركة واحدة اساسية متصلة بين قوى التحرر والتقدم - فى جانب، وقوى الاستعمار والاستغلال - فى الجانب الاخر كما سيتضح حالا :

فمن ناحية اولى، أعلن المؤلف انه يؤثر «النظر الى نزاع الشرق الاوسط بوصفه انتقام القرن العشرين من القرن التاسع عشر، او بعبارة أخرى : بوصفه حربا من جانب العالم الثالث ضد العالم الصناعى وكافه مظاهره» . واساس ذلك لديه ان القرن التاسع عشر قد ارتبط بالتوسع الامبريالى فى آسيا وافريقيا.

وسعيا وراء المزيد من الوضوح، اشار المؤلف الى تصوره المتكامل للصراع العربى الاسرائيلي بالتحديد، ولذلك قام باستعراض القوى الاساسية فى هذا الصراع: اليهود والعرب والدولتين العظميين : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحده.

ومن ناحية ثانية، يرى المؤلف أنه «من خلال مصادفة بين مصادفات التاريخ العظيمة، برزت القومية العربية». الى جانب اكتشاف البترول فى الشرق الاوسط. بيد ان قلة من الناس هم الذين ادركوا مغزى هذا الارتباط فمع تصاعد استهلاك البترول فى العالم المتقدم، كانت الحركات القومية للعالم الثالث تستجمع قواها، لتصل الى المرحلة التي تستطيع عندها قلب ميزان القوة الصناعية بحدة، وترفض أن تكون عرضة للاستغلال لمجرد تغذية آلات الدول المتقدمة . ومن هنا اشار الخبراء الى أن التاريخ سوف ينظر الى حرب البترول عام ١٩٧٣ - كما اشار المؤلف - بوصفها« محاولة لتحويل التاريخ الى مساره الصحيح».

ومن ناحية ثالثة، يشير المؤلف الى أن العالم الثالث قد انتقل الى مرحلة يطالب فيها نظام اقتصادى عالمى جديد، و يلفت النظر الى ان دولة عربية افريقية - وهى الجزائر - هى التى قادت هذه الدعوة فى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة

الافـريـقيـة ومنظمـة الاوبك . و يشير كذلك الى أن هذه الدعوة قد زاد معدل سرعتها عـندما اطلق العرب عنان «سلاحهم البترولى» خلال حرب اكتوبر، وأن المبادره التى اتخذها العرب قد خلقت مجالا جديدا لعلاقات خاصة مع افر يقيا لان الطرفين معا ينـتميـان فى الاصل للـعـالـم الـثالث والتجمعات غير المنحازة ومعنى ذلك أن هناك تضامنا وطيدا للمصالح فيما بينهم.

وفى اطـار هـذه الـظـواهـر الـثـلاث، أشـار المؤلف الى مجموعة الروابط الخاصة المتميزة التى كانت تدعم العلاقات العر بية ـ الافر يقية وتعمل على تطو يرها، وابرز بحـكـم سـعـيـه الى تـقـديـم رؤية افر يقية متميزة، دور الدبلوماسية الافر يقية تجاه الـصـراع الـعـر بـى الاسرائيلي منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ حتى المرحلة التالية التى تشتمل ايضا على دبلوماسية الدول الافر يقية تجاه الظاهرة البترولية العر بية وتجاه الـنـظـام الاقـتـصـادى العالمى الجديد . وعلى الرغم من الذروة التى بلغتها العلاقات الـعـر بـيـة الافـر يـقـيـه غـداه حـرب اكـتـو بـر، وكـان مـن أبـرز مـظـاهـرهـا المقاطعة الـد بـلـوماسية الاجماعية من قبل الدول الافر يقية لاسرائيل، الا ان المؤلف يشير الى «أن بـذور الـخـلاف كانت تكمن فى هذا التضامن الذى لم يسبق له مثيل بين البلدان الافـر يـقـيـة والعر بية». ومن هنا انتقل المؤلف الى استعراض تلك البذور الكامنة من الخلاف.

مشكلات العلاقات العر بية ـ الافر يقية

فى اسـتـعـراضـه للمشكلات التى تعترض طر يق العلاقات العر بية ـ الافر يقية يـركـز المؤلـف على الـظـاهـرة الـبـترولـية الـعـر بية ـ سواء من ناحية الا ثار المترتبة على قـرارات حـظـر الانـتـاج والـتـصـديـر ثم رفع الاسعار التى واكبت حرب اكتو بر، او من نـاحـيـة الا ثـار المـتـرتـبـه على الـتـوجـه الـعـر بـى فى اعـادة استثمار الفوائض البترولية الهائلة.

ومـع ذلـك يشير المؤلف الى أن الظاهرة البترولية وحدها لا تكفى لتفسير بذور الخلاف الكامنة، ولذلك فقد اشار الى مقال افتتاحى ظهر فى «مجلة افر يقيا» بلور فى رأيـه الـكـثـيـر مما يقال فى ارجاء القارة حيث يشير بصفة خاصة الى «ذكر يات تجارة الـرقـيـق الـتـى كـانـت يـقـوم بـهـا الـعـرب» بـاعـتـبـارهـا من العوامل التى تفصل بين الطرفين.

امـا بـالـنـسـبـه للاثـار المترتبه على القرارات التى اتخذها العرب فى اثناء حرب اكـتـو بـر و بـعـد انـتـهـائـهـا بخصوص انتاج البترول وز يادة اسعاره، فان وقعها على

الدول الافريقيه كان اقوى واشد من الدول الغربية المتقدمة التى استهدفتها هذه القرارات بالاساس. بل يمكن القول أن الدول الافريقية قد تعرضت لتأثير «مركب» أو «مضاعف» من جراء هذه القرارات حيث وقع عليها - اولا - العبء العادى لهذه القرارات، ثم وقع عليها - ثانيا - ما استطاعت الدول الغربية المتقدمة من تحويله من عبء هذه القرارات فى شكل ارتفاع فى اسعار صادراتها الصناعية للدول الافريقية . وفضلا عن ذلك فقد تضاعفت ازمة الدول الافريقية بسبب عجزها عن الاقتراض من السوق الدولية وعدم وجود احتياطات كافية من العملات الصعبة.

ومن ناحية الاثار المترتبة على التوجه العربى لاعادة استثمار فوائضهم البتروليه يشير المؤلف الى قول احد الدبلوماسيين ان «اكبر تحويل للثروة فى التاريخ انما يتم الآن من الشرق الاوسط الى اوروبا . أما امم افريقيا البروليتاريا فهى مجرد أمم متفرجة فى الدراما من أولها الى آخرها» . وهكذا يخلص المؤلف الى أن الدول العربية تعيد تحويل رأس المال الى اقل المناطق احتياجا اليه و بفائدة بسيطة لا تتجاوز ٥٪ بل ان الدول الافريقية تعيد اقتراض نفس رأس المال بفائده تتراوح معدلاتها ما بين ١٥٪ الى ٢٠٪ .

وفضلا عما تقدم، يشير المؤلف الى عاملين آخرين لهما دورهما فى تعميق الازمه القائمه فى طريق العلاقات العربية - الافريقية :-

اولهما - ان الافريقيين يتفقون مع العرب في أن دول الاوبك ليست المسئول الوحيد عن الخلل الذى يصيب الان المجموعة الدولية، لان السبب الرئيسي يكمن فى نمط الاستهلاك المفرط وللسلع الترفيهية والى الاستخدام المبذر للموارد النادرة. وعندما يتعلق الامر بنمط الاستهلاك الترفى المبذر، فلا يسهل القول بأن العرب يختلفون من هذه الناحية عن زملائهم الاوروبيين والامريكيين الاغنياء.

ثانيهما - ان العرب كثيرا ما يصدرون البيانات، ولكن نادرا ما يجد لها الافارقه اثرا فى الواقع ولقد اشار المؤلف الى ذلك بقوله :«طوال فترة كتابة هذا الكتاب، كنت مشغولا بمسألة السبب فى حرص العرب على انقاذ الاقتصاد الاوروبى والاكتفاء بتقديم الوعود الكلامية الكاذبة للاقتصاد الافريقى . عن السبب فى استعدادهم لايجاد مشاركة طويلة الأمد مع اوربا وليس مع افريقيا، وهى مشاركة من شأنها دفع النمو الاقتصادى لاوربا وليس لافريقيا».

الافاق والحلول المقترحة

خصص المؤلف الجانب الاكبر من كتابه -كما تقدم - لاستعراض مجموعة الحلول التى يتصورها لمواجهة المشكلات التى تعترض طريق دفع وتنمية العلاقات العربية - الافريقيه طالما انها تنبع من «تضامن وطيد للمصالح» فضلا عن مجموعة الظروف والملابسات التاريخيه والجغرافيه والسياسية التى تدعم من هذا التضامن، مع الوضع فى الاعتبار تلك الدرجة العالية من التكامل بين اقتصاديات الدول العربية واقتصاديات الدول الافريقيه التى تجعل من أوروبا الغربية مجرد ميدان لسلب مزايا هذا التكامل حيث تمزج ما بين رأس المال العربى والموارد الافريقية مع ما توفر لديها من تقدم تكنولوجى لتعود الى استغلال الطرفين معا.

ونقطة البدء لدى المؤلف هى تنقية السلوك الافريقى مما شاع عنه فى المحيط العربى حيث شاع «أن الاموال التى تقدمها بعض الدول المانحة للمعونة الى بعض الدول الافريقية شقت طريقها الى جيوب كبار الموظفين المدنيين والوزراء . وبذلك لم يتمكن المواطن العادي من الاستفادة من هذه المعونات، وباستثناء بعض المرافق مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، فكثيرا ما انفقت الاموال على السلع عـ يمة النفع مثل زحافات الجليد، وحمامات السباحه والسيارات المرسيدس والرولز رويس» . ويضيف المؤلف ربما تكون بعض هذه الاتهامات صحيحة، ولكنها تعتبر بوجه عام حوادث فردية لا تشكل السلوك الاجتماعي والاقتصادي للقارة الافريقية كلها وفى اطار دفاع المؤلف عن تفسيره للسلوك الافريقى، اشار الى عدد من النواحى المرتبطة بالافاق والحلول المقترحه اولها - المبادىء التى تسير على هديها تلك الحلول وثانيها - الحوافز المكنة لتشجيع الاستثمار العربى وثالثهما - الضمانات التى لابد من توافرها ورابعها - المجالات المفتوحه امام الاستثمار العربى وخامسها - النماذج التى يمكن الاسترشاد بها فى هذا المجال خاصة نموذج التعاون الاوربي الافريقى.

فمن ناحية المبادىء : يشير المؤلف الى عدد من المبادىء لابد من مراعاتها لدفع التعاون العربى - الافريقى فى مجال الاستثمار المشترك : اولها - وجوب تقديم بعض التنازلات الخاصة من جانب الدول الافريقية الى المستثمر العربى بوجه خاص.

وثانيها - ان المستثمر العربى قد ابدى بالفعل تفضيلا ملحوظا للارتباط بمشروعات في بلدان يتمتع فيها الاسلام بنفوذ قوي بدلا من الارتباط مع مجموعات

من الدول يصعب التعامل معها، و يرى المؤلف تشجيع هذا الاتجاه والمضى به الى ابعد من حدود الانتماءات الدينية وثالثها - ارتفاع درجة التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والدول الافريقية ورابعها - اهميته ان تتضمن اتفاقيات التعاون بين دولة واخرى، تشكيل مؤسسات لتنفيذ الاهداف المتفق عليها، وخامسها - انه فى الحالات التى لا يكون فيها المستثمر العربى حكومة ما، فإنه ينبغى ان يكون الطرف ممثلا لحكومة ما، و بذلك سيجد المستثمر ضمانات اكيدة فى امكانية تقرير الاتفاقيات واحترامها. وسادسها - انه يمكن التصريح لطرف ثالث بالاشتراك فى المشروعات واسعة النطاق لتقديم الخبرة الفنية.

ومن ناحية الضمانات : يرى المؤلف ان اى استثمار اجنبى يخشى باستمرار من خطرين : من ناحيه اولى - خطر التأميم المفاجىء، ومن ناحية ثانية - خطر التعويض غير العادل، وترتبط الحالتين بظاهرة مميزة وهى عدم التزام الدول باحترام تعهداتها التعاقديه.

ولذلك فقد خصص احد فصول مقترحاته وهو الفصل الثانى عشر لاستعراض بعض التوصيات التى قد تكون مفيدة لكل من المستثمر الاجنبى والحكومة المضيفة، سواء من ناحية تحديد مدى زمنى يمتنع خلاله التأمين او من ناحية تطوير شروط التعويض، واساس حساب التعويض هل القيمة الدفترية او القيمة السوقية.

ونظرا للمشكلات التى تحيط بالمناجم بأفريقيا التى تكون فى وضع احتكارى غالبا يشير الكاتب الى تجربة زامبيا فى كيفية تولى الاشراف على التعدين.

أما من ناحية الحوافز، فإن المؤلف يقر فى البداية بأنه «اذا كانت الدول الافريقية تريد جذب رأس المال الاجنبى، فينبغى عليها أن تكون على استعداد لتقديم حوافز مشجعة للمستثمرين الاجانب، لان المستثمر التجارى يريد اولا وقبل كل شىء ان يحصل على عائد اعلى لاستثماراته . واذا كانت استثماراته فى شكل قروض فإنه يريد ضمانا بأن يراعى كلا الطرفين فى اتفاقية القرض القواعد واللوائح التى تحكم كل صفقة تشملها الاتفاقية . وعلى الاخص، فإنه يود بصفته دائنا ان يحصل فى نهاية الامر على القيمة الاساسية للقرض مضافا اليه الفائدة».

و يشير المؤلف فى هذا المجال الى اهمية «المناخ السياسى» للاستثمار، لان المستثمر يفضل العمل فى ظل نظام سياسى مستقر حيث أن تغيير نظام الحكم لا يعنى بالضرورة تغييرا فى السياسة، وخاصة التغيير «فى القوانين الماليه التى تؤثر على مجتمع رجال الاعمال».

و يستعرض المؤلف بعد ذلك مجموعة الحوافز التى يمكن تقديمها لاصحاب رأس المال - سواء من ناحية الضرائب او الاسعار او الار باح او التأمين - فى ناحية ومجموعة الحوافز التى يمكن تقديمها للخبرات الفنية لان هذه الاستثمارات الاجنبية كثيرا ما تصاحبها معرفة تكنولوجية، - سواء المرتب او المنح او المعاش او الاقامة والانتقال - فى الناحيه الاخرى . كذلك يستعرض المؤلف موضوع الحوافز من ناحية اخرى تتصل بطبيعة القطاع الذى سيتجه اليه الاستثمار، وهكذا يستعرض الحوافز فى الزراعة وفى السياحة وفى التصنيع.

ومن ناحية المجالات : يبنى المؤلف تحليله انطلاقا من ملاحظة السكرتير التنفيذى السابق للجنة الاقتصادية لافر يقيا «رو برت جاردنر» - قال فيها : «انه اذا كان لدى الدول الافر يقيه صناعة تدعم استثمارات اموال البترول العر بى فأنهم سيحصلون على المال، واذا كانوا يدركون انه ليست لديهم الامكانيات، فإنه يجب عليهم ايجاد تلك الامكانيات» . وفى تحليله لهذه الملاحظه يشير المؤلف الى امكانيات التكامل الاقتصادى بين المشروعات العر بية والموارد الافر يقية . ومن الامثله التى يذكرها المجمعات الصناعية الضخمة التى شرعت فيها السعوديه فى منطقتى «جبيل» و «ينبع» والتى تتضمن مصانع للصلب ولصهر الحديد . وعلى الجانب الاخر من البحر الاحمر - فى افر يقيا يوجد ضعف الحديد الخام فى الولايات المتحدة وثلث الحديد الخام فى الاتحاد السوفيتى كما اعلنت وزارة الخزانة الامر يكية . ونفس الحقيقة تقوم فى معادن اخرى استراتيجيه بالنسبة للتصنيع وفى مقدمتها البوكسيت، النحاس، الذهب، اليوارنيوم، الفوسفات.

و بالاضافة الى مجالات التصنيع يشير المؤلف الى مجال هام من المجالات الحيو ية فى عالم يتجه سر يعا نحو توسيع دائرة المجاعة وجغرافية الجوع، وهو المنتجات الزراعية والغذائيه و يقول انه «اذا تم التخطيط بطر يقه سليمة فإن فى مقدور الانتاج الزراعى لافر يقيا امداد العالم بأسره بالمواد الغذائية بسهولة».

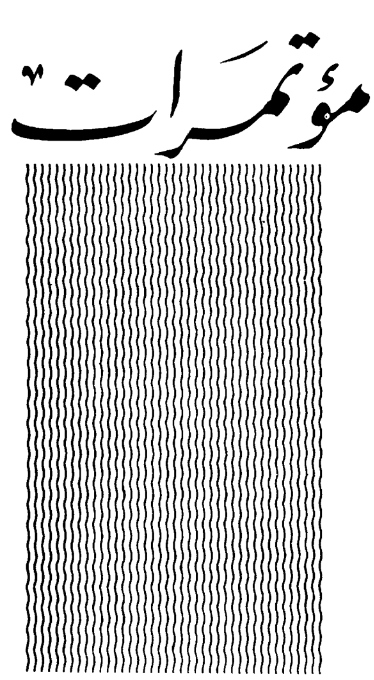
وفضلا عما يتقدم يشير المؤلف الى مجال ثالث لاستخدام الثروة العر بية يمكن ان يكون ذو نفع مباشر للطرفين العربى والافر يقى، وهو مجال اقامة صناعات فى افر يقيا ذاتها للتغلب على مشكلات المساحة المحدودة لغالبية دول البترول وما يرفقها من مشكلات التلوث - من ناحية وللتغلب على مشكلة نقص الايدى العاملة حتى بالنسبة للسعودية - من ناحية اخرى . خاصة مع توفر مصادر الطاقة المائية - الكهر بائية فى افر يقيا ورخصها.

ومن الجدير بالذكر ان المؤلف قد ربط هذا التكامل الاقتصادى بالصراع الاساسي فى عالم اليوم و بمشكلة الاستقلال الحقيقى فى العالم الثالث، حيث ردد كلمة رئيس ساحل العاج «انه عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على بيع الشيكولاته بدلا من الكاكاو، والالمونيوم بدلا من البوكسيت، والصلب بدلا من الحديد الخام، و باختصار عندما يأتى اليوم الذى تكون فيه افريقيا قادرة على أن تصنع على ارضها و بأيدى ابنائها مواردها الطبيعية، فإنها تكون قد تحررت بالفعل».

أما من ناحية النماذج، فقد اختتم المؤلف بالاشارة الى نموذج التعاون الاوربى - الافريقى، باعتباره نموذج يمكن الاسترشاد به فى تطوير العلاقات العربيه - الافريقية . ولذلك فقد خصص المؤلف الفصلين الاخير يين من دراسة لاستعراض اتفاقيه «لومى» التى تم توقيعها بين دول افريقيا والكاريبى والباسفيك ودول المجموعة الاقتصاديه الاوربية (السوق المشتركه) فى فبراير عام ١٩٧٥ . وقد اشار المؤلف بصفة خاصه الى الاهداف التى توضحها هذه الاتفاقية لخدمة التنمية فى افريقيا، كما استعرض مجموعة الشروط الهامة التى تضمنتها الاتفاقية - سواء فى مجال التعاون التجارى او فى مجالات التعاون المالى والفنى او بالنسبة للمدفوعات الجارية وحركة رأس المال وعائدات تصدير السلع.

ومع تحفظات وملاحظات جزئية يمكن ادراجها بخصوص هذا الجزء او ذاك الا ان النقد الاساسى الذى يمكن توجيهه لهذه الدراسة يتمثل فى «النموذج» الذى قدمه المؤلف للاسترشاد به وهو نموذج العلاقات الاوربية - الافريقية، بينما يعتبرها البعض ليست نموذجا للتعاون المتكافىء وانما هى شكل من اشكال «الاستعمار الجماعى الجديد» وهو ما يخل بالمنظور الاساسى الذى يحكم وجهة نظر المؤلف بالنسبة لاهمية العلاقات العربية - الافريقية باعتبارها اداة هامة فى مواجهة نظام السيطرة والاستغلال العالمى . ومع ذلك تبقى هذه الدراسة وجهة «نظر افريقية» ولذلك فقد حصرت نفسها فى هذه الحدود . و يبقى أن تتقدم وجهات النظر العربية لتطرح رؤيتها وتقييمها للعلاقات العربيه - الافريقية .

مؤتمرات



مؤتمر «الشرق الأوسط والأحلاف الغربية»

د.فيصل السالم *

عقد مؤتمر «الشرق الأوسط والأحلاف الغربية» في مركز دراسات الشؤون العالمية والاستراتيجية» التابع لجامعة كاليفورنيا في لوس انجليس في يومي ٢١ و ٢٢ فبراير سنه ١٩٨٠.

وقد حضر المؤتمر عدد كبير من البحاثة ودارسي شؤون الشرق الأوسط ونذكر من شارك منهم على سبيل المثال وليس الحصر :

١ - د . ستيفن شبيغل - رئيس المؤتمر
٢ - د . مايكل انترليفيتور - نائب مدير المركز
٣ - د . وليم كوندت - مؤسسة بروكنجز
٤ - د . فيصل السالم - جامعة الكويت
٥ - د . دومنيك سو يزى - باريس المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية في مو يزى باريس
٦ - د . ماساهيرو ساساجاوا - اساهى شامبون
٧ - د . جانيس جروسى ستاين - جامعة ماجبيل - منتريال - كندا
٨ - د . روبرت ليبر - جامعة كاليفورنيا في سان دييغو
٩ - د . فرانك فوكو ياما - مؤسسة راند
١٠ - د . فؤاد عجمى - جامعة جونز هو بكنز
١١ - السفير تحسين بشير - جامعة هارفرد
١٢ - د . توفيق فرح - مجلة الشئون العربية
١٣ - د . عباس أميرى - جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس
١٤ - د . سيروز زوبو - جامعة كاليفورنيا في لوس انجليس

وقد ساد المؤتمر روح التبادل العلمى والبحث المكثف في المشاكل المعاصرة التى تجتاح العالم، بشكل عام والمنطقة بشكل خاص والسعى نحو استنتاجات تؤثر نحو التوازن والأمن المطلوب.

وعند استعراضنا لأهم الأفكار والقضايا التى طرحت نجد أن هناك تباينا واختلافا كبيرا في الآراء خاصة وان هناك أسئلة كثيرة لم تجد أجوبة

* رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت.

عليها، فمثلا : ماذ ا نعنى بالأحلاف ؟ ما هو الحلف الغربى ؟ لمصلحة من هذا الحلف ؟ ما هى أغراض وأهداف هذه الأحلاف ؟ هل منطقة الشرق الأوسط بحاجة الى أحلاف ؟ وكيف ستدافع هذه البلدان عن مصالحها؟ الخ ..... الخ .

ومن أهم الاستنتاجات التى طرحت هى كالآتى :-

١) د . وليم كوندت وعنوان بحثه

«الولايات المتحدة والشرق الاوسط»

الغرب بحاجة متزايدة للنفط وكذلك السوفييت، ومن هنا نجد خطر الصراع المباشر، فعلى الولايات المتحدة أن تدعم وثوق العلاقة ما بينها و بين مصر واسرائيل . وعلى الولايات المتحدة ان تحمى المملكة العربية السعودية من التدخل العسكرى وتؤكد للأنظمة الحاكمة فى الخليج بأنها مستعدة عسكريا للدفاع عنهم، ولكن عامل القوة العسكرية بوحده ليس بكاف . وعلى الولايات المتحدة ان تؤكد و بوضوح للسوفييت بأنها ستدافع عن مصالحها الحيوية فى الخليج وفى ايران مع احترام استقلال وسيادة الدول فى المنطقة .

٢) - د . دومينيك مو يزى : وعنوان بحثه

«أوروبا وصراع الشرق الأوسط»

«هناك وحدة رأى بين الدول الأوربية على أنها هامشية عسكريا وليس لها القدرة على التدخل . علاقة الدول الأوربية بالشرق الأوسط تختلف عن القوتين العظمتين - وتأخذ طابع التواصل من الحقبة الاستعمارية . وهنك روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية مع شعوب الشرق الأوسط - ولكن ليس لأوربا دورا أساسيا فى حل الصراع العربى - الاسرائيلى - ومن ثم عزلت اوربا عن السعى نحو حل سلمى وعن اتخاذ موقف موحد تجاه غزو أفغانستان».

٣) - د . ماساهيرو ساساجوا : وعنوان بحثه

« علاقة اليابان والشرق الأوسط»

«بسبب مشاكلها النفطية بدأت اليابان تهتم بالشرق الأوسط ومشاكله - وقد أهملت اليابان الى حد كبير دورها فى المنطقة . ومن أهم أسباب هذا الاهمال هو عدم رغبة الدبلوماسيين اليابانيين فى تمثيل بلادهم فى العالم النامى . ولكن اليابان مقبلة على تبادل ثقافى واجتماعى وسياسي واقتصادى كبير مع شعوب الشرق الأوسط. واليابان تؤيد مطالب الشعب العربى السياسية».

٤) - د . جانيس جروس ستاين : وعنوان بحثها

«حلف شمال الأطلسى وادارة الصراع العربى الاسرائيلى -المنظار الكندى»

«الحل السلمى فى الشرق الأوسط يبدو بعيد المنال خاصة بسبب الثورة الايرانية ومشاكل النفط وهذا بدوره يزيد من حدة الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى . و يبدو بعيدا بتدهور العلاقة السوفيتية - الأمريكية التى تؤدى بدورها الى تدهور العلاقة ما بين أعضاء الحلف الغربى».

٥) - د . روبرت ليبر : وعنوان بحثه

«الطاقة والحلف الغربى»

«مشاكل الطاقة لن تختفى بسلام عربى - اسرائيلى . العلاقة ما بين كمية النفط واستهلاكه ستتعرض لأحداث وكوارث زمنية غير متوقعة خلال الثمانينات . على الولايات المتحدة أن تطور وتنظم سياسة تأخذ هذا بعين الاعتبار لتقلل من الصراع ما بين الدول المتحالفة على الطاقة».

٦) - د . جيس كورث : وعنوان بحثه

«القيادة الامريكية والحلف الأطلنطى ومشكلة الشرق الأوسط»

«الأحداث الأخيرة فى الشرق الأوسط غيرت التوازن القديم للحلف الأطلنطى واعتماده على نفط الشرق الأوسط بامدادات مؤمنة و بأسعار زهيدة . على الولايات المتحدة أن تغير من سياستها الخارجية من الدول النفطية وخاصة تجاه ايران.

وعليها أن تقوى مركزها العسكرى الغير مباشر اقتصاديا .على الولايات المتحدة أن تعلب دورا قياديا بتقليل الاعتماد على النفط من الخليج والبحث عن مصادر نفطية فى اماكن أخرى من العالم . ولكن هذا يبدو صعبا جدا بسبب سيطرت الشركات النفطية الكبرى».

٧) - د . فرانك فوكو ياما : وعنوان بحثه

«اتجاهات جديدة للسياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط فى الثمانيات : الاعتبارات للحلف الأطلنطى»

«اتجاهات السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط حاليا هى رد فعل لموقفه الضعيف هناك سابقا . السوفييت يعرفون ان عقيدتهم غير مقبولة من قبل بلدان الشرق الأوسط ومن ثم فهم يحاولون فرضها بالقوة على المنطقة . وعلاقتهم ببعض الدول العربية مرهونة بعدم السيطرة الداخلية . على صانعى السياسة فى الدول الغربية أن يقنعوا هذه الدول بأن الذى يحاول

ركوب النمر قد ينتهى فى داخله . الحلف الغربى يواجه حاليا مشاكل رئيسية بسبب حاجته للنفط وسيزداد الموقف سوءا بتدخل السوفييت اكثر فأكثر».

٨) - د . فؤاد عجمى : وعنوان بحثه

«الجبولتكس كمسرح : العرب والخداع الثلاثى»

«السياسة الغربية تحاول ان تخدع نفسها وشعوب الشرق الأوسط بمواصلة نفس النمط السياسي الذى دعى اليه فوستردلس . بلدان الشرق الأوسط لا تريد أن تتحالف علنا مع الغرب خاصة بسبب الأحداث الوطنية والدينية القائمة . سياسة مصر الحالية قلبت الموازين رأسا على عقب وأظهرت صراعا تاريخيا واقتصاديا ونفسيا وسياسيا بين مصر وجاراتها العربية . المجموعة الثلاثية (الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان) قد تفرقت والحلف القائم بينهم مرهون بامدادات النفط وتطور الأوضاع السياسية فى الشرق الأوسط».

٩) - د . توفيق فرح : وعنوان بحثه

«النخبة الفلسطنية والولايات المتحدة : هل هناك تغير مقبول»

«لقد استطاع الفلسطينيون أن يكونوا فيما بينهم وارادتهم السياسية فى الغربة واستطاعوا أيضا أن يشاركوا فى الحركة السيلسة والمقاومة ككل واحد وذلك لأسباب كثيرة واهمها وعيهم العلمى والعسكرى والنضالى . الفكر التقليدى لازال مهيمنا على نظرة العلماء الغربيين تجاه الشرق الأوسط . منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى والمجلس الوطنى الفلسطينى هو المنفذ للقرارات العليا بواسطة هيئته التنفيذية، والحركة بقطاعاتها وأفرادها ومنظماتها تدعم رئيس الهيئة التنفيذية السيد ياسر عرفات . الولايات المتحدة بدأت تعرف أنه لا مفر من الاعتراف والتعامل مع المنظمة . والمنظمة بدورها وجدت أن الحل العسكرى لوحده غير فعال.

فللولايات المتحدة والشرق الأوسط عدة مصالح مشتركة تتطلب الاتصال والتخطيط والتنفيذ».

١٠) -د . عباس أميرى : وعنوان بحثه

«تحليل لصراع القوى ما بعد الثورة فى ايران»

«الثورة فى ايران ككل الثورات التى سبقتها ستظل مستعرة لعدة سنوات . للثوريين فى ايران، خلفيات مختلفة ولقد بدأ الصراع بينهم على السلطة . وأشد انواع الصراع هـ .بين المتطرفين والمتحررين دينيا ثم بين المتدينين والعلمانيين بقيادة الجبهة الوطنية ثم بين مجاهدى الخلق وفدائيي الخلق الماركسى وحزب تودة . بالاضافة الى ذلك هناك المطالبة بالحكم المحلى للأكراد

والعرب والتركمان والبلوش.

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تزداد سوءا يوما بعد يوم . النظام لا يستطيع أن يدير البلد بعد أن هرب حوالى مليون شخص اكثرهم من المتعلمين والتقنيين .

الثورة شيىء .. وادارة البلد بعد الثورة شيء آخر . اذا استمر الوضع فى تدهوره الحالى قد يتدخل الجيش ليمسك بزمام الأمور»

١١) -د . سيروزو بو : وعنوان بحثه

«مغزى المشاكل فى تركيا للحلف الأطلنطى»

«غزو روسيا لأفغانستان والثورة فى ايران جعلت الغرب يركز اكثر على تركيا كمفترق طرق وحامية لمضيق الدردنيل ضد الهيمنة الروسية . المشاكل التركية - القبرصية - اليونانية أضعفت الدور التركى فى الحلف وكذلك ايضا المشاكل الاقتصادية فى تركيا . العلاقة التركية - الأمر يكية فى انحسار متزايد تركيا هى البلد المسلم الوحيد الذى يطبق الديمقراطية البرلمانية بحق وعلى الغرب ان يدعم هذا التطور السياسى . على الغرب أن يعلم أن تركيا مهمة جدا للحلف الأطلنطى ولحياد يوغوسلافيا ولمصالح الغرب فى الشرق الأوسط».

ساد المؤتمر روح النقاش العلمى الهادىء والبناء وتبادل دراسو شئون الشرق الأوسط الأفكار والمعلومات الهادفة نحو تفاهم ووعى اكثر للمنطقة، وأظهر العلماء الغربيون عامة نوعا من الجهل بمواصلتهم فى استعمال نماذج التفكير التقليدى فى التحليل وركزوا على المصادر الرسمية والقانونية والتاريخية وأهملوا التحليل الديناميكي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية الداخلية فى الشرق الأوسط.

ومن ثم فتواجد بعض المفكرين العرب كان مهما وضروريا لتعديل بعض المناظير ومواصلة السعى نحو تفاهم أكثر.



المؤتمر الثاني والار بعين للمعهد الدولي للاحصاء/مانيلا - الفلبين : ٤ - ١٤ ديسمبر ١٩٧٩

د . محمد عبد الحميد *

بينما بدأت بعض المكاتب التنفيذية للمعهد وتجمعاته العالمية نشاطها في يوم ٧٩/١٢/٣ الا ان الافتتاح الرسمي للمؤتمر تم في صباح الثلاثاء ٧٩/١٢/٤ في احتفال كبير وجه فيه الرئيس ماركوس - رئيس جمهور ية الفلبين - حديثا طو يلا الى المؤتمر ين بعنوان «دور علم الاحصاء في التنمية» ثم دارت عجلة النشاط العلمي للمؤتمر على أشدها بدءا من بعد ظهر نفس اليوم حتى ظهر الجمعة ١٤ ديسمبر ولم تتوقف الا مرتين بعد الظهر لتخلي مكانا (ووقتا) للجمعية العمومية للمعهد بالاضافة الى بعد ظهر السبت ٨ والاحد ٩ ديسمبر لتترك فرصة لنشاط اجتماعي جماعي.

وعلى طول هذه الفترة دار نشاط علمي وادارى واجتماعي غاية في الكثافة اشترك فيه ما يقرب من ٥٠٠ عضوا من خارج الفلبين وحوالي ٢٠٠ عضوا من الفلبين نفسها.

النشاط العلمى للمؤتمر: كان النشاط العلمي التابع (ونقصد به المؤتمرات الصغيرة التي تعقد في فلك هذا اللقاء الكبير) ضئيلا هذه المرة واقتصر على لقاء واحد في طوكيو قبل المؤتمر مباشرة وكان موضوعه عن الحدية . أما النشاط الرئيسي في مانيلا فقد امتد كما ذكرنا على طول تسعة أيام في ٧٣ جلسة القى فيه ما يز يد عن ٢٠٠ بحثا و يمكن تقسيم هذا النشاط الى ثلا ثة أقسام رئيسية:

أ) البحوث المدعوة: ينظم المعهد في كل لقاء عددا من جلسات «البحوث المدعوة» لتغطي أهم مجالات البحوث الاحصائية التي تحظى باهتمام عالمي، وتهتم هذه البحوث بجانب تقديم اضافات مبتكرة بعرض آخر النتائج في علوم الاحصاء، وقد نظم في هذا اللقاء ٢٩ جلسة قرىء فيها ٨٦ بحثا اشترك في تقديمها ما يز يد عن مائة باحث من جميع انحاء العالم، واشترك في مناقشتها اكثر من مائتي باحث، وتميزت مواضيع البحوث في هذا المؤتمر - ر بما اكثر من اى مرة سابقة - بالاهتمام بالنواحي التطبيقية فكان هناك مثلا جلسة خاصة لكل من المواضيع التالية :

* الاستاذ بقسم التأمين والاحصاء في جامعة الكو يت.

١ ـ مشاكل قياس الثغرة الاقتصادية بين الدول
٢ ـ احتمالات الكوارث
٣ ـ احصائيات البيئة
٤ ـ الاحصاء في القانون وصنع السياسات
٥ ـ الاحصاء في علوم الارض
٦ ـ المسوح الاحصائية في الدول النامية

كما كان الاهتمام واضحا باستخدام الحاسبات الالكترونية فخصص لها أر بعة جلسات كانت احداها عن الحاسبات الصغيرة.

وكالعادة خصص جزء من الجلسات للبحوث النظر ية البحتة وكما هو متوقع كان الاهتمام بالمواضيع الاكثر حداثة فكانت هناك مثلا جلسة مخصصة للاحصاءات «الصلبة» و يقصد بها تلك التي تحتفظ بصحتها وقيمتها مهما كان شكل التغير العشوائي في المشاهدات.

ب) البحوث المقدمة: يتيح المعهد لأعضائة واعضاء تجمعاته العالمية الأر بعة فرصة تقديم بحوث حرة والغرض من هذا النوع هو اعطاء الفرصة للباحثين لتقديم احدث ابتكاراتهم الاصلية ومن ناحية اخرى يتولى هذا النشاط «لتنوع اهتمامات الباحثين من اعضاء المعهد وتجمعاته» سد أى ثغرة تكون قد تركت في الجلسات السابقة. وفي هذه الجلسات قدم ما يز يد عن ١٢٠ بحثا كانت غالبيتها بحوث نظر ية.

ج) ـ الجلسات الجانبية وجماعات العمل واللقاءات غير المرتبة:
مرة أخرى تميز هذا المؤتمر بكثرة هذا النوع من النشاط وتنوعه وهو في أغلبه يقوم على مبادرات فردية . قبل المؤتمر وخلاله تناقش فيه عادة المواضيع التي تكون دائرة المهتمين بها صغيرة او موضوعات حديثة جدا و ير يد اصحابها مناقشة نتائجها مع من قد يهمهم مثل هذه المواضيع. و يقوم المعهد بتقديم كافة التسهيلات لهذه الاجتماعات فيعلن عنها (وقد يضمنها البرنامج اذا قدمت في وقت مبكر) و يوفر لها المكان والتسهيلات الاخرى.

و بالاضافة الى النشاط التقليدى من هذا النوع فقد كان هناك موضوعان شغلا تفكير كثير من الحاضر ين وهما شكل المعهد في المستقبل وتكامل الاحصاء، وفي رأيي ان هذا النوع من النشاط غاية الاهمية بل انه لب نشاط أى مؤتمر، وكم أتمنى لو ينال مثل هذا النشاط في مؤتمراتنا مايستحقه من اهتمام ورعاية.

النشاط الادارى فى المؤتمر : طبيعي ان ينتهز اعضاء المعهد وتجمعاته فرصة هذا اللقاء لعقد كثير من الاجتمعات الروتينية الهامة، وهذا النشاط لم يخرج عما يجرى في كل مؤتمر. فقد عقدت الجمعية العمومية للمعهد اجتماعين وكذلك عقد كل تجمع من تجمعاته جمعية عمومية واحدة بالاضافة الى اجتماعات عديدة للمكاتب التنفيذية واللجان وقوى العمل المختلفة.

النشاط الاجتماعى: أقامت اللجنة المنظمة حفل استقبال على شرف المؤتمر ين مساء يوم ٣ ديسمبر ثم دعت حكومة الفلبين الى حفل عشاء أعقبه عرض للفنون الشعبية مساء الار بعاء ١٢/٥ ثم كان هناك مأدبة ختامية للمؤتمر مساء الار بعاء ١٢ ديسمبر .

ودعت وزارة التجارة الخارجية المؤتمر ين الى جولة سياحية في مدينة مانيلا بعد الظهر من يوم السبت ١٢/٨ أعقبها عرض للنشاط الاقتصادى في الفلبين ثم حفل للفنون الشعبية كما دعت الادارة المركز ية الى رحلة في المناطق الجبلية استغرقت طوال الاحد ١٢/٩.

الدور العر بى فى المؤتمر : هذه هي ثالث مرة احضر فيها مؤتمرات المعهد الدولي للاحصاء منها واحدة فقط سنة ٧٣ قبل انتخابي عضوا في المعهد و يسعدني أن اسجل بارتياح كبير نمو الوجود العر بي في المعهد ونشاطاته و يتضح هذا اكثر بالمقارنة بما كان عليه هذا الوجود سنة ١٩٧٣، ففي هذا اللقاء في فينا كان :

عدد الحاضر ين العرب	٨	وهذا العام	١٦	
عدد اعضاء المعهد	٦	أصبح	٤٦	بنهاية عام ١٩٧٩
عدد البحوث العر بية	١	وفي هذا العام	٦	

هذا وقد انتخب احد الاعضاء نائبا للرئيس وعضوا في المكتب التنفيذى كما يوجد ٣ اعضاء في اللجان وعضو (صاحب التقر ير) في قوة العمل لتعليم الاحصاء في المستوى الثالث (الجامعي وما يعادله) .

كذلك فقد كلفت من قبل تجمع برنولي للاحتمالات والاحصاء بدراسة امكانية تكبير نشاط التجمع في المنطقة .

كما عقد الحاضرون العرب كثيرا من الاجتماعات الجانبية بهدف التنسيق ودراسة

الامور المشتركة ومنها التمهيد لتكوين تجمع احصائى عربي.

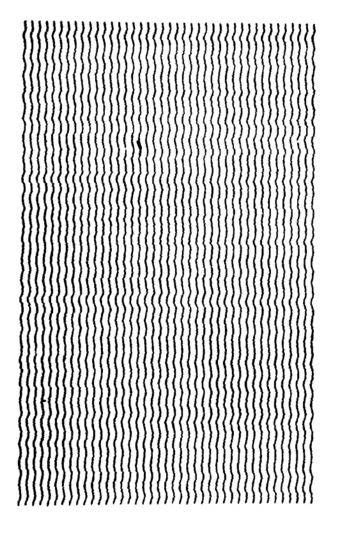
ورغم هذا التطور المشجع فانه ينبغي الا ننسى عدة حقائق منها:

١ - ان النسبة العامة للتمثيل العربي لا زالت منخفضة (٤٦ عضوا عربيا من ١١٠٠ عضو أى بنسبة ٤٪ تقريبا).
٢ - أن هؤلاء الأعضاء ينتمون الى عشر دول عربية فقط أى أن اكثر من نصف الدول العربية غير ممثل في عضوية المعهد.
٣ - أن كثيرا من الأجهزة المركزية للاحصاء في الدول العربية لم تشترك بعد في المعهد (تشترك في المعهد فقط ثمان أجهزة مركزية للاحصاء من الدول العربية).

وفي اعتقادى ان هذا الوجود لا يعكس حقيقة النشاط الاحصائى في العالم العربي. ولأهمية المعهد الدولى فاني اتمنى ان تشجع الحكومات والمؤسسات العلمية في العالم العربي (خصوصا الجامعات) الباحثين على الاشتراك في المعهد ونشاطاته. ولا يفوتني هنا ان اسجل بكل تقدير أن جامعة الكويت كانت المؤسسة العربية الوحيدة التي أتاحت لثلاثة من اعضاء هيئة التدريس بها (اثنان منهم عرب) فرصة حضور المؤتمر، وكان تمثيل باقي الجامعات العربية متواضعا الى حد كبير فقد كان هناك اثنان من جامعة الرياض وواحد من جامعة الملك عبد العزيز وواحد من كل من الامارات وطرابلس والمغرب، أما أجهزة الاحصاء المركزية فقد حضر ممثلون من مصر والسعودية والامارات فقط.

ملحوظة :
للتعريف بالمعهد الدولي للاحصاء انظر تقريرى السابق عن المؤتمر الحادى والاربعين للمعهد ديسمبر سنة ١٩٧٨م
المنشور فى العدد الرابع - السنه السادسه - كانون الثانى ١٩٧٩.

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا



دليل الجامعات والمؤسسات
التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان/ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكاديمية عن الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية العليا بها، متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها، ودورها في خدمة المجتمع.

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن الجامعة التكنولوجية بالجمهورية العراقية آملين ان يتحقق التعريف الذي اردناه بالجامعات العربية.

الجامعة التكنولوجية

تأسست كلية الهندسة التكنولوجية عام ١٩٦٩ وكانت تشمل اختصاصات الهندسة الميكانيكة والهندسة الكهربائية وهندسة البناء وكان هدفها تخريج المهندسين وتحولت الى الجامعة التكنولوجية عام ١٩٧٥ وذلك لتغير الواقع الاقتصادي ضمن التغيرات التي احدثتها ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز حيث ظهر في القطر عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة التي تحتاج بالمقابل الى كوادر هندسية متخصصة وكوادر وسيطه من الفنيين لتنفيذ هذه المشاريع نتيجة لتشخيص التقرير السياسي للمؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث الاشتراكي مايلي:

«من المشكلات الاساسية التي تعاني منها صناعات عديده في بلادنا وغيرها من البلدان النامية مشكلة الكادر. ان الذين خططوا لبناء المشاريع الصناعية قبل الثورة لم يخططوا لتهيئة الكوادر اللازمة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة والادار يين والمحاسبين المختصين، وقد ادى ذلك الى ان مشاريع صناعية كثيره وجدت نفسها عاجزة عن الانتاج بالشكل المرسوم لها كما ونوعا مما جعلها ولوقت غير قصيرة مشاريع غير اقتصادية لا تسد كلفة انتاجها وتشغيلها وتشكل عاله على ميزانية الدوله» ونتيجة لاعتماد قيادة الحزب والثورة لاسلوب التخطيط المركزى الشامل ظهرت الحاجه لانشاء جهاز متخصص يتولى على عاتقه تحمل العبء الاكبر من مهمة توفير الاختصاصات بالمستويات والاعداد المطلوبة لتنفيذ خطة التنميه القومية، فالجامعة التكنولوجية وليدة ما مر ذكره اعلاه وتحددت اهدافها بما يلي.

أ ــ توفير الكوادر الهندسية التطبيقية باعداد كافيه لسد الحاجه الفعليه وفقا لمتطلبات الاسراع في تحقيق اهداف من التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه

ب ــ اعداد الكوادر التعليميه للمعاهد والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني.

جـ ــ معالجة المشاكل الصناعية عن طريق اجراء البحوث التطبيقية وتقديم الاشتشارات العلمية.

د ــ الاهتمام بالدراسات العليا وتطويرها بشكل يستجيب لمتطلبات التنمية.

هـ ــ احداث مسارات جديده للتعليم الهندسي والتدريب والتأهيل اثناء الخدمه لمواكبة التطور التكنولوجي بما ينسجم مع احتياجات القطر من الاختصاصات الهندسية.

تحتوى الجامعة على تسعة اقسام علميه هي:

١ ـ قسم الهندسة المعمارية.
٢ ـ قسم هندسة البناء والانشاءات.
٣ ـ قسم هندسة الانتاج والمعادن.
٤ ـ قسم هندسة المكائن والمعدات.
٥ ـ قسم الهندسة الكهربائية.
٦ ـ قسم هندسة السيطرة والنظم.
٧ ـ قسم الهندسة الكيماوية.
٨ ـ قسم العلوم التطبيقية.
٩ ـ قسم المدرسين الصناعيين.

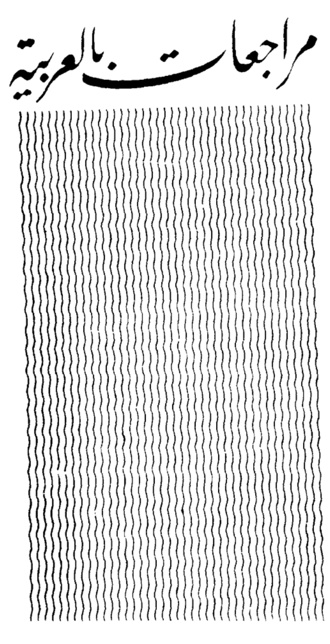
ومن السمات المهمة والهادفة لجامعتنا هي اتباعها نظام المرحلتين حيث تقسم الدراسة الجامعية الى مرحلتين تستغرق كل مرحله سنتين يمنح في المرحلة الاولى شهادة الدبلوم الفني و بامكان الطالب بعد هذه المرحلة اما التوجه الى حقل العمل والانتاج لممارسة الاختصاص والتدريب العملي لفترة تمتد الى ثلاثة سنوات يخضع الطالب خلالها للاشراف والتقييم المستمر من قبل الجامعه بالتنسيق مع الجهة التي يعمل فيها و يحق له العوده ثانية لاكمال دراسته في المرحلة الثانية، او يستمر الطالب بالدراسة للحصول على البكالوريوس ولهذا النظام اهدافه ومردوداته الايجابيه علميا وتربويا حيث انها تساعد الطالب على استيعاب المعارف الاساسية وتقريب المعارف التخصصيه عند اكمال دراسته وتساعد على نقل التطورات التكنولوجيه الى حقل العمل، كما ان هذه الممارسه تنمي روح العمل التعاوني لدى الطلبه المتدربين وتقرب طبيعة العلاقات في حقول العمل الاشتراكي وتتكون لديهم معرفة بطبيعة الطاقات الخاقة لدى مختلف العاملين مما يزيل النظره الاجتماعيه تجاه الفنيين والعمال بالنسبة لخريجي الكليات و بالنتيجة تزال الفوارق الطبقية في الهرم المهني الهندسي اضافة الى كل ذلك تقدم تلك العمليه للمشاريع الوطنية كادر هندسي وسطي يحل مشكلة عدم التوازن في الهرم المهني والهندسي الذى يعاني منه القطر خاصة وهو يمر بمراحل تنمية سريعة.

ولابد من الاشارة الى مركز التعليم المستمر بالجامعة الذى يهدف الى تهيئة الكوادر الهندسية والفنية وتطويرها باستمرار بشكل يتماشى مر اخر التطورات العلميه والتكنولوجية الجارية في العالم من اجل سد حاجة خطط التنمية في القطر حيث تتبع الجامعه اساليب مختلفة ذات مرونه عاليه لتحقيق اهداف

التعليم المستمر منها فتح دورات داخل الجامعة للاستفادة من ورش الجامعة ومختبراتها للتطبيق العملي خلال الدورات وخارج الجامعة لتطو ير كادرها الهندسي والفني كما اقيمت عدة دورات نظر يه في جمعية المهندسين العراقيه حيث بلغ عدد المشاركين منذ اول **دوره اقامتها الجامعة بتار يخ ١٩٧٦/٢/١٤** ولغاية الوقت **الحاضر اكثر من ٤٠٠٠ مشارك بين** فني ومهندس ومن نشاطات التعليم المستمر الاخرى اقامة الندوات والمؤتمرات والمشاركة بالمؤتمرات العالمية باعداد البحوث والدراسات باسم الجامعه مما جعل للجامعة ضمن هذه التظاهرات العلميه العالميه حضورا دائما ودورا بارزا.



مراجعات بالعربية



التنمية الإدارية

نسيم حسن الداهود*

الموارد البشرية

احمد حلمي . الاسس العلمية والتطبيبقية في ادارة الافراد والعلاقات الصناعيه . القاهره، د . ن، ١٩٧٠ . ٣٤٠ ص.

احمد رشيد . ادارة الأفراد في الحكومه والقطاع العام . القاهره، دار المعارف،١٩٧٥. ١٨٠ ص .

احمد زكي بدوى وآخرون . الادارة الحديثة للقوى العاملة . القاهرة، جمعية ادارة الاعمال الصناعية د . ت . ١٣٦ ص.

احمد فؤاد نجيب . تنمية الموارد البشرية : التخطيط والسياسات والاجهزة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية - ١٣١، ١٩٧٢ . ٦٩ ص.

احمد محمد موسى . «المحاسبة عن الموارد البشرية : مشكلة تقويمية» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ١٠٥ - ١١٩.

«تنمية القوى العاملة الوطنية وتحسين انتاجها في منطقة الخليج : ورقة عمل مبدئية من غرفة تجارة وصناعة الكويت - ٢» . التجارة - جده، شعبان ١٣٩٨ : ٤٩ - ٥٤ .

حنفي سليمان . «أساليب تخطيط القوى العاملة على مستوى المشروع» التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ١٢٠ - ١٢٩.

خالد العاني . «تطوير الطاقات البشرية» . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣ . ٦ ص (ادارة البحوث والاستشارات - ٣٨).

دافيز، راسل ج . ترجمة سميرلويس سعد واحمد محمد التركي . تخطيط تنمية الموارد البشريه : نماذج ومخططات تعليمية . القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥. ٥٠٠ ص.

زكي محمود هاشم . ادارة الافراد والعلاقات العامة . القاهرة، .

زياد محمد بخيت . تدريب الموظفين كأساس لتنمية الكفاءات البشرية . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٣٩٣ . ٢٦ ص (ادارة البحوث والاستشارات - ٣٣).

---

* اخصائى المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة في الرياض.

زيدان عبد الباقي . «الجوانب الانسانية في ادارة القوى البشرية» الادارة، مج ١٠، ع ٤، ابريل ١٩٧٨ : ٢١ - ٤٦.

طارق العكيلي . «آفاق التخطيط للقوى العاملة» . التنمية الادارية، س ٣، ع ٢، نيسان ١٩٧٤ : ٩٧ - ١١٢.

عبد الرحمن محمد السدحان . دراسة خاصه حول القوى الفنية العاملة في وزارة الاعلام . الرياض، معهد الادارة العامة، ١٩٧١ . ٣٥ ص .

عبد القادر شندرلي . «تكوين الكادرات في التكنولوجيا الحديثة» . النفط والتعاون العربي، مج ٤ ع ٢، ١٩٧٨ : ٥١ - ٦٢.

عبد النبي اسماعيل انطوخي . «التخطيط القومي للموارد البشرية وعلاقته بالتخطيط على المستوى القومي» . الادارة، مج ١٠، ع ٣، يناير ١٩٧٨ : ١٥ - ٢٤.

عمرو غنايم . «تكوين القوى العاملة» . المدير العربي، ع ٣٧، يناير ١٩٧٢ : ٥٧ - ٦٠.

فخرى قدورى . «الاستغلال الاقتصادى الكفؤ لمواردنا البشرية والمادية» التنمية الادارية، ع ٧، نيسان ١٩٧٧ : ٧ - ١٣ .

محمد السباعي خطاب . «ترشيد توزيع العمالة» . القادة الاداريون، ع ١٩، ابريل ١٩٧٦ : ٣٧ - ٣٩.

محمد سعيد احمد . «دراسة تحليلية لنظام الحوافز» . الادارة. مج ٧، ع ١، ١٩٧٥ : ٥١ - ٦٣.

محمد عبد الفتاح منجي . «مشاكل العمالة في الوطن العربي وأسلوب معالجتها» المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٣، تموز ١٩٧٨ : ٦٥ - ٧٠.

محمد عبد المنعم خطاب . «استثمار الموارد البشرية والتنمية الشاملة للمجتمع» مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٣، رجب ١٣٩٦ : ١٧١ ــ ١٨٠.

محمد كمال مصطفى . «عرض لمشكلة تنمية القوى العاملة كأهم مشكلات التنمية الصناعية في الوطن العربي» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢١، يناير ١٩٧٥ : ٣ - ٨

ــــ «نظام تنمية القوى العاملة على مستوى المنشأة» . التنمية الصناعية العربية، ع ٢٢، ابريل ١٩٧٥ : ٦٠ - ٦٩

مختار حمزه . «تخطيط القوى العاملة . اهدافه ووسائله» . مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٥، رجب ١٣٩٧ : ٩٩ ـ ١١٤.

مدني عبد القادر علاقي، عرض محمد محمد محجوب . تنمية القوى البشرية. جده، دار الشروق، ١٣٩٦ . (في مجلة الاقتصاد والادارة، ع ٦، محرم ١٣٩٨ : ١٨٦ ـ ١٨٩).

مصطفى احمد مصطفى . «نظره شاملة لتنمية الموارد البشرية على ضوء النتائج الاحصائية لعام ١٩٧٦» . الادارة، مج ٩، ع ١، يوليو ١٩٧٧ : ٢٦ ـ ٣٢.

منصور احمد منصور . تخطيط القوى العاملة في قطاع المصارف . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ٢٠٢، آذار ١٩٧٧ . ٦٤ ص.

ـــــــــ قراءات في تنمية الموارد البشرية . الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٦ . ٣٩٨ ص.

ـــــــــ القوى العاملة : تخطيط وظائفها وتقويم ادائها . الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٥ . ٢٣٩ ص.

منصور احمد منصور . «نحو استراتيجية قومية لتنمية الموراد البشرية بدولة الكويت» . المجلة العربية للعلوم الادارية، س ١، ع ٤، اكتوبر ١٩٧٧ : ٥٤ ـ ٥٩ .

نزيه حسني نصيف . «تخطيط القوى العامله» . عام الصناعه، س ٤، ع ٧، محرم ١٣٩٨ : ٣ ـ ٤ .

نظم المعلومات

احمد حسين عبد المنعم . «المعلومات وعملية اتخاذ القرارات» . المجلة العربية للادارة، مج ٢، ع ٢، نيسان ١٩٧٨ : ١٤ ـ ٢٢.

احمد الصباب . «البحث ومصادر المعلومات في مجال الاعمال» . التجارة ـ جده، ربيع الثاني ١٣٩٨ : ٥٤ ـ ٥٨.

امين فؤاد الضرغامي . «أثر ادخال الحاسب الالكتروني على التنظيم الاداري» الادارة،مج ٨، ع ٤، ابريل ١٩٧٦ : ٣٧ ـ ٤٨ .

جلال شمس . ادارة المحفوظات . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٤. ٦٧ ص .

حسن محمد خير الدين . الاصول العلمية للاعلان . القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٠ . ٣٠٤ ص.

رمضان عبد المعطي . الحاسبات الالكترونيه في خدمة الادارة : تجهيز البيانات . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٦٦، ١٩٧٤ . ج ١.

رياض العرس . «أنظمة المعلومات الاداريه وتطبيقاتها في الصناعات العراقية» التنمية الادارية، ع ٧، نيسان ١٩٧٧ : ٦٦ ـ ٧٢.

سعيد محمود عرفه . نظام المعلومات و وظائف التخطيط والرقابة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الاداريه، ١٩٧٤ . ٥٠ ص.

سيد حسب الله . الملفات كمصدر من مصادر المعلومات لادارة الموظفين . الرياض، معهد الادارة العامة، د . ت . ١٦ ص . (ادارة البحوث والاستشارات ـ ٤٠).

عبد الرحمن شفيق محمد . «مشكلة استخدام البيانات والمعلومات بمصر» الادارة، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٢ : ٦٩ ـ ٧٦.

عبد الرحمن عبد الباقي عمر . الاتصال في مجال الادارة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية، ١٩٧٣ . ٤٥ ص .

على السلمي . «الابعاد الادارية والتنظيمية لأستخدام الحاسب الالكتروني» مجلة الاقتصاد والادارة، ع٣، رجب ١٣٩٦ : ٥٧ ـ ٧٦.

فايز الخزوز . «الميكروفيلم وسيلة لكبح انفجار اوراق العمل» . تجارة الرياض، س ١٧، ع ١٩٢، محرم ١٣٩٨ : ٢٠ ـ ٢٥.

فؤاد محمد القاضي . «الادارة بالمعلومات واتخاذ القرارات» . المدير العربي، ع ٦٢، يناير ١٩٧٨ : ٣٤ ـ ٣٧ .

محمد خيرى احمد خيرى . «المشاكل الادارية المتعلقة بادخال النظم الالكترونية» . المدير العربي، ع ٣٦، نوفمبر ١٩٧١ : ٧١ ـ ٧٩.

محمد عبد المنعم خفاجي . «تقرير عن المؤتمر الدولي للتخطيط القومي والاقليمي لنظم المعلومات العلمية والتقنية وخدماتها في الاقطار العربية» . الثقافه العربية، ع ٥، ١٩٧٧ : ٢٢١ ـ ٢٢٤.

محمد عبد المنعم خميس . «تطوير وحدات التنظيم لخدمة الثورة الادارية» الادارة، مج ١٠، ع ٢، اكتوبر ١٩٧٧ : ٢٤ ـ ٢٩.

محمد علي حلاوى . «أنظمة استجماع المعلومات» . التنمية الادارية، ع ٦، تشرين الثاني ١٩٧٦ : ٢٥ ـ ٣٤.

محمد محمد الهادى . عناصر اعداد وتطوير نظم المعلومات . القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢ . ٥٥ ص (سلسلة الدراسات ـ ٦٣).

ـــ «جمع وتنظيم المعلومات لخدمة التخطيط القومي» . الادارة، ع ١، يوليو ١٩٧٢ : ٨٤ ـ ٩٣.

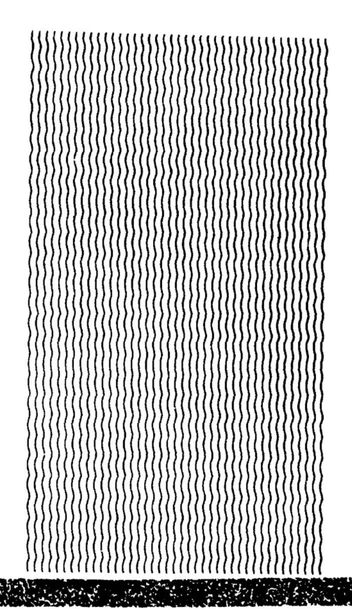
ـــ جمع وتنظيم المعلومات لخدمة التخطيط القومي . القاهرة، المعهد القومي للادارة العليا، ١٩٧٢ . ٢٤ ص . (سلسلة الدراسات ـ ٥٧).

محمود سلامه، وابراهيم الغمرى . الأوتوماتيه والادارة الحديثة . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٨٤، ١٩٧٥ . ٧٥ ص.

مصطفى رضا . «التقارير الدورية ونظم المعلومات» . المدير العربي، ع ٦٣، ابريل ١٩٧٨ : ٢٩ ـ ٣٣.

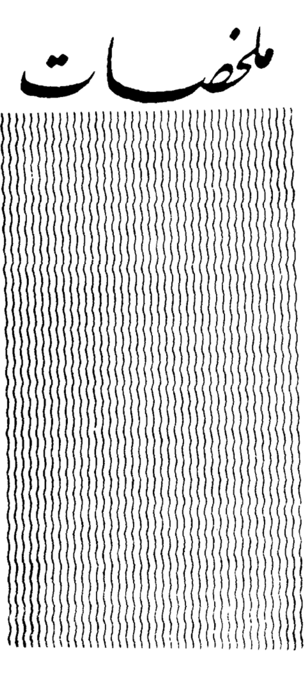
مصطفى السيد سعد الله . آساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية: أساليب دراسة تحليلية مع تطبيق خاص على جمهورية مصر العربية . القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الادارية ـ ١٢٨، د . ت . ١١١ص .

«وسائل توصيل المعلومات» . الادارى، مج ٤، ع ١، يناير ١٩٧٨ : ١٠ ـ ١٣.



اذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحّب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية . انها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدّمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرّائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمـة .

ملخصات



العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الاطفال

د . عبد الرحيم صالح

يهتم هذا البحث بدراسة ناحيتين من نظر يه بياجيه في النمو المعرفي : الناحية الاولى تطبيقية وتعنى بدراسة العلاقة بين مستوى النمو المعرفي للطفل كما تقيسه الاختبارات المشتقة من نظر يه بياجيه و بين التحصيل المدرسي لاطفال الفصلين الاول والثالث في اللغة العر بيه والحساب كما تقيسها اختبارات معلم الفصل .

اما الناحية الثانية من هذا البحث فهي فحص لادعاء بان العمليات المنطقية لاطفال مرحلة العمليات الحسيه (٧ ـ ١١) تظهر في وقت واحد تقر يبا، وعلى سبيل التحديد تفترض نظر يه بياجيه ان مفهوم
والاحتفاظ بمفهوم العدد، والاحتفاظ بمفهوم الوزن،
وتظهر عند الطفل في حوالي نفس العمر الزمني، بينما وجدت دراسات اخرى ان ظهور هذه العمليات المنطقية عند الاطفال يخضع لترتيب زمني معين.

ولفحص هاتين الفرصتين صممت خمس اختبارات مشتقة من نظر ية بياجيه، وهذه الاختبارات هى :

،الاحتفاظ بمفهوم العدد، الاحتفاظ بمفهوم المساحة، الاحتفاظ بمفهوم الوزن، والتصنيف المتعدد . وقد اتبع مقياس جاتمان لتصميم هذه الاختبارات . كما اختيرت عينة عشوائية مؤلفة من ١١٥ طفلة من ١٦ شعبة من الفصلين الاول والثالث الابتدائية، وسجلت درجات نصف السنة للطالبات فى تحصيلهن الدراسي في اللغة العر بية والحساب حسب ما وضعها معلم الفصل.

دلت نتائج هذه الدراسة على ان هناك علاقة ارتباطية معتدلة الى عالية وموجبة وذات دلالة احصائية بين مستوى الطفلات المعرفي كما تقيسه اختبارات بياجيه و بين درجاتهم فى اللغة العر بيه والحساب.

اما بالنسبة للقسم الثاني من هذه الدراسة فان النتائج لم تدعم وجهة نظر بياجيه بوجوب ظهور العمليات المنطقية لمرحلة العمليات الحسية في وقت واحد تقر يبا.

المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية

أنور العابد

يعالج هذا الموضوع مفهوم وسائل الاتصال بصورة عامة، و يبين الفرق بينه و بينب مفهوم الاتصال التنموي أو وسائل الاتصال لأغراض التنمية أو ما يطلق عليه البعض اسم الاعلام التنموي . فالاتصال التنموي هو : «فن وعلم الاتصالات الانسانية الذي يطبق من أجل احداث التحول السريع في المجتمع والانتقال به من حالة الفقر والتخلف الى مجتمع متحرك في نموه الاقتصادي و يحقق مزيدا من المساواة أو العدالة الاجتماعية بين أفراده».

فالاتصال التنموي في ضوء هذا المفهوم هو منهج جديد أو نظرية تجمع ثلاثة عناصر أساسية هي : الطريقة، البرنامج، والعملية . كما أن رسالة الاتصال التنموي هي رسالة هادفة دوما وتعمل على تنمية أفضل للانسان.

ومن أجل تخطيط وتنفيذ برنامج للاتصال التنموي لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار جانبان هامان أولهما أن البرنامج ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الشاملة للدولة . وثانيا أن من المهام الأساسية التي تقوم بها وسائل الاتصال تحقيق مفهوم التكامل الوطني.

ثم يحاول الكاتب أن يعرض عناصر منهج نظامي للاتصال التنموي وهذه العناصر تتكون من تحليل الوضع القائم (جمع المعلومات)، تحديد الأهداف والأولويات تحديد المصادر، اعداد خطة التنفيذ، تنفيذ البرنامج، وأخيرا التغذية الراجعة والتقويم.

و يؤكد الكاتب بأن هذه العناصر جميعها تتكامل مع بعضها وتتداخل وترتبطها ببعض علاقات متبادلة تعمل جميعها من أجل تحقيق الهدف المنشود لبرنامج الاتصال التنموي.

سوق رأس المال في الكو يت

د . نمر عيد

يهدف هذا البحث مناقشة أبرز خصائص واتجاهات سوق رأس المال في الكو يت. فقد اصبحت الكو يت بفضل الدينار وسوق البورصة النشط وشركات الاستثمار الكو يتية أهم سوق لرأس المال في الخليج العربي.

وقد عني البحث في ابراز المعالم التي ينطبع بها أعمال مركز مالي كالكو يت، ذلك ان وضوح هذه المعالم يحدد بالتالي طبيعة الخطوات اللازم اتخاذها أو التفكير فيها فيما يتصل بمجالات عمل هذا السوق المهم. وتتناول الدراسة تحليلا لقوة الدينار الكو يتي وحرص الدولة على ثبات قيمته الخارجية.

ثم يقدم الكاتب عرضا لنشوء وتطور سوق الاوراق المالية الثابتة الدخل مثل السندات وشهادات الايداع . ان سوق سندات الدين المقومة بالدينار الكو يتي هو أهم جزء في سوق رأس المال الكو يتي عموما . ففي الوقت الحاضر يبلغ عدد الاصدارات بهذه السوق ٥٢ اصدارا جاءت لصالح مقترضين دوليين وعرب . واخيرا يتطرق البحث الى سوق البورصة ونشاطها في الاعوام الثلاثة الماضية . لقد نجحت الكو يت في تنمية بورصتها واصبحت أهم سوق للاوراق المالية في الشرق الاوسط حيث تبلغ أسهمها المتداولة سنوه حوالي ٣ مليارات دولار و بهذا تحتل المرتبة العاشرة عالميا.

اضافة الى توافر الادوات الكافية وتنمية الاسس الهيكلية الضرور ية، فان نجاح سوق رأس المال الكو يتي يتوقف كذلك على مدى تقبل المقترض الدولي والعر بي له، واعتباره اياه سوقا تمو يليا مناسبا يوفر الاموال بالاحجام المطلو بة والشروط والتكاليف المناسبة و يشكل مجالا طيبا لتنو يع مصادر الاقتراض له بحيث لا ينحصر مستقبلا في المصادر التقليدية المعروفه لديه .

Life Long Education: Policy, Programs and Approaches

A. Al-Khateeb

This paper tackles the concept of life long education: its policy, programs and approaches.

The philosophy of this novel concept is rooted in the fact that the most essential function of education is to liberate the individual and help him actualize his own potentials, and that life-long educational opportunities should be made available for all. Thus the need for long-life education can be justified by various urgent factors - whether intellectual, economic, sociological and psychological, political, or technological - which press on the contemporary individual toward incessant educational pursuit throughout his life span.

The long life education movement is a natural response to the ever-changing needs of modern society and hence it should cater for three fundamental requirements, namely providing equal opportunities, motivation and educability.

Life long education is not a substitute for school. Rather, it involves the school role and complements it since it is wide open for all individuals of different ages and occupations. In broad terms this movement is characterized by many features such as totality, integration, flexibility, democratization and self-actualization.

The curricula of life long education can be devised in the light of the various needs and levels of learners. The scope of content, too, ought to be so broad and varied as to include such areas of literacy, professional, specialized, political training, as well as social adaptation, civic training, leisure appreciation, etc. Accordingly, the adopted learning approach should be multi-media in nature, type and scope.

The paper also envisages a series of recommendations with regard to the application of life long education principles. It suggests drastic alteration of the existing educational models and strategies accompanied with preliminary change of the attitudes and outlook of both educators and laymen toward the role of school in apprehending and implementing the objectives of life long education.

they are selected.

c- The determination of the relationships between supervisors and their students during student teaching and the nature of the education level in which they will be appointed after graduation.

These are the factors which should be studied deeply and intensively in order to make the level of student teaching reach the level of aspirations which all the people put in the college of education and its role in raising the standard of education in the State of Kuwait.

ABSTRACTS

Student Teaching: Its Present Position, Suggested Programs and their Impact on Prospective Teachers' Preparation in the College of Education at Kuwait University.

A. Al-Ahmad
S. Jassim

Those who are concerned with teacher education for the different educational levels agree on the importance of student teaching within any teacher education program either in two years teachers institutions or in the University level. For this reason, student teaching has been given great care in designing it whether for the experience that the student teachers should acquire or on selecting supervising teachers or cooperating schools and other elements affecting the success and effectiveness of this period of practical preparation of prospective teachers.

The study which Dr. Al Ahmad conducted and that of El-Deeb and Badran about evaluating the existing teacher preparation program in the Dept. of Education at Kuwait University showed the important position of the student teaching as the graduates of the program see it. Also Massanari, Eble, and Clark & Starr see in it the first and real opportunity in which the education students put the educational theories under practical examinations.

The two researchers after studying the existing situation of the student teaching program in the Education dept at Kuwait University, the conceptualization of the planning committee for establishing the college of education in Kuwait University and the contemperary trends in student teaching. Consequently, they suggest a system and programs for student teaching in the college of Education that will operate in 1981-82.

The two researchers believe that in order the student teaching reaches its maximum effectiveness, some variables that affect the degree of success should be considered such as:-

a- The content of the theoretical courses required from the students to attend before being accepted in student teaching program.

b- The quality of the supervising teachers and the criteria in which

قواعد وأسس النشر بالمجلة

الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتى تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادى (٤٠٠٠) كلمة، وذلك عدا الحواشى اللازمة التى يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث.

أما الأبحاث التى تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة، داخل الكويت أو خارجها، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد ان تتم مناقشتها، و بالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها.

٢ ـ وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر، يؤمل ان يراعى واضع البحث الملاحظات التالية:

أ ـ اعتماد الاصول العملية في إعداد وكتابة البحث.

ب ـ ألا يكون قد سبق نشره.

ج ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها، علاوة على **خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية.**

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذى ينتمي اليه .**و يرجى ان يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف و بخاصة القسم الذى يعمل فيه، وعنوانه الكامل.**

٣ ـ ترسل الأبحاث معنونة الى رئيس التحرير، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية التجارة ـ جامعة الكويت، الكويت، ص ب / ٥٤٨٦ .

٤ ـ و بعد ان تصل الابحاث الى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سرى ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير.

٥ ـ وفي خطوة لاحقة، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأى النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ اصحاب الابحاث التى تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين.

ب - اما الابحاث التى يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها، فستعاد الى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر.

ج - وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية، أو غير ذلك من الأسباب، فان رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ أصحابها بذلك.

د - يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذى يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا.

٦ - الابحاث التى تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها.

٧ - يبلغ رئيس التحرير أصحاب الابحاث عن استلام المجلة أبحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام، على ان يتبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

٨ - يتوجب على صاحب البحث، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر، ان يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر، دون علم «مجلة العلوم الاجتماعية»، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث.

٩ - يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . و يراعى في اولويات النشر الاعتبارات التالية:

أ - تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة.

ب - طبيعة الموضوع الذى تعالجه، ذلك ان من سياسة «المجلة» عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته.

ج - مصدر البحث، ذلك ان من سياسة «المجلة» تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد.

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة.

١١ - تدفع المجلة لأصحاب الابحاث التى تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٧٥) دينارا كويتيا.

ب - **مراجعة الكتب :**

و بالاضافة الى نشر الابحاث العلمية المختلفة، تقوم «مجلة العلوم الاجتماعية» بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التى تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . و يراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية:

١ - ان تكون الكتب المنوى مراجعتها حديثة النشر أى صادرة بعد العام ١٩٧٠، أو تقترحها السكرتار ية وهيئة التحر ير للمراجعة .

٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى.

٣ - ان يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الا يجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال، يفضل تقسيم العرض والنقد، بشكل مباشر أو ضمنى، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج.

٤ - ان يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق، واسم المؤلف، ودار النشر، وتار يخه، مع ذكر عدد صفحات الكتاب، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العر بية، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتار يخ بلغة النشر الاصلية ذاتها.

٦ - تدفع «مجلة العلوم الاجتماعية» لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التى تقرها المجلة مكافأة مالية رمز ية مقدارها (٢٥) دينارا كو يتيا، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذى نشرت فيه المراجعة.

ج - **ندوة العدد :**

وايمانا من هيئة تحر ير المجلة بأن ثمة مواضيع، هي في صلب العلوم الاجتماعية، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات، وادراكا منها لضرورة ز يادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية، على ان تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحر ير . وفي هذا المجال، ترحب هيئة التحر ير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمز ية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كو يتيا باستثناء منظم ومحرر الندوة الذى يتقاضى (٦٠) دينارا كو يتيا.

د . التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وأبحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون ان يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة.

هـ . دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة.

و . قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية، شيئا فشيئا، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع . مناقشات :

وأخيرا، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التى تظهر على صفحات الاعداد المختلفة.

or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486
Kuwait University
Kuwait.



consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 60 **KD (approx. 180 $** U.S). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in

Kuwait University
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

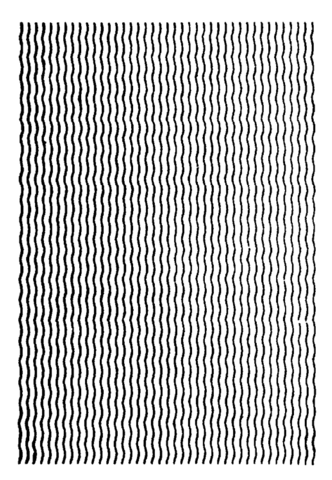
3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address.

4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for

فهرس المجلة



فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

— د. سمير تنافو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩—١٠٣ .

— د. عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع / السنة الرابعة، يناير ١٩٧٧ ، ص ٧—٢٠ .

— د. عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ — ص ٤١—٦٨ .

— د. محمد عيسى برهوم ، مكانة المراة الاجتماعية والطلاق في الاردن ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٧—٣٦ .

— د. حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٣٧—٦٢ .

— د. اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الاول / السنة الخامسة — ابريل ١٩٧٧ — ص ٦٣—٧٨ .

— د. محمد العوض جلال الدين ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ — ص ٧٩—٢٠٢ .

— د. محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦—٢٧ .

— د. علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٢٨—٥٢ .

— د. صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري — الاردني ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٥٣—٦٨ .

— د. عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني / السنة الخامسة — يوليو ١٩٧٧ — ص ٦٩—٨٢ .

— د. عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الاسلامي ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦—٢٦ .

— د. عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٢٧—٣٤ .

— د. علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية — العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٣٥—٤٥ .

— د. مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٤٦—٦٦ .

— د. سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث / السنة الخامسة — أكتوبر ١٩٧٧ — ص ٦٧—٨٨ .

— د. محي الدين توق ، **التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي — مدخل نظري** ، العدد الرابع / السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦—٢٦ .

— د. هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٥٧ .

— د. اسحق القطب ، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ — ص ٥٨—٧١ .

— د. صقر احمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع / السنة الخامسة — يناير ١٩٧٨ ، ص ٧٢—١٠٤ .

— د. عرفان شافعي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها وأهدافها** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ — ص ٧—٣٨ .

— د. فرج السطنبولي ، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال — أفريقية** ، العدد الاول / السنة السادسة — أبريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩—٥٨ .

— د. ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩—٧٤ .

— د. محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥—٩١ .

— د. السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٦ .

— د. اسكندر النجار ، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧—٤٤ .

— د. زيدان عبد الباقي ، **حول دوافع وبواعث السلوك الانساني** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥—٦٢ .

— د. يحيى حداد ، **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣—٨٣ .

— د. عبد الله النفيسي ، **الجماعية في دولة الاسلام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧—٢٤ .

— د. صفوت فرج ، **الابداع والفصام** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥—٥٠ .

— د. اسماعيل ياغي ، **العراق والقضية الفلسطينية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١—١٠١ .

— د. محمد يوسف علوان ، **عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٢—١٢٨ .

- د. عبد الاله أبو عياش ، **تطور النظرية الجغرافية** ، العدد الثالث / السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩—١٤٤ .

- د. كمال المنوفي ، **التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧—٢٨ .

- د. أحمد عبد الباسط ، **حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩—٤٣ .

- د. حامد الفقي ، د. تيسير ناشر ، جميل عبده ، **تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٧ .

- د. سبع أبو لبدة ، **مص الاصابع** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٦٩—٨٤ .

- د. محمد الليبي ، **التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية** ، العدد الرابع / السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥—٩٩ .

- د. حميد القيسي ، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧—٣٦ .

- د. عبد الستار ابراهيم ، **التوجيه التربوي للمبدعين** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٣٧—٦١ .

- د. عاطف أحمد فؤاد ، المؤرخ المصري **عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٢ .

- د. سامي خصاونة ، **التخطيط التربوي والتنمية** ، العدد الاول / السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣—٩٤ .

- د. أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧—٣١ .

- د. سمير نعيم احمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣—٤٤ .

- د. بدرية العوضي ، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥—٦٢ .

- د. عماد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية** ، العدد الثاني / السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٣—٨٠ .

— د. عبد الله الاشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٧ ـ ٤٤

- د. اسكندر النجار، **نحو نظام نقدي دولي جديد**. العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٥ ـ ٨٤.
- د. فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة**. العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩، ص٨٥ ـ ١٢٣
- د. محمد السيد ابو النيل، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين**، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨.
- د. كمال المنوفي، **السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٢٦.
- د. داوود عبده، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٢٧ ـ ٤٠.
- د. عواطف عبد الرحمن، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ـ العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٤١ ـ ٥٥.
- عبد ضمد الركابي، **الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية**، العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، ص٥٧ ـ ٧٦.
- عبد الغفار رشاد، **تبقرط العملية السياسية**، العدد الأول / السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٦ ـ ٣٢.
- د . سلطان ناجي، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمنى**، العدد الأول / السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٣٥ ـ ٧٤.
- د . فتحى عبدالرحيم ، **دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجى للمعوقين**، العدد الأول / السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠، ص ٧٥ ـ ١٠٢.
- د . سهير بركات ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة، العدد الأول / السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ١٠٣ ـ ١١٩.

ثانيــا : نــدوات

- **ثبات أو تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب** ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١—١٠٦ط .

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة الرابعة ، يوليو ١٩٧٦ ، ص ٩٢—١٢٤ .

- **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية** ، د. اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث / السنة الرابعة ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥—٧١ .

- **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية** ، د. محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨—١٥٢ .

- **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد** ، د. فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣—١٣٢ .

- **الصراع حول البحر الاحمر** ، د. عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥—١٠٩ .

- **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي** ، د. عبد الاله أبو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ، أكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١—١٠٦ .

- **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية** ، د. محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧—١٣٤ .

- **ابعاد الهجرة الداخلية من الريف البادية الى المدن في الوطن العربي** ، واسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الاول / السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥—١٣٠ .

- **مشكلة التخلف في الوطن العربي** ، د. عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني / السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥—٩٨ .

- **التربية والتنمية الاقتصادية — الاجتماعية** ، د. محي الدين توق (تنظيم وتحرير) — العدد الثالث / السنة السادسة — أكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨—١٦١ .

- **التعاون الاقتصادي الخليجي** ، د. اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) العدد الرابع / السنة السادسة — يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤—١١٧ .

- **التغير الاجتماعي في الوطن العربي** ، د. كامل أبو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول / السنة السابعة — ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩—١٣٤ .

ـ دول العالم الثالث ، د. عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني / السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩

ـ التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية، د. اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/ السنة السابعة، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩، ص ١٥٣ ـ ١٧٠.

ـ دور الجامعات في العالم الثالث، د. احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/ السنة السابعة ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦.

ـ التنمية الشاملة ... ماهي ومن اين تبدأ، د. عامر الكبيس (تنظيم وتحرير)، العدد الأول ـ السنة الثامنة / ابريل ١٩٨٠، ص ١٢٤ ـ ١٤٩.

A. D. Issa, *The Financial Market in Jordan*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

N. Al-Sayegh, *Alienation: A Multi-Dimensional Enterpretation*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

F. Baali & J. Brice, *Ibn Khaldun and Karl Marx: On Dialectical Methodology*, No. 1, Vol. 8, April 1980.

H. Ayesh, *Information is a Form of Energy*, No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 228-247.

- W. Wahba, *Cost-Benefit Analysis Applied to Technology*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 229-240.

- J Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 209-228.

- A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics*, No. 4, Vol. VI, January 1979, pp. 186-207.

- S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview*, 1950-1976, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 1-36

- M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 38-50.

- S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory*, No. 1, Vol. IIV, April 1979, pp. 52-59.

- H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 1-27.

- M. Naji, *An Integrated Approach to Manpower Development in the Arab World*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 28-5.5

- F. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun*, No. 2, Vol. IIV, July 1979, pp. 57-72.

- E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- W. G. Wahba, *Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries*, No. 3, Vol. 7, October 1979.

- A Bouhouch, *Bureaucracy and its Impact on the Social Integration in the Arab World: A Descriptive Analysis*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

- S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron-Client Relationship*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

- Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change*, No. 4, Vol. 7, January 1980.

- H. Faris & J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No. 1, Vol. V, April 1977, pp. 44-59.

- S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 1-17.

- R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No. 2, Vol. V, July 1977, pp. 18-27.

- T. Farley & D. Kefgen, *Unity from Hostility; A Critique of the Psychosocial Perspective on the Middle East,* No. 3, Vol. V, October 1977, pp. 1-10.

- S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* NO. 3, Vol. V, October 1977, pp. 11-29.

- K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 236-271.

- Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the "Detached Intellectual",* No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 221-235.

- W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 208-218.

- F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No. 4, Vol. V, January 1978, pp. 192-207.

- W. Wahba, *Joint Ventures: Myth and Reality,* No. E, Vol. VI, April 1978, pp. 228-242.

- J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol. 1, Vol. VI, April 1978, pp. 189-227.

- S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 231-275.

- A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No. 2, Vol. VI, July 1978, pp. 197-230.

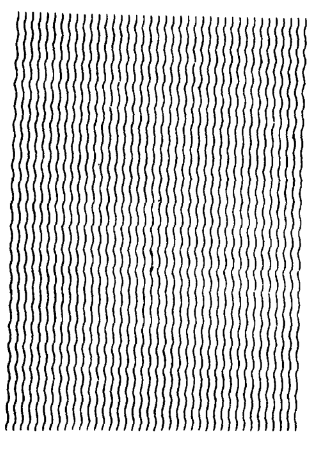
- B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 273-293.

- G. Szurovy & S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No. 3, Vol. VI, October 1978, pp. 249-272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

INDEX OF THE JOURNAL



JOURNAL OF ARAB AFFAIRS

The Journal of Arab Affairs is an interdisciplinary journal published twice a year by the Middle East Research Group, Inc. (MERG). The first issue is scheduled for October 1981.

MERG was founded in 1975 in Lincoln Nebraska. It has since moved its headquarters to Fresno, California. MERG provides educational consulting, publishing and language training to private clients in the United States and the Middle East.

MERG does not solicit nor does it accept funding from any government or political organization; income is derived from three main sources: publications, educational consultancy fees and tuition.

The editor invites contributions on all aspects of Arab Affairs, especially the results of recent scholarly research. Manuscripts should be approximately 7500 words in length and should conform closely to *A Manual of Style*, 12th edition, by the University of Chicago Press. Address articles to the Editor, Journal of Arab Affairs, 2611 No. Fresno Street, Fresno, California 93703 U.S.A.

All other communications including advertising should be addressed to the Journal.

Subscription Form

NAME ______________________________

ADDRESS ______________________________

____

Individual $15 00 per year • Institutions $25 00 per year
All orders prepaid to: Journal of Arab Affairs
2611 No. Fresno Street/Fresno, California 93703/U S.A

New Publications on the Arab World

Israel's "Sacred Terrorism": A Study of Moshe Sharett, A Personal Diary, by Livia Rokach

Moshe Sharett, one of Zionism's chief diplomats before 1948, its first foreign minister, and prime minister from 1953 to 1955, kept a personal diary in which he recorded his opposition to much of the policy of Israel's "security establishment" men such as Ben-Gurion, Dayan, and Sharon. Long kept unpublished, the diary reveals how Israel provoked Arab States, stirred up mass hysteria in Israel and sympathy among world opinion, and began plotting the takeover of the West Bank, Gaza and southern Lebanon in the early 1950s. Rokach has selected from the diaries, and provided a fascinating commentary and explanation Her study is as potentially devastating to Zionist propaganda as the Pentagon Papers were to the American politico-military establishment in Vietnam Introduction by Noam Chomsky *$2 50 paper; April 1980.*

Descent into the Water: Palestinian Notes from Arab Exile, by Mu'in Basisu

The renowned Palestinian poet and writer, Mu'in Basisu, recounts his political experiences in the Gaza Strip under Egyptian rule "My comrades in the Revolution," writes Basisu, "have asked me to record my experiences as a Communist party member in Gaza from 1952 to 1963 They have asked me to do this now, because progressive forces are being attacked both from within and without the Arab world and there is spreading an infectious enmity against the National Front in the West Bank and Gaza " A powerful documentary on a little-known history *102 pages, $4 50 paper, March 1980*

Palestinian Dilemma: Nationalist Consciousness and University Education in Israel, by Khalil Nakhleh

A new and timely anthropological study on the role of intellectuals in Palestinian political life in Israel The author explores the dynamics of conflicts and change as manifested in Palestinian educational patterns and systems *134 pages, $5 00 paper.*

The World of Rashid Hussein: A Palestinian Poet in Exile, edited by Kamal Boullata and Mirene Ghossein

The Palestinian tragedy in all of its human dimensions is vividly portrayed in the poems of Rashid Hussein, the noted Palestinian poet His untimely death in a New York apartment fire is symbolic of the tragedy about which he wrote The poet's genius and universality are attested to in the recollections of such people as Uri Avnery Salma Jayousi, I F Stone, Mahmoud Darwish, Edward Said, Amos Kenan *208 pages; $6.50 paper*

Order from Association of Arab-American University Graduates
P O Box 456, Turnpike Station, Shrewsbury, MA 01545
Members receive 50% off list price
Prepaid orders only
Add $ 40 for postage and handling per book
Catalogue of publications available upon request

VALUE OF TURNOVER (£M)

		1977	1976
1.	New York	82,828	93,117
2.	Tokyo	53,218	44,158
3.	Germany	13,359	5,472
4.	London	10,084	7,031
5.	Amsterdam	4,345	3,364
6.	American S.E.	3,113	3,642
7.	Toronto	2,893	2,775
8.	Paris	1,958	2,327
9.	Rio	790	767
10.	Kuwait	696	1,848
11.	Johannesburg	463	444
12.	Brussels	344	410
13.	Madrid	290	868
14.	Stockholm	208	297
15.	Hong Kong	177	378
16.	Copenhagen	22	34

Source: London Stock Exchange

Appendix B

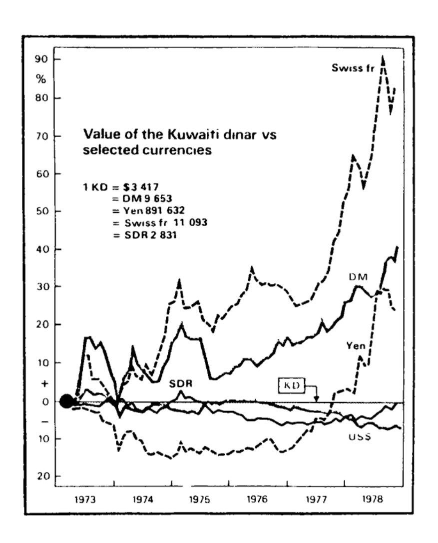
VALUE OF LISTED SHARES (£M)

		1977	1976
1.	New York	414,236	482,190
2.	Tokyo	127,658	98,895
3.	Germany	66,070	27,667
4.	London	60,320	40,997
5.	Toronto	30,336	31,971
6.	Zurich	16,857	11,563
7.	Paris	15,680	15,874
8.	American S.E.	14,161	13,949
9.	Johannesburg	13,330	7,798
10.	Amsterdam	12,403	11,589
11.	Madrid	8,837	13,892
12.	Hong Kong	6,375	6,857
13.	Brussels	5,720	5,829
14.	Stockholm	3,816	6,062
15.	Kuwait	3,656	4,647
16.	Copenhagen	1,100	977

Source: London Stock Exchange.

Kuwaiti economy big enough to support an international dinar? Does Kuwait have an adequate legal framework within which a financial center could grow? How far does Kuwait wish to open its capital market to the outside world? And so on. The pace of change in the money and capital markets has been astonishing and progress will depend on the Government's policy and the skills and persuasiveness of the financial community in Kuwait.

APPENDIX A



Source: *Euromoney*, London, April 1979, p. 64

KD 100 million were Commercial Bank (KD 199 million), KIIC (KD 186 million) and National Bank (KD 127 million).

illion) and National Bank (KD 127 million).The biggest advances in price were recorded by Kuwait Cement (up 203%), Al Ahleia Insurance (up 136%), Kuwait Insurance (up 125%) and Al Ahli Bank (up 116%).

It was noticeable in 1978 that despite the good performance of the Market overall, a number of shares actually ended the year lower than at the start. This indicates that Kuwaiti investors were becoming more discriminating than in the heady days of the 1976 boom, and that the market was more receptive to fundamentals than previously.

The Kuwait Stock Exchange has become considerably more sophisticated over the past three years. One of its major characteristics has always been that price movements and turnover have tended to occur on a sectoral basis. In 1976, interest was centered in real estate-related stocks, because of the then speculative real estate boom; interest in 1978 centered particularly on Bank stocks because of their historically high earnings record and large growth potential. It is noticeable that over a three-year period the most active stocks have always been in the financial sector (Banks, Insurance, Investment Companies and Real Estate); there are historical parallels here with the development of the Stock Exchange in London. The first industrial stocks to be listed in London came to the market in the late nineteenth century and early 1900s as the increasing demand for equity capital for expansion outran the internally generated funds of family-controlled business. The early years of the Stock Exchange were dominated by financially-oriented companies whose funds fuelled the industrial revolution. Many of the publicly-owned industrial or commercial companies listed on the Kuwait Stock Exchange have a short history and offer a spotty earnings record. The most successful industrial or commercial companies have remained in private hands, and the most successful publicly-quoted companies have been in the financial sector.

IV. CONCLUSION

Kuwait's financial sector has emerged as the second biggest wheel in the economy after the country's primary resource - oil and gas. Development has been largely empirical, however, and one of the major questions to be resolved is how far the authorities are ready to allow the capital market a truly international role. Allied to this are a number of subsidiary questions that must in due course be answered. Is the

same time the Support Fund, which had now become irrelevant, was closed down. The immediate result was an explosion in prices which was as quickly snuffed out by profit taking and lasted no more than a week.

This was partly because the delays during March in the Government's granting approval to the share split had already taken much of the steam out of the speculation. The rest of April saw the Market settling down and consolidating at the new prices. There was very heavy trading, particularly in Bank shares, which before the split had been so high-priced as to be beyond the reach of many investors.

From May onwards the Market advanced steadily with very high volumes. Banks dominated trading throughout, often accounting for 70% or more of the total value of business.

In August interest centered on the Investment Companies (notably KIIC). This was in marked contrast to the bull market of 1976 when the leaders were real estate and investment companies, whose prospects were boosted by high expectations, not always justified, of continued inflation of property values.

The 1978 bull market was largely based on the expectation of solid increases in the profits of the major Banks, all of which already had a history of continuous profit and asset growth in the past.

Total turnover for the year was just under KD 1,400 million, over 40% higher than the previous record set in 1976. This figure is fully comparable with that recorded by such well known international centers as Johannesburg, Brussels or Milan (see Appendix B).

Of this total over half was accounted for by the Banks, with Investment Companies, Real Estate Companies and Industrials sharing most of the balance.

The average level of all prices improved during the year by 35%, having fallen back a little from a peak gain of 45% reached early in October. Again Banks were outstanding performers with average gains of over 60% on the year, though they were eclipsed by the Insurance Companies who more than doubled their average share price and ended the year at their peak levels.

The most actively traded company was the Real Estate Bank which recorded 4,966 deals for a value of KD 250 million. 29 million shares were traded in this company. Other companies where volume exceeded

There was therefore an immediate sharp drop in Industrial and Commercial companies, many of which had been rarely traded, to a little above the new support levels; buyers saw no reason why they should offer prices much above the Government support levels.

Nevertheless, the Market now had its firm basis. The Government had guaranteed a firm floor which set a limit on losses both on forward deals still outstanding and on new positions entered into. The Government in the process collected a large number of shares in a few companies where the support price looked generous in the light of the results now being published. In many companies, however, the sales of shares to the Support Fund were mostly by small holders of odd lots of less than 100 shares and few substantial amounts were flushed out. The Bank shareholders and those in two of the three Insurance companies firmly resisted all temptation to sell shares to the Fund. In all the Fund is estimated to have disbursed about KD 150 million over three months, about half of this on two companies, Gulf Insurance and United Real Estate, where the Government now held a majority stake.

It is probable that the Market would have found its own base without assistance from the Government, and some observers consider the Government's intervention extremely ill-judged. The total fall in the Market during 1977 was less than that on Wall Street during the same period.

Even at the support levels, Kuwaiti shares were very highly priced in terms of the companies' profits, dividends and assets as compared to those of most other countries.

Nevertheless, the Government did intervene and one will never know what might have happened had they not done so. The removal of KD 150 million worth of shares from the Market tended to make still fewer shares available for trading. In the event this was remedied by the decision of many companies at their General Meetings to split their shares to KD 1 nominal value.

As the companies' intentions became known, speculation in the Market built up throughout March as to how much premium the improved marketability was worth. The Companies' resolutions required the sanction of the Government, and during March the market moved nervously as the timing of this approval was eagerly anticipated.

The decision for the first group, including all the major Banks and Investment Companies, was finally announced on April 8th. At the

expectations that the prices would rise still further over the following year. However, during 1977 there was a prolonged downward switchback from the high points reached in 1976. There were two attempts at a rally, the first in April, when the new market floor was opened, and the second early in August, sparked off by the launching of the new Arab Shipping Company shares on the Market: Neither was sustained and by mid-October the average of all share prices had fallen 25% from the peak levels and turnover was sluggish.

At the time it was easy to find reasons for this weakness in technical factors within the Market itself. These included the drain on Market liquidity of the large rights issues by the Banks and other companies and of the flotations of new companies, many, like Sharjah Group, from outside Kuwait. Later in the year came the self-inflicted wounds of the large forward positions entered into at the top of the Market in late 1976, now falling due for settlement in late 1977, and showing substantial losses for many over-optimistic buyers. At the same time a suspicion was growing that there was a marked slowing down in the economy as a whole and it was possible to view the Stock Market's weakness as no more than the most visible symptom of this. This view was in fact justified when company results were published early in 1978; almost without exception Industrial, Commercial and Real Estate Companies published profits for 1977 that were a long way below those earned in the boom year of 1976.

In October 1977, however, this was not yet clear. All that was certain was that the Market was depressed. Through November and December the downward drift continued. Eventually on December 18th the Government threw a life line. It was announced that for fifteen or so companies KFTCIC would buy any shares on offer at fixed prices.

The prices fixed were the lowest recorded in the previous three months. At once there was a short sharp upward movement headed by Bank shares. This was perhaps a little paradoxical as in fact hardly a single bank share was sold to the Government scheme, but at the same time the Banks were starting to announce their dividends for the year which mostly showed an improvement. They were therefore the obvious place for investors who had cashed in other shares to put their money.

Later in January support prices for the other shares in the list, which had no recent deals to act as a guide line, were also announced. These prices were on average about 10% lower than the latest recorded deals (by now about 6 months old).

5 million for the Al-Ahli Bank of Kuwait. The Kuwait Real Estate Bank also issued in April 1978 the first KD floating rate CDs for an amount of KD 8 million.

The next step in this market was an obvious one. Immediately following the announcement of the Gulf Bank tranche CD offering, the Industrial Bank of Kuwait announced that it would post, on a daily basis, rates at which it would issue tap CDs in maturities ranging from 3 months to 3 years. Gulf Bank followed suit immediately after the closing of its tranche CD offering and subsequently the Commercial Bank of Kuwait also started issuing tap CDs.

The total volume of CDs now in issue is approximately KD 77 million (Tap 45 million, Tranche 42 million).

Secondary market activity in CDs has not been large. ACTS quotes a daily bid and offered rate for tap CDs of maturities of 1 month to 3 years. Spreads are normally of 1 per cent on maturities up to 9 months and of 1 per cent above 9 months. On the tranche CDs, spreads are usually of 1 per cent and the normal dealing unit is KD 100,000.

At times CDs can offer a higher return than other short or medium term investments; unlike time deposits, they do not lock up investors' funds for a definite period and they fill the gap between the demand and time deposit facilities normally offered by the banks and the longer term instruments available in the bond market. They provide a liquid outlet for funds not employed in investments in the Stock Exchange or in the bond market.

(C) Traded Promissory Notes

Until now, in the commercial sector, only Yusuf Ahmed Al-Ghanim & Sons has issued traded promissory notes. It is to be hoped that this sector will attract other first-class local borrowers, as it offers a further investment alternative in the Kuwait capital market.

III. EQUITIES

Wide investor interest in the Kuwait Stock Exchange really began in 1973, although it was not until 1975/76 that the market saw a prolonged bull rise fuelled by massive speculative interest in real estate-related stocks, with activity being almost exclusively confined to the Real Estate, Insurance and Investment Company sectors. During this period, many investors were making considerable forward deals on the

Development Bank of the Philippines	8[illegible]	1985/90	96[illegible]-97[illegible]	8.75	9.30
Turkiye Petrolleri	9	1981	87-90	10.00	14.40

(B) Negotiable Certificates of Deposit

A Certificate of Deposit (CD) is an instrument issued by a bank certifying that a specified sum has been deposited with the issuing bank on a stated date at a stated rate of interest for repayment on a specified date. A CD is freely negotiable and is usually issued in bearer form although it can be made payable to the order of a named party. The interest rate per annum is stated on the CD. The amount of interest is calculated on the basis of actual days elapsed over 365 days. On CDs with a maturity of one year or less, the interest is payable at maturity. On CDs with a maturity exceeding one year, the interest is paid on the anniversaries of the issue date and at maturity.

In 1977 the banks in Kuwait were looking for ways of lengthening their deposit maturity base, which had been averaging about 4 months. Legally there were no restrictions placed on them with regard to the issuance of medium term CDs, but they were hesitant to proceed in this direction due to the absence of any institution which could maintain a secondary market - a fundamental need for this type of money market instrument. This gap was filled by the creation of ACTS.

In October 1977, the Gulf Bank announced that it would issue KD 6 million of tranche CDs. The issue was divided into 3 tranches; KD 2 million of 1 year CDs at a rate of 7%; KD 2 million of 1 year CDs at a rate of 7 %; and KD 2 million of 2 year CDs at a rate of 7 %. Demand for all three tranches was substantial and the offering was subsequently increased in size to a total of KD 9 million.

Since this initial offering, there have been 4 more issues of fixed rate tranche CDs; KD 7 million for the Kuwait Real Estate Bank; KD 6 million for the Commercial Bank of Kuwait; and KD 7 million and KD

only a very small amount being taken down by individuals. A number of foreign financial institutions, particularly the Bahrain Offshore Banking Units, also came into the market, but their retail placing power has been limited, and until late 1978 they took advantage of the traditionally steep KD yield curve to take bonds onto their own books, funding their positions with short-term borrowed funds at a cost substantially below the return on their bond investments. When short-term KD interest rates soared late last year (and then stayed up), these institutions could only cover their positions at a loss and some heavy selling ensued in the secondary market, which contributed to bond prices coming down across the board.

There is only one active secondary market maker in K.D.-denominated bonds: the Arab Company for Trading Securities ("ACTS"). ACTS became operational in late 1977 and has contributed substantially to the development of a viable secondary market (its turnover in 1978 amounted to KD 142 million), which in turn has affected the primary market, enabling managing underwriters to begin to price issues more in line with market conditions. Since originally all KD bond issues tended to be priced at par or better and then "shelved" until maturity by the Government or local instiutions, the active individual investor used to find it hard to obtain a reasonable price if he wished to disinvest. ACTS usually quotes a dealing spread of % and its markets are always good for at least KD 100,000 nominal.

Borrowers in the KD bond market have tended to be Middle Eastern, East European, or LDC credit risks. However, the advantages of the interest rate differential between the KD and the dollar over the past year has attracted a number of credits such as the City of Oslo (rated AAA) and Occidental Petroleum (rated A) who in all probability would otherwise have stayed out of the market. Secondary market prices are also beginning to reflect credit ratings as well as general market conditions, as is witnessed in the following table (showing the credit risks in descending order):

Issue	Coupon	Maturity	Price	Current Yield	Yield to Maturity
City of Oslo	$7\frac{5}{8}$	1990	$98\frac{1}{2}$-99	7.70	7.91
Petroleos Mexicanos (PEMEX)	$8\frac{1}{2}$	1982/87	$99\frac{1}{2}$-100	8.48	8.39

Since the Kuwaiti Dinar has historically been more closely tied to the fortunes of the dollar than other currencies (see graph in Appendix A), it can be argued that a foreign investment decision by a Kuwaiti investor is much more a dollar/world currency risk than a KD/dollar risk, i.e., would it be better, for instance, to purchase Swiss Franc bonds yielding 3% or dollar bonds yielding 10% ? This would obviously depend upon forward projections of the dollar/Swiss Franc exchange rate (on an historical basis the Kuwaiti Dinar has tended to follow the dollar as it devalued against the Swiss Franc).

II. FIXED INCOME SECURITIES

(A) The Bond Market

The origins of the KD bond market may be found in the period 1968-73, when the World Bank effected six private placements via the Kuwait Investment Company that amounted to KD 130 million. These bonds were placed in large blocks with government institutions and some banks in Kuwait. The first international publicly-quoted issue was launched in June 1974 and since then 48 issues for a total amount of some KD 350 million have been brought to the market. In addition to these international issues, the Industrial Bank of Kuwait has made three domestic bond issues and the Kuwait Real Estate Bank one issue.

Kuwaiti Dinar bonds are listed on a major European stock exchange, either Luxembourg or London. The size of issues has ranged from KD 3 million to KD 12 million, with the majority in the KD 5-6 million bracket. Maturities extend from 5 to 12 years, with the shorter-dated bonds usually containing a clause providing for a further five years' life at the option of the bondholder. Coupon rates are from 6 % to 9 %. Optional redemption clauses are usually more favorable to the borrower than in dollar issues, the borrower being allowed to call the issue after 3 years at declining prices starting at 102. Most Kuwaiti Dinar issues offer the borrower a currency availability clause which permits the borrower to make payment in dollars for interest or principal, should Kuwaiti Dinars be unavailable in the market in sufficient quantity at the time payments are due. Finally, most recent issues have featured a purchase fund, small in size but operating during the initial years if the market price of the bonds is below par, so as to provide a certain amount of support to the secondary market when needed. The percentage of each issue placed in Kuwait has tended to vary between 50 and 70%, and until 1978, substantially all the bonds issued were purchased by the Government or local institutions, with

The implications of movements in the Dinar against both the dollar and other currencies are numerous for an investor whose assets and earnings base is mainly in K.D. If we assume, for the sake of an example, that inflation in Kuwait is currently running at 10% per annum and that an investor requires an annual real return of 3% on assets, then he must seek an annual compound growth rate of 13% on his investment. As Sections II & III will show, among capital market instruments available in Kuwait, only equities are capable of providing such a return; if the investor believes both that the risk/return ratio in local equities is too high and also that, over the medium-term, his own business will generate such compound yields, then he is better off reinvesting in his own business. The disadvantage of this is that he is not spreading his overall risk and may be overdependent on fundamentally illiquid assets.

If we again assume that an investor should always keep a proportion of his assets in readily marketable instruments, then within Kuwait he has the alternatives of investing in fixed income securities yielding less than, or the same as, the inflation rate, or of investing in equities promising a considerably higher return, but subject to considerably greater variations in asset value, or of a mixture of both.

A professionally-managed portfolio of KD-denominated marketable securities, which can be liquidated within a short time span, enables both individuals and institutions to spread their medium-term asset risk and to put their short-term liquid assets to the best possible use for the highest possible yield.

The investor would still retain, however, all his assets denominated in Kuwaiti Dinars. In terms of prudent risk management, he should consider placing a proportion of his assets abroad; this would be particularly true if the inflation rate and capital market conditions in Kuwait were such that he could not obtain his required yield under any circumstances. He would then have to consider the exchange yield risks implicit in any foreign currency-denominated investments; although inflation rates do have an effect on currency parities, the inflation rate in the country in which he is investing is per se of no importance to him. What matters is that the net yield he would obtain from such an instrument in Kuwaiti Dinar terms should at least exceed the local inflation rate. He should therefore consider buying assets denominated in currencies which are (or are expected to be) strong or strengthening against the K.D. over the time span of the investment.

opposed to the revaluation of the Dinar is because the oil exports of Kuwait are denominated in dollars. Therefore, whether the Kuwaiti Dinar revalues or not, the same amount of dollars will be received. A revaluation or devaluation of the Dinar would therefore have no impact whatsoever on the value of the country's exports. In a Western economy, any change in the parity of the currency vis-a-vis other currencies would make an important impact on exports and it is the expectation of that impact that leads a country to revalue or devalue. In oil-producing countries like Kuwait, there is only one major export item, and the value of the Kuwaiti currency has no impact on it.

There is another argument which, although true in a Western economy, does not apply in oil-producing countries. This is the view that a country which has had a substantial balance of payments surplus over a number of years should revalue because this surplus indicates that the external value of its currency - given the existing international trade pattern - is out of line with the currencies of other trading partners and therefore a readjustment is necessary. In oil-producing countries, the surplus is of a different kind from that of Germany, for instance, when its exports are higher than its imports. Kuwait has only one resource (oil), and this resource is depleting. Upon extraction, this oil becomes a capital asset, the proceeds from the sale of which are then reinvested in replacement assets. Oil income should be considered as a capital payment, therefore, and only the income from its reinvestment should form part of a traditional balance of payments calculation. This oil asset will one day be exhausted, and then the only major source of income will come from the investments made today with the proceeds of its sale. The fact that Kuwait does not have an "ordinary" balance of payments surplus makes the usual balance of payments argument for currency readjustments inoperative.

The most powerful argument against an official revaluation of the Kuwaiti Dinar probably lies in the fact that, as a result of the very large holdings of foreign assets by government, financial institutions and individuals, any revaluation would mean a substantial book loss which would be detrimental not only to the financial sector, but also to the economy as a whole. Whether or not the strengthening of the dollar against the Dinar over the past four months represents a significant trend for the future or merely a readjustment against an over-devaluation in the last quarter of 1978, it is probable that, in a medium-term perspective, the dollar/Dinar exchange rate will remain relatively stable compared to other currencies.

cannot be used as a hedge currency; this is a basic difference between the Dinar and some strong European currencies which, by being used as a refuge from a weak dollar, have been pushed to revalue.

Arab Oil currencies probably have a reputation for being strong in comparison with the dollar. In fact the Kuwaiti Dinar has been a relatively stable currency, especially compared with such currencies as the Deutsche Mark, the Swiss Franc, and the Japanese Yen.

It has often been assumed that a country that has a large surplus on its balance of payments should revalue its currency to re-establish equilibrium. But this approach, which holds true for Western countries, does not apply to rich Arab economies. Historically Arab currencies in general, and the Kuwaiti Dinar in particular, have in fact been weaker against the dollar than most of the European currencies - in particular the Deutsche Mark and the Swiss Franc. The following figures help illustrate the historic trends of the Kuwaiti Dinar as compared with a number of European currencies:

U.S. DOLLAR PER CURRENCY UNIT

YEAR	DM	£ (St.)	Swiss Franc	KD
Jan 1970	0.271	2.40	0.23	2.79
Jan 1971	0.275	2.40	0.23	2.81
Jan 1972	0.309	2.57	0.25	3.00
Jan 1973	0.312	2.35	0.26	3.00
Jan 1974	0.355	2.22	0.29	3.45
Jan 1975	0.423	2.36	0.39	3.45
Jan 1976	0.384	2.02	0.38	3.40
Jan 1977	0.442	1.80	0.44	3.44
Jan 1978	0.476	1.91	0.50	3.56
Jan 1979	0.551	2.04	0.62	3.68
May 10, 1979	0.527	2.08	0.58	3.59

Source: Central Bank of Kuwait.

It can be seen that the Kuwaiti Dinar has only appreciated 29% against the dollar during the last 9 years, and 11% of that 29% took place in early 1973 as a result of the second official devaluation of the dollar. The comparative figures for both the Deutsche Mark and the Swiss Franc are considerably higher.

The main reason why the Kuwaiti authorities have always been

considerable problems to the local banking system which had a large proportion of its assets in dollars, with the result that the authorities began working towards a more stable policy for their currency. Up until March 1975, the Central Bank maintained the currency against the dollar within 2% of parity.

On March 18, 1975, the Central Bank announced that it would no longer continue maintaining the rate against the dollar within 2 % of parity but, as stated by the Central Bank:

> "The Central Bank quotes the exchange rate of the Kuwaiti Dinar in terms of the U.S dollar on the basis of a basket of selected currencies, and in such a way that generally reflects trade and financial relations of Kuwait with the outside world, irrespective of the official margins."

This represented an attempt to guard the national currency against sudden, wide and destabilizing fluctuations of the currency in terms of European currencies and the Japanese Yen, thereby reducing possible upward pressures on domestic price levels resulting from any further downward movements of the U.S. dollar. The effect of this announcement was to bring about an immediate and temporary upward readjustment of the Kuwaiti Dinar against the dollar (of 1.65%).

Today, when the Central Bank opens at 8:00 a.m. Kuwait time, it quotes rates for the U.S. dollar and the Pound Sterling on the basis of New York closing rates, taking into account its policy of maintaining a stable average value for the Dinar. The Central Bank has switched to using the New York closing rate, instead of the earlier London closing rate, in order to reduce opportunities for arbitrage which used to arise whenever the difference between London and New York closing rates was at all significant. The value of the Dinar is thus determined daily by the Central Bank and whatever buying and selling takes place in Kuwait is around those rates; the Dinar, therefore, can not fluctuate freely according to market forces of supply and demand.

The Dinar is not held by a wide spectrum of individuals and institutions outside Kuwait and the Gulf; this is basically because there are no substantial flows of Dinars generated abroad. Although certain contracts are denominated in Dinars, foreign contractors normally sell their Dinars against foreign currencies and repatriate them. Since the number of Dinar accounts outside Kuwait is limited, the Kuwaiti Dinar

THE KUWAIT CAPITAL MARKET

N. Eid *

Kuwait is fast developing as an international capital market. A strong Kuwaiti Dinar, an active stock exchange market, and a host of investment companies syndicating loans and underwriting KD bond issues are considered a prerequisite for the development of such a market. Furthermore, the general political, economic and financial stability of the country has contributed to the emergence of Kuwait as one of the leading financial centers in the Arab Gulf. What follows is a brief survey of the historical development of the instruments and institutions that make up the Kuwait capital market.

I. THE KUWAITI DINAR

Since 1961, when the Kuwaiti dinar was created to take the place of the Indian rupee as domestic currency for the State of Kuwait, the currency has neither been devalued nor revalued. Its parity was fixed at 2.48828 grammes of fine gold and has never been altered.

The Kuwaiti Dinar emerged from both the Smithsonian Agreement and the second dollar devaluation with its gold parity unchanged. Alterations in the relative value of the Dinar which have taken place, have occured as a result of changes in the official parities of foreign currencies, or of their appreciation or depreciation in the foreign exchange market.

Following the floating of the Pound Sterling in June 1972, the Central Bank of Kuwait discontinued the practice of pegging the Kuwaiti Dinar to the Pound and from July 18, 1972 abolished all Kuwait's foreign exchange controls. Between June 1972 and February 1973, the Dinar was quoted against Sterling and the dollar within 1% either side of the official parities, according to the IMF arrangement whereby all former Sterling area currencies would be held within this narrow band.

Following the second devaluation of the U.S. dollar in February 1973, the Kuwaiti Dinar was among the group of currencies which maintained their previous gold parity, so that the currency was effectively revalued by 11.1% against the U.S. dollar. This caused

* Professor of Economics in the American Univ. in Beirut.

5 -Friedrich -ebert-stiftuny, *"Mass Media in the Future" (second edition)* 1976: Federal Republic of Germany.

6 -Rogers Everett M. *"Modernization among Peasants: the impact of communication,* New York, 1969.

7 -Educational Technology and the developing countries, *A Handbook Produced by the Academy for Educational Technology* March 1972.

8 -P. R. Sinha, *Towards a Definition of Development Communications"* paper presented at Amic Study Seminar - Singapore, 1976.



of the mission was to carry out a preliminary study on the potentialities of space communication in the Arab region. The mission was convinced that in order to attain the objectives stated or implied in their development plan, the Arab countries require the use of advanced method and technology, particulary with regard to the systems of communication, education, information and culture, as an integral part of the development process.

The proposed Arab experiment, is scheduled to begin around 1982. But before using space communication several steps should be made by the Arab countries and the Arab States Broadcasting Union aiming co-ordinated planning for the use of television in all relevant areas of activity as an integrated part of development plans adopted in each Arab country and following the principles accepted on the regional level.

Furthermore consideration should be given to the demands for interconnection of the Arab television networks which can't be achieved through terrestrial means in the near future. Establishing production centers in some Arab countries and coordination in various fields including education, science and culture, are very important steps before using space communication in 1982.

References

1 -Lerner, Daniel, *The Passing of Traditional Society*. Glencoe: The Free Press, 1958.

2 - Mc Anany, Emile G. *Radio's Role in Development: Five Strategies of Use*, Washington, D. C.: Academy for Educational Development 1973.

3 -Schramm, Wilbur, *Big Media, Little Media: A Report to the Agency for International Development*, Washington, D.C.: Department of State 1973.

4 -*The Process and Effects of Mass Communication*. Urbana: The University of Illinois, press 1954.

hich is directed for community groups or audience - clubs., the officer asked to fill out a questionnaire. Usually the information officer can ıswer most questions by quickly checking a statement rather than by ritting a comment. These responses however, are necessarily ıbjective, and it is sometimes difficult to discern trends clearly enough) be useful.

Research and evaluation can be either formal or informal. In the ıformal type, data are collected through meetings with agents and lientele or by simple observation : these data are of course somewhat ubjective, but none the less they can be useful. In formal research and valuation, specialized personnel and instruments are used to collect lata through precise sampling schemes and to analyse and interpret the lata using rigorous scientific methods. And observations and reactions ılso can be analyzed by administering attitude scales.

Looking Ahead: Communication Satellites :

With regard to space activities generally, one of the main principles set out in various resolutions adopted by the United Nations General Assembly and included in Article 1 of the 1967 Outer Space Treaty prescribes that exploration and use of outer space ..... "shall be carried out for benefit and in the interest of all countries irrespective of their degree of economic or scientific development.

Communication by way of satellites has been the subject of specific recommendions by the UN, Unesco and ITV. In this context it is of particular relevance to note the wording of UN resolution 2733 (XXV) of 16 December 1970 in which the General Assembly unanimously recognizes "that the use of satellite television for educational and training purposes, particularly in developing countries, can in many instances contribute towards national programmes of integration and community development and economic, social and cultural development in such areas as formal and adult education, agriculture, health and family planning".

The Unesco General Conference at its sixteenth session in 1970, reaffirmed its conviction "that space communication offers great possibilities for contributing to education and national development through educational television and radio broadcasts via satellite". The Arab countries and Arab States Broadcasting Union recognized the importance of using space communication for education and national development and accordingly, a Unesco mission was sent to visit some Arab countries during the period 2 - 22 December 1970. The mandate

suggesting approaches to meet these problems, choosing clientele and change agents, etc. A programme can conduct its own research, in addition, it can and should where possible, rely on the results of research already available on previous related programmes and on the area in which it intends to operate.

Evaluation aims at determing to what extent the objectives set for a programme have been met and the reasons for its success or failure. Some programmes-pilot efforts, for example-are established mainly to provide evaluation results, to test the feasibility of a given approach.

The line betweeen research and evaluation and between evaluation and feed back is not always clear - a programme can, for example, conduct an evaluation study after a first phase of operations and on the basis of these results modify subsequent operations.

"Feed back" a word borrowed from electronics, is used by communication theorists to denote an essential part of communicating informing the communicator of the effectiveness of his message so that the message can, if necessary, be modified. Feedback is the essence of a continually improving communication system.

Media research, primarily audience research for television has for years been the object of intermittent expert criticism. The enormous initial effort in the field of media research and evaluation usually leaves little time. And the high costs of media production and training leave little money available for costly feedback systems. Thus very few media projects have provided adequately for feedback and evaluation However, there are many types which can be used by themselves, or in combination with each other, to suit budgetary and other conditions.

1- Pre-testing programmes

Pre-testing is research, and trained researchers should plan and conduct it. Ideally, all new materials, publications and programmes should be tested on a representative sample of the intended audience before dissemination to the entire school system. Otherwise, no preparer of new materials, however expert can be completely confident that his materials will accomplish everything they are expected to.

2- Regular comments from information or utilization officers.

This is a feedback defice commonly used in media projects. Once a week or once a month - in a few TV projects, after every programme

Equipment and organziation.

The cost of equipment and building is so high that they must be use to capacity. Utilization rate becomes, therefore an important part o resource planning.

The ministries of information or communication seldom if ever cos their equipment and space in terms of rate and use.

The result it wasted money, and equipment either not used at all or not used to capacity. It has been estimated that the computers already installed in developing countries by government and industry are not used to more than 10 percent of capacity.

Broadcasting systems already in operation for the purposes of entertainment and news are often not on the air during the daytime. Such unused capacity could devoted to education and development, with the prospect of significant savings.

Worldwide experience with the use of new media for education and development underscores the need for strong organization from the top down. Clear - cut lines of authority and effective coordination of adminstrative agencies concerned are essential. In some countries the broadcasting facilities are run by the ministry of culture or information. which will want to retain control and not share it with other ministries. In some cases it is important to ensure the participation of non - government groups, such as industries concerned with vocational or technical training.

There are other problems of organization, equally critical but quite imponderable. One is the effect of shifts in political power, another, closely related and even less predictable, is the influence of personality on the ultimate fate of a given project. This factor cuts both ways, of course. Personality clashes among key ministers can impede the project.

The production of programmes has obvious implications for organization structure. Teamwork of a high order is required among people not normally used to it. Tension can result, and without well-planned organization and good managers the production of materials and programmes can quickly run into trouble.

Research and Evaluation :

In general, we can say that research is a process that helps in setting up and running a development programme - in identifying problems,

Training schemes, both pre - service and in - service, must be given top priority in any manpower decisions. In systems making use of broadcasting, the broadcasting channels might be used to speed up training programmes and distribute training to distant locations.

Many of the skills required in the three areas of managment, production, and technicial aspects may be unavailable or insufficent inside a developing country. The integration of foreign advisors, experts from outside, often causes difficulties.

Outsiders sometimes do not know the native language (s) and are not sensitive enough to cultural and national differences. Training schemes are important. If from the start a country knows that local people are being trained to replace the foreigners as they return home at the end of contracts, there will be much less chance of conflict.

Nevertheless, training activities should be aimed at the following publics:

1) The training of trainers.

2) The training of producers / directors (in view of the role they are called to play in producing materials and making programmes).

3) The training of adminstrators and decision - makers to whom there is an urgent need to impart detailed information on new materials, methods, and techniques.

4) The training of technicians to Maintain and deal with the new equipment.

5) The training of information officers who act as a feedback link between the ministries and the production centers.

However, the quality of training offered is actually of much more consequence in determining the programmes effect. The training system must be flexible : it must be capable of adapting to any requests received apart from and outside the planned programmes of the projects and it must be able to incorporate the materials that may be used in various conditions and make room for locally produced materials.

many applications of development communication systems have failed to do so, with wasteful results. For convenience, resources can perhaps best be studied under four headings which are not nutually exclusive;

a) money .
b) manpower
c) equipment and organization
d) research and evaluation.

All are constraints on the selection of development objectives in the right amounts of the right quality for the right period of time early enough for the new system to succeed.

Money :

Money is the basic requirement, strongly affecting decisions about manpower, equipment / buildings, and programs.

Some developing countries have enough resources to initiate reforms on their own. But most Arab countries need financial help from external sources, at least for start - up costs.

A development communication budget in some countries comes from external sources, from the United Nations, from private organizations, and from rich countries. One of the features of external financial assistance is that it usually takes the form not of money, but of scholarships, technical specialists, or capital equipment.

A country's communication or information authorities should carefully scrutinize methods of financial allocation and control. Present methods of financial control are primarily fiduciary in nature : their primary purpose, i.e., is to assure the public of proper accounting for each dollar received and proper authorization for each dollar spent.

Traditional budgets divide the spent by line items - heating, TV sets, producers, salaries, ... and do not show the purpose of the expenditures, reducing adult illiteracy, for instance. A new type of budgeting is required if cost comparisons are to be possible between alternative objectives and between alternative ways of meeting given objectives ..... the heart of system planning.

Manpower :

There are three general types of manpower required by a new system making use of development communication : managers, producers and technicians.

people. Therefore youth presents both an immediate problem to be taken into account in social and economic policies and a future problem, since today's children will constitute the active labour force of 1980 and beyond. And, as has been pointed out, the concern should not only be for youth in 1970 but also for their double in 1990.

2) The Arab countries will gain ground in the technological field, and that means also in the field of mass communication.

3) The structure of society in the Arab countries is expected to undergo substantial changes.

4) The growth of a broad middle class will probably have the greatest effect.

5) The level of education will rise, literacy will expand further, whereby it must in turn be considered that with the general growth of the world population, the number of illiterates and the number of those people who come under the term "Literate" will also rise.

   Facing these problems, mass media will help to set new motivations, and will shape, differentiate and influence the opinions, attitudes and values.

Many values still stand in the way of the modernization process in the Arab countries, e.g., the widespread fatalism, the view that hard work is demanding, the custom to go into heavy debt for marriages, person instead of achievement - centrism. Here the mass media will promote attitudes more in conformity with modernization, widen the horizons for innovations and innovators and foster approaches to a kind of "scientific attitud" to people's own lives and social processes. Lerner points out, for example, that the mass media are contributing on a broad front to allocating new roles to women in transitional societies. In close connection with this the media will help to set new motivations, offer objectives and lifestyles worth aspiring after and awaken the will to achievement. This is an extremely important function in attaining the development objectives especially in this stage, the 1980's.

Resources:

Any country planning a new development communication system based on the new media must make sure of adequate resources. Yet

Objectives and Problems

Objectives are really the heart of a development communication programme. They determine such other elements of the programme as the clientele, the content, the institutional context, the media, the methods and so on. But above all they are important because they indicate a definition of the problems and needs of the population in question, and what solution to these problems and needs is proposed.

Therefore, in looking at objectives we should ask such questions as:

What development problems are the proposed objectives designed to attack ?

What criteria were used to select the objectives ?

Why these problems and not others ?

Are the objectives precise, clearly stated, realizable ?

What persons and groups participated in establishing objectives ?

Do they all share the same goals ? To what degree are they committed to the same goals ? To what degree are they committed to the implementation of these goals ?

Often the objectives of development communication programmes refer to two sets of goals : one having to do with the effect on the programme's specific clientele, and the other with the effect on an aspects of the development of the society as a whole.

The trend in development communication now is definitely towards the use of communication as a tool for building community self-awareness and determining what action the community itself wants to take. In projects making this use of communication it is difficult to state exactly when precise objectives need to be formulated. Sometimes it is crucial to distinguish between the stated objectives of a programme and the real objectives, those that command the actual behavior of its agents and clientele. These are often quite different.

Major Problems in the Arab Countries :

1) The population will continue to grow rapidly, all estimates show that the population will grow fast because of the number of young

other economic sectors. Just as science policies and planning attempt to rationalise the research and development needs of the economy, and educational planning becomes cross-sectoral once the concept of life-long education is introduced, so too communication policies and planning become an essential part of any modern approach to development.

Development Communication as a Sector in National Development

Plan:

Although the importance of a communication infrastructure is recognized by most governments in developing countries, communication is rarely treated as a coherent sector, subject to a common task analysis. Where a ministry or department of communication exists it is usually confined to telecommunications while media industries, broadcasting organizations, information systems, distribution networks and the like are independently programmed.

No society exists without an adequate communication system to hold it together and in many newly developing countries a primary role of the media is to foster national integration. Thus communication itself is virtually a development objective. Communication planning does not necessarily fit into inherited sectoral planning structures, but can be seen as one of those horizontal planning areas which cut across sectoral boundries, and by so doing assist in the establishment of a more effective development strategy.

To sum up, development communication has to be practised in a planned and systematic manner. A balanced growth and desirable change in the behavior complex of the people could result only from systematic cooperation in development communication. The following stages would constitute the process of effective programs for development and population education.

a) Analysis of situation - (Data collection).
b) Definition of objectives and fixing priorities.
c) Consideration of resources.
d) Preparing a plan of action.
e) Action.
f) Feedback and Evaluation.

Planning and Operating a Development Communication System:

This is an attempt to find out if it might be possible to organize a communication system and what would make education population and development programmes activities more responsive to the nation's needs, and simultaneously, function more efficiently than the present programmes in most of the Arab States. This general problem can only be addressed by answering a large number of corollary questions as

> How can a communication system be designed to give maximum support to national objectives of integration and development ?
>
> Is it possible to forecast technological development in the communication field so as to optimise national investments in production and transmission systems ?
>
> How can the mass media and the extension services of agriculture, health and other ministries, work together to promote rural development ?
>
> Is it feasible to develop radio or television to satisfy local needs without jeopardising national integration ?
>
> Can private enterprise media be organized in support of development ?
>
> Is the rural press a viable alternative or complement to radio and / or television ?
>
> Can the information required for technological development be collected and organized into a national information system linked with world systems for exchange of scientific data ?

Satisfactory answers to such questions as these can only be found as countries move towards the formulation of communication policies and the integrated planning of their communication systems. At the present time, in very few places have communication systems and media achieved their potential or contributed fully to social or development objectives. But it is equally true that they have rarely enjoyed that degree of rational planning which has become an accepted practice in

speedy transformation of a country and the mass of its people from poverty to a dynamic state of economic growth that makes possible greater social equality and the larger fulfillment of human potential."

Development communication is basically an approach or a point of view comprising the elements of a method, a program, and a process. In contrast to such terms / concept as advertising, public relations, propaganda, agricultural extension, etc... which owe their geneses to advanced countries, development communication is an "innovation" of the developing countries.

Extending the discussion a little further, mass communication and or communication differ to some extent from development communication. Mass communication refers to communication with masses through media such as print and broadcasting and communication stands for the process of transmitting information, ideas or messages from sender to receiver. They may or may not be purposive, but development communication is always purposive as it seeks to advance development.

Development communication can use any channel or combination of channels to achieve the objectives of development or conversely, each communication channel or medium can play the role of development communicator.

Depending on the situations and socio-economic and cultural setting the channel might be radio, TV, newspapers and other print media or even extension agency and interpersonal sources. For example,, research conducted in many developing countries has shown that the mass media, mainly Radio and TV. are the best communication sources for creating awareness and interest among the audience regarding a new idea or a message. When it comes to the adoption process, interpersonal sources such as extension agents, friends, neighbours, local leaders, and others are the most effective communication sources. As all these sources are engaged in accomplishing the goals of development, they fall within the ambit of development communication.

The role of various communication media in furthering the cause of development and desirable change can be seen in the Massagana 99 programs launched in the Philippines in 1971 to boost agricultural production; various campaigns organized in Singapore with respect to socio-economic, cultural and educational aspects, and campaigns on family planning, agricultural production, sanitation, slum clearance crime prevention etc, being mounted from time to time in the developing countries.

Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World.

A. Al-Abed *

Communication and Development Communication:

The term communication applies to all of the processes through which meanings are shared among human beings. Communication is at the root of all human activities. Human beings share knowledge, information and experience, and thus understand, convert or control their fellows through communication. As stressed rightly by Everett Kleinjans, chanceller of the East-West Center - Honolulu, "Communication is such a potential part of living, like breathing, that we are usually unconscious that we are communicating or unaware of what we are in fact communicating.

However, the basic tenets of communication are:

a) Communication is a process of transmission of ideas, thoughts, feelings, and behavior from one person to another.
b) Communication is persuasive and seeks to obtain desirable response to what is being transmitted.
c)Communication is a two - way process both vertically and horizontally in a spirit of "give and take" or "send and receive".

The concept of development communication has gained prominence during the last decade. However, its genesis can be traced to the introduction and application of Agricultural Extension, termed Extension Education during the latter half of 1940's and early 1950's in most of the developing countries. The need for bridging the gap between the rich and the poor, between the haves and the haves - nots called for a new philosophy and approach in the efforts aimed at achieving the objectives. This necessitated rational decisions on the part of people, which in other words, implied a desirable change both in their thinking and doing.

Nora Quebral, chairman of Development Communication Department at Los Banos University in the Philippines defined development communication as follows:

"It is the art and science of human communication applied to the

* Expert in the Arab States Educational Center

13- Ginsburg, H. The myth of the deprived child. In H. Bee (Ed.), *Social Issues in Developmental Psychology*. New York: Harper & Row, 1974.

14- Ginsburg, Herbert, & Opper, Sylvia. *Piagets Theory of Intellectual Development* (2nd ed.). Englewood, N.J.: Prentice - Hall, 1978.

15- Guttman, L.A. A basis for scaling qualitative date. *American Sociogical Review*, 1944, 9, 139-150.

16- Hays, W.L. *Statistics for Psychologists*. New York. Holt, Rinehart, & Winston, 1963.

17- Piaget, J. Piaget's Theory. In P.H. Mussen (Ed.), *Carmichael's Manual of Child Psychology* (3rd ed., Vol. 1). New York: Wiley Son, 1970.

18- Peterson, G.W., Hooper, F.H., Wanska, S.K., and Defrain, J. An Investigation of Instructional Transfer Effects for Conservation, - Transitive Inference, and Class Inclusion Reasoning in Kindergarten and Firs Grade Children. *Technical Report No.* 368, wisconsin Research & Development Center for Cognitive Learning, The University of Winsconsin, Modison, Wisconsin. March 1976.

19- Saleh A. R. Piaget's Theory of Cognitive develop ment. *Al-Rayed Magazine* (In Arabic), 1977, No. 245, 22-24 (Published by Kuwait Teachers' Association).

20- Toussaint, N.A. An analysis of synchrony between concrete-operational tasks in terms of structural and performance demands. *Child Development*, 1974, 45, 922-1001.

References

1- Bart, W.M., & Araisian P. W. Determination of the ordering among seven Piagetian task by an ordering theoretic technique *Journal of Educational Psychology*, 1974, 66, 277-284.

2- Anastasi, A., *Psychological Testing* (2nd ed.) New York. MacMillan, 1976.

3- Bearison, D.J. Induced vs. Spontaneous attainment of concrete operations and their relationship to school achievement. *Journal of Educational Psychology*. 1975, 67, 576-580.

4- Brainerd, C.J., Training and transfer of transitivity, conservation, and class inclusion. *Child Development*, 1974, 45, 324-334.

5- Brainerd, Charles J. *Piaget's theory of Intelligence*. Englewood, N.J.: Prentice-Hall, 1978

6- Dasen, P. Cross - Cultural Piagetian research. A Summary *Journal of Cross - Cultural Psycology*, 1972, 3, 23-40.

7- DeVries, R. Relationships among Piagetian, I. Q., and Achievement Assessments. *Child Development*, 1974, 45, 746-756.

8- Dimitrovsky, L., & Almy, M. Early conservation as a predictor of arithmetic achievement. *Journal of Psychology*, 1975, 91, 65-70.

9- Edwards, A.L. *Techniques of Attitude Scale Construction*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1957.

10- Feky, H., & Saleh, A.R. College of Arts & Ed Bulletin, Kuwait U.

11- Flavell J.H. *The developmental Psychology of Jean Piaget*. Princeton, N.J.: S. Van Nostrand, 1963.

12- Furth. H. G. *Piaget and Knowledge: Theoretical Foundations*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1969.

Table 5

Percentages and total number of first and third graders who passed or failed the conservation of number, area and weight.

Piagetian Tasks		Conservation of Number		Conservation of Area		Conservation of Weight	
Grade Level		Passed	Failed	Passed	Failed	Passed	Failed
First Grade N = 70	Percentage	80%	20%	66%	34%	16%	84%
	Actual Numbers	54	16	44	26	9	61
Third Grade N = 45	Percentage	91%	9%	71%	29%	42%	58%
	Actual Numbers	41	4	30	15	19	26
First&Third Grade Combined N = 115	Percentage	82.61%	17.36%	65.22%	34.78%	24.35%	75.65%
	Actual Number	95	13	74	41	28	107

Table 4

Intercorrelational matrix, means & S.Ds., of the variables studied using data collected from 1st graders — school B.N = 24.

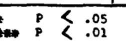
Variable	Age	School Achievement		Piagetian		Tasks		
		Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification	Sum & Piagetian
Age	1.00							
Arabic	.491*	1.00						
Arithemtic	.423	.786***	1.00					
Number	.312	.625***	.706***	1.00				
Area	.227	.484*	.505**	.646***	1.00			
Weight	.128	.282	.224	.290	-.212	1.00		
Classification	.411	.724***	.828***	.795***	.580***	.116	1.00	
Sum&Piagetian	.313	.685***	.707***	.933***	.779***	.352*	.784***	1.00
Means	85.571	13.762	14.238	7.286	5.905	1.619	4.714	
S.Ds.	3.854	2.982	3.590	1.648	2.364	1.564	.902	

$*\ P < .05$
$**\ P < .02$
$***\ P < .01$

Table 3

Intercorrelational matrix, means S.Ds., and indices of skewedness of the variables studied using data collected from 3rd graders. N = 45.

Variable	Age	School Achievement		Piagetain		Task	
		Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification
Age	1.00						
Arabic	-.092	1.00					
Arithmetic	-.053	.565xxx	1.00				
Number	-.042	.136	.268	1.00			
Area	-.058	.142	-.262	-.020	1.00		
Weight	-.131	.300*	.384***	.303*	.023	1.00	
Classification	.167	-.206	-.019	.097	-.075	-.131	1.00
Means	112.578	29.022	27.067	7.667	6.378	2.022	4.133
S.Ds.	7.590	8.690	9.910	1.087	2.498	1.815	1.727
Skewedness	.469	-.230	-.004	-.2.958	-1.092	.036	-.556



* P < .05
*** P < .01

Table 2

Intercorrelational matrix, means, S.Ds., and indices of skewedness of the variables studies using data collected from 1st graders N = 70

Variable	School	Examiner	Age	School Achievement		Piagetian		Tasks	
				Arabic	Arithmetic	Number	Area	Weight	Classification
School	1.00								
Examiner	.799***	1.00							
Age	.324***	.237*	1.00						
Arabic	-.015	.086	.352***	1.00					
Arithmetic	.095	.209	190	721***	1.00				
Number	.179	.364***	.247*	.290**	.352 ***	1.00			
Area	.025	.125	.182	.361***	.365 ***	.482***	1.00		
Weight	.200	.114	.101	.123	.165	.250^{x}	.051	1.00	
Classification	.313***	.110	.281**	.262*	.289**	.217	.272***	.146	1.00
Means	1.343	2.771	83.771	13.686	13.714	6.829	6.029	.729	4.486
S.Ds.	.478	1.119	4.440	3.010	3.311	2.395	2.839	1.444	1.391
Skewedness	.662	-.354	.186	-.379	-.359	-1.912	-.998	1.618	-.459

* P < .05
** P < .02
*** P < .01
Two-Tailed Test

Table 1

Intercorrelational matrix, means, standard deviations (S.Ds), and indices of skewedness of the variables studied using 1st & 3rd graders.

Variables	School	Grade	Examiner	Age	School Achievement		Piagetian Tasks			
					Arabic	Arithmtic	Number	Area	Weight	Classi-fication
School	1.00									
Grade	-.412***	1.00								
Examiner	.417***	.088	1.00							
Age	-.314***	.092***	.092	1.00						
Arabic	-.328***	.787***	.249***	.731***	1.00					
Arithmetic	-.266***	.700***	.238***	.648***	.811	1.00				
Number	.066	.203*	.233**	.235**	.251***	.290***	1.00			
Area	.008	.063	-.071	.077	.168	.266***	.372***	1.00		
Weight	-.033	.370***	.229**	.330***	.423***	.456***	.293***	.060	1.00	
Classification	.247***	-.113	-.134	.023	-.125	-.032	-.141	-.119	-.035	1.00
Means	1.209	1.391	2.870	95.043	19.687	18.939	7.157	6.165	1.235	4.348
S.Ds.	.408	.490	1.399	15.282	9.547	9.347	2.024	2.705	1.713	1.534
Skewedness	1.434	.445	.060	.592	.972	1.147	-2.413	-.050	.840	-.840

* $P < .05$
** $P < .02$
*** $P < .01$
Two-Tailed test

number perform correctly on the conservation of number (95), while those children who have the conservation of area correct are 74 which is less than 95. The least number of children are able to conserve weight (28 children). It is to be noticed that we are using the same sample (N = 115) and hence a child may be conserve none, any, or all of these tasks. The numbers just mentioned tell us that the order of difficulty for these three Piagetian tasks (from easiest to most difficult) are: Conservation of number, Conservation of area, Conservation of weight. When the Cochran test is applied to the data collectd on both grades, the hypothesis of no difference in difficulty among the three Piagetian tasks is rejected thus giving on additional negative proof against the idea of synchrony.

ACKNOWLEDGEMENTS

I would like to thank the Ministry of Education in Kuwait for giving permisssion to test the children in two elementary school. I also thank the headmistresses of the school, the four examiner and the children who participated in the study. Thanks are due to Professor Robert Pruzek, a psychometriccian at Sunny Albany, N.Y. for helping in the first, second and third analysis and in using his multivariate computer program. I thank Mr. Abdul Karim A. Hussein of the computer center at Kuwait University for using a computer program to do the fourth analysis of the study.

standardized tests. However, there are few qualifications that should be spelled out concerning this study. First, the transitivity of weight task is not a good predictor of academic achievement for either first or third graders because this task turned out to be too easy for both grade levels and hence we have a ceiling effect. The same objection can be raised against using conservation of number, conservation of area, and multiple classification with third graders.

Another limitation in using Piagetian tasks to predict performance in school can be seen from studying the relationship between the conservation of weight and academic achievement. Table 2 shows that the correlation between the conservation of weight and school achievement was not significant for first graders, while the relationship was significant for third graders.

The conservation of weight is a poor predictor of academic achievement because this task is too difficult for first graders. Only 16% of the first graders mastered the task (See Table 5). On the contrary though, the consevation of weight is an excellent predictor of school achievement in arithmetic and Arabic in the third grade.

The problem of deciding on the level of difficulty of the task for certain age or grade level can be facilitated by studying the indices of skewedness (Table 2 & 3). For example, the conservation of number task is easy for first graders because it has a high index of skewedness, 1.912 (See Table 2). This can be noticed clearly from table 5 where the percentage of first graders who mastered the number concept is 80%. The number task is even easier for the third graders where the index of skewedness is -2.958, (very high), and the percentage of third graders' who mastered it is 91%.

In conclusion then, the transitivity of weight is not a good predictor of school achievement for either first or third grade unless it is modified to made it more difficult. The same thing can be said about administring the conservation the conservation of area, and multiple classification for third graders. The best predictive results can be obtained if we administer the transitivity of weight to kindergaten children, Administer the conservation of number, conservation of area, and multiple classification to kindergaten and first grade children. Conservation of weight should be used after the first grade.

The data in this study do not support Piaget's theory of synchrony during the concrete operational stage. There are differences in the numbers and percentages of children who master each task. The largest

significant relationship between the childs' cognitive level and his academic achievement. It is clear from Table 4 that the conservation of weight task does not correlate significantly with performance on school subjects.

The final step in the analysis was performed to answer the question of syrchrony in Piaget's theory. Table 5 shows the frequencies and percentages of the children in the whole sample who mastered (Passed) each of three Piagetian tasks (Conservation of number, conservation of area, and conservation of weight). Transitivity of weight was excluded because the ceiling effect mentioned earlier. A score is considered pass if the child obtaines a perfect score on the Piagetian task. Looking at Table 5 again, one notices that the order of difficulty, from the easiest to the most difficult goes as follows: Conservation of number → conservation of area → conservation of weight.

But the question is: Are these differences in the number children mastering each of the three tasks statistically significant? To answer this question a χ^2 test suggested by cochran (Hays, 1963) is applied. The test is appropriate in studies involving repeated observations (or matched groups) where the dependent variable can take only two values: 1 for pass or success and O for fail. When this test is applied, here the χ^2 value turned out to be 87.53 which is significant at the .001 level for two degrees of freedom. The hypothesis of no difference in difficulty among the three Piagetian tasks is rejected. Another comparison was made between the conservation of number and the conservation of area tasks both of which seem to be of approximate difficulty. When these two tasks were compared the χ^2 value is 13.81 which is significant at the .01 level for one degree of freedom. Thus the hypothesis of no difference in difficulty between the conservation of number and the conservation of area is rejected. No further comparisons are needed since the differences between the conservation of weight on the one side and the conservation of number and area on the other side are very large.

DISCUSSION

The findings of the present study support previous findings of a positive moderate and significant correlation between the cognitive level of the child measured by Piagetian ordinal scales and school achievement measured by the child's performance on eacher-made or

indices of the variables studied. The Table also shows that measures obtained on the Transitivity of weight task are not included in the analysis. As a matter of fact they are not included in any of the analysis performed in this study. The reason for not including the results from the Transitivity of weight is due the ceiling effect of the scores obtained on this task-more than 97% of all children tested achieved prefect score on this task.

Looking back at table 1. One can notice that three Piagetian tasks (Conservation of number, conservation of area, and conservation of weight) correlate moderately but significantly with school achievement in Arabic and arithmetic ($P<.05+0<.01$). The hypothesis of a positive moderate and significant correlation between the cognitive level and school achievement is supported for 3 out of 5 Piagetian tasks when the data from the whole sample are analyzed.

The second analysis was carried out on the data collected from first graders in both schools ($N = 70$). Table 2 shows the results of the analysis in terms of an intercorretational matrix, means, S.Ds., and indices of skewedness for the variable in this subsample. In Table 2, one can notice that the hypothesis of a positive, moderate and significant correlation between conservation of number, conservation of area, and multiple classification on the one hand, and achievement in Arabic and arithmetic on the other hand was supported ($P<.05$ and $P<.01$). However, the correlation between the conservation of weight and school achievement was not significant for first graders.

Table 3 includes the results of the analysis of the data collected from third graders. This table shows that only the conservation of weight task is significantly correlated with achievement in Arabic ($P<.05$) and with arithmetic ($P<.01$).

Thus if we consider the third graders only, then the only hypothesis supported is the part dealing with the relationship between the conservation of weight and achievement in Arabic and arithmetic.

Table 4 shows the results of the analysis of the data collected from first graders in school B, ($N = 24$). Three Piagetian tasks used in this study (Conservation of number, conservation of area, and multiple classification) and the sum of the scores of these three tasks correlate moderately high with measurements of school achievement in Arabic and arithmetic, thus supporting the hypothesis of a positive and

have a perfect coefficient of reproducibility (+ 1.00). However, in order for an ordinal scale to be considered suitable it has to have a minimum of .85 coefficient of reproducibility (For more details about the Guttman scale and how to compute the coefficient of reproducibility, see Edwards, 1957; Guttman, 1944).

The five Piagetian tasks used in this study meet the scalogram analysis criteria. Two of these tasks (The conservation of number, and multiple classification can be found else-where (Feky & Saleh, 1978). However, two modifications were introduced to the two tasks in order to fit the new sample. In the conservation of number task, the number of buttons used is 8 instead of 4 in the earlier study In the classification task, the number of dimensions tested in the present study is 3 (color, size, and shape) instead of two dimensions used in the earlier study The other three Piagetian tasks used can be found in Appendix A, Appendix B, and Appendix C. The five tasks are administered to each child individually in one session. The order of presentation of these tasks is randomized in order to avoid order effect. Two examiners are present during the testing of each child The responses the child give are recorded by one of the examiners on forms similar to those in the Appendixes. The maximum score any child can achieve on each of the Piagetian tasks given is as follows

Task	Maximum Score
1. Transitivity weight	6
2. Conservation of number	8
3. Conservation of area	8
4. Conservation of weight	4
5. Multiple classification	6

School achievement is measured in terms of the cumulative score the child has obtained up till mid-year in Arabic and arithmetic. These academic acheivement scores are estimated by the classes teachers. Maximum achievement scores are 20 in Arabic and 20 in arithmetic for first graders. Maximum scores for third graders are 40 and 40.

Results

Four types of computer analysis were performed on the data collected. The first analysis was performed on the whole sample of 115 children that participated in the study. Table I includes the intercorrlational matrix, standard deviations (S.Ds.), and skewedness

Method

Sample and Population:

One hundred fifteen (115) female children are drawn randonly from two female elementary schools in Kuwait to participate in the study. The two schools belong to the Ministry of Education in Kuwait. First and third garders participate in the study. There are 70 first graders who are randomly selected from a pool of 16 sections in the two schools. Forty six (46) first graders are randomly picked up from school A and 24 first graders are randomly selected from school B. Forty five (45) children are randomly selected from 10 sections in grade three in school A. The mean age in months for the first graders is 83.771, and the mean age for third graders is 108 months. The mean age for both groups is some what high due partly to the fact that the administration of the tests took place approximately before the end of the school year. All the children in this study are tested in the same week by 4 psychology majors who were trained on this kind of testing. Two examiners tested the children in each school. The children in this study belong to different nationalities. The whole sample includes 68 Polestinians-Jordanians, 32 Kuwaitis, and the rest came from other Arab countries. Most of the children came from middle to lower middle social classes. The average number of children in the family in this study is 6.

Tasks:

Five Piagetian tasks are administered in this study. They are: Transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, conseration of weight, and multiple classification. All of these tasks are similar to the ones used by Piaget and by Piagetian researchers. The way these tests are constructed follows the Guttman scale method or scalogram (Edwards, 1957; Guttman, 1944). These types of tests are called ordinal scales (Anastasi, 1976). The Guttman scale is used to order a group of items or tasks with a common content into a linear hierarchy and to evaluate whether or not this hierarchy is unidimensional and cumulatively hierachical (Bart & Arisian, 1974). This means that if an individual gets an item or task correct, that same individual should be able to pass all the items or tasks that are ranked as less difficult. The inverse is also true, that is, a hierarchy is judged unidimensional and cumulative if failures on an item or task co-occur with failures on items or tasks ranked as more difficult (Bart & Arisian, 1974). If these conditions are met then the scale constructed is said to

Children's school preformace is their row scores in Arabic and arithmetic in their mid-year grades estimated by their teachers.

The other aspect of Piaget's theory that of great interest to developmental psychologists is his notion of synchrony and sequence in the stages of cognitive development, especially at the concrete operational level (For more details about the characteristics of Piaget's developmental stages see Saleh, 1977). Piaget assumes that cognitive items germane to the concrete operational period develop synchronously, that is, concurrently, because the eight groupment that lie at their base are logically and psychologically interrelated (Peterson, Hooper, Wanska, & Defrain, 1976). A specific example here is Piaget's contention that transitivity of weight, conservation of number, conservation of weight, and class inclusion are mastered by children at about the same time. Moreover, Piaget theorizes that violations of these rules are minor fluctuations he calls horizontal decalage. These are, however, some recent studies with seriously challege the Piagtian claim (Brainerd, 1974; Peterson et al., 1976; Poussaint, 1974). The findings of these studies support a definite sequence of appearance for these Piagetian tasks. The order of appearance is: Transitivity, conservation, second, and class inclusion last.

The present study is an attempt to see if four Piagetian tasks used appear synchronously as Piaget states or there is a sequence in the order of their appearance as Brainerd and others contend. The four Piagetian tasks of interest here are: transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, and conservation of weight.

Hypothesis 1:

The performance of first and third elementary school children on transitivity of weight, conservation of number, conservation of area, conservation of weight, and multiple classification is positively correlated with the same childrens' school achievement in Arabic and arithmetic. The correlation between the childrens' cognitive level as measured by Piagetian tasks and school achievement is moderate and significant.

Hypothesis 2:

First and third grade children master the Piagetian tasks in the following order: Transitivity of weight (easiest), conservation of number, conservation of area, and conservation of weight. Conservation of weight is the most difficult. The null hypothesis of approximately equal difficulty among these tasks is rejected.

The Relationship Between Cognitive Development and School Achievement

A. Saleh*

One of the most comprehensive theories in child psychology is piaget's theory of cognitive development. There has been a great interest in this theory on an international scale and there is a huge volume of cross-cultural studies testing the validity of this theory (e.g., Dasen, 1977; Ginsburg, 1972). This introduction does not intend to review or summarize Piaget's theory. The reader can find some excellent sources (e.g., Brainerd, 1978; Flavell, 1963; Furth, 1969; Ginsburg & Opper, 1978). Few words will suffice here about the philosophy behind this theory.

Piaget's main theme from the early 1920's up till now is to answer the question of how humans acquire knowledge. He has found out that the best way to answer this question is to study how children start to acquire knowledge and how they develop it. In his theory, Piaget borrowed heavily from his rich background in zoology and philosophy. The system he has developed is called genetic epistemology because of the biological presuppositions from which it stems and the epistemological consequences in which it ends (Piaget, 1970).

This paper is interested in two aspects of Piaget's theory both of which have received a great deal of attention from Piagetian Psychologists. The first is that of using tasks derived from Piaget's theory to predict school preformance. The question is. If we administer certain Piagetian tasks to school children, will the knowledge of their preformance on these tasks help teachers know better about the children's performance in school subjects ?

Research in this area suggests that amoderate but significant correlation does exist between the cognitive level of children as measured by Piagetian tasks, and school achievement as measured by teacher-made tests or standardized achievement tests (Bearison, 1975; DeVries, 1974; Dimitrovsky & Almy, 1975; Goldschmid & Macfarlane, 1968).

The present study measures cognitive level in children by using five Piagetian tasks: Transitivity of weight, consevation of number, consevation of area, conservation of weight, and multiple classification.

* Lecturer in the Department of Pysicology at Kuwait University

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- For individuals - KD 1.000 per year in Kuwait, KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions - $ U.S. (35) or £ 12 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

CONTENTS

VOL. 8 NO. 2 JULY 1980

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Published quarterly by Kuwait University

Subscriptions:

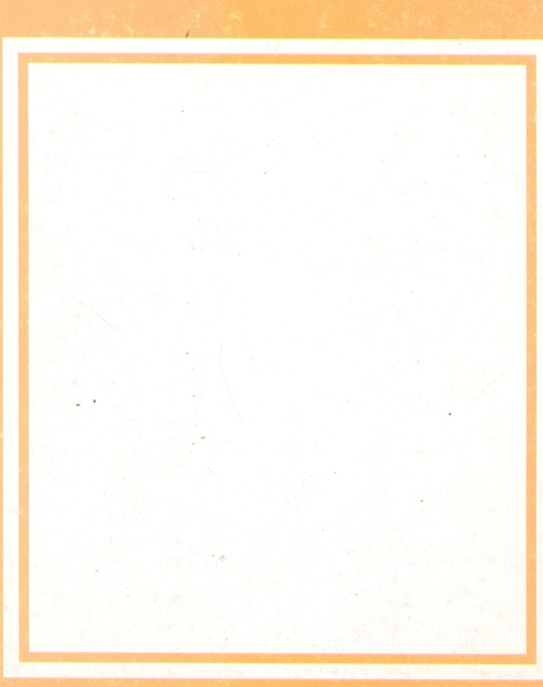
- For individuals—KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $U.S. 12 or £ 4 for all other countries (Air Mail).
- For students—Half the normal subscription rate.
- For public and private institutions—$U.S. 35 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world KD 0.250 or equivalent.

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486—Tel. 510188/373
State of Kuwait

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. 8 NO. 2 JULY 1980



Kuwait University Press